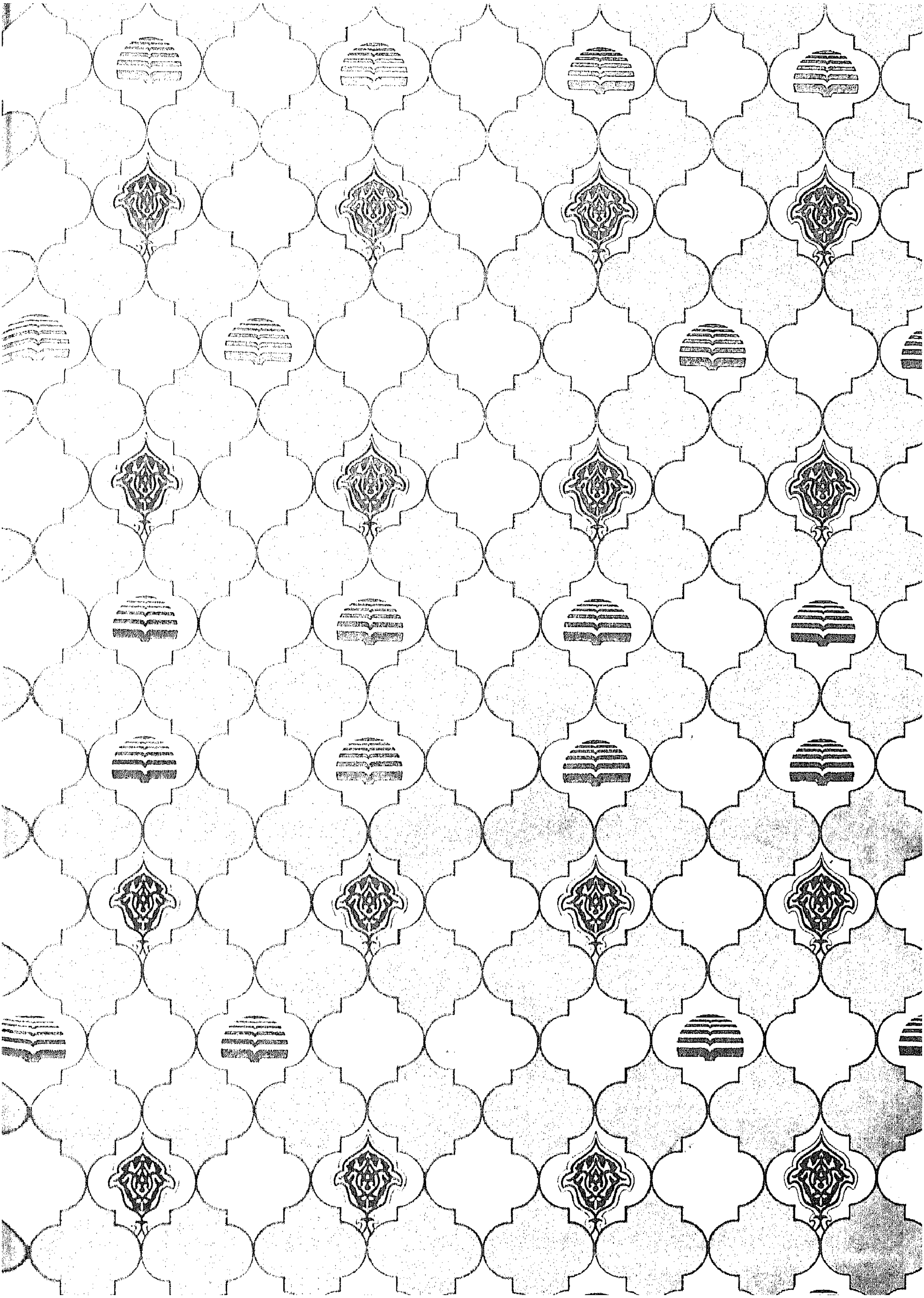
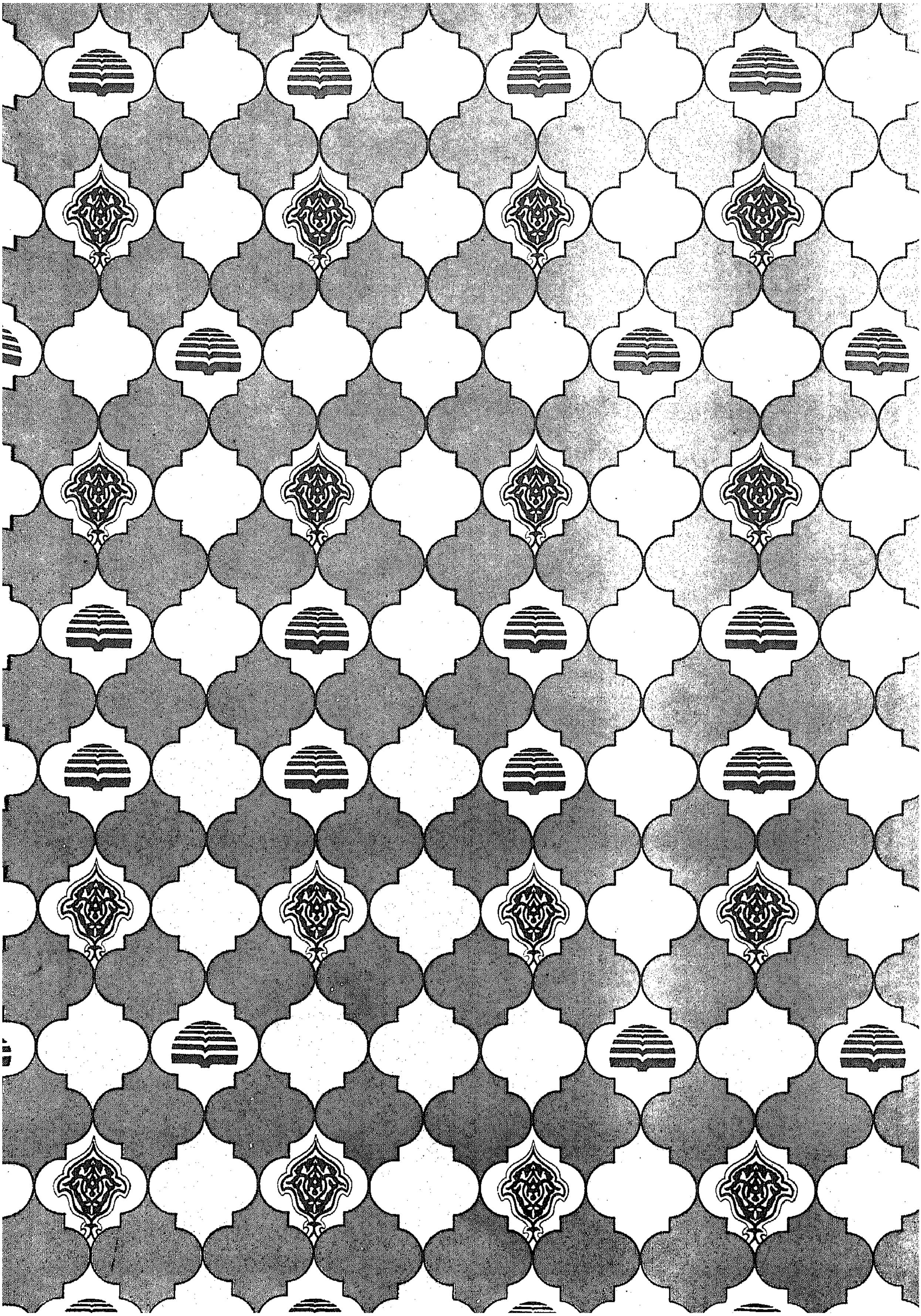
من دولة عمر
إلى
دولة عبد الملك

دراسة في تكون الاتجاهات السياسية في القرن الأول الهجري

الدكتور ابراهيم بيضون

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت . ص.ب ١١٠٧٤٩





مِن دَولة عُمَر
إلى
دَولة عبد الملك

مِن دَولَة عُمَر
إلى
دَولَة عَبد الملك

دِرَاسَة في تكوّن الاتجَاهَات السّيَاسيّة في القرن الأول الهجري

الدكتور ابراهيم بيضون
أستاذ التاريخ الاسلامي
في الجامعة اللبنانية

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت - ص.ب ١١٠٧٤٩

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت - ص.ب ١١-٧٤٩

* الإدارة: بيروت، شارع مدحت باشا، بناية كريدية، تلفون: ٣٠٣٨١٦ ٣٠٩٨٣٠
برقياً: دانهضة، ص. ب ٧٤٩-١١
تلكس: NAHDA 40290 LE
29354 LE

* المكتبة: شارع البستاني، بناية اسكندراني رقم ٣، غربي الجامعة العربية، تلفون: ٣١٦٢٠٢

* المستودع: بئر حسن، تلفون: ٨٣٣١٨٠

الإهـــدَاء

إلى

سيرين وَكنـدَة وَعليَـاء وَعــلي

مقدّمة الطّبعة الثّالثة

كان ما يزال القرن الأول الهجري محطّ أنظار الدارسين الذين وجدوا في مسار متغيراته، ليس الحافز إلى الكتابة بتأثير من توافر المادة في مصادر المرحلة، وإنما إلى التجديد في سبلها وأغراضها، في ضوء ما تطور إليه منهج البحث التاريخي عبر العهود القديمة والمتأخرة. وإذا كان ثمة الكثير من المحاولات الجادة التي تناولت قضايا تلك المرحلة بشكل أو بآخر، ما يستحق الاهتمام والتنويه، فإن محاولة المستشرق الألماني يوليوس ولهوزن، المندرجة في كتابة «الدولة العربية»، يبقى لها مكانها المرموق بين مجمل الدراسات في تاريخ القرن الأول.

لقد تناول هذا المؤرخ، الأحداث البارزة في العهدين الراشدي والأموي، بدءاً من «السقيفة» وانتهاءً بسقوط الدولة الأموية، إذ أن علاقة وثيقة ـ وإن لم يرصدها ولهوزن بصورة مباشرة ـ بين المسألتين، على نحو كانت الثانية، كما غيرها من المسائل التاريخية، خاضعة لتراكمات الأولى ومؤثراتها في الاتجاهات السياسية وحركات المعارضة والحروب الداخلية، وصولاً إلى إنفجار الوضع في الولايات في مطالع القرن الثاني الهجري، إلى آخر هذا التراكم الذي كان محوره الصراع على السلطة. وقد نجح ـ خلافاً لمعظم المستشرقين ـ في استيعاب المسائل الشائكة التي تضمنها كتابه، مضفياً عليها من وعيه ومن حسّه التاريخيين ما أكسبها تلك الموضوعية والرصانة. ذلك أن ولهوزن الذي تنبّه للأسباب الاقتصادية ومؤثراتها في تلك المرحلة، لم تتخذ عنده هذه الدوافع، الدور المحوري في تحريك الأحداث الكبيرة، وإنما كانت هذه الأسباب برأيه متكاملة مع الأسباب الموضوعية الأخرى، بما فيها الدافع الديني

الذي وحّد العرب تحت لواء الإسلام وقادهم إلى الانخراط بملء حماستهم في صفوفه، وتحقيق الانتصارات الساطعة في الشام والعراق ومصر وغيرها من الأقطار التي خضعت للدولة العربية الإسلامية. كما جاءت بحوثه الأخرى جديرة بالاهتمام، سواء بحثه في حركة الأمصار ضد الخليفة عثمان، وما آلت إليه من تهميش للحجاز نتيجة لعوامل جغرافية وبشرية واقتصادية، جعلت منه «ركناً ميتاً» حسب تعبيره، أو في تتبعه الدقيق لحركات المعارضة في العراق وامتداد تأثيرها إلى خراسان، حيث أسهم التركيب القبلي المتنافر بدوره في السقوط الفعلي للدولة الأموية.

على أن محاولة ولهوزن برغم أهميتها، تبقى متأثرة ـ في بعض جوانبها على الأقل ـ بالنظرة الاستشراقية الجافة أحياناً، والمتعارضة بشكل عام مع تلك الخصوصية التي رافقت أحداث التاريخ العربي الإسلامي في عهده الأول. ومن هنا كان الدافع لهذا الكتاب الذي يصدر في طبعته الثالثة ويتعرض أفقياً للمسائل أو معظمها الواردة في كتاب ولهوزن، ولكن مع اختلاف في النظرة التحليلية يراعي هذه الخصوصية التي يصعب على أي مستشرق الإحاطة التامة بها. ويمكن اعتباره من هذا المنظور، محاولة جديدة أو تجديدية لكتابة تاريخ هذه المرحلة، تطمح إلى أبعد مما حققه ولهوزن من توغلٍ في مسام ومقاربة للحقيقة، في ضوء ما تفرضه خصوصية التاريخ العربي الإسلامي وما تفرضه المسافة الزمنية ما بين المحاولتين.

لقد كانت نقطة البداية في هذا الكتاب من السقيفة التي فتحت باب الصراع على السلطة في الإسلام السياسي، وأبقته مفتوحاً بصورة جزئية أو على مصراعيه حتى سقوط الدولة الأموية. فما حدث حينذاك لم يكن «فلتة» وانطوى خبرها كما أشار الخليفة عمر بن الخطاب، ولكنه كان أمراً كبيراً، ربما قرأنا عنوانه الأول الخطير في خروج «أنصار النبي» من المعادلة التي قامت عليها الدولة الأولى في الإسلام. وقد شكّل الأنصار من هذا المنظور مشروع اتجاه سياسي، عبّر عن نفسه بأشكال عدة فيما بعد، مما جعل البعض يرى في موقفهم أول «الأحزاب» السياسية في الإسلام. ولكن السقيفة تجاوزت الصراع ونجح «المهاجرون» في ظل اتجاه توفيقي أو توازني، ليس بين الجذرية والقبلية (قريش)، ولكن بينهم وبين الأنصار، دون أن يكون هذا الصراع وليد ساعته أو توقيته الحرج، وإنما كان له امتداده المتصل بقيام الدولة في المدينة،

وصيغة «المؤاخاة» التي استمدت قوتها والتوازن من وجود الرسول وتعاطفه مع الأنصار. فقد كان لهذه «التوفيقية» إطارها الخاص، برغم تأثرها بمعنى ما بـ«الوسطية» القرشية قبل الإسلام، إذ تحوّلت إلى نهج سياسي من أبرز عناصره التوازن الذي عبّر عنه الخليفة عمر بن الخطّاب وحقق من خلاله نجاحاً كبيراً، ربما كان من أوضح نتائجه، استمرار الحجاز في هذه الدائرة الوسطية، برغم الخلل الذي أحدثته حركة الفتوح وأدّت إلى اضعافه كمركز لمصلحة المراكز المستجدة في الأمصار.

لقد نجحت الدولة في ظل هذا الاتجاه في أن تُخمد ـ ربما إلى حين ـ الصراع على السلطة، متجاوزةً منعطفين خطيرين في ذلك الوقت: الأول تمثّل بالسقيفة التي خرج منها المسلمون وحدةً متماسكة لمواجهة تحديات المرحلة الصعبة، وتمثّل الثاني بحركة القبائل (الرّدة) التي كان لهذه الوحدة دور كبير في إخمادها، فضلاً عن القوة العسكرية التي تصدّت لها بسرعة مدهشة في عدة مواقع، وكانت قد تأسست في عهد الرسول وأثبتت تفوقها خلال فتح مكة وغزوتي الطائف وحنين. ولكن ثمة مسألة هامة يجب إلاّ تغرب عن بال المؤرخ، هي أن وحدة المسلمين التي تجلّت في حروب الرّدة، وأدت إلى إخضاعها من غير صعوبة، لم يكن ما يماثلها لدى القبائل التي كانت مبعثرة في عدة بقع من شبه الجزيرة، باستثناء ما جرى من تحالف غامض بين سجاح (تميم) وبين مسيلمة (حنيفة)، انتهى بهما على ما يقال إلى الزواج. وفي مقدمة ما يعنيه ذلك، افتقاد هذه الحركة (الرّدة) إلى الجامع المشترك واختلاف دوافعها باختلاف المصالح بين قبيلة وأخرى.

وليس ثمة شك أن وحدة العرب المسلمين أصبحت أكثر تماسكاً بعد تجربة الردة، مما كان له تأثير هام في توقيت حركة الفتوح التي توّجت هذا العهد وجعلته على تكامل تام مع العهد النبوي وتوجهاته المبكرة في هذا السبيل (حملتا مؤتة وتبوك). وإذا كانت هذه الحركة قد أثارت تساؤلات عديدة حول دوافعها وأسباب نجاحها، فإن الوحدة السياسية المنبثقة عن الوحدة الاجتماعية، كان لها الدور الأساسي في تحقيق الانتصارات الكبرى للعرب المسلمين على جيوش أكبر دولتين في ذلك الزمن. ولا يعني ذلك التقليل من شأن الأسباب الموضوعية الأخرى، بما فيها الحافز القومي أو الاقتصادي، ولكن ثمة حقيقة ساطعة، أن الوحدة التي قادت العرب إلى النصر، لم

يكن من سبيل إلى تحقيقها دون الإسلام، كما لم يكن من سبيل إلى تحقيق النصر دون الوحدة. هذه العلاقة الجدلية كان لا بدّ أن تنعكس بصورة عفوية على ذلك الرعيل الأول في حركة الفتوح، وأن يصبح المقاتل منخرطاً فيها بكل إيمانه، مدركاً قضيتها ومستوعباً شعاراتها، كظاهرة لم تعرفها الدول القديمة التي كان جنودها يقاتلون بمعزل عن قضيتها ويستسلمون لغرائزهم المتعطشة للدماء والمأخوذة بالأسلاب والغنائم.

وإذا كانت الهجرة إلى المدينة، قد مهدّت بصورة مباشرة لقيام دولة الرسول، فإن حركة الفتوح قد مهدت لقيام ما يمكن أن نسميه بدولة عمر، ذلك «النموذج» المتماهي مع «البداية» في المدينة والطامح إلى أن تتخذ الدولة دورها القيادي والمركزي، بما هو تجسيد لاتجاه الخليفة الذي بدأ متوازناً وانتهى إلى الجذرية. ولعل هذا التحوّل لم يكن منفصلاً عنه اغتيال الخليفة وهو في ذروة العطاء، إذ أن الدولة الراشدية كانت مستهدفة في الصميم، ومعها القيم السياسية التي تبدّلت مفاهيمها في ظلّ الصراع الشديد على الحكم، ذلك الذي استفحل أمره بعد مقتل عثمان وما أدى إليه من نشوب الحرب الأهلية بين العرب المسلمين.

لقد كانت هذه الحرب منعطفاً ما بين دولة الخلافة، المقترنة بصورة ما بالشورى، وبين دولة «الملك» المقترن قيامها بالسيف الذي بقي سبيلها للدفاع عن نفسها من الأخطار المحدقة بها من كل صوب. ولعل المتتبع لأخبار الدولة الأموية في طوريها السفياني والمرواني، لا يكاد يرى سوى هذه الصورة الطاغية للصراع السياسي، متخذاً أشكالاً عديدة، ولكن السلطة كانت محوره في النهاية، سواء كانت له دائرته السياسية ـ الاجتماعية مع المعارضة بتشعباتها المختلفة، أم له دائرته العصبية انطلاقاً من الشام (مرج زهط) وانتهاءً بالحروب القبلية الطاحنة في الولايات البعيدة، أم دائرته الأموية نفسها، بعد تورّط الأسرة الحاكمة في الانقسامات القبلية والتحّزب لفريق دون آخر. إنه المدخل نفسه الذي عادت دولة الأمويين فخرجت منه، غير مقدّرة تماماً خطورة المعادلة التي رسختها الدولة في الشام وتعمّمت في شتى ولاياتها بعد ذلك. فقد التقى مفهوم معاوية في السلطة، القائم على نظرية «الحق القرشي»، مع المفهوم السياسي للقبائل الشامية، مما أنتج معادلة حققت بعض النجاح، ولكنها سرعان ما انهارت مع وفاة مؤسس الدولة الأموية، من غير أن يكون لدى الأخيرة القدرة على

بعثها مجدداً بما يتجاوز الصيغة المبتورة التي وُلدت في مؤتمر الجابية من دون القبائل القيسية. وإذا كان ثمة خيط ما بين صفين وكربلاء وما تبع الأخيرة من تفجير للوضع السياسي في الحجاز والعراق، سرعان ما حمل معه النهاية الوشيكة للدولة السفيانية، فإن ثمة خيطاً آخر من دون شك ما بين الجابية وخراسان، حيث تكرّست الصيغة القبلية في الأولى، مصحوبةً بالتوتر والعلاقات المشحونة، وواجدةً لها أرضاً شديدة الخصوبة في الثانية، لتعصف أخيراً بالدولة المروانية التي جاء سقوطها المباشر في هذا الأقليم، وعلى يد القبائل العربية المتصارعة ذاتها، دون أن تكون الشام غير ضالعة فيه. أما القوى الأخرى فقد ساهمت بدورها في القضاء على هذه الدولة متسترة وراء أغراض لم تكن بالضرورة معلنة، إذ بدت تراهن على الوقت برغم إنكفاء مشروعها في العهد العباسي الأول.

بيروت في ١٠ / ١١ / ١٩٨٨

مقدمة الطبعة الثانية

يحتلّ القرن الأول الهجري، حيّزاً هاماً في الدراسات التاريخية الإسلامية، حيث المتّسع من القضايا الشائكة التي كان لبعضها نصيب من التقويم العلمي الجاد، بينما الآخر ما زال يؤخذ، على الرغم من حداثته، أو تحديثه، على طريقة أهل الأخبار والحديث، دون الغوص في تفاعلات هذه القضايا وخلفياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولعل مشكلة السلطة، كانت المعضلة الكبرى التي أخذت مساحتها الواسعة في الدراسات المعاصرة، منطلقةً في الغالب من التفسير التقليدي لهذا الحدث المحوري، على نحو تبدو المسألة وكأنها سباق بين مجموعة نخبوية من المسلمين الأوائل، بينما يأخذ الصراع منحىً شخصياً شبه معزول عن المؤثرات الأخرى. ومن هنا ستكون هذه الدراسة محاولة للخروج من هذه «المدرسة»، التي تصدّت لقضايا القرن الأول، بعيداً عن الاتجاهات السياسية والقبلية التي أخذت تطفو على السطح عشية وفاة الرسول. فلم يعد جائزاً البحث في هذه المسألة، من زاوية «الحق الشرعي» المبني على «القرابة» أو«الصداقة» فقط، وتجاهل العوامل الأخرى التي كانت تحمل مضمون الاستمرارية للإسلام، وفق «البداية» المثلى التي جسّدتها دولة «المدنية».

وإذا كانت مشكلة الحكم، سبباً في ظهور اتجاهات سياسية أو بدايات متواضعة لها، فإن ثمة مشكلات أخرى، كان لها تأثير جذري في أحداث القرن الأول، وإن كانت تدور من حيث المبدأ في فلك الخلافة التي لم تنجح حتى في عهدها الراشدي

الذهبي، في تشكيل تيّار سياسي أو تمثيل اتجاه شعبي واسع. ولعل حركة الفتوح، وهي إحدى القضايا المتصلة بالمشكلة السابقة قد أوجدت من التناقض وانعدام التوازن، ما جعلها تنحرف عن وجهتها الصحيحة في العهد الأموي. منطوية بدورها على افرازات لا تخلو من التعقيد، مثل مشكلة الأرض والضرائب والاستقطاع، إلى آخر ذلك من المشكلات التي بدأت ملامحها في العهد الراشدي، وتفاقمت في عهد الخلفاء المروانيين الأوائل.

لقد استطاعت دولة الراشدين في بدايتها، التصدّي لمشكلات لم تكن معقّدة كثيراً في حينها أو بدت على الأقل كذلك، معتمدةً على موروث العهد النبوي من ناحية، وعلى شخصية الخليفة عمر، الموازن بين الاتجاهات السياسية ـ القبلية في الحجاز والأمصار من ناحية أخرى. ولكن دولة الأمويين التي قامت على أنقاض الدولة الراشدية، دون أن تحمل إلا القليل جداً من مضمونها الإسلامي التوازني، وضعت السلطة على منعطف جديد، حيث القوة المسلحة أصبحت عنوان هذا النظام والأنظمة التالية التي قامت بعده. فقد كان ثمة «رأي عام» ينمو ويتسع، منذ الضربة الأولى التي تلقتها الخلافة (اغتيال عمر)، ومعها ارتفاع القيود، والامتيازات عن بعض «النخبة» الإسلامية التي مهدّت السبيل، بصورة مقنعّة لا تخلو من التضليل أمام الاتجاه القبلي لاستعادة مواقعه وتحقيق أهدافه السلطوية (خلافة عثمان). وكانت الانتفاضة «اليمنية» التي قام بها الأشتر النخعي وأصحابه في الكوفة، ضد والي الأخيرة «القرشي»، ورضوخه لمطلب هؤلاء، «قفزة نوعية» هامة في «الحركة الشعبية»، التي كان لها دور بارز في التطورات السياسية خلال القرن الأول.

وكان من الواضح جداً، أن حرب صفين، على الرغم من التكوين القبلي لكلا المجموعتين المتصارعتين، الشامية والعراقية، ستشهد بدون ريب، بداية النضج للتيّار الإسلامي الذي جسّد حينذاك، الهمّ الشعبي العام إزاء الهجمة على الخلافة الشرعية وإسقاط واحد من الرموز الإسلامية البارزة. وكان التشيع، الذي أصبح أحد اقوى الاتجاهات السياسية البارزة في الدولة، الإطار الذي استوعب هذا التيّار وقاده إلى مقارعة الحكم الأموي، كلما أمعن في مساره «الملكي» والقبلي، وتخلّى في المقابل أو كاد عن التزاماته أمام السواد الجماهيري الأعظم.

وفي هذا الكتاب، محاولة أيضاً للخروج من جمود النصّ، الذي يُفترض أنه تـأثر بـإنتماء صـاحبه، إذا كـان ثمة إنتـماء سياسي لـه، أو على الأقـل خضـع للتحـريف أو الاجتزاء بصورة ما، وذلك في ضوء المتغيرات المختلفة، سواء تمثلت بالأنظمة أو مراكز النفوذ في النظام نفسه. ولقد اجتهدتُ ما استطعت، أن أحيط بأبعاد المشكلة المطروحة وخلفياتها، دون التوكؤ على مضمون النصّ وجوهـره الأساسي، مـراعياً في الـوقت ذاته التطور المنهجي للكتابة التاريخيـة، ومؤثراً الابتعـاد عن المدرسـة التقليديـة، من غير أن يعني ذلك التزامي بمدرسة أخرى، إلّا ما كان متوافقاً منها وخصوصية الحـدث التاريخي «الإسلامي».

وهذا الكتاب هـو امتداد لكتـابي السابق «مـلامح التيـارات السياسيـة في القرن الأول الهجـري»، الصادر في العـام ١٩٧٩، ولكن مع كثـير من التعـديـل الـذي بـدا جـذرياً في مكـان وشبه جـذري في مكان آخـر، دون أن ينجو من ذلـك وجه الكتـاب الذي سيحمل عنوان: «من دولة عمر الى دولـة عبد الملك، دراسة في تكوّن الاتجـاهات السيـاسية في القـرن الأول الهجري» ، متجنبّاً استخدام «التيـارات» التي قد لا تكـون مصيبة في التعبـير الدقيق عن التكتلات السياسية، ذات الحضـور المتواضـع في ذلك الحـين، أي قبل أن يرهص بها النصف الثاني من القرن الأول الهجري.

ومن الناحية المنهجية، ظلّ تبويب الكتاب موزعاً بين قسمين، ولكن مع تغيير في الأسماء، فقـد حمل الأول عنوان **العهد الراشدي**، مندرجةً تحتـه الموضـوعات التـالية: بداية أم أزمة، ثورة القبائل، حركة الفتوح ـ دافع وانتشار، دولة عمر، اغتيال الـدولة الراشديـة، المنعطف، العصبيـات الجديـدة، بينما حمـل الثاني عنـوان **العهد الأمـوي**، متضمناً الموضوعات التـالية: خـلافة أم ملكيـة، ثورات، دولـة عبد الملك، العـراق مركز المعارضة، المحاولة اليائسة، آخر الملك، خراسان تسقط الدولة الأموية.

أمـا بالنسبـة للمصادر، فقـد اعتمدت بصـورة أساسيـة عـلى الكتب الأصـوليـة البارزة، وفي الطليعة منها: «تاريخ» الطبري و«أنساب» البلاذري و«فتوحه»، و«فتـوح» ابن عبد الحكم و«سيرته» و«خراج» أبي يوسف و«أخبار» الدينوري و«تـاريخ» اليعقـوبي و«مـروج» المسعودي و«كـامل» ابن الأثـير وعدد آخـر غير قليـل من المصادر المعـروفة.

وكذلك اعتمدت بصورة ثانوية على بعض المراجع، لا سيما الدراسات الاستشراقية، سواء العائدة إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، مثل دراسات ولهوزن (Wallhausen) وفان فلوتن (Van Vloten) ولامنس (Lammens) وغولدزيهر (Gold-zihar)، أو الحديثة منها، كتلك التي وضعها كيستر (Kister)، أو فازيلي (Vezeli) أو دونر (Donner) وغيرهم.

وتبقى كلمة ختامية، هي أن هذه الدراسة، جزء من سياق عام، كنتُ قد بدأتُ الاهتمام به في النصف الأول من السبعينات، ولا زلتُ أتابعه على هذه المساحة الزمنية، ولكن دون أن يكون بالضرورة خاضعاً لمساحة المكان... فعسى أن أكون على الطريق الصحيح...

إبراهيم بيضون

بيروت في ٢١ / ١ / ١٩٨٤.

العَهدُ الراشِدِي

- بداية أم أزمة؟
- «ثورة» القبائل.
- حركة الفتوح، الدوافع والانتشار.
- دولة عمر.
- اغتيال الدولة الراشدية.
- المنعطف.
- العصبيات الجديدة.

بداية أم ازمة ؟

كان «اجتماع» السقيفة الذي دعا إليه مسلمو «المدينة» من «الأنصار»، المبادرة الأولى التي وضعت خلافة الرسول موضع التداول والنقاش. فمن هناك تعالت الأصوات تنشر ما كان مطوياً، وتذيع ما كان همساً حتى ذلك الحين. على أن هذا التكتل لم يكن حينذاك سيد الموقف، أو في موقع يؤهله لخوض هذه التجربة، مفتقداً الوحدة والزعامة، وهما من ركائز الطموح إلى السلطة ومن شروطها المبدئية. ولم يكن سعد بن عبادة (الخزرجي)، على الرغم من دوره البارز في الإسلام الأول، في حجم المنصب الكبير، بعد أن أعاقه المرض[1]، وأضعفت موقعه المنافسة، سواء من جانب «الأوس»[2] أو من جماعته «الخزرج»[3]. فالزعامة كانت غائبة عن تكتّل «الأنصار»، المطالب بأن تؤول إليه السلطة، مسوّغاً مطلبه بذلك الموقف التاريخي الذي سجلته قبيلتا «الأنصار»، إلى جانب الرسول، في وقت عزف عنه الأقربون. ومن هنا بدت هذه المحاولة غير جدّية، وبالتالي غير مؤهلة للمضي بعيداً في المطلب السلطوي

---

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٢٨.

(٢) إحدى القبيلتين اللتين تشكل منهما الأنصار، إلى جانب الخزرج، وكان أسيد بن حُضَير من أبرز زعمائهم، ومن منافسي زعيم الخزرج سعد بن عبادة. وقد كان له تأثير في إضعاف موقف الأخير، من خلال ما نسب إليه، محّذراً جماعته الأوس من تأثير الخزرج: «لئن وليتها الخزرج مرة لا زالت لهم عليكم بذلك الفضيلة ولا جعلوا لكم فيها نصيباً أبداً، فقوموا فبايعوا أبا بكر». المصدر نفسه ج ٢ ص ٣٣١.

(٣) بشير بن سعد الأنصاري. الطبري ج ٣ ص ٢٠٩.

للأنصار، وهم فاقدون معظم شروطه. ولعل موقفهم هذا كان أقرب إلى المناورة، والتلويح للمهاجرين بأهمية الدور الذي ينبغي أن يكون لهم في أية تطورات مستجدّة، خصوصاً وأن الأنصار أثناء وبعد «المؤتمر» كانوا أقرب إلى الاتجاه الذي تزعمه عليّ بصورة غير مباشرة(١).

غير أن «الأنصار» قدّموا بدون قصد، خدمة كبرى لما يمكن أن نسمّيه بالاتجاه «الوسطي» المعتدل الذي أخذ يبرز في «المدينة» ، مستمداً قوته من عدة مصادر، قد لا يكون بعضها منسجماً مع الآخر. فثمة مؤثرات قبلية (التركيز على العنصر القرشي)، وإسلامية (تنطلق من الأسبقية والريادة)، وسياسة (التوازن النسبي بين اتجاهين متناقضين)، جعلت لهذا الاتجاه دوراً، ربما كان مفاجئاً في ذلك الحين، إلّا أنه حمل الكثير من ظروف المرحلة وتعقيداتها، في وقت كانت ترهص بهذا الفرز السياسي، بعد غياب الشخصية المؤسسة والموحِّدة للمجتمع والدولة.

وإذا كانت المرحلة حينذاك غير قادرة، على إحداث الفرز المطلوب وما يؤدي إليه من وجود فريق في السلطة وآخر في المعارضة، أو بمعنى آخر التجسيد لواقع المنتصر تماماً والمهزوم تماماً، فإن حظاً وفيراً لهذا الاتجاه، هيأته المرحلة للخروج من الأزمة السياسية، بالقليل من الجدل والمعارضة. ولعل أصحابه (أبو بكر، عمر، أبو عبيدة)، بما كان لديهم من رصيد معنوي وتراث نضالي في الإسلام، كانوا الدعامة الأساسية لهذا الاتجاه، إذ أصبح ارتباطه عضوياً بهم، واستمراره مرهوناً بوجودهم، مما شكّل أبرز نقاط الضعف فيه، وأدّى إلى أن يكون مرحلياً، وأن تظلّ جذوره على وجه الأرض.

ومن هذا المنظور، فإن هذا الاتجاه «برغم قدرته على التوفيق أو التوازن، لم يكن مطروحاً بين اتجاهين متناقضين، بقدر ما كان إفرازاً لأحدهما، وهو ما يمكن أن نسميه بالاتجاه الإسلامي» ممن كان أصحابه على مقربة من الرسول وعلى اتصال مبكّر

(١) «قالت الأنصار أو بعض الأنصار لا نبايع إلا علياً» الطبري ج ٣ ص ١٩٨.

بالدعوة، وذلك مقابل اتجاه آخر يمثله القرشيون»، من بقايا حلف «المطيبين» الذي فقد نفوذه بعد فتح مكة (السنة الثامنة للهجرة)، على الرغم من المحاولة لتمويه الهزيمة التي حلّت به.

وهكذا فإن قراءة متمعنة للوضع السياسي في «المدينة» عشية وفاة الرسول، تضعنا أمام اتجاهين رئيسين، تنافسا بصورة مباشرة أو خجولة، في محاولة السيطرة على الحكم:

١ ـ الاتجاه الإسلامي، الذي جسّد النزعة الجماعية[1] في الدولة الصاعدة، واعتبر امتداداً طبيعياً لما سميّ بـ «الجماعة الإسلامية» التي شكّلت جمهور الدولة الأولى، أو بمعنى آخر، كان المعبّر عن مصالح الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل، التي تحسنت أوضاعها المعيشية والاجتماعية بشكل جذري في المجتمع الجديد. وقد مثلّت هذا الاتجاه مجموعة نخبوية اتخذت مكانها اللافت في تاريخ الدعوة الإسلامية. ولا يخفى ما كان لهذه المجموعة من ثقل معنوي في «المدينة»، ومن تأثير في مسار التطورات السياسية على أرضها في ذلك الحين، حيث كلها السوانح متاحة للتحرك وتحقيق الهدف.

وإذا كان عليّ، ممن توجهت إليه الأنظار في هذا الاتجاه بما في ذلك الاتجاه القرشي[2] اعتقاداً منه بأن الخلافة آيلة إليه، لما كان له من موقع نضالي مبكر إلى جانب الرسول، إلا أن فريقاً منه كان أكثر مرونة في حركته وإفادةً من شروط المرحلة التي اتخذت بعد فتح مكة منحىً توفيقياً (تآلفياً) بغية استكمال وحدة الجماعة التي بدأت في

---

(١) أحمد عباس صالح، اليمين واليسار في الإسلام ص ٧ ـ ٨.

(٢) يمكن أن نتوقف هنا عند موقف أبي سفيان الودّي ـ أو التظاهر به ـ من عليّ، وما نسب إليه من القول بعد انفضاض المجتمعين في السقيفة على بيعة أبي بكر: «إني لأرى عجاجة لا يطفئها إلاّ دم، يا آل عبد مناف، فيم أبو بكر من أموركم؟ أين المستضعفان؟ أين الأذلان عليّ والعباس؟ ما بال هذا الأمر في أقل حيّ من قريش؟ ثم قال لعليّ، ابسط يدك أبايعك، فوالله لئن شئت لأملأنها عليه خيلاً ورَجالاً»... «فزجره عليّ وقال: والله ما أردت بهذا إلا الفتنة، وإنك والله طالما بغيت للإسلام شراً! لا حاجة لنا في نصيحتك» ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٢٦.

المدينة. وكـان عمر القوة الدافعة لهذا الفـريق الـذي لم يكن لمعـظمـه امتـداد بعيد في الجماعة، ولكن تقديمه لأبي بكر، شكل ضمانة كبيرة لاجتياز امتحـان السقيفة، حيث التقت «وسطيته» القرشية مـع وسطيـة قريش نفسهـا، التي كانت «أوسط العـرب داراً ونسباً»(١)، حسب الطرح الـذي نُميّ إليه. وتجـدر الإشارة إلى أن سيـاسة هـذا الفريق بعد ارتقائه سدة الحكم، ظلت تتقاطع وبصورة أكثر تصاعديـة مع الاتجـاه الإسلامي أو الكثـير منها، مؤديـاً ذلك إلى معـادلة فـريدة، حيث التحـوّل يتمّ عادة من مـوقـع السلطة، نحـو الاتجاه المحـافظ أو التقليدي، بـاعتبار أن الأخيـرة تجد عـادةً الكثير من القواسم المشتركة معه، خلافاً للاتجاه الإسـلامي الذي تعـاطى مع القضـايا المطروحة بصورة جذرية ومتماسكة.

٢ ـ الاتجاه القبلي (القرشي) وهو في أساس تكوينـه، عبارة عن تحـالفات مصلحيـة بين كبار التجار الذين سيطروا عـلى الاقتصاد المكي قبيـل الإسلام. وكـان أبو سفيـان واجهة هذا التحالف وممثل الجبهة القبلية المهزومة من قريش وثقيف. وقد تصـدى هذا الاتجاه سابقاً بكل قوته للإسلام وعبأ حلفاءه لضرب دولته في المدينة، ولكنه بعد معركـة الخندق، لم يجـد بدّاً من الانكفـاء والتراجـع إما انتصـارات الدولـة، والتسليم بالأمر الواقع في نهاية الأمر وفتح أبواب مكة أمام الرسول. ولقد نجح بما لديـه من خبرة وعـلاقات واسعـة، في ركوب المـوجة والتسلل إلى مواقع النفـوذ بعد وقت قصير من «الفتح»، فبعد أن كان أبو سفيان متحمساً لعليّ، سرعان ما تحول نحو أبي بكر وأصبح لأبنائه دور بارز في الدولة الراشدية التي سرعان أيضاً ما انقلبوا عليها، منتهزين أول سانحة لتحقيق مشروعهم السلطوي الخاص.

كانت تلك، هي اللوحة السيـاسية في «المـدينة» عشيـة وفاة الـرسول، فهنـالك اتجاهان متعارضان، احتدم التنافس بين أحدهما خفية وبشيء من الحذر، بينما آثر الثاني إرجاء معركته وكبت طموحه إلى حين. ولقد أغفلنا دور «الأنصار» من توزيعنـا للقوى السياسية الفاعلة، كونهم غير قادرين حينذاك، أمام «وحدة» الموقف القـرشي وضغطه، على تمثيل اتجاه سياسي منفـرد ومتكافىء مـع الاتجاهـين السابقـين. ولعل هذا الوضع،

(١) ابن شهاب الزهري، المغازي النبوية ص ١١٣. وردت «أمة وسطاً» في الطبري ج ١ ص ٢٠٣.

مرتبط بغياب التماسك على جبهتهم الداخلية، فضلاً عن تأثير غياب الرسول على موقعهم المعنوي في «المدينة»، مما جعل تجمعهم عابراً، واقتصر على تفجير المشكلة، ونقلها من الخفاء إلى وضح النهار. وعبثاً حاول هؤلاء تحقيق مشاركة فاعلة في الدولة، إذ كان لهم الفشل بالمرصاد، بدءاً بالسقيفة وانتهاءً بالنكبة الكبرى التي حلّت بهم في «الحرّة»[1]. أما عصرهم الذهبي، فقد تجلى في عهد الرسول الذي كان شديد المراعاة لوضعهم السياسي والاجتماعي، والتصدي ما أمكن لهيمنة «المهاجرين» من قريش عليهم[2].

ولعل الفرصة كانت مشرعة الأبواب أمام الفريق الأول في الاتجاه الإسلامي، لتحقيق السيطرة على الحكم، وذلك بالقليل من الجهد والمبادرة. غير أن التردد والتباطؤ، اللذين انطبع بهما سلوك قيادته، ومن ثم إحجامها عن التحرك في وقت ربما كان في رأيها غير مناسب، أضاع من يدها الفرصة التاريخية، دون أن نسقط من الحساب أن هذا الموقف ربما كان مبنياً على قناعات محددة وعلى تقدير خاص، بأن الطريق إلى السلطة معبدة ومستقيمة لمصلحة هذا الفريق في ذلك الحين.

ومن جانبه كان الفريق الآخر، يدرك جيداً الأسباب المختفية وراء تردّد القيادة، المنافسة له في هذا الاتجاه، ويعي بموضوعية أبعاد الفراغ المستجد في السلطة، فحرص على الدخول إليها من هذا الباب، والقفز فوق التردّد الجاثم على مواقف الفريق الأول. وجاءت المبادرة الذكية والمبتكرة، التي حملها عمر بن الخطاب إلى تجمع «الأنصار» في السقيفة، حيث أصابت من تحالفهم المهزوز مقتلاً[3]، ودفعتهم إلى التراجع، ومن ثمّ إلى الانسحاب من حلبة المنافسة. ولقد عبّر عن ذلك أحد زعمائهم (بشير بن سعد) والرجل الثاني بين الخزرج، معلناً إنفراط العقد في جبهة الأنصار التي أظهرت من خلال تنافر قياداتها وتنافسهم، أنها أضعف من أن تتصدى لمعركة في

(١) المعركة التي جرت في ضواحي المدينة بعيد انتفاضة الأخيرة على الأمويين، واعتُبرت آخر المحاولات الجدّية لاسترداد السلطة إلى الحجاز. راجع كتابنا: الحجاز والدولة الإسلامية ص ٢٥٠ وما بعدها.

(٢) ابن هشام ج ٢ ص ٥٩١ ـ ٦٠٥، ابن حزم، جوامع السيرة ص ١٠٠ ـ ١٠٦.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٢٧ ـ ٣٣٠.

مستوى الخلافة. فكانت الكلمة الأخيرة التي أنهت الجدل المحتدم، ووضعت حدّاً للمحاولة الفاشلة: «يا معشر الأنصار إنا والله وإن كنا أولى فضيلة في جهاد المشركين وسابقة في الدين، ما أردنا به إلا رضا ربنا وطاعة نبينا والكدح لأنفسنا. فما ينبغي أن نستطيل على الناس بذلك ولا نبتغي به الدنيا، إلا أن محمداً صلى الله عليه وسلم من قريش وقومه أولى به، وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر، فاتقوا الله ولا تخالفوهم»[1].

ومن الواضح أن الدور الذي قام به عمر في تفشيل اجتماع «الأنصار»، أعطى لشخصيته ذلك البعد القيادي، حين تجلّت فيه وقتذاك زعامة سياسية غير عادية. فقد كانت مبادرة خطيرة، تلك التي أقدم عليها في السقيفة، مدركاً أن السرعة هي الحليف الأكثر أهمية في تحقيق هذا النوع من الأهداف الكبيرة. فما بين براعة الأسلوب وشكيمة القائد، نجح عمر في تهيئة الأجواء لأبي بكر، المتقدم عليه سناً وسابقةً، ليكون أول خليفة في الإسلام، دون أن يعبأ بتردده أو استنكافه أول الأمر[2]. كذلك فإن خطبة[3] أبي بكر في السقيفة، كان لها وقعها المؤثر في نفوس المجتمعين، حيث ركّز على أهمية الدور الذي قام به «المهاجرون» في الإسلام، ومناصرتهم للنبي في الأيام الصعاب: «فمنهم أول من عبدالله في هذه الأرض وآمن بالله والرسول...»[4]، دون أن يتجاهل

---

(١) ابن الأثير ج ٢ ص ٣٣٠.

(٢) الطبري ج ٣ ص ١٩٩. ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٢٥.

(٣) «إن الله قد بعث فينا رسولاً وشهيداً على أمته ليعبدوه ويوحدوه، وهم يعبدون من دونه آلهة شتى من حجر وخشب. فعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم، فخص الله المهاجرين الأوائل من قومه بتصديقه والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قولهم وتكذيبهم إياه وكل الناس لهم مخالف زار عليهم، فلم يستوحشوا لقلة عددهم وشنئ الناس لهم. فهم أول من عبد الله في هذه الأرض وآمن بالله والرسول، وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر من بعده لا ينازعهم إلا ظالم. وأنتم يا معشر الأنصار من ينكر فضلهم في الدين وسابقتهم في الإسلام رضيكم الله وجعل إليكم هجرته، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء، لا تفاوتون بمشورة ولا تقضى دونك الأمور». ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٢٩.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٢٩.

دور «الأنصار» في تثبيت جذور الدعوة، ونقلها إلى الإطار التنظيمي، بوضع أسس الدولة الإسلامية الأولى في مدينتهم يثرب.

وهكذا انفضّ المجتمعون وقد حُسم الأمر لأبي بكر، الأكثر قبولاً والأقل إثارة للجدل. فقد كانت المبادرة سريعة وجريئة، بحيث أربكت الأنصار وأفشلت مخططهم للسيطرة على الحكم أو المشاركة فيه، ذلك الذي أدّى عملياً إلى خدمة الفريق، المستفيد الأول من اجتماع السقيفة.

والواقع أن ثمة اختلافاً لدى المؤرخين، حول تقويم الطريقة التي تمّت بها بيعة الخليفة الأول. فهي برأي بعضهم إحدى «الفلتات»[1] في التاريخ، حيث الصدفة والمناسبة، كان لهما دور الحليف القوي، بينما رأى الآخر، أن ما جرى في السقيفة، لم يأخذ بعده الجدّي، إلا مع تحوّل القرار إلى أمر واقع[2]. فالعملية إذن ـ حسب الروايات المختلفة ـ كانت في ذاتها أشبه بـ «انقلاب» أبيض ـ إذا جاز التعبير ـ منها بأي إجراء «انتخابي»، كما يزعم المتمسّكون بنظرية الشورى، على أساس أن طرح البيعة لأبي بكر في السقيفة، جاء متوافقاً والمؤشرات الواردة في بعض الآيات الكريمة[3]، على الرغم من غموض المحتوى الشوروي فيها. ولعل الظروف التي أسفرت عنها هذه البيعة، لم تكن متلائمة تماماً وتقرير مسألة مصيرية وخطيرة كالخلافة، حين أدت برغم الإجماع الظاهري، إلى اضطراب الجبهة الإسلامية التي لم تعد متماسكة كما في عهد الرسول، بعد«إحباط» الأنصار وضياع فرصة المشاركة من يدهم، فضلاً عن تجاهل مجموعة أساسية من «المهاجرين»[4]، كان لها نضالها التاريخي في الإسلام، وكانت على صلة وثيقة بالرسول، مما أدى إلى غياب صوتها عن «السقيفة»، دون الاستهانة بما يحمله ذلك من انعكاس على تطورات الأحداث في تلك المرحلة الدقيقة.

---

(١) «وكانت فلتة كفلتات الجاهلية قام أبو بكر دونها». الطبري ج ٣ ص ٢٢٣.

(٢) بيضون ـ زكار، تاريخ العرب السياسي، من فجر الإسلام حتى سقوط بغداد ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٣) ﴿**وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون**﴾ سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٤) راجع رواية الزهري في الكامل لابن الأثيرج ٢ ص ٣٣١.

وهكذا فإن أصعب الحالات قد تنتهي إلى حلّ مفاجيء وسريع، إذا ما توفّرت المعطيات أو بعضها لذلك. وخلافة أبي بكر التي أثارت من الجدل ما لم تصل إليه قضية في التاريخ الإسلامي، ربما انطبق عليها هذا الوصف. ومن ناحيه أخرى، فإن قراءة المستقبل لا يتم بالضرورة عبر النتائج الأولية التي قد تكون أداة موقوتة للتفجير عند أول اختلال أو تعثّر، مهما كانت الخطوات ثابتة وقوية. ولعل المحنة التي مرّت بها الدولة الإسلامية في عهد الخليفة الراشدي الثالث، كانت إحدى محصّلات ذلك القرار غير الإجماعي الذي اتخذ في السقيفة قبل أقل من ربع قرن من عمر هذه الدولة. وإذا ما استطاع أبو بكر الذي كان مسؤولاً عن «العدل»(١) في مجتمع ما قبيل الإسلام، وكذلك عمر، «الدبلوماسي»(٢) القديم والإداري الصلب، أن يقودا السفينة ببراعة إلى شاطيء الأمان، فإن خليفتهما المسنّ والمرتهن بالتالي لأسرته الأموية ـ الممثلة حتى ذلك الحين لمصالح كبار التجار والأغنياء ـ كان غير قادر على سدّ الثغرات التي أخذت في الاتساع، مما جرّ إلى تلك النهاية المأساوية للخليفة وللدولة التي يحكم في نفس الوقت.

وقبل أن نطوي صفحة «السقيفة»، لا بدّ من تسجيل بعض الملاحظات حول نجاح فريق له سماته التوفيقية في استلام الحكم، دون بقية القوى الأخرى:

ـ **الملاحظة الأولى**: السرعة في التحرك والاتفاق على مرشح واحد، غير مرفوض من الاتجاهات المختلفة، إن لم نقل كان حائزاً على تقديرها. فأبو بكر كان صاحب شخصية هادئة ومعتدلة، وأحد المشاركين الكبار والأوائل في النضال المستميت الذي قاده الرسول ضد الوثنية والتخلف والفساد في الحجاز وشبه الجزيرة.

ـ **الملاحظة الثانية**: على عكس هذا الفريق، كان الفريق الآخر في الاتجاه الإسلامي بطيئاً في تحركه السياسي وفي طرحه لمشكلة الحكم. ولم يكن ذلك من باب الزهد أو العزوف عن السلطة، بل كانت لديه التصورات المستقبلية لها، عبر برنامج

---

(١) كانت عشيرة تيم التي يتزعمها أبو بكر تتولى وظيفة «الاشناق»، وهي الديات والغرم. ابن عبد ربه، العقد الفريد ج ٣ ص ٢٣٥.

(٢) كانت عَدّي عمر بن الخطاب تتولى «السفارة» في الوقت نفسه. المصدر نفسه ج ٣ ص ٢٣٦.

خاص، يرى أنه الأقدر على تحقيقه الرسول. ولكن المشكلة كانت في التوقيت، حين كان تردّد قياداته، المقرّبة من الرسول والمعنية بغيابه على الصعيدين الديني والسياسي، خاضعاً لتلك الظروف الدقيقة. ومن جهة ثانية، فإنّ «الأنصار» ـ على غير تخطيط ـ ساهموا باجتماعهم السابق الذكر، في انفلات الموقف من قبضة هذا الفريق القوي، مقدّمين خدمة كبيرة للفريق الذي فاز بالخلافة. ومن جهة ثالثة، فإن هذا التردّد ومن ثمّ الأحجام عن المشاركة عملياً في معركة الخلافة في «السقيفة»، ربما كان مبعثه الشعور بالقوة وبالثقة، بأن هذا الفريق، هو الوريث «الشرعي» لخطّ الرسول، وأن ما يجري من تحركات في هذا السبيل لن يكون برأي أصحابه، أكثر من محاولات سطحية وعابرة.

ـ **الملاحظة الثالثة**: الشعور بالرضا من جانب الاتجاه القبلي (القرشي) وإن بصورة غير معلنة إزاء نتائج «السقيفة»، مما أعطى للخليفة المُسمّى، دعماً إضافياً لتثبيت أقدامه في السلطة دون متاعب ذات شأن. فقد أدرك أصحابه ـ وكانوا لا يزالون محتفظين ببقايا نفوذ معنوي، أن تأمين مصالحهم أو إنقاذها، يستوجب في المقام الأول منع الفريق المتشدد من التحرك الجدّي نحو السلطة.

ـ **الملاحظة الرابعة**: خلافاً لما ورد في النصّ التاريخي[1] الذي يشير إلى دعوة أبي سفيان لبيعة عليّ، فإن العلاقة لم تكن ودية بين الاثنين، وبالتالي لم تكن سيئةً بين أبي بكر وزعيم الاتجاه القرشي، الذي اندفع بكل قوته وراء الخليفة الأول الذي قابله أيضاً بمودة ظاهرة، معيداً إليه اعتباره أو البعض منه. وهذه العلاقة تبدو استمراراً للسياسة المرحلية التي وضع لبنتها الرسول، لاجتذاب أعداء الإسلام في مكة إلى جانبه، في محاولةٍ لاحتوائهم «وتأليف»[2] قلوبهم مع المجتمع الجديد.

ـ **الملاحظة الخامسة**: من البديهي جداً، أن تواكب عملية السباق إلى الحكم، ظروف ربما تكون أكثر تحالفاً مع المعتدلين، الذين غالباً ما يتصدّرون الواجهة عبر

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٢٦.

(٢) المسعودي، مروج ج ٢ ص ٢٩٩.

أجـواء هادئـة وبعيدة عن الإثارة. ولعل في التاريخ نماذج شتى مماثلة، إذ أن الحـركـات الكبرى بعد غيـاب مؤسسيها، يـأخذ بنـاصيتها من هم وراء الصفـوف الأولى، وذلك بعد اختراقها في الوقت المناسب، دونما الكثير من الضجيج أو الارتياب.

ـ **الملاحظة السادسة**: على رغم نظرة الاتجاه القرشي إلى أبي بكر، بأنه الشخصية الأقـل خطورة، فهـو ليس بالضـرورة قريبـاً بأفكـاره وممارسـاته من خطّ أصحـابه، أو منسجـماً حتى بصورة غـير مباشـرة مع الحـدّ الأدنى من مصالحهم وتـطلعاتهم السيـاسية والاجتمـاعية. فهـو ـ أي الخليفـة الأول ـ لم يشـارك سـابقـاً في التحـالف التجـاري المعروف بـ «حلف المطيَّبين»[1]، وهذا أول ما يعني أنه لم يكن من فريق الثروة العظمى في مكة الذي قاده الأمويـون مع بني نـوفل عشيـة الدعـوة وذلك في أعقـاب خروج البطون الأخرى، مشكّلةً حلف الوسط (الفضول) [2] الذي انعقد في دار عبدالله ابن جدعان، وهو من زعماء «تيم» التي ينتمي إليها الخليفة الأول.

ـ **الملاحظة السابعة والأخيرة**: من الجائز أن نتساءل عن مدى تدخّل العصبية أو بعضها في الصراع على السلطة، وهل كان للقوى القبليـة المؤثرة دور في بيعـة الخليفة الأول؟ ذلـك أن صعود عمـر بن الخطاب إلى واجهـة الأحـداث في اجتمـاع السقيفـة واحتواءه السريع للتطورات السياسية التي أسفرت عنه، قد لا يرتبطان فقط بشخصيتـه القيادية الفذّة، بل كان عليه أن يقيم حساباً للتوازنات القبلية التي تحقق منها الكثـير في عهـده، ولم يكن انتقال الخـلافة إليـه في مثل ذلـك الهدوء من الأمـور اليسيرة ، دون تدّخل مؤثرات حاسمـة، وذلك في وقت كـان يناهض هـذا التدبـير تيّار سيـاسي كبير أخذ يتبلور بعد بيعة السقيفة.

ويبقى أخيـراً أن نتوقف عنـد «الوسـطية»، التي لم أشـأ من استخدامهـا، وضـع الاتجـاه الذي مثله الخليفـة الأول في مكان متـوسط بين اتجـاهين متعـارضين، بقـدر ما

---

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٧.

(٢) كان الطرح الرئيسي لهذا الحلف كما ورد في العقد الثمين للفاسي: «لا يُـظلم أحد في مكـة إلا كنا جميعاً مع المظلوم على الظالم، حتى نأخذ له مظلمته ممن ظلمه، شريفاً ووضيعاً، منا أو من غيرنا» ج ١ ص ١٥١.

أردت التعبير عن نهج سياسي لـه امتداده إلى مـا قبل الإسـلام، ومحاكـاته للشخصيـة القرشية في العصر التجاري، إذ كان هذا النهج من أبرز مقومات النجاح الذي أصابته مكة في ذلك الحين. على أن «الوسطية» الإسلامية، اختلفت عن سابقتها، بأنها كـانت مجـرد مرحلة، انتهت إلى نهج سيـاسي آخر وهـو «التـوازن» القـرشي الـذي شكّـل انطلاقة هامة، إلى دائرة توازنية أوسع مع حركة الفتوح ومشكلاتها المعقدة، مما جعـل هـذا النهج يصـطدم بحواجـز ومعوقـات، حالت دون المضي بعيـداً في هـذا الاتجـاه، وفرضت عليه حتمية الاختيار بين واحدٍ من الاتجاهين المتعارضين. وكان ذلك ما واجه الخليفة عمر خاصة في النصف الثاني من ولايته، حين لم يتردد في ضرب مصالح الاتجاه القرشي والمتعاطفين معه، ممن عُرفوا بـ «الارستقراطية الإسلامية»[1] الجديدة، التي عبثاً مـا حاولت في عهـده التسلل إلى مراكـز النفوذ، وهـذا ما جعـل المجابهـة سافـرة بـين الخليفة وبين هذه القوى، وانتهت ربما باغتياله وفق تدبير محكم ومدروس.

(١) ولهوزن، الدولة العربية ص ٣٧.

« ثورة » القبائل

كانت ثورة القبائل أول صدمة للمجتمع الإسلامي الجديد، وتهديداً لمفهوم «الجماعة» الذي كان فاتحة منجزات «الهجرة» إلى «المدينة»، كما شكّلت المجابهة الأولى ومعها التجربة الصعبة للخليفة، واضعةً كفاءته القيادية أمام الامتحان الكبير. لذلك لم يتردد في التصدي بروح شجاعة وتحرّك جاد لتلك المحنة، حاصراً نتائجها بالسرعة القصوى، ومستعيداً الولاء السياسي للدولة، ذلك الولاء الذي تعمّق مع حركة الفتوح، بعد إندراج القبائل، كمادة مقاتلة، في موجاتها المتلاحقة في أعقاب القضاء على ما سُمِيّ بالردّة. ولعل ما رافق هذه الأخيرة، من اضطراب مواقف القبائل وغموض بعضها، بين متنبيء ومرتد وساخط، وحّد الاتجاهات المختلفة في عاصمة الخلافة، حيث التفّت جميعها حول أبي بكر، متجاوزةً همومها السلطوية، ومن ثمّ متفرغة إلى الهمّ الأكبر الذي استهدف الدعوة والدولة في آن.

ذلك أن وفاة الرسول أو الشعور باقتراب رحيله، لم يترك انعكاسه المباشر على موقف المدينة واتجاهاتها السياسية، ما يتجاوز التنافس الهادىء على السلطة، خلافاً لتأثير ذلك خارج العاصمة، حيث القبائل، أو معظمها، شعرت بنوع من التحرر والإنفلات من التزاماتها المادية والمعنوية إزاء دولة المدينة. فجنحت إلى قطع ما وجدت فيه تبعية سياسية، من خلال الامتناع عن تأدية الزكاة[1] التي رأت فيها ضريبة، يدفعها الضعف المهزوم للقوي المنتصر. ومن البديهي أن هذه القبائل ـ سواء

---

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٢٨.

التي كانت ما تزال على البداوة، مثل تلك المجاورة للمدينة، أو التي أخذت نصيبها من الاستقرار، مثل «حنيفة» في اليمامة، تلك المحطة التجارية الهامة ما بين مكة والخليج، لم تكن غالبيتها متجاوبة مع الإسلام أو منصهرة فيه بصورة فعلية، فقد ظلّت طويلاً على هامش الصراع بين المحورين: الإسلامي في يثرب والوثني في مكة، مترقّبةً نتائجه النهائية قبل أن تحسم أمرها منه. وهذا يعني أن الارتباط القبلي بالإسلام، بدأ عملياً في العام التاسع الهجري، أو ما عُرف بعام الوفود[1]، كما يعني من هذا المنظور، أن المسافة الزمنية بين الأخير وبين عام الردّة (١١ هـ)، لم تكن كافية لإحداث التحوّل الإيماني الراسخ لدى هذه القبائل، شأن «جماعة» الأنصار والمهاجرين، وبالتالي فإنها لم تأخذ الإسلام عن عقيدة أو معاناة، وإنما رضخت له بدافع الاستسلام للأمر الواقع[2].

ويبدو أن التطورات السياسية في المدينة وما رشح من أخبارها إلى الخارج، كان لها تأثير ما على الوضع القبلي، في وقت لم تأخذ فيه البيعة لأبي بكر، طابعها الشمولي العام، إذ كان لفريق أو أكثر، موقف لا ينسجم تماماً مع الطريقة التي تمّ بها اختيار الخليفة، دون أن يكون لها رأي في هذا الأمر. ومن هذا المنظور، فإن لحركة الردّة أكثر من خلفية، لا تبدو بالضرورة متجانسة، ولكنها تضافرت معاً وأدّت إلى تفجير الوضع في عدة بقعٍ من الحجاز وشبه الجزيرة. وفي مقدمة ما يعنيه ذلك، أن الردّة (الكلمة المتداولة)، لا تأخذ بُعدها الشمولي لدى مختلف القبائل، المتمردة على سيادة «المدينة»، لأن بعضاً منها كانت تحركه دوافع سياسية أو اقتصادية[3] لم تُصب مطلقاً العقيدة، على الرغم من غلبة التفسير الديني عند بعض المؤرخين على هذا التمرّد الذي تقنّع أحياناً بظاهرة التنبؤ.

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) لقد ألمح القرآن الكريم إلى هذا الموقف الذي ساد شبه الجزيرة بعيد وفاة النبي بقوله: **﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم، وأن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفور رحيم﴾**. سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٣) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ١٣١. راجع أيضاً:
E. SHOUFANY, AL - RIDDAH and the Muslim Conquest of Arabia. P 84.

وهكذا، بعد هذه المقدمة، فإنه بالإمكان تقويم حركة الردّة، من خلال ربطها بالعوامل التالية:

١ ـ الاعتراض على نتائج «السقيفة»، دون أن يكون لذلك صلة ما بالعقيدة (موقف مالك بن نويرة الحنظلي التميمي).

٢ ـ رفض الزكاة واعتبارها مظهراً للتبعية لدى بعض القبائل، والارتهان لقريش لدى البعض الآخر («ولكن قريش قوم لا يعدلون»(١)، حسب القول المنسوب لمسيلمة، زعيم حركة حنيفة).

٣ ـ الضرر الذي حلّ ببعض القبائل، لا سيما المقيمة في مراكز تجارية هامة، بعد إنتقال الحاضرة في الحجاز إلى «المدينة»، وتعديل خطوط القوافل، فضلاً عن التهذيب الذي طرأ على المعاملات الاقتصادية في ظلّ الإسلام(٢).

لعل هذه أهم الأسباب التي كانت وراء ثورة القبائل في شبه الجزيرة العربية التي أعلنت قطع علاقتها بالدولة الإسلامية وتخلت عن التزاماتها الأدبية والمادية نحوها، مدفوعة باعتبارات ليست بالضرورة موحدة. وهي مهمة على جانب كبير من الخطورة كانت تنتظر الخليفة الأول الذي عمل بسرعة على مجابهة تطورات سريعة أيضاً، قبل أن ينفلت زمام الأمر من يده. ولقد أثبت في الواقع، أمام هذا التحدي، أنه رجل الدولة القوي وصاحب القرار المسؤول، مبادراً إلى اتخاذ مقرّ له خارج «المدينة»(٣) لإدارة العمليات الحربية. ومن هناك دفع بكبار القادة الذين هرعوا من المعسكر في اتجاهات متعددة، ومعهم أوامره المشدّدة، بقمع ثورة القبائل، دون تمييز بين دافع وآخر. وربما كانت لدى الخليفة مسوغاته لهذا القرار، بعد أن وجد في هذا التمرّد، ضربة موجهة للعقيدة والنظام في نفس الوقت، ولذلك لم يتردد في أخذها بالشدّة، واتهام جميع أطرافها بالتآمر على الدولة واستهداف مضمونها الديني والسياسي.

---

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٣٠.

(٢) Lammens, la mécque à la Veille de l' hégire. P. 245.

(٣) «ذي القصّة». ياقوت الحموي، معجم البلدان ج ٢ ص ٣٤٥.

ولم تكن إدارة المدينة ـ خلافاً لتصورات بعض القبائل ـ برغم عـزلتها حينـذاك، تعاني أية مضـاعفات سيـاسية في الـداخل. فـأزمة الحكم التي راهنت عليهـا الأخيرة، مرّت بهدوء وتجاوزتها الأطراف بروح من المسؤولية، في الوقت الذي كانت لدى «المدينة» قوة ذات شأن، يبدو أن المتمردين استخفوا بها، تجلّت في الجهاز العسكري المتماسك، وهو أحد إنجازات الدولة الهامة، إذ جمع بين مهارة القيادة وبراعة التنظيم، فضـلاً عن الخبرة في القتال صهرتها الأعمال العسكرية المحدودة (السرايا) والـواسعة (المـواقع والغزوات) التي تعدى بعضها شبه الجزيرة، مما جعله متفوقـاً على أيـة قوة عسكـرية في هذه الأخيرة.

ويبدو أن وجود الخليفة خارج «المدينة»، شجع بعض المتمردين من قبـائل عبس وذبيان على شنّ هجمات استهدفت معسكره في «ذي القصة»، فأنزل بهم ضربة قوية، دفعت من بقي منهم إلى التراجع نحو «عين بزاخة»، حيث بنـو أسد المتمـردون أيضاً، بزعامة متنبيء منهم هو طليحـة من خويلد[١] الـذي كان قـد أعلن موقفـه السلبي من «المدينة» في أواخر أيام الرسول[٢]. ولقد أعطي هـذا الانتصار السـريع، ثقـة جديـدة بالقوة الإسلامية التي أصبحت جاهزة حينذاك لتنفيذ مطاردتها للمتمردين، وعلى رأسها فريق من أحد عشر قائداً حسب الرواية التاريخية[٣]. وكانت الصدارة بين هؤلاء لخالد ابن الوليد، الذي أظهرتـه الحرب الإسلامية ـ الوثنية مقاتلاً محتـرفاً، ممـا هيأه لممارسة مهام القائد العام في حروب الردّة[٤].

ومـا لبث خالـد، بفضل خـططه المبتكرة ومـداهماتـه الصاعقـة التي أدارها ضـد القبـائل المتمـردة، أن حقق النجاح المطلوب في مهمته الصعبـة. ففي أقل من عـام،

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٤٥.

(٢) المصدر نفسه ج ٢ ص ٣٤٣.

(٣) برز إلى جانب خالد عدد من القواد الأكفياء، من أمثال عكرمة بن أبي جهل، شرحبيل بن حسنة، عمرو بن العاص، بالإضافة إلى عدد آخر غير معروف، كخالد بن سعيد وحذيفة بن محصن، وعرفجة بن هرثمة ومعن بن حاجز وسويد بن مقرن والعلاء بن عماد وعدّي بن حاتم. الطبري ج ٣ ص ٢٢٥، ابن الأثير ج ٢ ص ٣٤٦.

(٤) ابن الأثير ج ٢ ص ٣٤٦، ٣٥٧.

كانت لديه القدرة على لقمع حركة الردّة وتصفية جيوب التمردّ في كافة شبه الجزيرة، بدءاً بالمعركة العنيفة التي أطاحت حركة طليحة[1]، قبل أن يتابع تحركه نحو بني تميم إلى الشرق من «المدينة». وكان على رأس المتمردين منهم، مالك بن نويرة، زعيم بني حنظلة، والمعتمد من إدارة «المدينة» على جباية الزكاة لدى قبيلته[2]. ولعل موقف مالك كان منفرداً في جوهره عن مواقف الآخرين من رؤساء القبائل في الثورة على الخلافة، إذ أن المرويات لا تلمح إلى طعن بسلوكه الإيماني أو ارتياباً به، مما يدفع على الترجيح، بأن الخلفيات التي تنازعته حينذاك، إنما هي غير عقائدية، وتتصل بالتطورات السياسية في «المدينة» التي أسفرت عن بيعة أبي بكر بالخلافة[3].

وكان توقف مالك عن دفع الزكاة، ربما أحد مظاهر الاحتجاج على خلافة أبي بكر. كما أن علاقته بـ «سجاح» ـ المرأة التميمية القادمة من ديار بني تغلب في الجزيرة[4] ـ التي أخذتها أيضاً موجة الزعامة والتنبؤ ما يشجع على الاعتقاد بهذا الرأي، لا سيما وأن مالكاً رفض عرض التحالف معها ضد «المدينة»[5]. غير أن هذا الموقف الرصين، لم يعفه من دفع الثمن باهظاً، دون الالتفات إلى العوامل التي قد تُسقط العقاب أو بعضاً منه عن مالك وجماعته، الذين كانوا في موقفهم أقرب إلى السخط أو الاحتجاج منه إلى الثورة أو الردّة. ولكن هذه الحادثة، لم تمرّ دون ترك بصماتها على شخصية خالد، بعد قتله مالكاً والزواج من أرملته، فقد وُجد من انتقده بشدة على هذا التصرف، سواء من جانب الخليفة، أم من جانب عمر بن الخطاب، الذي نُسب إليه القول، بأن «سيف خالد فيه رهق»[6]، مما ألصق به تهمة القتل عمداً لأغراض خاصة والتخلص من رجل لم يتخل عن عقيدته[7].

---

(١) هرب طليحة إلى الشام ثم عاد عن ارتداده وقاتل مع المسلمين في معارك الفتوح في العراق وفارس.
اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٢٩. ابن الأثير، ج ٢ ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٢) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٧٦.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٥٨.

(٤) المصدر نفسه ج ٢ ص ٣٥٤.

(٥) اليعقوبي، تاريخ ج ٣ ص ١٣١ ـ ١٣٢، الطبري ج ٣ ص ٢٤٣.

(٦) ورد في لسان العرب، أن الرهق هو الكذب والخفة والحدّة. ج ١٠ ص ١٢٨.

(٧) روى الطبري أن عمر بن الخطاب تكلم في مجلس الخليفة، مؤنباً خالد بن الوليد بقوله: «عدو الله =

ولقد ظلت هذه الحادثة، من الثغرات البارزة في تاريخ القائد الشهير، وبقيت أخبارها في التداول حتى خلافة عمر الذي قيل أنه كان ما يزال تحت تأثير الغضب من سلوك قائده المظفر حينذاك في حروب الشام، عندما لجأ إلى عزله عن القيادة. غير أن ذلك ربما خضع للاجتهاد، لأن ثمة أسباباً أكثر وجاهة، يُعتقد أنها كانت وراء هذا القرار، خصوصاً وأن حالات مشابهة رافقته، إزاء آخرين من القادة لم يقترف بعضهم مثل هذه الأخطاء في ذلك الوقت.

وكانت المعركة الحاسمة في حرب القبائل التي أعادت الأمور إلى حجمها في شبه الجزيرة، هي معركة «عقرباء» في طرف اليمامة، حيث تمرّد بنو حنيفة بزعامة رجل اعتُبر من أشهر «المتنبئين» وأخطرهم، وهو مسيلمة الكذاب(1) (الأسم الغالب عليه في الروايات). وكان مسيلمة دائم التجوال في الأسواق والطرق، داعياً الناس إلى تأييده والاعتقاد بـ «نبوته»(2). ويبدو أنه كان على قدرٍ من قوة البيان والشخصية، متجلياً ذلك في التأثير الواضح الذي تركه في أوساط بني حنيفة والقبائل المجاورة(3). ولعل هذه الحركة مرتبطة إلى حدٍّ كبير، بالمعطيات المستجدة التي رافقت الإسلام، والتي انعكست سلبياتها الاقتصادية بوجه خاص على حنيفة، حيث الانتاجية الزراعية المتفوقة لليمامة ـ مركز الأخيرة ـ جعلت منها مصدراً هاماً لتموين مكة التي كانت السوق

= عدا على امرىء مسلم فقتله، ثم نزا على امرأته». ج ٣ ص ٢٤٣. وفي «فتوح» البلاذري، قول منسوب لعمر إلى الخليفة: «بعثت رجلاً يقتل المسلمين ويعذب بالنار» ص ١٠٧.

(1) مسيلمة الحنفي الكذّاب، اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٣٠. مسيلمة الكذاب الطبري ج ٣ ص ٢٤٣.

(2) قيل إن مسيلمة «زعم أنه شريك لرسول الله في النبوة، وكان قد كتب إلى رسول الله: إني اشركت معك، فلك نصف الأرض ولي نصفها، ولكن قريش قوم لا يعدلون»... فكتب إليه رسول الله: .. «أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين». اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٣٠. راجع أيضاً ابن سيد الناس، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(3) «كان عدد بني حنيفة يومئذٍ أربعين ألف مقاتل في قراها وحجرها»، حسب رواية سيف في الطبري ج ٣ ص ٢٤٤. راجع أيضاً ابن اثير ج ٢ ص ٣٤٤.

الـرئيسة لمنتجـاتها (الحبـوب خاصـة) قبل الإسـلام[١]. وهكذا فـإن مـا يمكن تسميتـه بالوضع الاقتصادي المميز لهذه القبيلة قد تعرّض لاهتـزاز كبير، في أعقاب تحوّل هـذه السوق إلى «المدينة»، قبل هجرة التجارة والأسواق معاً إلى الأمصار[٢].

ولقد جاء انتصـار مسيلمة عـلى عكرمـة بن أبي جهل - القـائد الـذي عُهد إليـه القضـاء على حركة بني حنيفة - ليعطيه ثقة كبيرة بقوته القتالية وتفوّقها. ولكن خالداً ما لبث أن تـوجه بـالجزء الرئيس من قوات الخـلافة إلى اليمـامة، وخـاض أعنف قتـال وأشرسه ضد مسيلمة في «عقرباء» أو «حديقة المـوت»، دلالـة على العـدد الهائـل من القتلى الذين سقطوا في هذه المعركة، حسب الرواية التاريخية[٣]. وكـان لهذه الحـادثة التي أنهت أسطورة مسيلمة، تأثير عميق عـلى حركـة القبائـل، فقد أوقعت الـرعب في المواقع والجيوب المتبقية التي أخذ معظمها في التراجع والاستسلام. كما أظهرت هـذه المعركة الألمعيـة العسكريـة التي أنطبعت بهـا شخصية خـالد بن الـوليد، والتي ستتبلور خاصة في معارك الفتوح الأولى، مرتفعاً بعدها إلى مصاف عباقرة الحرب في التاريخ.

وكـانت ثمة مهمـة لا تزال بـانتظار خـالد، بعـد انتصاره الحـاسم في «حـديقـة المـوت»، وهي القضاء عـلى حركـة البحرين[٤] وإنقـاذ أحد القـادة المسلمين[٥]، وقـد حُوصر في حاضرتها (هَجَر). ولكن هذه الحركة، لم تكن شـديدة الخـطورة، خصوصـاً وإن كبرى القبائل (عبد القيس)[٦] في المنطقة، لم تتحمس كثيـراً في معارضتهـا للدولة

---

(١) ابن حوقل، صورة الأرض ص ٣٨. جواد علي، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٧ ص ٣٨.

(٢) Lammens, La Mécque à la veille de l' Hégire P 245 راجـع أيضاً: إبـراهيم بيضـون، الحجـاز والدولة الإسلامية ص ١٣١. ومحمد عبد الحيّ شعبان، تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية ص ٣٠.

(٣) الطبري ج ٣ ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) قامت بزعامة الحُطم بن ضبيعة الذي «اجتمع إليه من غير المرتدين ممن لم يـزل مشركـاً حتى نزل القطيف وحجر» ابن الأثير ج ٢ ص ٣٦٨.

(٥) العلاء بن عماد الحضرمي.

(٦) الطبري ج ٣ ص ٢٥٥.

الإسلامية. ولذلك لم يكد خالد يصل إلى البحرين، حتى سقطت حركتها بالقليل من الجهد، حيث كانت آخر مهماته في شبه الجزيرة، في وقت لفظت ثورة القبائل أنفاسها أو كادت، مما دفعه إلى التوّجه نحو العراق إستجابة لأوامر الخليفة، ليعلن بدء الأعمال العسكرية الموسّعة.

ولم يعد من مواقع المتمردين ما يستحق الاهتمام، غير جيوب محدودة، لا سيما في الجنوب من شبه الجزيرة، حيث ظهرت حركة «تنبؤية» منذ وقت مبكر في اليمن، تعود إلى أيام الرسول[1]. ويبدو أن هذه الحركة قد حظيت بتأييد قبلي واسع، لا سيما وأنها اتخذت منحىً «قومياً» ـ إذا جاز التعبير ـ وذلك في تصدّيها للنفوذ الساساني القوي الذي كان من نتائج التطورات الأخيرة التي مرّت بها اليمن قبل الإسلام، أي في أعقاب الغزو الحبشي وانتقال السلطة الفعلية إلى الفرس، ممثلة حينذاك بما سُمِيّ بـ «الأبناء»[2]. ولعل ما يعزز هذا الاتجاه، تلك التعبئة التي رافقت الحركة ضد هؤلاء، بل ضد الامتيازات الاجتماعية والسياسية التي احتفظوا بها، على الرغم من تحوّلهم إلى الإسلام، مما أثار سخط القبائل وإندراجها تحت لواء هذه الحركة وزعيمها (العنسي)[3]. ولكن اليمن لم يطل غيابها عن السلطة المركزية، بعد اغتيال الأخير[4]، ومن ثم القضاء على حركته في وقت لاحق، على يد عكرمة بن أبي جهل الذي كان قد أخضع أيضاً حركة الأشعث بن قيس الكندي في حضرموت[5]، المتأثرة على ما يبدو بحركة اليمن.

ومن الواضح أن ثورة القبائل هذه، كانت أخطر ما واجه الإسلام عقيدة ونظاماً في مطلع عهد الخلافة. وكان نجاح أبو بكر في قمع هذه الحركة التي كان هدفها تدمير الدولة الإسلامية أو إرباكها، من خلال الحصار الذي فرضته على «المدينة»،

---

(١) تزعمها رجل من مذحج يقال له الأسود بن عنزة العنسي. اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ٣٠.

(٢) الطبري ج ٣ ص ٢٦٦. شعبان، صدر الإسلام ص ٣١.

(٣) المكان نفسه.

(٤) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٣٠. الطبري ج ٣ ص ٢١٧.

(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ١٨٤ ـ ١٨٦.

نجاحاً في تفشيل طموح القبائل، للعودة إلى «أيامها» السابقة وصراعاتها التقليدية. وفي المقابل كان ذلك انتصاراً للعقيدة وتكريساً لقيمها الإنسانية، تلك التي شكلت أحد أهمّ الحوافز، لاندفاع المسلمين بكل ثقة وراء حدود شبه الجزيرة، وقد تحرروا من قيود العصبية التي انهارت، ربما إلى حين، مع انهيار «ثورة القبائل».

حركة الفتوح ، الدوافع والانتشار

قبل البحث في هذه الحركة التي اتخذت إطارها التوسعي المنظم في عهد الخليفة الأول، لا بدّ من التوقف عند أسبابها المباشرة وغير المباشرة، ومن ثمّ البحث في خلفياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد أثارت هذه المسألة جدلاً واسعاً وما تزال، خصوصاً وأن الانتصارات المذهلة التي سجلها المقاتلون المسلمون، وما رافقها من انتشار غير عادي خلال مدة وجيزة من الوقت، يجعلان الباحث أمام قضية شائكة وهو يتحرى جوانبها المختلفة.

فإذا ما رجعنا إلى الروايات التقليدية، نلاحظ أنها تمحورت حول دافع رئيس، وهو العقيدة التي أحدثت إنقلاباً، ليس فقط في المجتمع الذي تحوّل من الوثنية إلى التوحيد، ومن الاستغلال والفئوية إلى العدل والمساواة، ولكن الانقلاب الأهمّ، هو الذي أصاب عقول الناس التي حملت مفاهيم جديدة متنورة. إلا أن المؤرخ التقليدي، ينساق أحياناً مع نزعته «الرومانسية» التي هي طابع ذلك العصر - بالرغم من أنها في الشرق حينذاك، أقل جموحاً منها في الغرب - حيث للغيبيات وللقوى الخارقة، فضلاً عن الأساطير، الدور الكبير في الذهنية العامة للمجتمع.

لقد أرجع المؤرخ «الإسلامي» حركة الفتوح، إلى قوى إلهية تدخلّت لمصلحة المقاتل المؤمن، كما تدخّلت قبل ذلك في انتصار الرسول بقوته المتواضعة، على قوى الوثنية المتفوقة في شبه الجزيرة. ولعل المدخل إلى التصوّر الذي تبناه هذا المؤرخ،

منبثق عن الآية الكريمة **﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشير ونذيراً، ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾**[1]. وهو يعني بذلك أن دعـوة الإسلام، لم تكن مجـرد دعوة محليـة لعرب الحجاز وشبه الجزيرة والتخوم، ولكنها حملت في الذات بُعدها العالمي، باحتوائها كافـة البشر عـلى اختـلاف عـروقهم ومشـاربهم، حيث تـذوب الفـوارق ومعهـا التمييـز العنصري، انطلاقاً من تساوي الجميع في العقيدة وفي حق الحياة بحرية وكرامة.

ذلك هو الجانب النظري في الاتجاه التاريخي الـذي يعيد الأسبـاب إلى جوهـرها الديني، دون التعامل مع أسباب أخرى قد تكون لها مسوّغاتها الموضوعية. أما الجـانب التطبيقي فتجسّده تلك الاستجابة العفويـة لدعـوة الخليفة أبي بكـر إلى المقاتلين، بعيد القضاء على تمـرد القبائـل، دون أن يسبق ذلك تـرتيب ما أو تعبئـة منـظمة. فقـد يجد البـاحث بعض الغرابـة في انـدفـاع هؤلاء إلى التجمّـع في معسكـر «المدينة» تلبيةً لأوامر الخليفة، وكان جلّهم لأيام خلت يشهر السيف ضد سيادة هـذه الأخيـرة. ولكن ثمة خيـاراً آخر، لم يكن في متنـاول المسلم، القادر عـلى القتـال، لأن ذلك سيعرّضه للشك في ولائه وإيمانه. وهاتان الكلمتان، تلاحمت إحداهما مع الأخرى بعمق وانسجام، دون ثمة مجال للفصل بينهـما في ذلك الحـين. ومن هذا المنـظور، فإن قراراً سياسياً اتخذه الخليفة بالدعوة إلى الجهـاد، ومن ثم كانت الاستجـابة في المقـابل سريعة وعفـوية، بينـما القليلون جداً أدركـوا مضمون القـرار، والمسوّغـات التي كانت حينذاك في ذهن السلطة المركزية.

لقد كانت دعوة للجهاد من الخليفـة إلى المسلمين في شبـه الجزيـرة، حيث أمر ـ حسب رواية البلاذري ـ «أهـل مكة والـطائف واليمن وجميع العـرب بنجد والحجـاز، يستنفرهم للجهاد ويرغبهم فيه وفي غنائم الروم»[2]. ولعل البلاذري، يـدفعنا إلى أفق آخر في الإطار التقويمي لحركة الفتوح، يعلله ربما ذلك الـذي انتهى إليه النص، حـول الاستجابة لقرار الخليفة: «فسارع الناس إليه بين محتسب وطامع، وأتوا المدينة من كل أوب»[3]. فهـل كان صـاحب «الفتوح» المتخصّص ـ إذا جـاز التعبير ـ يـدرك تماماً ما

(١) سورة سبأ، الآية ٢٧.

(٢) فتوح البلدان ص ١١٥.

(٣) المكان نفسه.

يعنيه قوله، أم أنه كان مجرد إسهاب وتقويم غير دقيق؟ لا سيما وأنه لا يختلف هنا عن زملائه المؤرخين في التفسير الديني لهذه الحركة. وقد نتساءل كذلك عن «الألوية الثلاثة»(١) التي تمّ حشدها في «المدينة»، إذا كانت بكاملها من المرتزقة أو من «المحتسبين الطامعين»(٢) على حدّ قوله. وفي هذه الحالة أين يقع دور العقيدة في دعوة الخليفة، القائمة عملياً على أحد أركان الإسلام وهو الجهاد؟ ولعل هذا المؤرخ الرصين، كان متأثراً إلى حدٍّ ما بأجواء الموقف السلبي الذي اتخذته قبائل شبه الجزيرة من الدولة الإسلامية عشية الفتوح، مع الإشارة إلى أن تمردّها على الأخيرة، لم تحرّكه الدوافع الدينية فقط، وإنما كان في الكثير من جوانبه سياسياً واقتصادياً، بما في ذلك الجانب «التنبؤي» كما أسلفنا القول.

ولكن البلاذري، إذا كان يستثني ـ كما هو ظاهر في النصّ ـ قدماء المسلمين في مكة والمدينة، أو ما عُرف بالمهاجرين والأنصار، فإن عدداً من المستشرقين وآخر من المؤرخين والكتّاب المعاصرين، كانت له نظرة أكثر تصميماً وشمولية، حين رأى في هذا النصّ مدخلاً إلى تأكيد اعتقاده، بأن العامل الاقتصادي كان المحرّك الأقوى لدوافع حركة الفتوح عند العرب المسلمين. وقد بلغ الأمر ببعضهم إلى اعتبار هذه الحركة، وكأنها إحدى الهجرات السامية المتأخرة، التي اعتادت على قذفها شبه الجزيرة الجدباء إلى الهلال الخصيب(٣).

وإذا كان البلاذري قد شكك ـ مصادفة أو عمداً ـ في التزام القبائل بمبدأ الجهاد، فإن المقولة التي أوردها الطبري في وقت لاحق، تبدو أكثر وضوحاً في إبراز البعد الاقتصادي لسياسة الخلافة التوسعية. فالخطبة المنسوبة إلى خالد بن الوليد أمام جنوده، قبيل إحدى المعارك ضد الفرس في العراق ـ «ولو لم يكن إلا المعاش، لكان الرأي أن نقارع هذا الريف، حتى نكون أولى به ونولي الجوع والإقلال من تولاه ممن أثاقل عما أنتم عليه»(٤) ـ يكاد القارىء لها، يعتقد بأن ثمة مجاعة قد أحاطت بشبه

(١) فتوح البلدان ص ١١٥.

(٢) المكان نفسه.

(٣) من أبرز الذين قالوا بهذا الطرح المستشرق كيتاني Caetani, Studi di storia Orientale P. 831, 850. وكذلك روم لاندو، الإسلام والعرب ص ٥٩.

(٤) الطبري ج ٤ ص ٩.

الجزيرة، فدفعت بسكانها إلى ركوب المغامرة طلباً للخلاص وتحسين الأحوال المعيشية.

وعلى هذه المؤشرات وغيرها، بنى عدد من المؤرخين المعاصرين رأياً جازماً في تقويم حركة الفتوح، دون أي اعتبار للعوامل الأخرى التي ساهمت بدور غير عادّي، في تحريك دوافع القتال لدى العرب المسلمين. وإذا كنا لا نقلل مطلقاً من وجاهة الأسباب الاقتصادية، التي تعتبر في مقدمة العوامل المحرّكة للأحداث ماضياً وحاضراً، فإن الإصرار على طرح المسألة من زاوية واحدة، قد يضعها أحياناً في المكان غير المناسب. فإن يُقال مثلاً، إن دافع الفتوحات «لم يكن من أجل فرض العقيدة أو نشر الديانة الإسلامية فقط... وإنما كان غرضها الاستيلاء وفرض السيطرة والحصول على المغانم بالدرجة الأولى»[(١)]، ففي ذلك نوع من الإسقاط والحكم المطلق والنظرية المسبقة، فضلاً عن إفراغ الفتوح من محتواها العقائدي، الإنساني، بإرجاعها إلى أسباب قد تصلح منفردة، كدافع لإحدى الغزوات القبلية، الهادفة إلى السلب أو إخضاع الخصوم. وهذا الرأي الذي يبدو أنه توكأ خطأً على نصّ البلاذري السالف، نجد له مثيلاً لدى مستشرق آخر (غولد زيهر) الذي يقول بشيء من السخرية: «لم يكن هذا الفتح موّجهاً نحو المثل الأعلى وحده، لأن كنوز المدائن ودمشق والاسكندرية، لم تسمح طبيعتها بإيجاد ميول للزهد والتقشف»[(٢)]. وهو رأي يمثّل عقلية استشراقية متزمتة، انتشرت في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، دون أن تخلو مقاصدها من خلفيات سياسية معروفة.

لقد جرت الفتوح في لحظة خاصة من التاريخ، حيث التطورات لا تخضع دائماً لقوانين الزمن، وما يكون بديهياً في عصر ما، قد لا يكون كذلك في عصر آخر. فالظروف المتزامنة، بمناخها السياسي العام وعواملها النفسية المختلفة، تساهم بدور مؤثر أو مساعد، في تحقيق هذا الحدث أو ذاك. ومن الطبيعي أن تخلق حركة الفتوح ـ وهي ظاهرة متميزة في التاريخ ـ وراءها عاصفةً من الجدل، نتيجة السرعة المذهلة التي تمّ فيها للعرب المسلمين، تحطيم امبراطورية عظمى وتحجيم أخرى، في نطاق

---

(١) حسين قاسم العزيز، البابكية ص ٥٢.

(٢) I. GOLDZIHER, Le dogme et la loi de L' Islam. P. 123.

الإمكانات العسكرية المتواضعة المتوفّرة لهم في ذلك الحين.

وإذا أردنا تحديد مسارات الباحثين حول الدوافع الأساسية لحركة الفتوح، سنجد هنالك أصحاب المدرسة التقليدية التي أحاطت انتصارات المسلمين بشيء من الصوفية، حيث كان المقاتل في المعركة، وأمضى أسلحته الإيمان والثقة بالحياة الأبدية بعد الموت. وهنالك أيضاً أصحاب المدرسة الاقتصادية التي لجأت في الغالب إلى تجريد الفتوح تقريباً من أي مضمون، يتجاوز الحاجة إلى تطوير النظم الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية لعرب شبه الجزيرة، المندفعين في موجات تشبه - حسب زعمها - الموجات السامية القديمة، أو في غزوات كالتي ألفتها القبائل في مشاحناتها الضارية قبل الإسلام[1].

والواقع أننا لسنا في معرض الرفض المطلق لهذا الاتجاه أو ذلك، ولكننا نعتقد أن أحدهما لا يصلح منفرداً لمناقشة البواعث الموضوعية لحركة الفتوح التي قد تجمع بين الاتجاهين على نحو تكاملي أو الكثير منه. فالعرب في شبه الجزيرة، لا سيما الشماليين، كانوا عشية الدعوة وبعدها، يتمتعون بمستوى اقتصادي واجتماعي لم يكن سيئاً أو متدهوراً، لأن مكة - المحطة التجارية الكبرى في تجارة الشرق خلال القرن السادس الميلادي - كانت قد ورثت بريق اليمن في هذا المجال[2]. ولم تكن حملة الحبشة - التي قيل أنها تزامنت مع العام نفسه الذي ولد فيه الرسول أو ما عُرف بعام الفيل[3]، وهي الحملة التي تمت بتحريض سافر من البيزنطيين، لتحقيق اتصال مع الأسواق الشامية الواقعة تحت سيطرتهم - سوى محاولة من هؤلاء، لضرب النفوذ الاقتصادي للحاضرة الحجازية، ووضع طريق التجارة الشرقية في فلك سيطرتهم المباشرة[4].

وهكذا فإن الزعم بأن المقاتل العربي المسلم، كان يبحث عن ضالته في الحملات

---

(١) روم لاندو، الإسلام والعرب ص ٥٩.

(٢) O' LEARY, Arabia, Before Muhammad P 181. LAMMENS, La République marchande de la mécque P 21'

(٣) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٧.

(٤) ابن إسحاق، كتاب المغازي والسير ص ٦٢، إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ٦٠ وما بعدها.

العسكرية وراء حدود شبه الجزيرة هرباً من الجوع والضائقة، لا يعبّر بدّقة عن واقع كان يختلف تماماً عن هذا التصور غير الدقيق. كما أن الاندراج تحت لواء العقيدة وفق مخطط تبشيري للدعوة إلى الإسلام، ليس كافياً بدوره لتعبئة جماعات كان يعوز بعضها الإيمان الصحيح. ومن هذا المنظور، فإن الاعتماد على دافع محدّد لمناقشة حركة الفتوح، يبدو عقيماً ولا ينتهي إلى نتائج إيجابية، لأن أكثر من عامل أسهم في تهيئة الأجواء المناسبة، لتحقيق تلك الانتصارات الساطعة في العراق وفارس والشام ومصر وأفريقية، وبالتالي فإن «أقصى ما يمكن قوله هو أن الدافعين الديني والدنيوي، دعم أحدهما الآخر»[1] حسب تعبير المستشرق المعاصر «وات».

إن القضايا الحيوية في التاريخ، سياسية كانت أم اجتماعية، تأخذ مسارها الخلّاق عبر تمازج عضوي بين المبدئية والواقعية. والقضية الكبرى، هي التي تكون عادة في ضمير الشعب وفي عمق همومه اليومية، إذ تتحول تلقائياً إلى ممارسة عملية، منظمة ومبدعة، تتلاشى معها النزعة الفردية الضيقة، ويسود محلها الاتجاه الجماعي الإلتزامي لكافة الفعاليات في المجتمع الموحد والمتجانس . ولعل أفضل أنواع العمل الهادف، ذلك المنبثق عن «الجماعة» والمطروح في إطار «المؤسسة»، حيث تكمن أفضل السبل إلى النجاح الكبير.

وقد تكون للعقيدة الإسلامية فرادة في اتخاذها البُعد «الجماهيري» في العصور الوسطى، من زاوية الالتحام مع «المؤسسة» الحاكمة وتغليب مصلحتها العامة على المصالح الفردية، لا سيما في تلك المرحلة المبكرة والمتوهجة، كون المقاتل المسلم تجرّد من ذاته حتى الانصهار في «الجماعة». فهو جندي مسيَّس أو صاحب قضية ـ إذا جاز لنا القول ـ حيث يتجلى سرّ نجاحه وانتصاره، دون ثمة ما يشعره بأنه مكره على المشاركة في قتال مجهولة أسبابه لديه، على غرارا ما كان يحدث غالباً في الأزمنة الغابرة، انطلاقاً من وعيه الناضج للأحداث ومشاركته المتكافئة في الأسباب والنتائج.

ويلاحظ شكري فيصل، مدى هذا الترابط والإلتحام في ظلّ العقيدة الواحدة، بحيث أصاب ذلك كل القضايا المصيرية في حياة العرب المسلمين، من خلال قوله:

---

(١) مونتغمري وات، الفكر السياسي في الإسلام ص ٢٩.

«أما العقيدة الإسلامية، فقد كان من أثرها أنها أنارت بألقها كل جوانب الروح، وأثارت في هزّتها كل أطراف النفس.. والتقي العرب هؤلاء المتفرقون، على هزّة تناولت عندهم النزوع والتعقل والإنفعال جميعاً، فإذا هم من وحي العقيدة الجديدة في يقظة متنبهة... لم ينطووا على الإسلام إنطواءً ضيقاً، ولم يتناولوه من النبي أو من رسله على أنه شيء يحتفظ به في البيوت أو في الخيام، ولم يروا فيه عقيدة يتحلون أو يتباهون بها كما الشأن في العقائد السابقة التي تحلّت بها بعض القبائل، ولم تحسّ قبيلة ما أو جماعة ما، أن هذا الدين هو لها دون الجماعات والقبائل الأخرى... وإنما كان الأمر على النقيض تماماً... كان هناك نوع من مشاركة بعيدة الآماد في الإيمان بهذه العقيدة بين العرب جميعاً، وكان هناك إلتقاء متقارب الأبعاد على الإستجابة له والإندماج فيه... وكان هناك صقل لكل مواهب النفس ولكل قواها... وكان وراء ذلك شعور متوثب لا يقنع بالإنطواء على هذه العقيدة، ولكنه يريد أن يجاوز بها هذه الحدود الضيقة إلى كل مجالات العرب الأخرى من هنا وهناك في الشرق والغرب»(1).

وهكذا فإن الإسلام، عقيدة ونظاماً، انطوى في الواقع على رؤية واضحة، لها أبعادها التنظيرية والعسكرية، أعني بها «الجهاد»، ذلك الوجه التطبيقي أو الأداة العملية للنضال في شبه الجزيرة والأطراف الأخرى، ولعل الجهاد كان في مقدمة الحوافز، التي حرّكت غرائز القتال لدى العرب المسلمين، ولامست في أعماقهم النزعة «الصوفية» أو شيئاً منها إلى التضحية. وليس خافياً ما كان لذلك من تأثير إيجابي على نتائج العمليات العسكرية التي انعقدت في الغالب لمصلحة المسلمين. وليس خافياً كذلك، أن الحروب الصليبية التي قامت بعد بضعة قرون، كردّة فعل على الفتوحات، لا سيما الأوروبية منها، استمدت حيويتها واندفاعها، من مبدأ «الجهاد» في الإسلام، أو ما عُرف حينذاك بحركة «الإحياء الديني»(2) أثناء القرن العاشر الميلادي.

ولم يكن الجهاد يعني فقط، التضحية والتماس الحياة المثلى في الآخرة. فهو في مضمونه يعني أيضاً وبشكل مباشر، الجانب الدنيوي في شخصية المقاتل المسلم، الذي

(1) شكري فيصل، حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول ص ١٣ ـ ١٤.
(2) أرنست باركر، الحروب الصليبية ص ٩.

وضع النصر في مقدمة حساباته، بما يعكسه ذلك من إيجابيات خاصة تعود عليه بالفائدة، حيث نجد أصداء هذه المسألة في مقولة أبي بكر لخالد بن الوليد خلال حروب الردّة: «أطلب الموت توهب لك الحياة». أي أن للجهاد محتواه الديني وهو التضحية، في الوقت الذي اتخذ بعده الدنيوي، متمثلاً في الغنائم وعائدات الحرب الأخرى. وهو بالإضافة إلى ذلك، شكّل القضية الموحدة لآمال ومصالح المسلمين الذين خرجوا من محنة الردّة أقوياء متلاحمين في ظلّ عقيدة ونظام هو الإسلام. والقضية هذه كانت السلاح القوي والمتطور الذي أعطى للعرب المسلمين تلك الثقة الكبيرة والروح المعنوية المرتفعة، قبل أن يفتح أمامهم الطريق إلى صنع تاريخهم العظيم.

ومن هذا المنظور فإن الفتوحات الإسلامية، لم تكن عملاً خارقاً أو مدفوعاً بقوى غيبية، ولم تكن نمطاً جديداً من الهجرة أو الغزو، بحثاً عن مستويات أفضل للحياة وتخلصاً من جوع وجفاف. فهي ذات عمق أبعد بكثير من حاجات دنيوية وسطحية، كان يمكن أن تحدث خارج إطار الإسلام، على غرار الموجات العديدة التي قذفتها شبه الجزيرة باتجاه الشمال. ولأن المقاتل المسلم، تحوّل في ظل العقيدة إلى إنسان جديد، يحمل في وجدانه قضية مصيرية، استطاع قهر الصعوبات والتحديات والانتصار على عدوه بعد انتصاره على ذاته. إنها اللحظة التاريخية التي اختارها العرب المسلمون، كتوقيت للتحرك العسكري وضرب القوتين الأعظم في ذلك الزمن. وكانت الظروف بدورها متحالفة معهم، ضد دولتين نخرتهما الحروب الخارجية والأزمات السياسية والدينية(1) في الداخل، وفتك بهما نظام متخلف وعاجز، أمام الأفكار الجديدة التي حملها المسلمون إلى ساحات القتال. فكان لهذا التباين في التنظيم والإعداد النفسي وفي المفاهيم العامة، وأخيراً في العلاقة بين الدولة والشعب، المزيد من المساهمة في توجيه العمليات الحربية لمصلحة الدولة الإسلامية. ويعطي المؤرخ

(1) لقد عانت كل من الدولتين الساسانية والبيزنطية ـ عدا الحروب المتواصلة بينهما ـ ظروفاً داخلية عصيبة. فمن حركات إنشقاق في العقيدة الزرداشتية، إلى إستبداد الملوك والأرستقراطية (المرازبة) ورجال الدين (الموابذة) في الدولة الأولى، إلى صراعات ضارية على الحكم وثورات محلية واضطهادات دينية في الثانية. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية ج ١ ص ١٩١ - ١٩٩.

الفرنسي المعاصر «كلود كاهن»، مثلاً على هذا الاختلال بين قوتي دولة المسلمين والدولة البيزنطية بقوله: «وكانت قوة العرب كامنة في موقعهم المركزي الذي توسّط مختلف الجبهات التي أغاروا عليها، وهي كامنة أيضاً في استعداد جيوشهم استعداداً مستمراً للحرب. . . وقبالة المسلمين كانت جيوش الأعداء ثقيلة، حاملة قواها المرتزقة فقط في دولة الروم. ولقد تدنّت معنوياتهم بسبب المنازعات الداخلية، وبسبب عداء السكان لهؤلاء المرتزقة»[1].

أهم الفتوحات الراشدية

لقد اصطُلح على تسمية حكم الأربعة الأوائل من الخلفاء، بعصر الراشدين، وهو امتداد لعصر الرسول بنهجه وممارساته، وكذلك بشخصيات قادته التاريخيين الذين عاشوا قريباً من صاحب الدعوة حائزين على ثقته. وللأعمال العسكرية أو الفتوحات في هذا العصر، لا سيما الفترة الأولى منه لون خاص، فهي تختلف أسلوباً وهدفاً إلى حدٍّ كبير عن الأعمال التالية التي تمت في العصر الأموي، إذ فقدت بعض الأحيان، محتواها الجهادي وخضعت لقرارات سياسية، تتباين دوافعها بين خليفة وآخر. وسنحاول هنا تناول أبرز النشاطات العسكرية في العصر الراشدي، مبتعدين ما استطعنا عن الإسهاب المطوّل والعرض السردي الرتيب.

١ ـ محور العراق وفارس

قُدّر لهذه الجبهة أن تشهد بواكير الانتصارات الإسلامية، ضد القوى الكبرى المهيمنة على المنطقة، متصلةً بحروب الردّة التي انفجرت في مطلع خلافة أبي بكر، فكانت امتداداً عسكرياً لها، حين أصبح العرب المسلمون على أبواب العراق، بعد تحطيم ردّة البحرين. وهذه الجبهة مرتبطة تاريخياً بشخصية قيادية معروفة، أعني بها المثنّى بن حارثة الذي ينتمي إلى شيبان، أقوى الفروع في قبيلة بكر بن وائل

(١) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ص ٢٥.

الشهيرة[1]. غير أن الغموض يحيط إلى حدٍّ ما بظهور هذا القائد في العراق وتوقيت مبادرته العسكرية على أرضه، فمن غير المعروف تماماً، إن كان ذلك مجرد تصرف خاص، أم أن تكليفه جاء من الخليفة. وإذا ما استبعدنا الفرضية الأولى ـ على الرغم من اعتقاد البعض بأن المسلمين من بني شيبان، كانوا يغيرن على الأراضي الخاضعة للنفوذ الفارسي الساساني دون استشارة الخلافة، مما شكل حافزاً لاجتذاب خالد بن الوليد إليهم، حسب الاعتقاد نفسه[2] ـ فلا ريب أن الثانية صالحة للنقاش، لا سيما وأن الوقت الذي يُفترض أنه أنتقل فيه المثنى إلى العراق، لم يكن ملائماً لفتح جبهة جديدة خارج شبه الجزيرة، ذلك المتزامن مع ثورة القبائل فيها.

بيد أنه من المحتمل أن يكون المثنّى، قد التقى الخليفة في وقت سابق، حين أمره بالتوجه إلى العراق فور إستكمال المهمة التي كلف بها في البحرين، إلى جانب القائد الآخر العلاء بن عماد الحضرمي، بعد أن برز حينذاك كمقاتل محترف وشجاع[3]. ولقد قيل أنه «كان يغير على السواد في رجال من قومه»[4]، حسب رواية البلاذري الذي أشار أيضاً إلى قدوم المثنّى إلى «المدينة» وقوله لأبي بكر: «استعملني على من أسلم من قومي، أقاتل هذه الأعاجم من أهل فارس»، فكتب إليه الخليفة «في ذلك عهداً»[5]، أو «ابعثني على قومي فإن فيهم إسلاماً أنال بهم أهل فارس وأكفك أهل ناحيتي» حسب رواية الأزدي[6]. ولعل هذا الاعتقاد، تسوّغه أيضاً رواية ابن الأثير، الذي أشار إلى أن القائد الشيباني، قد «استأذن أبا بكر بأن يغزو بالعراق، فأذن له، فكان يغزوهم قبل قدوم خالد، وأمر أبو بكر خالداً وعياضاً[7]، أن يستنفرا من قاتل

---

(١) الطبري ج ٤ ص ٣. راجع أيضاً: F. M. Donner, the Bakr B. wa' il tribes and Paliticus in northeasterm Arabia on the Eve Islam. P 17.

(٢) شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية ص ٣٤.

(٣) عبد الحميد بخيت، عصر الراشدين ص ٧٩.

(٤) البلاذري، فتوح ص ٢٤٠.

(٥) المكان نفسه.

(٦) تاريخ فتوح الشام ص ٥٣.

(٧) خالد بن الوليد، عياض بن غنم.

أهل الردّة، وأن لا يغزون معهما مرتدّ، ففعلا وكتبا إليه يستمدانه»[1]. والواقع أن أهمية هاتين الروايتين، هي في إلقائهما الضوء على القرار السياسي، الذي يُفترض أن إدارة «المدينة» قد اتخذته بعد وفاة الرسول، لتنفيذ مخططها التوسعي الذي بدأت ملامحه في الظهور منذ غزوة «مؤتة» في العام الهجري الثامن.

وإذا كانت ثورة القبائل، قد أعاقت تنفيذ هذه السياسة لبعض الوقت، فإن سلبياتها انحصرت في ذلك، دون أي تعديل في القرار السابق. ولعل ما يشجع على الأخذا بهذا الرأي، إنتقال المثنى وعياض ومن ثم خالد - وجميعهم من كبار القادة في حروب الردّة - إلى العراق، في إطار هذه السياسة التوسعية التي سبقت الإشارة إليها. وكان العراق في ذلك الوقت، تحت السيطرة المباشرة للنفوذ الفارسي، بما فيه الدولة «الحاجزة» بزعامة المناذرة اللخميين في الحيرة. وعلى الرغم من التبعية التقليدية التي اتسمت بها هذه الدولة للساسانيين، إلا أنها استطاعت عبر حقبات تاريخها المديد، تكوين شخصية حضارية شبه مستقلة، كان التأثير اليوناني - البيزنطي الأكثر بروزاً فيها. وقد حدث في مطلع القرن السابع الميلادي، ما جعل من العراق - مقرّ المناذرة - الأرض الممهدّة والمهيأة للعمليات العسكرية، في أعقاب إنهيار العلاقة بين الفرس الساسانيين وبين عدد من القبائل العربية في العراق، لا سيما بكر بن وائل، التي تنتسب إليها شيبان، قبيلة المثنى، مما جرّ إلى مجابهة مسلحة بين الطرفين تتوجت بالمعركة الشهيرة المعروفة بـ «ذي قار»[2] التي انتهت بانتصار بكر بن وائل وحليفاتها، تلك المعركة التي يُنظر إليها كمقدمة للفتوحات الكبرى في العراق وفارس بعد ربع قرن من الزمن.

ولقد بدأت العمليات العسكرية المحدودة على الأرجح، في مطلع السنة الثانية عشر للهجرة، وذلك بقيادة المثنى ومعه ما يقارب الثمانية آلاف من المقاتلين[3]، جلّهم

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٨٥.

(٢) اسم لنبع ماء متاخم للسواد. الحميري، الروض المعطار ص ٢٦٠. عن هذه الحركة راجع: **DONNER**, the Bakr B. Wa' il P 22.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٨٥.

من قبيلته الكبرى. وكانت المنطقة الفراتيّة(1)، حيث الحيرة، الموقع الذي اتخذه القائد الشيباني مسرحاً لنشاطه وتحركاته الأولى. ويبدو أن مهمته لم تكن توسعية في البدء، بقدر ما كانت استطلاعية أو تمهيدية(2)، إنطلاقاً من معرفته الوثيقة بطبيعة المنطقة التي ربما كانت وراء اختياره لهذه المهمة المبكرة(3)، مما يعني أن الحرب المسلحة الفعلية، بدأت مع وصول خالد قائداً على هذا المحور بعيد ذلك بقليل(4).

ويروي الدينوري، أن المثنى ومعه قائد آخر من بكر بن وائل(5) «نزلا فيمن جمعا بتخوم أرض العجم، فكانا يغيران على الدهاقين، فيأخذان ما قدرا عليه، فإذا طُلبا أمعنا في البر فلا يتبعهما أحد»(6). ولكن هذه التحركات، على ضيق دائرتها، كان لها تأثير كبير على وضع الجبهة العراقية الغامضة في ذلك الحين. فقد بات من الواضح، أن ثمة مرحلة وشيكة أكثر جديّة، تنتظرها هذا الجبهة مع قدوم خالد بن الوليد واستهدافه مباشرة الحيرة(7)، عاصمة اللخميين السابقة، حيث كانت وقتذاك تدور في فلك التبعية الفارسية المطلقة، عبر زعيمها الجديد، المنتمي إلى «طيّ»(8) الذي يصفه البلاذري، بأنه «عامل كسرى أبرويز على الحيرة»(9)، مشكلاً ذلك أحد أوجه الأسباب للمعركة السالفة الذكر التي جاءت بمثابة ثأر للقبائل العربية وأعادت إليهم الاعتبار السياسي والاجتماعي في تلك المنطقة.

وكانت أولى الأعمال المشتركة للقائدين (خالد والمثنى)، موقعة «ألّيس»(10) بعد

---

(1) اتخذ المثنى معسكره في مكان يعرف بـ «خفّان»، على مقربة من الكوفة فيما بعد. راجع: الدينوري، الأخبار الطوال ص ١١١، الطبري ج ٤ ص ٣. محمد فرج، الفتح العربي للعراق وفارس ص ٧٦.

(2) الدينوري، الأخبار الطوال ص ١١١.

(3) الطبري ج ٤ ص ٣.

(4) المصدر نفسه ج ٤ ص ٢ ـ ٣.

(5) سويد بن قُطبة العجلي، الأخبار الطوال ص ١١١.

(6) المكان نفسه.

(7) البلاذري، فتوح ص ٢٤٤. اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٣١.

(8) أياس بن قبيصة الطائي.

(9) البلاذري، فتوح ص ٢٤٤.

(10) قرية من قرى الأنبار في أول العراق من ناحية البادية، ياقوت، معجم البلدان ج ١ ص ٢٤٨.

أن تصدى لهما صاحبها (جابان)، مما دفع الأول إلى إيفاد الثاني إليه «فهزمه وقتل جلّ أصحابه»، قبل أن يصالح أهلها، حسب رواية أبي مخنف[1]. غير أن ثمة روايات أوردها الطبري، تشير إلى عمليات حربية سابقة على هذه الموقعة، منها «المذار»[2] أو ما يسميها ابن الأثير بوقعة «الثني»[3] التي حقق فيها العرب المسلمون انتصاراً كبيراً، حسب الرواية التاريخية[4]. وكذلك وقعة «الولجة»[5] التي شهدت «قتالاً شديداً»[6]، حسب رواية الطبري، ومن ثم وقعة «أليّس» على الفرات التي أشرنا إليها، و«أمغيشيا»[7]، التي تجلّت فيها قيادة خالد وألمعيته العسكرية الفذة[8]... وأخيراً «فرات بادقلي»[9] التي مهدت الطريق إلى الحيرة، حيث سارع إليه زعماؤها من الأزد وشيبان وطي «فصالحوه على مائة ألف درهم... على أن يكونوا عيوناً للمسلمين على أهل فارس، وأن لا يهدم لهم بيعة ولا قصراً»[10]، حسب ما أورده البلاذري. أما «الطبري»، فقد أشار إلى أن خالداً بعد انتصاره على «مرزبان الحيرة»[11] في موقعة «فرات بادقلي»، تحصّن أهلها في داخلها واعتصم الزعماء في «قصورهم»، محاصرين من جانب المسلمين بقيادة خالد وأربعة من كبار معاونيه[12]. وتتابع الرواية، بأن المسلمين دعوا أهل

---

(١) الطبري ج ٤ ص ٣.

(٢) المصدر نفسه ج ٤ ص ٧.

(٣) هو منعطف النهر، وحسب الطبري أن العرب كانت تسمي كل نهر بـ «الثني». ج ٤ ص ٧.

(٤) المكان نفسه. ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٨٧.

(٥) في أرض كسكر، وقد وقعت في صفر من عام ١٢ هـ. الطبري ج ٤ ص ٨. معجم البلدان ج ٥ ص ٣٨٣.

(٦) الطبري ج ٤ ص ٨.

(٧) ذكر ياقوت أنها كانت مصراً كالحيرة وكان فرات بادقلي ينتهي إليها. معجم البلدان ج ١ ص ٢٥٤.

(٨) نُسب إلى أبي بكر عند بلوغه نبأ انتصار خالد في هذه الموقعة: «يا معشر قريش... عدا أسدكم على الأسد فغلبه على خراذيله، أعجزت النساء أن ينشئوا مثل خالد» (رواية سيف، الطبري ج ٤ ص ١١).

(٩) ابن الأثير ج ٢ ص ٣٩٠.

(١٠) فتوح البلدان ص ٢٤٤.

(١١) ابن الأزادبة. الطبري ج ٤ ص ١١.

(١٢) ضرّار بن الأزور: الذي حاصر القصر الأبيض وفيه أياس بن قبيصة وضرار بن الخطاب وضرار بن مقرن المزني والمثني بن حارثة الشيباني. الطبري ج ٤ ص ١٢. ابن الأثير ج ٢ ص ٣٩.

الحيرة إلى «إحدى ثلاث: الإسلام أو الجزاء أو المنابذة»[١]، فاختاروا الأخيرة بعد مهلة «يوم وليلة»[٢]، ولكنهم انقسموا على أنفسهم تحت وطأة الحصار[٣]، حيث بادر كبيرهم (عمرو بن عبد المسيح بن قيس) - وكان في مواجهة المثنّى - إلى طلب الصلح الذي تمّ الاتفاق عليه، مقابل «مائة وتسعين ألف درهم سنوياً»[٤]، وذلك في ربيع الأول من العام الثاني عشر للهجرة[٥].

وتأتي أهمية هذه الانتصارات، في أنها شقّت الطريق أمام العرب المسلمين لتثبيت أقدامهم في العراق، كما كانت بداية تجاربهم العسكرية المنظمة خارج نطاق شبه الجزيرة. ومن ناحية أخرى، كان اتفاق «الحيرة»، النموذج العام للعلاقات الإنسانية بين المقاتلين المسلمين وبين أعدائهم، إذ تحوّل هذا الاتفاق إلى وثيقة في التشريع الحربي، وذلك بوضعه أسس التعامل والعلاقات مع البلاد المفتوحة وشعوبها في المستقبل[٦].

---

(١) الطبري ج ٤ ص ١٢.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المصدر نفسه ج ٤ ص ١٣. وردت في الأخبار الطوال مائة ألف سنوياً ص ١١٢. وكذلك في فتوح البلدان ص ٢٤٤.

(٥) ابن الأثير ص ٣٩٢.

(٦) نصّ كتاب الاتفاق بين خالد بن الوليد وبين زعماء الحيرة، كما ورد في «خراج» أبي يوسف: «إن خليفة رسول الله أمرني أن أسير بعد منصرفي من أهل اليمامة إلى أهل العراق من العرب والعجم، بأن أدعوهم إلى الله جلّ ثناؤه وإلى رسوله عليه السلام وأبشرهم بالجنة وأنذرهم من النار، فإن أجابوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. وإني أنتهيت إلى الحيرة، فخرج إليّ أياس بن قبيصة الطائي في أناس من أهل الحيرة، من رؤسائهم، وإني دعوتهم إلى الله ورسوله فأبوا أن يجيبوا، فعرضت عليهم الجزية أو الحرب. فقالوا: لا حاجة لنا لحربك ولكن صالحنا على ما صالحت عليه من غيرنا من أهل الكتاب في إعطاء الجزية. وإني نظرت في عدّتهم فوجدت عدتهم سبعة آلاف رجل. ثم ميزتهم فوجدت من كانت به زمانة ألف رجل. فأخرجتهم من العدة فصار من وقعت عليه الجزية ستة آلاف. فصالحوني على ستين ألف وشرطت عليهم عهد الله وميثاقه الذي أخذ على أهل التوراة والإنجيل، أن لا يخالفوا ولا يعينوا كافراً على مسلم لا من العرب ولا من العجم. فإن هم خالفوا فلا ذمة لهم ولا أمان، وإن هم حفظوا ذلك ورعوه وأدّوه إلى المسلمين، فلهم ما للمعاهدة وعلينا المنع لهم. فإن فتح الله علينا، فهم على دينهم لهم بذلك عهد الله وميثاقه أشد ما =

وكان خالد قد اتخذ مقر قيادته في «الحيرة»[١]، ربما إنطلاقاً من وحدة المشاعر بين قبائلها اليمنية الأصل [٢] وبين العرب المسلمين، مما شجعه على إقامة الحامية العسكرية فيها. ويبدو أن خالداً احتاج إلى بعض الوقت لدراسة دقائق الموقف في امبراطورية الفرس، خصوصاً وأن الأخيرة بادرت إلى إستنفار قواتها وإعلان التعبئة العامة، بعد أن أصبح العرب المسلمون على أبوابها القريبة. وفي تلك الأثناء تمّت السيطرة على «الأنبار» و«عين التمر»[٣] وبعض المواقع الهامة الأخرى، قبل ركود العمليات العسكرية في أعقاب تطورات الموقف على الجبهة الشامية واستدعاء خالد بن الوليد قائداً لها[٤]، بينما عاد المثنى إلى موقعه السابق في العراق[٥]، إلا أنه كان غير قادر على القيام بعمليات كبيرة، بعد استقطاب الشام الجزء الرئيس من قوات الخلافة[٦]. ولذلك فإن مهمته انحصرت في الدفاع عن المواقع الإسلامية وحمايتها من غزوات الفرس، حيث تكللت هذه المهمة بالنجاح، لا سيما بعد الانتصار الباهر الذي حققه في موقعة «بابل» التي فتحت الطريق إلى «المدائن»، أحد أهم مراكز النفوذ الفارسي - الساساني في العراق[٧].

ولكن التطورات السياسية في إدارة «المدينة»، من وفاة الخليفة أبي بكر وبيعة عمر بن الخطاب في أعقابها، كانت لها إنعكاساتها الواضحة على القيادات العسكرية في

= أخذ على نبي من عهد أو ميثاق وعليهم مثل ذلك لا نخالفه وجعلت أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين بالنفقة على عيالهم. وأيما عبد من عبيدهم أسلم أقيم في المسلمين فبيع بأغلى ما يقدر عليهم في وكن ولا تعجيل ودفع ثمنه إلى صاحبه، ولهم كل ما لبسوا من الزيّ إلا زي الحرب». أبو يوسف، كتاب الخراج ص ٨٤ - ٨٥.

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤١٥.

(٢) البلاذري، فتوح ص ٢٤٤.

(٣) تقع في طرف البادية غربي الفرات. الدينوري، الأخبار الطوال ص ١١٢.
ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٣٩٤ وما بعدها.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤١٥.

(٥) المكان نفسه.

(٦) المكان نفسه.

(٧) المكان نفسه.

مختلف محاور القتال، سواء في العراق أم في الشام. فقد أمر الخليفة الجديد، بعزل القائدين الكبيرين، المثنى وخالد، تحت تأثير أسباب قيل في تعليلها الكثير، خصوصاً المتعلقة بإبعاد الأخير الذي أتُّهم ـ حسب الروايات ـ بتجاوزه الخطّ المسموح به في حروب الردّة، كما أسلفنا القول. ولكن تكرار هذه الحالة مع عدد من القادة العرب في عهد هذا الخليفة، ربما أوحى بأن الأسباب الحقيقية أكثر عمقاً من حادثة فردية، من المفترض أن تصيب صاحبها فقط. ويبدو أن العلاقة كانت غير ودية بين الرجلين (عمر وخالد) قبل تولّي الأول زمام الخلافة، إذا ما توقفنا عند قول للثاني ـ وقد استاء من قرار استدعائه إلى الشام ـ «هذا عمل عمر نفس علي أن يفتح الله على يدي العراق»[1]. ولعل المتتبع جيداً لأسلوب الخليفة الجديد ونهجه في الحكم لا يفاجئه هذا القرار يصدر عن شخصية قوية، تعمل على تقوية «المؤسسة» على حساب الزعامات السياسية والقبلية، فضلاً عن القيادات العسكرية التي كانت عرضةً للتغيير في عهده، كونها تمتلك عناصر البروز والتألق من خلال ما تصنعه من الانتصارات الباهرة.

ففي العراق، انتقلت القيادة إلى قائد مغمور من ثقيف، هو أبو عبيد بن مسعود[2]، الذي لم يكن، على الرغم من ثقة الخليفة به، على مستوى قيادي يؤهله لملء فراغ سلفه المثنى. فقد كان شديد الحماسة إلى القتال على غرار الأخير، إلا أنه افتقد ألمعيته وحكمته، الأمر الذي جرّه تهوّره[3] إلى هزيمة قاسية في معركة «الجسر»[4] التي كان من سلبياتها أنها كادت تفقد المسلمين مواقعهم وحامياتهم في العراق، لولا مبادرة المثنى إلى إنقاذ الجزء الأكبر من الجنود والإنسحاب إلى الحيرة[5]. بالإضافة إلى ذلك، فقد أودت هذه المعركة بحياة أبي عبيد، دون أن ينجو مساعده المثنى الذي أصيب بجراح بليغة[6]، مثبتاً كفاءته كمقاتل محترف وقائد على درجة عالية من الخبرة والشجاعة.

---

(١) الأزدي، فتوح الشام ص ٦٨.

(٢) ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب ص ٦٧. الدينوري، الأخبار الطوال ص ١١٣.

(٣) البلاذري، فتوح ص ٢٥٢.

(٤) وقعت هذه المعركة في سنة ١٣ هـ/٦٣٤ م، في مكان يعرف بـ «قس الناطف» على نهر الفرات. المكان نفسه.

(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤٣٩.

(٦) المصدر نفسه ج ٢ ص ٤٤٠.

وهكـذا تتاح للمثنى العـودة مرة أخـرى إلى الموقـع الذي التصق بـه وإلى الـدور الذي اختاره قدراً له، منذ اتخاذه العـراق ساحـة لنشاطـه الحربي، بينـما تفادى الخليفـة تعيين خلف لأبي عبيد، معبّراً بذلـك عن تقديـره للقائـد الكبير، بتكـريس عودتـه إلى مـوقعه السـابق[1] ولم يلبث أن استأنف مهـامه، عـلى الرغم من جـراحه، في محـاولة لـلانتقام لهـزيمة «الجسر»، حيث شن سلسلة من العمليـات الهجـوميـة عـلى الفـرس، تتوجت بموقعة «البويب»[2] التي اسفـرت عن هزيمتهم ودفعهم إلى التـراجع[3]، مؤديـاً ذلك إلى تصحيح الموقف العسكري في العراق، وإعادة التوازن الذي أخلّت به موقعـة «الجسر» السـالفة[4] من جهـة، وإلى فتح أبـواب الحرب عـلى مصاريعهـا بين العـرب المسلمين والفرس الساسانيين من جهة ثانية. ولكن المثنى لم تتـح له المشـاركة أبعـد من ذلك في هذا المحور القتالي، إذ توفي بعد وقت قصير، متأثراً بجراحه السابقـة[5]، بعد أن نجـح في وضع لبنـة الاستقرار العـربي الإسـلامي في العـراق والمشـرق، ممـا جعله مؤسس هـذا الأقليم بشخصيته الجـديدة ورائـد الحـركـة التـوسعيـة وراء حـدود شبـه الجزيرة.

لقد ترك غياب المثنى في الواقع فراغاً كبيراً في قيادة الجبهة الشرقية التي عـادت همومها إلى الظهور مجدّداً، لتثير حالة نفسية قاتمة في «المدينة»، شبيهة بتلك التي سـادت بعـد هزيمـة «الجسر»[6]. وكان الخليفـة شديـد القلق وهو يتلقى أنبـاء الحشد العـظيم للقوات الفارسية المتقدمة نحو الحيرة، معسكر العرب المسلمين. وكاد الوقت أن يخـون الخلافة، دون أن يتاح لها القيام بدور مـا لتبديـد هذا القلق وإنقـاذ قواتهـا في العراق، بينما كان الوضع عـلى محور الشـام لا يزال سـاخناً وخـطيراً، بحيث استقـطب طاقـات الدولة واهتمامها طـوال عامـين متوالـين. ولذلـك ما كـادت الضربـة القاصمـة، تحلّ بالقوات البيزنطية، المرابـطة في سوريـة بقيادة هـرقل، حتى تحـولت الجهود الجـدّية إلى

(١) ابن الأثير ج ٢ ص ٤٤١.
(٢) نهر كان بالعراق موضع الكوفة، معجم البلدان ج ١ ص ٥١٢.
(٣) ابن الأثير ج ٢ ص ٤٤١.
(٤) الطبري ج ٤ ص ٧٥.
(٥) المصدر نفسه ج ٤ ص ٧٨. راجع أيضاً البلاذري، فتوح ص ٢٥٦.
(٦) فتوح البلدان ص ٢٥٥.

العراق، في العام نفسه الذي جرت فيه معركة اليرموك الفاصلة[1].

وما لبثت الخلافة أن أوفدت قائداً للجبهة العراقية، هو سعد بن أبي وقّاص، أحد التاريخيين في الإسلام، والصحابة المقربين من الرسول، والمشاركين في العمليات العسكرية الأولى بين المدينة ومكة[2]. وكانت كفاءة القائد الجديد وراء اختياره لهذه المهمة، كما كانت لذلك دلالة على مدى الاهتمام بهذه الجبهة. ولعلّ الخليفة القوي، تجاوز الحدّ من مزاجه الذي لا يستسيغ كثيراً هذا النمط من الشخصيات المتألقة، بعد أن توسم المقدرة والكفاءة في القائد الجديد الذي جاء تعيينه تحت تأثير تلك الظروف الصعبة.

كان الموقف خطيراً كما أسلفنا في العراق، وكان القائد الفارسي (رستم)، يجتاح الأقليم بقواته الضخمة، المعززة بالفيلة والأدوات الحربية المتطورة[3]، قياساً إلى الأسلحة المعروفة التي استخدمها العرب المسلمون في ذلك الحين. فالتفوق كان ملحوظاً لمصلحة الفرس، إلا أن هؤلاء لم يكن باستطاعتهم الإرتقاء إلى مستوى القضية، السلاح الأقوى لدى المسلمين، فقد بلغ النظام الساساني حينذاك، حدّاً كبيراً من الإنهيار، وانحدرت معه قيم المجتمع، بما فيها العقيدة التي أفرغت من مضامينها الإنسانية والإصلاحية، لتخدم فقط مصالح الفئة الحاكمة، المرتبطة عضوياً بمصالح كبار رجال الدين (الموابذة). وكان هؤلاء ضالعين في هذا التناقض الشاسع بين النظام والشعب الذي افتقد حتى قيمه الدينية المتوارثة. وبعبارة موجزة فإن «الزرداشتية»[3]، التي ظهرت كدعوة إلى الخير وإلى العمل وتشجيع الزراعة[4]، أصبحت أكثر خصوصية

---

(١) تتداخل هذه المعركة مع سابقتها «أجنادين» عند بعض المؤرخين في الاسم والتحديد الزمني. على أن السائد والمرجح معاً أن هناك فارقاً بين أجنادين التي وقعت في نهاية عهد أبي بكر والثانية التي وقعت في سنة ١٥ هـ، في وقت سابق على معركة القادسية في العراق. ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤١٧ وما بعدها.

(٢) الدينوري، الأخبار الطوال ص ١١٩، ابن عبد البّر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ج ٢ ص ٦٠٧.

(٣) البلاذري، فتوح ص ٢٥٥ وما بعدها، الدينوري، أخبار ص ١٢٠. اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٤٥.

(٤) تطور للمزدائية التي تعتقد بوجود إلهين: هورا مزدا (الخير) وأهريمن (الشر)، وهما يجسّدان النور =

ودائـرتها أكـثر ضيقاً، مما أدى إلى إنحسار تـأثيرهـا الاجتماعي وإنعـزال تعاليمهـا عن الفئات الفقيرة والمسحوقة. وفي ضوء هذا الـواقع، أخـذ يسود المجتمـع الفارسي تيّـار مضاد لهذا النظام الاستغلالي، تترجم في نهاية القرن الثالث الميـلادي، في تلك الموجـة من الـلامبالاة والسلبيـة، التي عكست عملياً النقمـة ضد التخمـة والتـرف والفسـاد. فكانت حركة «ماني»، بأفكارها الصوفية، المتأثرة إلى حدٍّ كبير بالفكر الهندي النازع إلى الزهد والتقشف[١]. ولكن «المـانويـة»، ظلت مجرد احتجـاج على واقـع مرفـوض، ولم تطرح البدائل المقنعة والملّحة لمشاكـل المجتمع الفـارسي. ولعل طبيعـة الحكم المطلق، كانت وراء ذلك الاتجاه السلبي في هذه الحركة التي انتهت إلى إعدام زعيمها (ماني) في عهد الملك بهرام الأول[٢].

ولكن العنف لم يـوقف التيّار الإصـلاحي والدعـوة إلى التغيير في الأمبـراطوريـة الفارسية. فظهر إصلاحيّ آخر في نهاية القرن الخامس الميلادي، كـان أكثر واقعيـة من سلفه، مع جنوح إلى التطرف في الدعوة إلى شيوعية الأرض والأموال والمظاهر الدنيوية المختلفة[٣]. ولاقت هذه الحركة ـ التي عرفت بـ «المزدكية»، نسبة إلى زعيمها «مزدك» - دعـماً وتأييـداً من الملك قباذ الأول، الـذي لم يكن على انسجـام مع «الأرستقـراطية» السياسية والدينية، فوجد ضالته في هذه الحركة ذات التأثير الشعبي الواسـع، لتحجيم خصومه والحدّ من نفوذهم. ومن هـذا المنطلق قُـدِّر للمزدكيـة أن تصبح ظـاهرة ذلـك العصر، معتمـدة على قـوتها الشعبيـة الطاغيـة، إذ كان لأفكـارهـا المتـطورة، الصـدى العميق والتجـاوب الواسـع، معتمدة عـلى غطاء السلطة العليـا التي وفّرت لهـا المنـاخ المناسب للانتشار السريع[٤].

غير أن هذه الحركة الجريئة، فقدت بعض دعائمها بعد وفاة قباذ الأول (٥٣١ م)

= والظلام. وقد سادت الزرداشتية خـاصة في العصر الأشكـاني، السابق لعصر السـاسانيـين، آخر عصور الأمبراطورية الفارسية القديمة. أحمد لواساني، الأشكانيون ص ١٩٠.

(١) حسين قاسم العزيز، البابكية ص ١٠٩.

(٢) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٥٩ ـ ١٦١.

(٣) المصدر نفسه ج ١ ص ١٦١.

(٤) المصدر نفسه ج ١ ص ١٦٤.

ومجيء شخصية مختلفة نهجاً وذهنية إلى السلطة. ولم يكن الملك الجديد (خسرو الأول أو أنوشروان كما سيعرف فيما بعد)، معجباً بأفكار «مزدك» التي وجد فيها نزوعاً نحو التطرف، على نحو يتعارض مع نظرية الحكم المطلق المتمسك بها. فتضافر مع «الأرستقراطية» (المرازبة والموابذة)، وقضى على «مزدك» وجماعته[1]، ممهداً لذلك بحملة واسعة ضد فكرة «الإباحية» في حركة «مزدك»، التي لم تجد حماسةفي أوساط الفقراء والفلاحين، وهم الأغلبية الساحقة في الحركة. ولكن الأباحية، ربما كانت إحدى التهم التي رافقت الحملة التعبوية ضد مزدك وجماعته، وهي تهمة لا تتغير، إذ يُرمى بها دائماً من يتعرض لنظام الملكية الفردية، حسب رأي مؤرخ معاصر[2]، كما شكك بها آخرون، لا سيما برنارد لويس[3]. ولكن أفكار «مزدك» على الرغم من نهايته المأساوية، عاشت طويلاً في وجدان الفرس، دون أن تغيّبها أو تحدّ من تأثيرها، محاولة استقواء الحكم المطلق وأدواته «الأرستقراطية»، مما جعل العودة إلى الماضي، وبالتحديد إلى ما قبل المزدكية، أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن بالغ الإستحالة، خاصة وأن هذه الموجة السلطوية المضادة، تزامنت مع تحرك العرب وارتفاع دعوة الإسلام على أبواب الأمبراطورية الهرمة التي باتت وشيكة السقوط.

وتأخذ الأزمات الداخلية في التفاقم، وتعقبها الهزيمة القاسية على يد البيزنطيين واجتياح امبراطورهم الظافر العاصمة الفارسية. ولعل ذلك كان وراء الإرتباك الذي سيطر على الموقف الفارسي، إزاء الوجود العسكري الإسلامي في العراق، بحيث كان التردد واضحاً في التصدي لهذا الخطر الذي أخذ في الاقتراب، في الوقت الذي أضاع الفرس كلياً الفرصة النادرة لإيقافه، خلال أعوام ثلاثة كانت كافية لذلك، عندما كان المسلمون منصرفين بصورة شبه كلية إلى المحور الشامي.

هكذا بدت امبراطورية الفرس، قبيل توافد القوات العربية الإسلامية إلى العراق، ومعها الانتصارات الباهرة في الشام ورصيد المعنويات المرتفعة، وغير ذلك من

---

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٦٤.

(٢) حسين قاسم العزيز، البابكية ص ١٢٣.

(٣) أصول الإسماعيلية ص ١٩٩.

العوامل المساعدة. وفي «القادسية»، التي عُرفت بأنها «باب فارس»[1]، حيث اتخذ سعد بن أبي وقّاص مركز قيادته، سجّل التاريخ نصراً جديداً ورائعاً لقوات المسلمين، المنسجمة والمتلاحمة والتي تراوحت ما بين التسعة والعشرة آلاف من الجنود حسب رواية البلاذري[2]، كما سجّل بداية الإنهيار لأمبراطورية الفرس، التي فقدت قائدها الشهير (رستم)، والجزء الأعظم من قواتها في هذه المعركة الخالدة[3]. وبعد انتصارها، اندفعت قوات المسلمين باتجاه الشرق، مستهدفة «المدائن» حيث كان الملك الفارسي (يزدجرد الثالث) منهمكاً في إعادة تنظيم جيشه الممزّق. ولكنه أدرك عدم جدوى المقاومة، فتراجع إلى الوراء دون أن يفقد الأمل الأخير في إنقاذ امبراطوريته المنهارة[4]. وفي المقابل كانت القيادة الإسلامية تعمل على الإفادة من الوقت بعد أن حاذت شواطىء الخليج، وذلك بإقامة معسكرات دائمة للتموين وتسهيل التحرك العسكري وحماية الخطوط الخلفية، مما أدى إلى ظهور معسكرّي الكوفة والبصرة تحقيقاً لهذا الهدف: الأول في منطقة الحيرة والثاني عل مقربة من شطّ العرب[5].

ولم يعد ثمة مجال لإنقاذ النظام الفارسي الذي مادت تحته الأرض وهو يبحث عن وسائل المجابهة وإيقاف المدّ، الذي بات من الواضح أنه لا يستهدف العراق فقط، وإنما الأمبراطورية بكافة أجزائها المترامية. وكان ذلك نذيراً للمتمسكين بأمجاد الكسروية أن يتحسسوا فداحة الواقع المظلم، وعبث التصدّي لحركة التاريخ. ولكن دعوة الملك إلى تجديد التعبئة لم تعدم إستجابة ما، فقد تدفقت أعداد كبيرة نحو الغرب، ومعها شبح الحرب الدامية، واضعةً القيادة السياسية في «المدينة» أمام موقف آخر خطير، كان عليها مجابهته بوسائل أكثر جدّية وفاعلية.

---

(١) بخيت، عصر الراشدين ص ١٠١.

(٢) فتوح البلدان ص ٢٥٦.

(٣) ثمة خلاف حول السنة التي جرت فيها. فالطبري يضعها بين أحداث العام ١٤ هـ، ولكنه يشير إلى إمدادات بعث بها أبو عبيدة بن الجرّاح إلى سعد من اليرموك، التي يفترض أنها وقعت بعد ذلك ج ٤ ص ١٣٧. أما البلاذري فيقول أن «يوم القادسية في آخر سنة ست عشرة» فتوح ص ٢٥٦، وقد أوردها اليعقوبي أيضاً في أحداث السنة نفسها، تاريخ ج ٢ ص ١٤٥.

(٤) الطبري ج ٤ ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٥) الأخبار الطوال ص ١١٦ ـ ١٢٧، ابن الأثير ج ٢ ص ٥٢٧ وما بعدها.

ويبدو أن أكثر ما شغل الخلافة حينذاك، هو قائد المهمة الجديدة، بعد عزل سعد بن أبي وقاص من منصبه، ربما للأسباب ذاتها التي أسلفنا شرحها، أو لأسباب أخرى تخضع للعلاقة بين القائد والخليفة، وهو ما تعرضت له إحدى الروايات التاريخية، من أن الأول أثار غضب الثاني، بتجاوزه الحدود في استخدام مركزه في العراق(١). بيد أن للخليفة مسوّغات أكثر بعداً، ربما تفاعلت مع أجواء القلق المنتشرة في «المدينة»، بعيد تناقل أنباء الحشود الفارسية الجديدة. فقد توجس خطورة الموقف، إلى حدٍّ عزم معه على أن يشغل بنفسه هذه المهمة، كما تشير المرويات، قبل الإستجابة للاتجاه الذي نصح باختيار قائد من الجبهة نفسها(٢)، وهو النعمان بن مقرن المزني، أحد القادة البارزين في العراق وأحد المشاركين في القادسية(٣) وفي فتح جنديسابور والسوس(٤). ولعل هذا التدبير - أي عزل سعد -(٥) يأتي ليؤكد مرة أخرى موقف الخليفة عمر من القيادات العسكرية، الأكثر تهديداً لنفوذ القيادة السياسية، إنطلاقاً من فرص التألق والشهرة التي تجتنيها بفضل طبيعة الدور المنوط بها، مما كان يدفعه إلى معالجة هذا الأمر بالتغيير، والحؤول دون تحقيق انتصارات متكررة للقائد الواحد. وهو تقليد طالما اتبعته بعض الدول الحديثة، التي تلجأ عادةً إلى تحديد فترة زمنية محددة للقائد العسكري، خوفاً من استثمار انتصاراته في التأثير على السلطة السياسية.

وكانت بوادر الصدام في ظلّ القيادة الجديدة قد تجلّت في إيفاد مجموعة من الجنود في عملية استطلاعية، لمراقبة قوات الفرس ورضد تحركاتها، وذلك بالقرب من

---

(١) ينسب إلى سعد زواجه من إمرأة المثنى بعد وصوله إلى العراق، وإلى حدوث نفور بينهما في وقت لاحق. الدينوري، الأخبار الطوال ص ١١٩، ١٢٤، البلاذري، فتوح ص ٢٥٦. ابن سعد الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٨٧.

(٢) الدينوري، الأخبار الطوال ص ١٣٥.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤٥٦.

(٤) المصدر نفسه ج ٣ ص ٩.

(٥) يعتقد المؤرخ المعاصر محمد عبد الحي شعبان أن سعداً لم يتمتع بتفوق عسكري خاص، وقد عُين في منصبه بسبب علاقاته الواسعة في شبه الجزيرة الوسطى. صدر الإسلام والدولة الأموية ص ٤١. ولكن هذا التصوّر يتنافى مع رأي لعمر بن الخطاب في قائده، عندما سئل عن رأيه فيه كخليفة من بعده: «أنه لصاحب مقتل يقاتل عليه فأما وليّ أمر فلا». الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك ص ١٤.

معسكرها الذي اتخذته أمام «نهاوند»(1). وكان قائدها (الفيرزان)(2)، على ما يبدو شديد الإنفعال وتوّاقاً إلى الإنتقام من المسلمين، تدّل على ذلك طريقته الجافة في مخاطبة النعمان(3). ولم يكن الأخير أقل اندفاعاً من عدوه إلى الحرب، حيث شهدت «نهاوند»، معركة ضارية، خاضها المسلمون بجرأة وبسالة وراء قائدهم النعمان الذي دفعته شجاعته إلى إختراق صفوف أعدائه بفروسية ورباطة جأش، قبل أن يسقط بجواده صريعاً في قلب المعركة(4). فتسلّم راية القيادة، معاونه حذيفة بن النعمان (قائد الميمنة التي كان قوامها من أهل الكوفة)(5)، دون أن يُحدث مقتل القائد أي إرتباك في صفوف العرب المسلمين. وكانت المعركة حينذاك في طريقها إلى الحسم، الذي تتوّج بانتزاع النصر في اليوم نفسه، وتدمير القوة الفارسية بصورة كاملة(6).

وبعد «نهاوند»، لم يعد ثمة شك في إنهيار امبراطورية الفرس، خصوصاً بعد هرب «يزدجرد» الثالث متخفياً، ورضوخ «الأرستقراطية» الحاكمة للأمر الواقع وطويها لفكرة الحرب ومقاومة الزحف الإسلامي. أما قوات الخلافة المظفرة، فقد أعقبت انتصارها الكبير، بزحوف منظمة في عمق الأمبراطورية المتهاوية، حيث سقطت الأقاليم والمدن الهامة التي أصبحت جزءاً من الدولة الإسلامية، مثل أصبهان وهمذان والريّ وخراسان وغيرها(7). أما «يزدجرد»، آخر الأكاسرة، فقد ظلّ سنوات طويلة يعيش في الظلام على حدود مملكته الضائعة، وقد أخذته لحين المكابرة ساعياً إلى ملك الترك المعروف بـ «الخاقان»، من أجل مدّه بالمساعدة لمقاومة العرب المسلمين. ولكن هذا الأخير، لم يمضِ طويلاً في تحالفه مع الملك الفارسي الذي انتهى به الأمر إلى التخلي عن أحلامه الكسروية واللجوء إلى سمرقند، ليواجه مؤامرة على يد حلفائه من

(1) مدينة كبيرة تقع إلى الجنوب من همذان، ياقوت، معجم ج ٥ ص ٣١٣.

(2) الطبري، ج ٤ ص ٢٣٥. ابن الأثير ج ٣ ص ١٣. يذكر الدينوري أن اسمه: «مروان شاه بن هرمُزد». الأخبار الطوال ص ١٩٥.

(3) محمد فرج، الفتح العربي للعراق وفارس ص ٢٣٥.

(4) الدينوري، الأخبار الطوال ص ١٣٦.

(5) الطبري ج ٤ ص ٢٣٤، الأخبار الطوال ص ١٣٤.

(6) وقعت هذه المعركة في سنة تسع عشرة للهجرة، حسب البلاذري، فتوح ص ٣٠٢ أو سنة إحدى وعشرين حسب الطبري ج ٤ ص ٢٣١.

(7) البلاذري، فتوح ص ٣٠٤، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩٤.

«الأرستقراطية» الفارسية التي تخلت عنه، حين أقدم على اغتياله أحد «المرازبة»[1] في وقت لاحق.

محور الشام

يكاد يتفق الباحثون في تاريخ الفتوحات العربية الإسلامية، على أن بلاد الشام كانت في مقدمة اهتمامات الخلافة، الهادفة إلى التوسع عبر المناطق المألوفة لديها بوجه خاص. وكانت الشام أكثرها التصاقاً بذاكرة العربي التاجر، حيث سعى إليها في «رحلة الصيف الشهيرة»[2]، أو سمع الكثير عنها من رجال القوافل ورواة الأخبار وحملة النوادر. وتعود بواكير السياسة التوسعية في هذه المنطقة إلى السنة الهجرية الثامنة، عندما خرجت أول حملة، معبّرة عن هذا الاتجاه في الدولة الصاعدة، تلك المبادرة التي ربما بدأت قبل ذلك، مع غزوة «دومة الجندل»[3] التي وصفها «ابن سعد»، بأنها «طرف من أفواه الشام»[4]. وعلى الرغم مما قيل عن حملة مؤتة التي تصدّرها بعض مشاهير المسلمين[5] قد حرّكتها دوافع إنتقامية ضد عرب الشام المتحالفين مع الدولة البيزنطية[6]، فإن لها أبعاداً أخرى أكثر جدّية، تصب في الاتجاه التوسعي الذي كان الرسول يضع لبنته الأولى في ذلك الوقت المبكر، حين اصطدم بمصالح تلك القوى القبلية، إستناداً إلى دوافع هذه الغزوة: «إن بدومة الجندل جمعاً كثيراً يظلمون من مرّ بهم، وأنهم يريدون أن يدنوا من المدينة» حسب الرواية التاريخية[7].

---

(١) ماهوية، مرزبان خراسان. البلاذري، فتوح ص ٣١٢.

(٢) راجع كتابنا، الحجاز والدولة الإسلامية (التكوين الاقتصادي) ص ٥٤ ـ ٨٢.

(٣) حدثت «في شهر ربيع الأول على رأس تسعة وأربعين شهراً من مُهَاجرة». ابن سعد، غزوات الرسول وسراياه ص ٦٢.

(٤) المكان نفسه. راجع أيضاً: ابن سيد الناس، عيون الأثر، ج ٢ ص ٥٤.

(٥) كانت هذه الحملة بقيادة زيد بن حارثة ومعه عدد آخر من أمثال: جعفر بن أبي طالب وعبدالله بن رواحة وخالد بن الوليد. ابن سيد الناس، عيون الأثر ص ١٥٣.

(٦) تقول المصادر إنّ النبيّ أراد الثأر لموفده الحارث بن عمير الأزدي الذي قتل على يد أمير مؤتة شرحبيل بن عمر الغساني. راجع الواقدي، كتاب المغازي ج ٢ ص ٧٥٥.

(٧) ابن سيد الناس، عيون الأثر ج ٢ ص ٥٤.

ومن المفترض أن الدولة الإسلامية التي كانت حينذاك تعيش مرحلة ما قبل الحسم النهائي في الصراع ضد الوثنية المتراجعة في مكة، لم تكن على قدر من القوة العسكرية التي تؤهلها لفتح جبهة جديدة، خارج دائرة الأهداف المباشرة لها. ولكن النظرة البعيدة لتجربة «مؤتة»[1]، التي انتهت بهزيمة المسلمين عند قرية تحمل نفس الاسم في البلقاء[2]، أنها كانت في جوهرها مبادرة تستهدف إبراز الحضور المعنوي للقوة الإسلامية الجديدة. وكان الرسول مطمئناً، إلى أن هذه العملية لن يكون لها مردود عكسي على أوضاعه في الحجاز ، بعد أن أصبحت شبه محسومة لمصلحته. ذلك أن البيزنطيين على الرغم من قوتهم العسكرية الضاربة، كانوا غير متحمسين، إن لم نقل غير مؤهلين للقيام بمغامرة تتعدى حدود الشام، إنطلاقاً من التجارب الماضية غير المشجعة. فهم على اهتمامهم بشؤون المنطقة الحجازية، إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى التدخل المباشر[3]، فضلاً عن أن الحملة الحبشية التي استخدمت كأداة لسياسة البيزنطيين في شبه الجزيرة، في محاولة لربطها مباشرة بأسواق الشام الخاضعة لهؤلاء، لم تستطع متابعة هذا الدور، بعد الخسائر الجسيمة التي لحقت بمحاولتها الفاشلة[4]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرسول كان حريصاً على تحقيق علاقة ودية مع الحبشة، كانت من نتائجها السريعة والإيجابية، هجرة المسلمين الأوائل إليها هرباً من الاضطهاد القرشي في مكة[5].

وجاءت الحملة الثانية التي قادها الرسول بنفسه، في العام التاسع الهجري، وهي المعروفة بـ «غزوة تبوك»[6] التي انتهت إلى غير ما انتهت إليه الحملة السابقة، فقد كانت أكثر استيعاباً لدوافع التحرك في هذا الاتجاه، وهي سياسية في المقام

---

(١) ابن سعد، غزوات الرسول ص ٦٢.

(٢) «من قرى البلقاء في حدود الشام» معجم البلدان ج ٥ ص ٢٢٠.

(٣) كانت للبيزنطيين محاولة مع عثمان بن الحويرث الأسدي، من زعماء مكة، لتنصيبه ملكاً على الأخيرة والسيطرة على تجارتها من خلاله. أبو الطيب الفاسي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ص ١٠٨ - ١٠٩.

راجع أيضاً: **Lammens, L'Arabie occidentale** P 38 - 39 .

(٤) ابن إسحاق، السير والمغازي ص ٦٢.

(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٨٠.

(٦) تبعد عن المدينة اثنتي عشر مرحلة على طريق الشام. معجم البلدان ج ٢ ص ١٥.

الأول. ومن هـذا المنظور ستقتصر أهـداف الحملة على عمليـات محدودة وحـذرة وعلى معاهدات جوار بين المسلمين والقبائل العربية المتاخمة، لا سيما المقيمة في جربـاء وأذرح وأيلة وتبوك ودومة الجندل[1]. وإذا كان هـدف الحملة الأولى، خروج الـدولة النـاشئة من عـزلتها، وتحقيق الاتصـال التمهيدي مـع عرب الشـام، وصولاً إلى فـرض وجـود معنوي إلى جوار الدولة الكبرى في المنطقة، وهي الدولة البيزنطية، فـإن هدف الثـانية كان بدون ريب، التمهيد لطموح أكبر، تجسّد في توسيع نطاق الـدعوة ورسم الإطـار العام للحركة التي عُرفت بالفتوح.

ولعل هذه الرؤية، كانت حاضرة في ذهن الخليفة أبي بكر، الحريص بكل طاقته على إنتهاج السياسة نفسها التي ظهرت مـلامحها الأولى في عهـد الرسـول[2]. وإذا كان تنفيذها على الأرض، قد تمّ أولاً في العراق لأسباب ربما كانت جغرافية أو قبليـة، فإن المحور الشامي استقطب الجانب الأكبر من اهتمام الخـلافة، عـلى الرغم من استمـرار التنسيق بـين المحورين. ولقـد أشرنـا سابقـاً إلى أوامر الخليفـة إلى خـالـد بن الـوليـد للإلتحاق بالشام، في أعقاب تعيينه قائداً عاماً للقوات الإسلامية التي تحركت إلى هـذه المنطقة، مثبتاً أنه رجل المهمات الصعبة، منذ حروب شبه الجـزيرة التي أبـرزته مقـاتلاً من طراز نادر.

وكانت خطة التحرك نحو الشام، قد تمّ تنفيذها في غياب خالـد عن «المدينـة»، أي في حـوالي السنة الثـالثـة عشر للهجـرة. وهي تقضي بتشكيـل عـدة «ألـويـة» من المقـاتلين، تتولى مهمـات محدّدة قبـل أن تلتئم أخيراً تحت قيـادة واحـدة. أمـا «اللواء» الأول، فكان بقيادة خالد بن سعيد بن العاص، وهدفه المرحلي المرابطة في «تيـماء»[3]، دون أن يشتبك في أي قتال قبل إخطار الخلافة بذلك. واللواء الثاني، بقيادة عمرو بن العـاص الذي تحـرك بمحاذاة السـاحل الشـرقي للبحر الأحمـر، عـلى أن يكـون محـوره

(١) الطبري ج ٣ ص ١٤٦.

(٢) إصرار أبي بكر على انقاذ بعث أسامة بن زيد، الذي أمر به النبيّ قبل وفاته. ابن سعد، غـزوات الرسول ص ١٩١.

(٣) إلى الجنوب الشرقي من تبوك في جنوب الشام، وعلى سبـع ليال من المـدينة. الحميـري، الروض المعطار ص ١٤٦.

المفترض في فلسطين، والثالث والرابع، بقيادة شرحبيل بن حسنة ويزيد بن أبي سفيان، حيث سار كلاهما معاً عبر البلقاء إلى الأردن، على أن يتخذ الأول معسكره إلى الشرق من النهر، بينما يتابع الثاني مسيرته نحو دمشق. وفي أعقاب هؤلاء، سار أبو عبيدة بن الجرّاح على رأس متطوعين جدد وفدوا على «المدينة»، دون أن تكون مهمته عسكرية على الأرجح، بقدر ما كان شاغلاً دور «الارتباط» بين قيادة الشام وبين الخلافة[١].

وكان على هذه الألوية أن تتحدى كثيراً من العوائق، وفي مقدمتها الاصطدام بمقاومة القبائل العربية الحليفة للدولة البيزنطية. ولكن قادتها نجحوا في إختراق العائق الأول والإنتهاء إلى جنوب الشام، باستثناء خالد بن سعيد الأموي الذي لم تشر الروايات إلى ما يوحي باشتراكه في حروب الشام، وقيل إن ثمة أسباباً كانت وراء استبعاده، وهي شخصية في رواية «أبي مخنف» حين وصفه أبو بكر، بأنه «يحمل أمره على المغالبة والتعصب»[٢]، وسياسية في رواية «ابن إسحاق»، بأنه «تربّص ببيعته شهرين»[٣] للخليفة الذي يبدو أنه رابه الأمر في انضباطه، فأعاد النظر في المهمة الموكولة إليه واستدعاه إلى «المدينة».

وما لبث خالد بن الوليد أن وصل إلى الشام، منجزاً عملية عبور غير عادية للصحراء عن طريق تدمر وفرقيسيا[٤]، قبل أن ينتهي إلى بصرى، باكورة المواقع الشامية الهامة التي فُتحت على يده[٥]. وفي تلك الأثناء، كان الأمبراطور البيزنطي (هرقل)، يتابع الموقف العسكري عن كثب، متخذاً من حمص[٦] مقرّاً له قبل الإنتقال إلى أنطاكية[٧]، نتيجة الضغط العربي الإسلامي باتجاه الشمال. ويبدو أنه تجاهل أول الأمر، أهمية الحشود القادمة من الحجاز، يؤكد ذلك غياب المقاومة الجدية لدى الجانب

---

(١) البلاذري، فتوح ص ١١٥ ـ ١١٦. بيضون ـ زكار، تاريخ العرب السياسي ص ٦٤.

(٢) البلاذري، فتوح ص ١١٦.

(٣) الطبري ج ٤ ص ٢٨. ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤٠٢.

(٤) فتوح البلدان ص ١١٨.

(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤٠٩.

(٦) فتوح البلدان ص ١٢٠.

(٧) المصدر نفسه ص ١٢١ ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤١٤.

البيزنطي في هذه المنطقة، أو أنه لم يعط هذا الأمر ما يستحقه من الاهتمام، وهو المنتشي حينذاك بخمرة انتصاره الكبير على الفرس واستعادة الصليب المقدس[1]. على أن هرقل حين أدرك خطورة الموقف وأبعاده، سارع إلى حشد قواته الضخمة، بقيادة تيودوروس (Theodoros) في معسكر «أجنادين»[2] الذي كان على الأرجح أحد الحصون البيزنطية في ذلك الوقت. وليست هنالك تقديرات حول كثافة هذه القوة التي كانت خليطاً من البيزنطيين وحلفائهم، لا سيما القبائل الشامية، ولكن يبدو أن العدد التقريبي، لا يتجاوز الأربعين أو الخمسين ألفاً[3]، أي ما يعادل ضعف القوة الإسلامية التي لم تزد في أحسن الحالات عن خمسة وعشرين ألفاً[4]. بيد أن هذه الأخيرة، كانت لديها الكفاءة التنظيمية والقيادية العالية التي تجلّت في توزيع خالد لها وفقاً للتقليد الحربي القديم، ولكن مع تعديل أكثر مرونة، مما يجعل تحرك الجنود في المعركة يتمّ بالسرعة المطلوبة، وذلك في أعقاب اجتماع القادة الكبار في «بصرى» حيث نوقشت ترتيبات المعركة المنتظرة[5].

وما لبث الطرفان أن اشتبكا في ملحمة عظيمة[6]، تجلّت فيها الشخصية القتالية المتطورة للعرب المسلمين، على الرغم من الإختلال الواضح بينهما، إذ كان البيزنطيون أكثر كثافة وتفوقاً في التسلّح، وكذلك عراقة في الحرب، بينما كانت القوات الإسلامية محدودة الإمكانات والخبرة، فضلاً عن العدد. على أن هذه المجابهة، كانت تجربة غير عادية للمقاتل العربي المسلم المتحرر من رواسبه وعقده، والمتحفّز للعطاء بسخاء ومن دون تهيب أو تردّد. فكان من الطبيعي أن تأتي النتيجة مذهلة للأمبراطور البيزنطي، وهو يتلقى أنباء تحطيم قواته في «أجنادين»، بعد أن كان مطمئناً إلى قدرتها على دفع

---

(١) دامت الحرب بين هرقل والفرس من سنة ٦١٠ حتى سنة ٦٣٠ م، عندما تسلم عود الصليب في منبج في شمالي الشام وانتقل به إلى بيت المقدس، أي قبل وقت قصير جداً من تحرك ألوية المسلمين نحو الشام. راجع: أسد رستم، الروم ج ١ ص ٢٢٠ ـ ٢٢٨.

(٢) من أعمال فلسطين. معجم البلدان ج ١ ص ١٠٣.

(٣) وردت مائة ألف لدى البلاذري، فتوح ص ١٢٠.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤١٠.

(٥) البلاذري، فتوح ص ١٢٠.

(٦) وقعت في جمادي الأول من سنة ١٣ هـ. المصدر نفسه ص ١٢١.

العرب المسلمين خلف حدودهم في شبه الجزيرة من دون عناء كثير. ولكن هذا الانتصار على أهميته، لم يحسم الوضع العسكري في بلاد الشام، حيث النفوذ البيزنطي مازال قوياً في الوسط والشمال منها، باستثناء فلسطين التي كان سقوطها نهائياً، مما جعلها المدخل الذي غيّر مجرى الأحداث في هذه المنطقة، بعد أن أخذت تنطلق منها القوات الإسلامية نحو الأردن(١) ودمشق(٢)، محاولةً الإستفادة من انتصارها الكبير.

بيد أن ما حملته أنباء «المدينة» عن وفاة الخليفة أبي بكر، بعد أسابيع قليلة من المعركة، ساهم، ليس فقط في تجميد الموقف الحربي على الجبهة الشامية، ولكن في تراجع العرب المسلمين وخسارتهم بعض الحاميات والمواقع الهامة. ذلك أن «المدينة»، التي حسمت مسألة الخليفة الجديد بالسرعة القصوى، أجرت في الوقت نفسه تغييرات في القيادات العسكرية على مختلف المحاور، كان من بينها عزل خالد عن جبهة الشام وتعيين أبي عبيدة مكانه، وهو أحد المقرّبين من الخليفة الجديد والركن الثالث في التكتّل الذي آلت إليه الخلافة في «السقيفة». وكان لذلك بدون ريب، تأثيره غير الإيجابي على تطورات الحرب في الشام، مؤدياً إلى الركود فضلاً عن التراجع المحدود الذي أشرنا إليه. على أن الوضع لم يصل إلى مرحلة الإرتباك، فقد ظلّ خالد، من الناحية العملية شاغلاً معظم صلاحيات القائد العام، في الوقت الذي حرص فيه أبو عبيدة على الإفادة ما أمكن من كفاءة وخبرة القائد المعزول(٣). وكان لهذا الموقف الإيجابي، تأثير كبير على مسار الحرب الشامية، حيث استعاد المسلمون زمام المبادرة واستأنفوا تقدمهم المبرمج، فزحف خالد نحو دمشق وحاصرها بالتنسيق مع أبي عبيدة، بينما اتجه الأخير نحو حمص(٤)، حيث تراجع الأمبراطور عنها إلى أنطاكية(٥).

---

(١) مهدت للسيطرة عليه موقعة «فحل» بعد خمسة شهور على ولاية عمر بن الخطاب. فتوح البلدان ص ١٢٢.

(٢) تمت السيطرة عليها بعد معركة مرج الصفر (محرّم ١١٤ هـ). المصدر نفسه ص ١٢٥. راجع الأزدي، فتوح الشام ص ٩٦ - ٩٧...

(٣) البلاذري، فتوح ص ١٢٢.

(٤) الأزدّي، فتوح الشام ص ١٠٤، ١٤٥ - ١٤٦.

(٥) الأزدي، فتوح ص ١٤٩.

غير أن هرقل، العسكري المحترف، لم يدع الهزائم تدفعه إلى القنوط والتراجع، ولكنه شغل وقته بعد «أجنادين»، في إعادة تشكيل قواته وتكثيفها، على نحو يضمن معه تعديل الموقف لمصلحتها في الشام[1]. ولذلك فهو يحيط الحملة الجديدة التي أعدّها بهالة من الضخامة والدعاية، فضلاً عن تعيين قائد أرمني الأصل عليها (باهان)، وُصف بأنه «من عظمائهم وأشرافهم»[2]، وذلك في محاولة لتعبئة شعوب المنطقة وقبائلها، لا سيما المدينة بالعقيدة نفسها التي يدين بها البيزنطيون، مما جعل لهذه الحملة طابعاً صليبياً، يشبه الطابع الذي غلب عليها في الحرب المقدسة السابقة مع الفرس. ومرة أخرى نصطدم بالأرقام التي توردها الروايات التاريخية، من أن الجيش البيزنطي بلغ نحو مائتي ألف مقاتل، حسب اليعقوبي[3]، تمّ حشدهم في وجه قوات المسلمين التي يبدو أن وضعها لم يتحسن إلا قليلاً عن «أجنادين». وعلى الرغم من قدرة البيزنطيين على التعبئة والاستقطاب، بما يفوق كثيراً القدرات الإسلامية، إلاّ أن هذا الرقم مبالغ فيه إلى حدّ كبير، في ضوء ما نعتقده من إستحالة التحرك بهذا العدد الهائل، ضمن الوسائل المحدودة المتوفرة في ذلك الوقت. ومن ناحية أخرى، فإن مسألة الإحصاءات في التاريخ، لا تبعث على الثقة في الغالب، كونها تخضع عادة لتقدير سريع وغير دقيق، دون أن نستثني من ذلك الإحصاءات الحديثة التي تأخذ أرقامها أحجاماً، لا تتلاقى والواقع في معظم الأحيان.

وكان لا بدّ أن يؤدي هذا الاختلاف الظاهر في حجم القوتين البيزنطية والإسلامية إلى اضطراب في الموازين والمعادلات، إذ فاجأت الأخيرة الجحافل المتدفقة نحو الجنوب، مما دفع قيادتها إلى اتخاذ قرار بالإنسحاب، والتخلي عن دمشق وبعض المواقع الأخرى. وعلى مقربة من «اليرموك»، أحد روافد نهر الأردن، توقف الإنسحاب بانتظار قرار نهائي في ضوء المعطيات المستجدة. فاحتدم حينذاك الجدل في المعسكر، ما بين اتجاه تراجعي نصح بالإنكفاء إلى الحجاز، حيث احتمالات النجاح معدومة برأيه في الشام، وما بين اتجاه آخر مؤيد للحرب قاده خالد بن الوليد، ما لبث

---

(١) أسد رستم، الروم ج ١، ص ٢٤٥.
(٢) الأزدي، فتوح ص ١٥٢.
(٣) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٤١.

أن رجّح القرار النهائي الذي التزم به الجميع، دون الاهتمام بالتفاوت الكبير في موازين القوى بين الطرفين(1).

وفي السهل المجاور لليرموك، اتخذ المسلمون معسكراً لهم بعد مسح دقيق لجغرافية المنطقة، الواقعة في دائرة المناخ شبه الصحراوي. وفي الوقت الذي اقتربت فيه قوات البيزنطيين بجحافلها الثقيلة، تدخلت الطبيعة أيضاً برياحها الساخنة(2)، ولكن لغير مصلحة هؤلاء الذين وصلوا في يوم لاهب من شهر آب، منهوكي القوى بعد مطاردة طويلة، وفاتري العزائم تحت تأثير ظروف جغرافية لم يألفوها تماماً في تجاربهم السابقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة مؤشراً سلبياً، تعلق بتركيبة القوات البيزنطية التي كانت خليطاً غير متجانس(3)، مما أسفر عنه غياب التعاون وفقدان الانسجام، وأدى إلى أن يتحرك الجنود ببطء وتثاقل وقد فتكت بهم حرارة الشمس القوية. أما المؤشر الأخير، فهو أن العرب المسلمين، برغم التفاوت العددي بينهم وبين أعدائهم، خاضوا حرباً جريئة وبطولية، كانت خيارهم الوحيد في تلك المجابهة القاسية وغير المتكافئة.

ولعل المسلمين عاشوا حينذاك لحظات الفداء، ووضعوا سلفاً حساب التضحية قبل أي حساب آخر. فقد كانت تلك الروح المتوثبة العالية، في مقدمة الأسباب التي هيأت النصر الكبير لهم في اليرموك(4)، أعظم معارك التاريخ العسكري، إنطلاقاً مما حققته من تغيير جذري في الشام والمناطق المتاخمة لها ويعطي المستشرق المعروف لامنس (Lammens)، في تقويمه لأسباب هزيمة البيزنطيين، الأولوية للتناقضات التي سادت العناصر المقاتلة، خصوصاً مع حلفائهم الأرمن ومن ثم الغساسنة(5)

---

(1) البلاذري، فتوح ص ١٤٣.

(2) الأزدي، فتوح الشام ص ١٠٤.

(3) البلاذري، فتوح ص ١٤١.

(4) حدثت هذه المعركة في رجب من العام ١٥ هـ. البلاذري، فتوح ص ١٤٢، اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٤١.

(5) **LAMMENS**, La Syrie, précis historique P 56.

الذين يبدو أنهم عدّلوا موقفهم في آخر ساعات المعركة [1]

ولم يعد ثمة ما يعيق العرب المسلمين، عن التقدم السريع نحو الشمال، في الوقت الذي انفتحت فيه أمامهم أبواب المدن الكبرى، بعيد تدمير القوة البيزنطية وما أعقب ذلك من قرار هرقل بالإنسحاب من أنطاكية والتراجع الأخير إلى القسطنطينية، ومعه ذكريات هزيمته الحزينة والأولى في حياته العسكرية[2]. أما المسلمون فقد انتشروا في كافة الأراضي الشامية حتى جبال طوروس، بعد استسلام كافة المدن والحاميات، باستثناء بيت المقدس (إيلياء)[3] التي أشترطت تسليم نفسها مباشرة للخليفة[4]. ولم يشأ عمر التردد إزاء هذا الأمر، حيث قدم إلى الشام في أول مهمة له خارج الحجاز، تاركاً لعليّ بن أبي طالب مسؤولية القيام بشؤون الخلافة أثناء غيابه[5]. فتسلّم مفاتيح المدينة من البطريرك «صفرنيوس»[6]، وعقد معه اتفاق الصلح الشهير الذي نصّ على حماية أرواح وكنائس وممتلكات سكانها النصارى[7].

ولم يكن مجيء الخليفة إلى الشام من أجل هذه المهمة فقط، لأن مهمات أشدّ خطورة كانت في انتظاره للبتّ بشأنها واتخاذ قرار سريع بها. ذلك أن العرب المسلمين، بعد انتصاراتهم الباهرة في الشام والعراق، وجدوا أنفسهم في أمام الاختيار، بين التوقف عند هذا الحدّ من المنجزات والاهتمام بشؤون البلاد التي خضعت لهم، وبين المضيّ في الاتجاه التوسعي إلى مناطق جديدة، حيث كان يصعب على القيادة العسكرية

---

(١) البلاذري، فتوح ص ١٤١.

(٢) نُسب إليه القول في هذا الموقف: «عليك يا سوريا السلام، ونعم البلد هذا للعدو». البلاذري، فتوح ص ١٤٢. راجع أيضاً الطبري ج ٤ ص ١٥٥ وكذلك: **A. GHEIRA,** La Lutte en Arabes et Byzantins P 45.

(٣) البلاذري، فتوح ص ١٤٤.

(٤) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٤٧.

(٥) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق ص ١٩٦، ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٥٠٠. ذكر اليعقوبي أنه استخلف عثمان، تاريخ ج ٢ ص ١٤٧.

(٦) أسد رستم، الروم ج ١ ص ٢٤٧.

(٧) الطبري ج ٤ ص ١٥٣.

في الشام اتخاذ قرار ما في هذا السبيل. من هنا تكتسب رحلة الخليفة إلى الشام أهميتها البارزة على صعيد حركة الفتوح التي نوقشت أبعادها وتطوراتها في اجتماع عسكري لكبار القادة في «الجابية»، تمّ خلاله تعيين «الأمراء في الولايات والأجناد»[1] والإنتهاء إلى قرار باستئناف الفتوح، حفاظاً على الانتصارات الكبيرة من جهة، ومحاولة للإفادة من ظروف الدولة البيزنطية وما أصابها من إرتباك وتمزق في الداخل من جهة ثانية.

ومع عودة الخليفة إلى «المدينة»، كانت ثمة خطط قد أُعدت في الجابية لاستئناف الحركة التوسعية على مختلف الجبهات المتاخمة. ولعل النتيجة الأولى في هذا السبيل، كانت السيطرة على «الجزيرة»[2] التي تقع ما بين النهرين (دجلة والفرات)، وتشتمل على ديار مضر وبكر وربيعة. أما أشهر مدنها فهي الرقة وحران والرها وسنجار ونصيبين وماردين وآمد وميّافارقين والموصل، التي افتُتحت جميعها من دون صعوبة و«صُولحت» على الجزية والخراج، كما أورد البلاذري في «فتوحه»[3].

محور مصر وأفريقية

كانت مصر بظروفها السياسية والدينية، امتداداً لتلك التي كانت سائدة في بلاد الشام، ربما على نحو يماثل الظروف الطبيعية، ولكن مع قليل من الاختلاف في المدى الذي أرتبطت به هذه أو تلك بالسلطة المركزية البيزنطية. فقد وحدّت بينها دينياً العقيدة المسيحية، ولكن في ظل مفهوم لا يتفق كثيراً مع مذهب الدولة، صاحبة السيادة[4]، مؤدياً إلى ما عُرف باليعقوبية[5] التي أعطت المسيحية في جنوب الشام ومصر، شخصية خاصة وشبه مستقلة. ولم يمرّ هذا الوضع دون إثارة السخط لدى

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٥٠٠.

(٢) تمّ فتح أقليم الجزيرة في سنة ١٨ هـ / ٦٣٩ م، على يد عياض بن غنم الذي ورد اسمه في سجلات الفتوح الأولى في العراق إلى جانب المثنى بن حارثة. ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٥٠٠.

(٣) البلاذري، فتوح ص ١٧٦ وما بعدها. راجع أيضاً معجم البلدان لياقوت ج ٢ ص ١٣٤.

(٤) كان يعتقد البيزنطيون بطبيعتين للمسيح: إلهية وبشرية. أسد رستم، الروم ج ١ ص ٢٣٠.

(٥) سميت بهذا الاسم نسبة إلى مؤسس الكنيسة السورية المستقلة في عهد جستنيان يعقوب البرادعي JACOBUS BARADAEOS الذي يؤمن بالمشيئة الواحدة للمسيح، نورمان بينز، الدولة البيزنطية ص ١٠٦.

البيزنطيين واضطهادهم لليعاقبة بين حين وآخر، على الرغم من الاعتراف الرسمي بكنيستهم منذ منتصف القرن السادس الميلادي[1].

ومن ناحية أخرى، فإن الفارق الرئيس بين الشام ومصر، ربما كان أكثر تجسيداً في العلاقة الإدارية مع الحكم البيزنطي. فهو غير مباشر في بعض اجزاءه الأولى، حيث قامت دويلة عربية حليفة له (الغساسنة)، فضلاً عن تناثر عدد من القبائل على تخوم الأخيرة، بينما كان مباشراً في الثانية، يتولاه حاكم من التبعية البيزنطية. بيد أن الحضور السياسي للدولة الحاكمة في مصر، شهد إنكفاءً في تلك الفترة، حيث اقتصر النفوذ البيزنطي أو كاد على مراكز عسكرية وبعض الحاميات المنتشرة في الداخل التي كانت المظهر اللافت حينذاك للسيادة البيزنطية.

والواقع أن مصر، شأن الشام، لم تكن متحمسة لإنتمائها البيزنطي الذي أخفقت معه في الوصول إلى حدٍ معين من الإنصهار الاجتماعي، فضلاً عن الولاء السياسي الذي بقي واهياً ويفتقر إلى ما يمكن أن نسميه بالدافع «الوطني» إزاء الدولة البيزنطية، في وقت سادت فيه موجة من اللامبالاة، جعلت ما بين مصالح الدولة وقضايا المصريين مسافة بعيدة. وثمة ما جعل هذا الشعور قوياً، أنه تزامن مع الانتصارات الباهرة على الدولة البيزنطية في الشام، مؤديةً إلى إهتزاز صورة الأخيرة في ممتلكاتها الشرقية، كما تزامن مع حملة قمعية ارتبطت خاصة بآخر الحكام البيزنطيين في مصر (قيروس Cyrus)[2] الذي سعى إلى تنفيذ برنامج هرقل، الهادف إلى تدعيم السلطة المركزية، بما في ذلك الحدّ من الحركات الدينية المعارضة لمذهب الدولة الرسمي[3]، مترافقاً هذا الموقف على ما يبدو، مع تدابير التعبئة لحرب «الصليب المقدس» التي سبقت الإشارة إليها.

وهكذا، يمكن القول، إن الأجواء السياسية والاجتماعية في مصر كانت مهيأة إلى حد كبير، لإنجاح المشروع التوسعي الجديد الذي قام به العرب المسلمون بعيد

---

(١) نولدكة، أمراء غسان ص ٢٠. أسد ورستم، الروم ج ١ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.
(٢) كان حاكم مصر يلقب بالمقوقس. فتوح البلدان ص ٢١٧.
(٣) أسد رستم، الروم ج ١ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

إتمام السيطرة على بلاد الشام، حيث شكّلت مصر امتدادها الطبيعي، كما العكس يصح أيضاً من وجهة النظر «الاستراتيجية». ولعل في ذاكرة التاريخ، النماذج الكافية لهذا الواقع الذي جعل الارتباط عضوياً بين الأقليمين، تحتّمه الضرورات الجغرافية والاقتصادية والعسكرية. ومن هذا المنظور يصبح فتح مصر إحدى العمليات الأكثر أهمية بعد سقوط الشام، ذلك الأمر الذي تنبّه له «مؤتمر» الجابية وناقشه بجدّية.

وثمة جانب آخر، ربما ارتبطت به خطة الاستيلاء على مصر، يتصل بموقف الحاكم البيزنطي لبيت المقدس وقراره ـ حسب الرواية التاريخية[1] ـ اتخاذ مصر مركزاً لمقاومة المسلمين وإسترجاع الأخيرة، مما دفع قيادة هؤلاء في الشام إلى مطاردته، إستجابة لاقتراح عمرو بن العاص في «الجابية»[2]. ويعود اسم هذا القائد إلى التداول مرة أخرى في رواية «ابن عبد الحكم»، الذي يورد اقتراح ابن العاص[3] على الخليفة، وتقريره حول أهمية مصر وضرورة السيطرة عليها، وذلك لما تملكه من خصائص وما توفره من إمكانات على جانب كبير من الأهمية[4]. فإن صحت هذه الرواية، وأن هذا الفتح تمّ إستجابة لاقتراح أحد كبار القادة المسلمين في الشام (عمرو بن العاص)، فإن الأخير كان يملك على الأرجح معلومات مفصّلة ودقيقة عن الأوضاع الداخلية لهذا الأقليم، حيث وفد عليه تاجراً قبل الإسلام، ووصل إلى الاسكندرية إستناداً إلى رواية ابن عبد الحكم[5]. فثمة هوة عميقة، فصلت بين الدولة الحاكمة وبين المصريين،

---

(١) كان يدعى «أرطبون». الطبري ج ٤ ص ١٥٩.

(٢) المكان نفسه.

(٣) يعتقد مؤرخ معاصر أن فتح مصر تمّ بمبادرة من عمرو بن العاص. شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية ص ٤٣. ولكن هذا الاعتقاد قد لا يعبّر تماماً عن الواقع، خاصةً وأن الخليفة بادر إلى نجدة قائده بحملة، على رأسها حجازي (الزبير بن العوام) وتعدادها أكثر من ضعفي حملة ابن العاص.

(٤) يروي ابن عبد الحكم أن عمرو بن العاص أشار على الخليفة عمر بقوله: أنك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعوناً لهم، وهي أكثر الأرض أموالاً وأعجزها عن القتال والحرب. فتوح مصر وأخبارها ص ٥٦. راجع أيضاً: **MAURICE LAMBARD,** L'Islam dans sa premiere grandeur P 22 - 26.

(٥) فتوح مصر وأخبارها ص ٥٤ ـ ٥٥.

الأكثر تأثراً بتراثهم التليد، ذلك الذي أخفق البيزنطيون في القضاء عليه أو ملء فراغه، مما أدى إلى إستحكام السلبية في علاقات الطرفين، وطغيان شعور من التجاهل للأحداث المتواترة على الأرض المصرية والاعتزال عنها. بالإضافة إلى ذلك فإن حركة «وطنية» - إذا جاز التعبير - مناوئة للدولة البيزنطية ومذهبها، كانت قائمة حينذاك بزعامة البطريرك المصري بنيامين[1]، ربما شجعت المسلمين على تنفيذ خطتهم بالإستيلاء على مصر، دون أن نتجاهل في هذا السبيل، التأييد الذي صادفه عمرو بن العاص خلال سيره لدى بعض الأقباط، وتحديداً في الفرما، الذي كانوا «أعواناً» حسب رواية ابن عبد الحكم[2].

لقد كانت مصر في ذهن المسلمين «من أكثر الأرض أموالاً وأعجزها عن القتال والحرب»[3]، حسب تعبير المؤرخ المصري ابن عبد الحكم. ولعل هذا المؤرخ الذي ينتمي إلى جيل القرن الثالث الهجري، كان يدرك جيداً أبعاد الدوافع التي شجعت هؤلاء على اتخاذ قرارهم بالزحف على مصر، إنطلاقاً من الحاجة إلى مصادر هذه البلاد الغنية وإلى مواردها الغذائية، لا سيما الحبوب التي كانت تمدّ بها الحجاز منذ ما قبل الإسلام[4]. ولا ننسى هنا الظروف المهيأة، كما جسّدها «ابن عبد الحكم» في عبارته الآنفة، وهي ليست طعناً بالروح القتالية لدى المصريين[5]، بقدر ما كانت تصويراً واقعياً للعلاقة السلبية بين هؤلاء والحكم البيزنطي. وسنرى أن التجاوب مع الفتح العربي، ومن ثمّ التحوّل السريع إلى العقيدة الإسلامية في مصر، كانا أبرز ظواهر تلك العلاقة الواهية بين الطرفين. ويبقى أخيراً، ذلك الوهج الذي امتازت به العمليات المبكرة لحركة الفتوح، تلك القضية النابضة والمشتركة للمقاتلين الذين حملوا الإسلام في القلوب وعلى الرايات.

---

(١) عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية ج ١ ص ٢١٤.

(٢) فتوح مصر ص ٥٨ - ٥٩.

(٣) فتوح مصر ص ٥٦.

(٤) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ١٤٢. راجع أيضاً: بلييايف، العرب والإسلام والخلافة العربية ص ١٨٠.

(٥) عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية ج ١ ص ٢٤٤.

وبعد عام ونيف على «مؤتمر» الجابية[1] تقرّر تنفيذ فتح مصر بقيادة عمرو بن العاص نفسه الذي يبدو أنه كُلِّف قبيل ذلك بدراسة الأوضاع الداخلية فيها، خصوصاً وأنه كان قائداً للحامية الجنوبية الغربية (فلسطين)[2] المتاخمة لمصر. وما كاد يستكمل ذلك، حتى تحرك ومعه نحو أربعة آلاف من الجنود، إذ اعتاد المسلمون عدم المجازفة بأعداد كبيرة من قواتهم، إلّا بعد اختبار لدقائق الموقف العسكري. فسار جنوباً إلى رفح ومنها إلى العريش ثم إلى الفرما التي واجه فيها مقاومة عنيفة من جانب البيزنطيين، «فهزمهم وحوى وعسكرهم»[3] حسب البلاذري. ومكث بعدها شهراً في بلبيس بانتظار تعزيز قواته[4]، قبل متابعة الزحف إلى بابليون في قلب الدلتا، حيث اصطدم بمقاومة جديّة وطويلة، انتهت برضوخ هذا الحصن والمفاوضة على إستسلامه[5]. ولعل هذا الحصار كان تجربة جديدة على الصعيد العسكري للعرب المسلمين، الذين لم يمارسوا قبل ذلك سوى الحرب التقليدية وأساليبها المعروفة. وفي المقابل شعرت الحامية البيزنطية بعقم محاولاتها الدفاعية لإحباط الحصار الشديد، في وقت كانت القسطنطينية تعاني سلبيات الهزائم الشامية، مما كان له إنعكاسه الواضح على معنويات المقاتلين التي أخذت تنهار مع إنحسار الدعم البيزنطي. وكان لسقوط موقع حربي، مثل بابليون حُشدت فيه أعظم الطاقات العسكرية في مصر، التأثير الجذري على مسار المعركة. فلم يعد ثمة مجال للشك، بأن المبادرة قد أصبحت في أيدي العرب المسلمين، وأن أبواب السيطرة قد انفتحت أمامهم على هذه البلاد الواسعة. وفي رأي بعض المؤرخين المعاصرين، بأن سقوط بابليون كان بمثابة إنهيار

(١) حدثت الحملة في سنة ١٨ هـ، حسب ابن الحكم (فتوح ص ٥٣) أو سنة ١٩ هـ، حسب البلاذري، (فتوح) ص ٢١٤.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٥٦.

(٣) فتوح البلدان ص ٢١٤.

(٤) أمده الخليفة بأربعة آلاف أخرى، وقيل أن تعزيزات إضافية أمدّه بها فيما بعد، كان بينها عدد من كبار الصحابة. ابن عبد الحكم، فتوح ص ٥٩، ٦١.

(٥) فرض المسلمون دينارين على كل رجل منهم. ابن عبد الحكم ص ٦٣. راجع أيضاً: بتلر، فتح العرب لمصر ص ٣٧٥.

خط الدفاع الأول في مصر[١]، حيث الطريق إلى الاسكندرية التي يفترض أنها خط الدفاع الثاني أو الأخير، وفقاً لهذا التصوّر، باتت سالكة بدون تعثر.

وفي الاسكندرية، كبرى المدن المصرية، تعرضت حامية البيزنطيين لحصار طويل، تراوح في المرويّات بين الثلاثة أشهر[٢]، وبين السنة أو أكثر بقليل[٣]. ولم يكن سقوط العاصمة المصرية القديمة بالأمر اليسير، خصوصاً وأن موقعها البحري المحصّن، كان من الممكن أن يساهم بدور كبير في صمود المدينة. ولكن معركة الاسكندرية، كما المعركة السابقة، أثبتت كلتاهما أن فتح مصر، انعكست عليه بصمات الهزيمة البيزنطية في الشام، لا سيما في الوقت الذي حاصر فيه المسلمون هذه المدينة، حيث كانت القسطنطينية التي افتقدت حينذاك امبراطورها المهزوم (هرقل)، وحملت حفيده (قنسطانز الثاني) إلى العرش[٤] بصورة غير عادية، كانت متثاقلة الخطى، منكفئة على معالجة شؤونها الداخلية[٥]. وهذا ما أوجد الفرصة الجيدة للمسلمين، من أجل الدخول في مفاوضات نهائية، تمّ خلالها الاتفاق على الاستسلام بشروط محدّدة، «على أن يخرج من الاسكندرية من أراد الخروج ويقيم بها من أحب المقام، وعلى أن يفرض على كل حالم من القبط دينارين»[٦]، حسب ما جاء في وثيقة الصلح بين عمرو بن العاص وبين «المقوقس» حاكم مصر.

استئناف التوسع نحو الغرب

من الصعب الاجتهاد في دوافع المبادرة التوسعية، التي قام بها عمرو بن العاص باتجاه الغرب في أعقاب سقوط الاسكندرية. فقد تكون جزءاً من الخطة التي استهدفت مصر، أو نتيجة لظروف طارئة جابهت القيادة العسكرية، ارتأت معها تأمين غطاء دفاعي للحدود الغربية، وذلك باحتلال مواقع جديدة تشغلها حاميات إسلامية

---

(١) عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية ص ٤٨٨.

(٢) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٤٨.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٨٠. المقريزي، المواعظ والاعتبار ج ١ ص ١٦٥.

(٤) أورد ابن عبد الحكم أن حصار الاسكندرية دام تسعة شهور بعد موت هرقل وخمسة قبل ذلك، فتوح ص ٨٠.

(٥) فتوح البلدان ص ٢٢٢.

(٦) المكان نفسه.

ومراكز مراقبة. فالحملة التي قام بها عمرو بن العاص في هذا الاتجاه، وهي التي أثمرت عما يُعرف بفتح برقة وطرابلس، لم تكن عملاً توسعياً منظماً، اقترن بجهود إستيطانية أو تبشيرية على غرار ما سيحدث في مصر، بل كانت مجرد محاولة، تبعتها محاولات متقطعة، لفرض هيبة الدولة وتعزيز الدفاع على تخومها الغربية. على أن هنالك ما يدفعنا إلى الإفتراض، بعدم وجود خطة مسبقة تتعدى مصر في تلك الفترة، كون الجنود الذين قاموا بالسيطرة على هذه الأخيرة، شكلوا جزءاً من القوات العامة التابعة للخلافة، مما حال قطعاً دون القيام بعمل عسكري جديد في أرض غير معروفة. وفي مقدمة ما يعنيه ذلك، أن أية مساعدات إضافية لا بد أن تكون مصدرها أجناد الشام أو العراق، وليس مصر، الحديثة العهد بالحكم الإسلامي[1]، خصوصاً بعد اغتيال الخليفة الذي تزامن مع هذا التحرك، وما رافق ذلك من اضطراب خطط الدولة لا سيما التوسعية منها.

ونعود إلى التساؤل مرة أخرى، عن الطريق الذي استخدمه المسلمون في هذه المهمة الجديدة؟ فلعله كان الطريق المحاذي للساحل الشمالي، كما هو سائد في المرويات، لا سيما وأن هذه الحملة انطلقت على الأرجح من الاسكندرية. ولكن هذا الاعتقاد يفترض غياب البحرية البيزنطية التي يبدو غيابها أمراً غير طبيعي، إلاّ إذا سلمنا بأن هذه السواحل كانت خالية من القواعد[2]، وأن البيزنطيين تابعوا هنا سياسة التجاهل - أو الكثير منها - التي ظهرت في مصر. ويشير ابن «عذاري» المراكشي[3]، إلى أن عقبة بن نافع - أحد مشاهير القادة المسلمين في المغرب لاحقاً - قام بعملية إستطلاع إلى برقة وعاد يحمل تشجيعاً للقيادة، بتنفيذ مهمتها التي أعدّتها في هذا السبيل. وما لبثت القوة الرئيسة، أن اتخذت طريقها إلى برقة - البوابة الأولى للمغرب الكبير - التي كانت على الأرجح تتمتع باستقلال ذاتي، بزعامة القبيلة «البترية» لواته[4]. وكما يحدث عادة، فإن الدول الكبرى لا تشجع على هذا النوع من العلاقة،

---

(١) إبراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ٢٢.

(٢) من المعتقد أن التواجد العسكري البيزنطي، كان محصوراً بشكل أساسي في قرطاجة، القاعدة البحرية الكبرى في المغرب.

(٣) البيان المغرب في أخبار المغرب ج ١ ص ٨.

(٤) كان سكان الداخل في المغرب من البربر الذين شكلوا، على غرار العرب، نمطين اجتماعيين: =

ولـذلك كانت هذه القبيلة، كما يبدو، على غير وفاق تام مع الدولة البيزنطية، مما دفعها إلى الترحيب بالمسلمين والاستسلام لهم، ربما مع الاحتفاظ باستقلالها الذاتي مقابل ضريبة سنوية عالية[1].

ولقد تـابعت قوة المسلمين بقيادة عمـرو بن العاص، تقدمها إلى طـرابلس التي كانت أكثر منعة وتحصيناً من برقة، وبالتالي قرباً من مناطق النفوذ البيزنـطي، التي كان تـواجدهـا الفعلي الى الغـرب منها. ولعـل هذه المـدينـة في ضوء هـذا الـواقـع تـطلبت جهوداً غير عادية، لولا عنصر المفاجأة الذي كان له دور كبير في اسقاطها، حين هـاجمها المسلمـون من ناحيـة البحر[2] بعـد حوالي شهـر من الحصـار[3]. وتـوقفت العمليـات الحربية غرباً، لتستأنف نشاطها نحو الجنوب، حيث الواحات التي اتخذها البربر مراكز استقرار تحصنوا بها في الداخل. وكان عقبة بن نافع قد دأب منذ سقوط بـرقة، وذلـك بالتنسيق مع القوة الرئيسة، على إحباط العمليات المضادة والمفاجئة التي كانت تقـوم بها بعض قبائل البربر، وأسفرت جهوده عن احتلال «زويلة». وبينما عاد عمرو بن العاص إلى الفسطاط، المعسكر الجديد الذي أقامه على مقربة من حصن بابليون، ظلّ عقبة في أفريقية[4]، متفرغاً لنشاطه التوسعي في هذه المنطقة، مقتـرناً اسمـه مع حـركة الفتـوح التي شهدتها الأخيرة في السنوات الطويلة اللاحقة.

وفي الفسطاط، انصرف عمرو بن العاص وقتاً قصيراً للشؤون الداخلية وتنـظيم الإدارة والخراج والجيش، بعد أن أصبح أول ولاتها المسلمين. وعلى الـرغم مما قيـل في شخصية هذا القائد، من نزوع إلى المغامرة وتربّص بالسوانح، إلى الحدّ الذي يرى فيه البعض أنه مجرد إنتهازي كبير[5]، فإن الإنجاز العسكري البارز الذي حققه، بسيـطرة المسلمين على مصر وبعض أفريقية، قد رفعه إلى مصاف الكبار من القيادات السياسيـة

= أحدهما حضري (البرانس) والثاني بدوي (البُتر). راجع ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٧٠.

(١) يحدّدها البلاذري بثلاثة عشر ألف دينار، فتوح ص ٢١٥.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٧١.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المكان نفسه. البلاذري، فتوح ص ٢٢٦، حسين مؤنس، فتح العرب للمغرب ص ٦٠.

(٥) بتلر، فتح العرب لمصر ص ١٨٤.

والحربية في ذلك العصر. ولعل التساؤل يفرض نفسه هنا، عن علاقة هذا القائد ـ الذي أظهرته الأيام ومعه نزعته الوصولية والسلطوية ـ بالخليفة القوي عمر بن الخطاب؟ وإذا ما كان سيحتفظ بمنصبه طويلاً في مصر، أم أنه سيلقى مصيراً لا يختلف عن الذين سبقوه من القادة الكبار، من أمثال خالد والمثنى وسعد؟ . . . ولكن ما حدث في «المدينة» حينذاك، أبقى هذه الأسئلة دون جواب، إذ تمّ اغتيال الخليفة بعد وقت قصير من عودة عمرو بن العاص من مهمته الأخيرة إلى الفسطاط.

ويبدو أن هذه الحادثة، لم تكن عادية في أسبابها وملابساتها، لا سيما الظروف الغامضة التي رافقتها وكذلك البراعة المدهشة في حبك خيوطها، مما يبعث على الاعتقاد بأن وراء الاغتيال أسباباً سياسية، تتعدى التعليل الرسمي الساذج الذي صدر الخلافة في أعقاب ذلك. وسنعود إلى مناقشة هذه القضية مفصّلةً، بعد الإنتهاء من الفتوح الراشدية في أفريقية، حيث استؤنفت بشكل محدود في عهد الخليفة الثالث.

تسلّم عثمان الخلافة في ظلّ أجواء غير عادية، ربما شابهت في بعض جوانبها، تلك التي أعقبت وفاة الرسول. فالخليفة الجديد جمع بين الصفتين: القبلية، من خلال إنتمائه للبيت الأموي، صاحب النفوذ التجاري الأقوى في العصر القرشي، وبين الصفة الإسلامية التي منحته موقعاً مميزاً، ليس في بيئته فقط، حيث كان رائدها إلى العقيدة الجديدة، ولكن أيضاً في إطار النخبة الأولى، المناضلة مع الرسول في بدايات الدعوة. وإذا كانت صفته الثانية قد رشحته أو دعمته لهذا المنصب، فلقد زكّت هذا الترشيح ووضعته موضع التنفيذ، فئة معينة كان من أهدافها أن تمدّ خطوطاً إلى مراكز النفوذ في الدولة عبر الهوية الأولى للخليفة الجديد، في وقت نجحت فيه العصبيات التي ضاقت بسلفه في اختراق الجبهة الإسلامية المتماسكة حتى ذلك الحين، وتضليل بعض وجوهها البارزة التي لم تكن في منأى تام عما يجري من أحداث خطيرة سواء في «المدينة» أم في الأمصار. ذلك أن التيار القرشي، الذي كان ما يزال يمثّله الأمويون وحلفاؤهم، كان تأثيره واضحاً، وإن بصورة مقنّعة، في إطار ما سُمي بمجلس الشورى أو مجلس الستّة (١) الذي نيط به «انتخاب» خليفة لعمر بن الخطاب. وجاءت النتيجة كما

(١) الزبير بن العوام، طلحة بن عبيد الله، علي بن أبي طالب، عثمان بن عفان، سعد بن أبي وقّاص، عبد الرحمن بن عوف.

توقعها العارفون بـالخلفيات المحـركة لهـذا المجلس وظهوره المفـاجىء، لمصلحة شيـخ الأمويين وكبيرهم عثمان بن عفان، سواء شاء الخليفة الجديد هـذا الموقـع أم أستدرج إليه، إذ كان «انتخابه مصـطبغاً بصبغـة التحيّز نحـو الأمويـين»، على حـدّ تعبير مؤرخ معاصر(١).

وهكذا، لأول مرة في تاريخ الـدولة الإسـلامية، سجّـل الصراع عـلى السلطة، انتصاراً لتيّار وهزيمة لآخر على هذا النحو السافر، والمخالف تماماً لما جـرى في السقيفة أو البيعة الثانية، حين حافظ الاتجـاه الذي آلت إليـه الخلافـة على تـوازن محسوس بـين الاتجـاهات السيـاسية المختلفـة. فقد كـان كل من الخليفتـين السابقـين، إنطلاقـاً من التزامهما بهذا الاتجاه التـوازني، قادراً عـلى الاستقطاب دون إثـارة المعارضـة، كما كـان لكـل منهـا إرادتـه الصلبـة وقـراره الخـاص، فضـلاً عن الشـدّة في تـطبيق القـوانـين والأحكام، دون ثمة استثناء لمصلحة عشيرة أو فرد، بما في ذلك الذين يمتّون بصلات من القربى للخليفة. وخلافاً لهـذا الواقـع، جاءت خـلافة عثمـان، مرتهنـة لأولئك الـذين ساهموا بشكل أو بآخر في بيعته أو تمهيد الأمر لها. فكان من الـطبيعي أن تشرّع الإدارة الجديدة أبوابها للعديد منهم، يتقاسمون النفوذ فيها دون مـراقبة أو حسـاب. وإذا كان أي نـظام يقوّم من خـلال الأدوات البشريـة البارزة فيـه، فإن عهـد عثمان يمثّـل ذروة التدهور السياسي في ذلك الـوقت إذا توقفنـا عند مـروان بن الحكم، ابن عم الخليفة، ورجل العهد القـوي في المدينـة والمستشار الأول ورأس السلطة التنفيـذية الـذي يعيّن الولاة والموظفين ويعزلهم، إلى آخر ذلك، دون أن يملك من مقـومات هـذا الدور، مـا يتجـاوز الإنتماء لـلأسرة الحـاكمة(٢). وفي المقـابل، تجـاهل عثمـان كافـة الشخصيات التاريخية التي عاصرت الرسول وناضلت معه في سبيل الدعوة والدولة، وتجاهل كذلـك الخبرات الإدارية والعسكرية، منصرفاً إلى اختيـار معاونيـه من بين اتجاه معروف بغـير المودة للإتجاه الإسلامي، الذي أخذت تتبلور جـذريته في السنـوات الأخيرة من العهـد السابق.

---

(١) محمد جمال الدين سرور، الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية ص ٥٧.

(٢) المسعودي، مروج، ج ٢ ص ٣٣٤.

وإذا كان الاعتقاد، بأن اختيار عثمـان الذي تمّ «بصفتـه قائـد قبيلة كبيرة»[1] ـ كما يقول المؤرخ محمد عبد الحيّ شعبان ـ يسوّغ إقامة إدارة أموية، فإن ثمة معـطيات قد لا تجعل هذا الرأي مقنعاً لا سيما وأن الخليفة لم يكن «قائد القبيلة» الفعلي، وإنما كان أبـو سفيان في هـذا الموقـع قبل إنتقـاله إلى ابنيـه (يزيـد ومعاويـة) في صدر الإسـلام. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البيعة، لم تنطلق من «قبلية» عثمان فقط، ولكن أيضاً من «إسلاميته» التي كان لها حضـورها التـاريخي في الدولـة الصاعـدة. ومن هذا المنـظور، فضلاً عن احتواء الخلافة مبدئياً للعصبية وليس العكس، كما جرى في العهد العثماني، تصبح غير مسوّغة تماماً تلك السياسة الفئوية، التي يبدو أن الخليفة رضـخ لـها، تحت ضغـوط الكبار من أسـرته (معـاوية ـ مـروان). وتعدّى الأمـر، الأسـرة الأمـويـة التي أمسكت بنـاصية الإدارة، إلى الاستعـانة بقيـادات من أهل الـردّة (تعيـين الأشعث بن قيس الكنـدي على أذربيجـان)[2]، مخترقـاً بذلـك التقليد السـابق الـذي حـال دون وصول مثل هؤلاء إلى المراكز القيادية. واتخذ الحكم كذلك هويتـه الأمويـة السافـرة في بقية المراكز في الدولة، فإذا بالخليفة المسن الذي جاء لتنفيذ دور معين، قد أصبح أسير مجموعة[3] أثارت بسلوكها المشبوه، النقمة والكراهية ضد الخليفة نفسه الذي كان عليه أن يدفع ثمناً باهظاً لأخطاء جماعته في السلطة.

بيد أن هذا العهد اقترن بجوانب إيجابية ذات أهمية، ربما كان أبرزها مبادرة جمع القرآن في كتاب واحد، بعد أن كانت سوره وآياته متناثرة في ذاكرة الصحابة والتابعيـين والكتّاب. ولقد جاء هذا الإنجاز في أعقاب الفتح الإسلامي لأرمينيـة[4]، حين لاحظ أحد القادة، وهو صحابي كبير[5]، التفاوت الـواضح في قـراءات الجند للقـرآن. فأسّر

(١) صدر الإسلام والدولة الأموية ص ٧٦.

(٢) البلاذري، فتوح ص ٣٢٤.

(٣) من أبرز معاوني عثمان الذين أثاروا السخط عليه إلى جانب مروان: معاوية ابن أبي سفيان، واليه على الشام، عبدالله بن سعد بن أبي سرح (مصر)، عبدالله بن عـامر (البصـرة)، الوليـد بن عقبة وسعيد بن العاص (الكوفة). وجميع هؤلاء من الأقارب المباشرين للخليفة. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٣٤.

(٤) فُتحت أرمينية على يد حبيب بن مسلمة الفهري سنة ٢٥ هـ. البلاذري، فتوح ٢٠٠.

(٥) حذيفة بن اليمان. راجع السيوطي، كتاب الاتقان في علوم القرآن ص ١٠٢.

بمخاوفه بعد عودته إلى الخليفة، كيّ يتدارك التغيير أو التحريف في الآيات القرآنية، في ضوء تباين اللهجات والقراءات بين المسلمين. فاستجاب عثمان لذلك، ودعا كبار الصحابة الذين يحتفظون بالنصوص الكاملة للقرآن، من أجل الشروع في تدوينه، ليخرج من أبين أيديهم كتاب موحد، حمل الاسم المعروف حتى اليوم، وهو «مصحف عثمان» تخليداً لمبادرة الخليفة الهامة.

وإذا مار جعنا إلى تتبع حركة الفتوح الراشدية، لا بدّ من التوقف عند منجزات «العهد العثماني» في هذا السبيل، على الرغم من تواضعها قياساً إلى أعمال سلفية. فعلى الساحل الشامي الذي كان ما يزال مكشوفاً للسفن البيزنطية المعادية، ظهرت نواة البحرية الإسلامية التي كانت من إنجازات والي الشام، معاوية بن أبي سفيان، حين أدرك الأخير منذ وقت مبكر خطورة هذا السلاح، فدأب على إنشاء دار لصناعة السفن، معتمداً على الخبرات المحلية في الشام ومصر. وكان معاوية منذ أن تسلّم مهام ولايته، بعيد وفاة أخيه يزيد (١٨ هـ / ٦٣٩ م) وهو يعمل على تثبيت أقدامه في تلك الأرض، التي ارتبطت بعلاقة مميزة قبل عشرات السنين مع البيت الأموي[١]. ويبدو أن الحاجة إلى الخبرة الإدارية التي تمتع بها معاوية وما رافق خلافة عثمان من إنحسار للسلطة المركزية، فضلاً عن المظلة التي وفرّتها القرابة مع الأخير، قد جعل ذلك كله من والي الشام، قوة تتجاوز كثيراً حدود الدور العادي، مما كان يدفعه إلى اتخاذ مبادرات، لم تكن الخلافة بالضرورة على معرفة بها، ولكنها كانت تعكس طموحه البعيد، في أن تكون الشام مركز استقطاب رئيس للبيت الأموي، ومنطلق مشاريعه السياسية المستقبيلة. ولقد وجد أولى الخطوات في سبيل ذلك، في تدعيم أوضاعه القبلية في والاداريه وإنشاء قوة عسكرية ضاربة، تتولى حماية هذا النمط الرائد في الدولة الإسلامية، ومن ثمّ الدفاع عن شواطىء ولايته المهدّدة بين حين وآخر، بغارات الأسطول البيزنطي، المهيمن على مياه البحر المتوسط، بحيث يستطيع توظيف هذه السياسة الدفاعية في خدمة أهدافه السلطوية المركّزة.

---

(١) عدا هجرة، أمية بن عبد شمس القسرية إلى الشام ورحلات أبي سفيان العديدة قبل الإسلام، فإن معاوية شارك في حملة أخيه يزيد في مطلع الفتوح. ابن الأثير، الكامل ج ٢ ص ٤٠٦.

وكان من حسن المصادفات، أن لا يكون للبحرية البيزنطية، أي دور ملحوظ خلال العشرين عاماً التي أعقبت هزيمة «هرقل» في اليرموك وانسحابه إلى القسطنطينية. فقد عانت العاصمة البيزنطية الأخيرة الشلل الذي أصاب مؤسساتها، لا سيما العسكرية في ذلك الحين، تحت تأثير الهزيمة المدمرة التي وضعت حدّاً لكبرياء هرقل وحياته، وأحدثت فجوة في النظام الأمبراطوري، حيث الانقسامات في الأسرة الحاكمة[1] ذرّت قرنها حيناً، مما أدّى إلى بعثرة طاقات الدولة في مشاكل داخلية، وأضاع من يدها فرصاً لن تعوض في الصراع بينها وبين المسلمين.

غير أن الأوضاع البيزنطية، تستعيد مسارها الطبيعي بعد انحسام الأمر لمصلحة الحفيد قنسطانز الثاني[2] الذي كان متأثراً شأن سلفه بالكارثة التي نزلت بدولته، جاعلاً في صلب أهدافه الحيوية، الانتقام من القوة الجديدة التي فرضت نفسها على الساحل الشامي. ولكن قنسطانز على الرغم من نجاحه في تطويق الأزمة السياسية في الداخل، فإن هموماً أخرى كانت تعيق تحركّه بحرية، وفي طليعتها التهديدات السلافية لحدوده في البلقان[3]. لذلك كان عليه أن يصرف وقتاً إلى معالجة مشاكله الحدودية في الغرب، قبل أن يلجأ إلى الاهتمام بمشاكله الشرقية مع المسلمين، حتى إذا تجاوز هذه المسألة خرج على رأس قوة بحرية بمحاذاة الساحل الشامي، وقد تنازعته أحلام العودة إلى هذه المنطقة. بيد أن «استخبارات» الأمبراطور ـ إذا جاز التعبير ـ وضعته على حقيقة الموقف الدفاعي المنيع للولاية الشامية، مما دفعه إلى تجنب الاقتراب منها، والتحوّل إلى الاسكندرية، ذلك الثغر الهام الذي نال حظّه أيضاً من التحصين، في وقت أوعز فيه معاوية إلى والي مصر، أن يحول دون اقتراب سفن البيزنطيين من سواحله

(١) لقد حدث خلاف بين قسطنطين ابن هرقل وولّي عهده، وبين زوجة أبيه مرتينا التي كانت تسعى للمجيء بابنها هرقلوناس إلى الحكم، تحت تأثير علاقاتها القوية في الدولة. بيد أن مشاريعها أحبطت لمصلحة ولي العهد المحبوب شعبياً، ولكن دون أن يدوم حكمه سوى شهور قليلة، إذ توفي في ظروف غامضة، وانتقل الحكم بعده إلى ابنه قنسطانز الثاني (٦٤٢ م). إبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٧٤ ـ ٧٦.

(٢) أسد رستم، الروم ج ١ ص ٢٥٥.

(٣) العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٧٧.

وما لبث أن تحرك الوالي على رأس قوة بحرية، معظمها من الأسطول الشامي، متعقّباً سير الأمبراطور البيزنطي وفق خطة متقنة، سرعة وتنظيماً، مما أربك قوات الأخير ودفعتها إلى التراجع، وربما صرف النظر عن مهمتها، إذا ما أخذ في الاعتبار جغرافية المكان الذي جرت فيه المعركة الشهيرة، المعروفة بـ «ذات الصواري»[(١)]. وكانت هذه تجربة فريدة للأسطول الشامي الذي انتزع النصر في معركة مبتكرة، خاضها المقاتلون على متون سفنهم، بأسلوبهم التقليدي المعروف في الحرب[(٢)]. وجاءت نتائجها المذهلة صدمة لأحلام الأمبراطور وخلفائه فيما بعد، بالعودة إلى المنطقة الشامية التي أثبتت أنها قوية ومنيعة، بقدر ما أثبتت سياسة واليها ومؤسس بحريتها، أنها ناجحة وبعيدة النظر، مما سيكون لها تأثير واضح على تطورات الأحداث خلال السنوات القليلة اللاحقة.

وإذا تخطينا الجانب البحري لسياسة الخليفة التوسعية، حين كان لمعاوية الدور الريادي في المقارعة البحرية مع البيزنطيين في الشام، فإن ملامح هذه السياسة قد تجلت في وقت سابق، واتخذت محورها الرئيس على الجبهة الأفريقية. ولعل عثمان أراد التمثّل بنهج سلفيه أبي بكر وعمر، إذ نجح كلاهما في تحويل حركة الفتوح إلى قضية محورية مبرمجة، في وقت كان لهذه السياسة أهداف أخرى لدى عثمان، ربما تجاوزت كثيراً المسار المألوف لهذه الحركة، بعد أن وجد فيها الخليفة وكبار معاونيه، تغطية للأخطار والتجاوزات ومن ثم إسكاتاً للضجيج الذي أخذ يثار حولهم في ذلك الحين. وكان من بين هؤلاء، والي مصر، عبدالله بن سعد، الأكثر حماسة من هذا المنظر لهذه السياسة التوسعية، ممهداً لذلك بسلسلة من الحملات الاستطلاعية الصغيرة، باتجاه هذه الجبهة الواسعة والغامضة.

وفي ذلك الحين، تقرر بدء التحرك غرباً، في أعقاب المساعدات العسكرية من «المدينة»[(٣)]. بيد أن الترتيبات التي سبقت هذا التحرك، وما رافقها من ضجة

---

(١) وقعت في سنة ٣١ هـ على مقربة من سواحل آسيا الصغرى. الكامل في التاريخ ج ٣ ص ١١٧ - ١١٩.

(٢) المكان نفسه.

(٣) ٢٧ هـ /٦٤٧ م.

اعـلامية، أدت إلى اتخـاذه صبغة سيـاسية أكـثر منها جهـادية، فقـد شجـع عـلى هـذا الاعتقاد، إصرار الخليفة على إشراك أكثر عدد من أبناء الصحابة البـارزين[1]، بعد أن كان سلفه قد جمّد نشاطهم، سياسياً وعسكرياً خارج «المـدينة» طـوال عهده. وفي تلك الأثناء، كان الحاكم البيزنطي في أفريقية[2] الذي امتدّ نفوذه إلى الغـرب من طرابلس، قد اتخذ مقرّه في قرطاجة، كبرى القواعد البحرية للبيزنطيين في هذه المنطقـة[3]. ويبدو أن ظروف دولته غير المؤاتية، حالت دون تدخله قبل ذلك واعتـراضه تقـدم المسلمين قبل نحو خمسة أعوام من منطقة نفـوذه. فعمل عـلى الإفادة من غيـاب الوجـود الفعلي لهؤلاء في طرابلس والأراضي المتاخمـة لها، مستـدرجاً سكـان هذه المـدينة إلى التمـرد، وذلك في محاولة لإشغال أعدائه بمعركة جانبية[4]. ولكن خطة الحاكم البيزنطي لم تحقق الهدف المطلوب، بعد نجاح المسلمين، برغم مفاجأتهم، في قمع عصيان المدينة ومتابعة الزحف دون تعثر حتى معسكـر البيزنـطيين في سبيـطلة[5]، حيث جرت معـركة عنيفـة انتهت بانتصار المسلمين ومقتل القائد البيزنطي وتدمير قوته الأساسية[6]. على أن نتائج هذا النصر، كانت متواضعة في الجانب السياسي، دون أن تؤدي في هذا المجال إلى أي تغيير جغرافي في المنطقة، لا سيما بعد انسحـاب المسلمين، وقـد اكتفوا بغنـائم المعركـة وأهدافها الآنية المحدودة.

ولم تنـدرج هذه الحملة في عمليـات الفتوح المنـظمـة، التي استهـدفت أفـريقيـة الشمالية حقبة طويلة من الزمن. فقد انعكست عليها في المقام الأول، شخصية قائـدها المترف ورغبته في الإكتفاء بعمل استعراضي محدود الأهداف. وربما أدى ذلك إلى خطأ

---

(١) من أمثال: عبدالله بن الزبير، عبدالله بن عمر، عبد الرحمن بن أبي بكـر. البلاذري، فتـوح ص ٢٢٨.

(٢) جريجوريوس أو جرجير في المصادر العربية. ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٨٣.

(٣) المكان نفسه.

(٤) إبراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ٢٣.

(٥) تقع إلى الغرب من صفاقس في تونس حالياً. كما تقع إلى الجنوب من القيروان، القاعدة العسكرية الأولى للعرب المسلمين في أفريقية التي أنشأها عقبة بن نافـع الفهري في وقت لاحق. الحميـري، الروض المعطار ص ٣٠٢.

(٦) ابن عبد الحكم، ص ١٨٣. ابن عذاري ج ١ ص ١١.

«استراتيجي» من وجهة النظر العسكرية، حين تجاهل عبدالله بن سعد ومعه الخلافة، الظروف المشجعة حينذاك للتوسع الإسلامي في هذا الاتجاه، بعد الضربة الموجعة التي تلقاها البيزنطيون في سبيطلة، فضلاً عن الغياب الملحوظ لمقاومة البربر حتى ذلك الحين. ولعل العودة إلى حيث البدء، دون محاولة تعزيز النفوذ الإسلامي، من خلال حاميات عسكرية ومراكز استقرار دائمة، ستؤدي إلى نتائج سلبية طوت معها بريق الانتصار، وما أعقبه من تعثر الحركة التوسعية في أفريقية، تلك الجبهة التي قُدّر لها أن تشهد المحاولة الأطول في التاريخ العسكري للعرب المسلمين.

وباستثناء عمليات محدودة قام بها عقبة بن نافع، انطلاقاً من حامية برقة والتي تركت بعض التحفظ لدى قبائل البربر ـ المتذبذبة حينذاك في مواقعها إزاء العرب المسلمين ما بين الترحيب والحذر والعداء ـ فإن جموداً طرأ على هذا المحور العسكري، فضلاً عن المحاور الأخرى في المشرق والمغرب، وذلك في أعقاب الاضطراب الذي عصف بالسلطة المركزية والذي كان أخطر ما فيه، انصراف القادة في الأمصار عن دورهم الذي ألفوه سابقاً، إلى مراقبة أخطاء العهد والانغماس في الشؤون السياسية. ولعل موقف هؤلاء كان نابعاً من الشعور بالغبن والحرمان، وهم صانعو الانتصارات وفاتحو البلاد، ومحققوا المنجزات التي سُخّرت لمصلحة ذوي القربى والنفوذ في «العهد العثماني». فكانت تلك المحنة، التي يصطلح الفقهاء على تسميتها بـ «الفتنة» التي فجرت، لأول مرة، ما تفاعل في النفوس من انتقاد، أخذ يتمحور تدريجياً ـ وبصورة جريئة ـ حول مركز الخلافة الذي أصبح في موضع التهمة المباشرة.

دولة عمر

لم تكن الخلافة في الوجهين اللفظي والمعنوي، أكثر من اصطلاح تمّ التداول به عفوياً في مستهلّ العهد الراشدي، أما دلالتها المباشرة، فتعني أن حاملها هو خليفة الرسول، بكل ما تعنيه هذه الكلمة، ينتهج نهجه ويسير مساره دون تعديل أو تغيير. ولعل فقيه القرن الهجري الرابع (الماوردي)، كان الأكثر دقة في تحديد المفهوم الإسلامي لهذه الوظيفة بقوله: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم في الأمة واجب بالاجماع»[1] فالرسول قبل موته، لم يحدّد المضمون ولا الشكل، للمنصب الذي تولاه كرجل دولة إضافة إلى صفته الرسالية، ولكنه ترك وراءه تراثاً غنياً، كان بمثابة الضوء الذي تلمّس أثره واستهدى به الخلفاء الأوائل. وكان هذا الازدواج المتقن بين السلطات الروحية والزمنية ـ الذي مارسه الرسول منذ تكوين الدولة في المدينة، كأول ظاهرة في تاريخ الفكر السياسي ـ قد حدّد الإطار العام لمؤسسة الخلافة، عبر هذا الانسجام المطلق في الصلاحيات الدينية والدنيوية. ولقد حافظ الخليفة الأول أبو بكر على روحية هذا التلاحم، وأعطى برغم التماهي الدقيق مع العهد الذي سبقه للخلافة مضمونها الخاص الذي اتخذته عبر القرون التالية من التاريخ الإسلامي.

ومن الانصاف القول، إنه لم يكن مطلوباً من ولاية أبي بكر القصيرة والمتخمة

---

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ص ٣. عن شروط الخلافة راجع أيضاً A. R. SANHOURY, Le califat Tome 4 P 53 - 61.

بالأحداث الهامة، أن يكتسب هذا المنصب خلالها سماته الواضحة، إذ أن هذه المهمة ستقع على عاتق الولاية التالية التي انعقد أمرها لعمر بن الخطاب. فقد وجد هذا الخليفة نفسه أمام ظروف مستجدة وقضايا شائكة، لا يمكن معها السير وواقع الحال، مما تطلّب جرأة ومجابهة، لا سيما إزاء حالات خاصة، ليست لها سابقات في العهد الأول من الإسلام. وكان ذلك حافزاً للخليفة، كونه رأس السلطتين معاً، لاتخاذ مبادرات تشريعية، بغية معالجة المواقف الطارئة التي واجهت الدولة في ذلك الحين، مشكّلاً ذلك الخطوة الأولى في عملية المزاوجة العضوية، بين فكرة الخلافة في مفهومها الديني في المقام الأول، وبين الدولة كنظام زمني، معني بالإدارة والجيش والاقتصاد والفتوح وبقية المهام الدنيوية.

ولكن يجب عدم الانسياق وراء الظن، بأن عمر كان مبتدعاً أو رائداً لفكرة الدولة ـ المؤسسة في الإسلام، بقدر ما كان المنفّذ العملي لها، حسب مفهومها المتطور في ذلك العصر. فقد تسلّم تراثاً غنياً في هذا المجال، اتضحت معه كافة الأسس والملامح لدولة الغد وكل الأيام، منذ إعلان «الصحيفة» في المدينة. ولكن التطوير الذي طرأ على أجهزة الحكم في هذا العهد، اعتُبر أيضاً نقلة غير عادية في إطار بناء الدولة، بما يتجاوز المفهوم السطحي الذي كان لدى العرب قبل الإسلام إزاء هذه المسألة. فبعد «هجرة» الرسول وظهور نواة الدولة الإسلامية في «المدينة»، كانت المبادىء الأساسية لهذه الأخيرة، قد أخذت في الوضوح بعد أن تمّ وضع قواعد التعايش بين أفراد المجتمع الجديد ووضع أسس العلاقات الخارجية وشؤون الحرب إلى آخر ذلك. ولكن هذا النظام، برغم الحاجة الماسة إليه في حينه، وبرغم الانقلاب الذي أحدثه في قوانين التعامل الاجتماعي والعلاقات السياسية، فإنه ظلّ محصوراً لفترة ما في نطاق الأقليمية الحجازية والظروف الخاصة المتزامنة معه. ومن هذا المنظور، فهو يبقى شاغلاً دورة الطليعي في شبه الجزيرة، دون أن تكون الحاجة ملحة لتطويره، في ظلّ مجتمع متجانس ما زال رجل الدولة فيه، جامعاً في قبضته كافة المهام والمسؤوليات.

وإذا كان من البداهة أن عهد أبي بكر، في الجانب السياسي ـ الاجتماعي، لم يكن أكثر من استمرار للعهد الأول وتطبيق مطلق للنهج السابق، فإن عهد عمر كان أكثر تعقيداً، وذلك بفعل الانتشار الواسع لدائرة النفوذ الخلافي، والاحتكاك بشعوب

كانت لها تجربتها وسابقتها في شؤون الحكم والإدارة والعلاقات السياسية. وهكذا فإن التنظيمات التي أحدثها عمر في أجهزة الدولة، جعلتها قادرة على القيام بدورها المطلوب في الظروف البيئية والاجتماعية، القديمة والمستجدة، التي هي في حدّ ذاتها استجابة لتحديات أفرزتها الفتوحات الكبرى التي تمت بسرعة مذهلة[١].

ولقد اكتسبت المرحلة جذريتها مع الوقت، حيث كانت أبرز ملامحها على صعيد الإدارة، تلك المحاولة التي استهدفت توطيد السلطة من خلال الاستعانة بشخصيات صحابية معروفة، من أمثال عمّار بن ياسر الذي تولى شؤون الكوفة في بدايات هذا العهد. ولكن إخفاقه في مهمته كان بمثابة ضربة لهذه الجذرية، بعد اضطرار عمر الاستعانة بشخصيات مساومة ومخضرمة، كالمغيرة بن شعبة (الكوفة) الذي كانت له خبرة قديمة، ومعاوية بن أبي سفيان (الشام) الذي جاء تثبيته في منصبه ـ على الرغم من اختلاف النهج ما بينه وبين الخلافة ـ معبّراً عن أزمة الأخيرة في هذا المجال، وإخفاقها في إقامة القيادة الإسلامية المطلوبة. على أن سياسة الولاة، بمن فيهم معاوية، لم تكن تمر دون نقد الخليفة أو محاسبته لهم عند الضرورة حين أشار إلى ذلك مؤرخ دمشقي من القرن الماضي، بأن «بعض أحواله»[٢] ـ والمقصود هنا معاوية ـ لم ترق عمر بن الخطاب، دون أن ننسى في هذا السياق، حادثة «الأداهم» والأموال التي أرسلها معاوية مع أبيه إلى الخليفة القوي، وإيصاله الأولى دون الثانية، مما حدا بالخليفة إلى وضع الأخير (أبو سفيان) في الأدهم (الفلق) حتى يسترد المال منه[٣].

وكان الديوان أول أشكال الإدارة الجديدة، المتأثرة بالتجربة المتقدمة لشعوب البلدان المفتوحة أو المجاورة لها، إذ أن الكلمة في ذاتها فارسية الأصل تعني السجل أو الجدول[٤]. على أن للكلمة مفهوماً أوسع في اللغة العربية، يترادف والجهاز المنوط به

---

(١) يرفض المؤرخ الفرنسي المعاصر «كلود كاهن» القول بأن عمر كان صاحب المبادرة في معظم المؤسسات التي نشأت في العالم الإسلامي، إذ من المسلم به حسب رأيه، المباشرة منذ زمن الفتوح بتنظيم الأوضاع الجديدة الناجمة عنها. تاريه العرب والشعوب الإسلامية ص ٢٧.

(٢) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق ص ٨١.

(٣) البلاذري أنساب ج ١ ص ٩.

(٤) يروي ابن طباطبا أن بعض مرازبة الفرس في «المدينة» نصح الخليفة عمر بقوله: «يا أمير المؤمنين أنه =

تنفيذ أعمال الدولة، الإدارية والمالية والعسكرية. فكانت مهمة «الديوان» من هذا المنظور، متوافقة مع وصف ابن خلدون، وهي «القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج، وإحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها، والرجوع في ذلك إلى القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال وقهارمة الدولة، وهي كلها مسطورة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج مبني على جزء كبير من الحساب، لا يقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال ويسمى ذلك الكتاب بالديوان[١]».

كانت تلك بداية التحوّل الإداري، والانتقال من القاعدة البسيطة والعفوية في معاملات الدولة التي بدأت بالتوزيع الفوري والمباشر لمواردها المالية بين «مواطنيها» المسلمين، متأثرة بالتقليد المتداول حينذاك في توزيع الغنائم في شبه الجزيرة. فلم يكن هنالك اختلاف، بين ما يعود لهؤلاء «المواطنين»، وما يعود لبيت المال الذي بقي خارج دوره الطبيعي، كمؤسسة عامة تنطوي على جهاز إداري وتخضع لنمط إجرائي معقد، وذلك انطلاقاً من هذه النظرة السائدة إلى «بيت المال»، بأن كل عائداته المالية والعينية ملك للمسلمين، وفق المعنى المجرّد الذي ترمي إليه هذه العبارة[٢].

ولم يعد ممكناً استمرار هذه القاعدة، بعد مستجدات الفتوح على كافة الصعد الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مما شكّل حافزاً ملحاً لظهور إدارة مالية، تعمل على تنظيم تلك العائدات الضخمة وتوزيعها حسب جداول ثابتة، على نحو تتجاوز معه دائرتها الضيقة المتّبعة إلى إطار أكثر تنظيماً وشمولية. وهكذا ظهر «الديوان»، باكورة هذا التحول الاجرائي في الدولة وأول إشكال الإدارة العربية الإسلامية، ومن ثمّ الخطوة التنفيذية الهامة في الطريق إلى «المؤسسة» التي أخذت في النمو والاستقرار التدريجي في ذلك الحين.

وكان «بيت المال» في عهد عمر، يستمد موارده الأساسية من الغنائم، فضلاً عن

= للأكاسرة شيئاً يسمونه ديوان، جميع دخلهم وخرجهم مضبوط فيه لا يشذ منه شيء، وأهل العطاء مرتبون فيه مراتب لا يتطرق عليها خلل». الفخري في الآداب السلطانية ص ٨٣.

(١) ابن خلدون، المقدمة ص ٤٣٠.

(٢) ابن طباطبا، الفخري ص ٨٣.

الزكاة والعشر والجزية والخراج وغيرها من الضرائب النقدية والعينية[1]. ولعل الخراج، كان على جانب من الأهمية، بعد قرار الخليفة بإبقاء الأراضي الزراعية في أيدي أصحابها الأصليين، مما أسهم في توفير مناخ تشجيعي للاستقرار في البلدان المفتوحة من جهة، وفي دعم عائدات الدولة الثابتة من جهة أخرى. وكان هذا القرار يعكس في الواقع. النظرة البعيدة للخليفة، الرامية إلى تحقيق الانصهار والتلاحم السياسي والاجتماعي بين مختلف الفئات في الدولة الإسلامية، خصوصاً وأن القبائل العربية التي شاركت في الفتوح، لم تكن لمعظمها تجربة زراعية كافية. غير أن مسألة الأرض واستثمارها خارج القطاع العام، غدت مطلباً لما يسميه البعض بـ «الأرستقراطية» الحجازية التي كان لجلّها امتداد إلى عصر التجارة المكية، مما سيؤدي إلى تحفّظها إزاء قرار الخليفة وإلى تباين ملحوظ مع مصالحها في نهايات هذا العهد. فقد شكل بالنسبة لفئة من قريش ـ بما في ذلك بعض الصحابة الكبار ـ كبحاً لطموحها ـ الذي لم تكن قد خبت فيه النزعة الفردية تماماً ـ في استقطاع الأرض الخصبة في السواد[2] والإفادة من الظروف المستجدة، خصوصاً بعد تطبيق الجانب العملي من القرار، بالابتعاد عن البلاد المفتوحة والإقامة الدائمة في الحجاز.

هذا العائدات، على تنوّعها، كان يجري تسجيلها في «بيت المال»، بإشراف ومسؤولية جهاز ينتدبه الخليفة لهذه المهمة، وفي مقدمته المسؤول الأول أو ما عُرف بـ «صاحب» بيت المال. وكانت عمليات التوزيع قد بدأت تتخذ شكلها المنظم الذي تعدّى الهبة أو المكافأة، إلى ما يشبه الرواتب الثابتة أو العطاء (الاسم المتداول)، فضلاً

---

(١) الزكاة ، ضريبة يدفعها المسلمون وكانت غالباً على الإبل والخيول في بعض الأحيان. أما العشر، فهو الضريبة المفروضة على الضياع الكبيرة، وفي عهد عمر، فرضت أيضاً على التجار في شبه الجزيرة، والجزية هي ضريبة الرؤوس على غير المسلمين، وكانت تتأرجح قيمتها بين عهد وآخر، وكذلك بين شخص وآخر تبعاً للدخل، والخراج، ضريبة الأرض على غير المسلمين أيضاً وتختلف باختلاف الفتح ، فإذا كان صلحاً اتفق على قيمتها، وإذا كان عنوة ـ أي بالقوة ـ اعتبر البلد المفتوح غنيمة للمسلمين أو ما يعرف بالفيء. غير أن هذا النوع الأخير لم يطبق في الغالب. راجع أبو عبيد، الأموال ص ٢٦ وما بعدها. مولوي حسيني، الإدارة العربية ص ٨٤ ـ ٩٢.

(٢) أبو عبيد، الأموال ص ٨١. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج ص ١١.

عن الأموال المحولة بأمر الخليفة إلى مشاريع ذات خصائص عامة.

أما القاعدة التي اعتمدت مقياساً لتوزيع العطاء، فكانت متصلة بالعقيدة أي بالاسبقية والجهاد[1]، فضلاً عن خلفياتها السياسية المتجلية في احتواء المعارضة، لا سيما بني هاشم (أسرة الرسول)، وذلك بتقديمهم على غيرهم في العطاء[2]، مما جعل هذا التدبير يتعرض لانتقاد بعض المؤرخين الذين تعرضوا له من منظور «طبقي» دون مراعاة الخصوصيات القرشية التي فرضت هذا التدبير، لما له من خلفية توازنية تدخل في إطار نهج سياسي عام أكثر مما تدخل في التوزيع الاجتماعي أو الفئوي لهذا العهد. فعلى الرغم من التصنيف الذي جعل لنبي هاشم هذا الامتياز ومعه تلك الأفضلية، إلا أنه أوجد الفرصة المتكافئة لأولئك الذين صنعوا الأحداث الكبيرة، بمعزل عن أي اعتبار قبلي أو اجتماعي. ومن هنا يكتسب نظام العطاء أهمية خاصة، قياساً إلى ظروف تلك المرحلة، حين أوجد القاعدة السليمة للمواطنية التي تقررها واجبات الفرد وحقوقه في المقام الأول.

وقد نتساءل عن الطريقة التي سادت توزيع العطاء؟ وعن العملة الرسمية المتداولة؟ أما الجواب على ذلك، فهو أن أية نقود خاصة لم تكن تصدر باسم الدولة، التي اعتمدت على النقد الأجنبي، تبعاً للموقع الجغرافي في هذه الولاية أو تلك. فالمعروف أن العرب قبل الإسلام، على الرغم من شهرتهم التجارية، كانوا تابعين نقدياً للأمبراطورية البيزنطية بوجه خاص. ولا ريب أن ظروفاً معينة، كانت تحول دون إصدار نقد مستقل في دولتي الرسول والراشدين، إذ أن أولويات هامة كانت تفرض الانصراف إليها، مما أدى إلى تأخير ذلك واستمرار النقود البيزنطية والكسروية

---

(١) يروي ابن الأثير أن الخليفة عمر «بدأ بالعباس ـ عم النبي ـ ثم الأقرب فالأقرب.. ثم فرض لأهل بدر خمسة آلاف.. ثم فرض لمن بعد بدر إلى الحديبية أربعة آلاف... ثم فرض لمن بعد الحديبية، إلى أن أقلع أبو بكر عن أهل الردة ثلاثة آلاف.. ومن شهد الفتح وقاتل عن أبي بكر ومن ولي الأيام قبل القادسية، كل هؤلاء ثلاثة آلاف. ثم فرض لأهل القادسية وأهل الشام ألفين» الكامل ج ٢ ص ٥٠٢ ـ ٥٠٣. راجع القائمة التي أوردها وات في كتابه الفكر السياسي في الإسلام ص ٧١.

(٢) قيل أن نصيب العباس بن عبد المطلب كان سبعة آلاف درهم، بينما زوجات النبي تحدى عطاؤهن العشرة آلاف، ابن طباطبا، الفخري ٨٢ ـ ٨٤. ابن الأثير الكامل ج ص ٥٠٢.

في التـداول، حتى تـوافـر الأجـواء والشـروط الـلازمـة، في وقت كـانت الأولى، أكـثر استخداماً في شبـه الجزيـرة والشام ومصر (الـدينار)، بينـما الثانيـة انتشرت في العـراق والمشـرق (الدرهم)[1]. ولكن الخـلافة لجـأت في الوقت نفسـه إلى تدبـير يحفظ للعملة مستواها ويحميهـا من محاولات التـلاعب والتزويـر، وذلك بـإحداث جهـاز للمراقبـة، وإضافة بعض الشعارات الإسلامية إلى نقوشهـا، أو الاكتفاء بـوضع كلمـة «جائـز»[2] على أحد وجهيها لإعطائها الصفة الرسمية.

وإذا بحثنـا في نظام الحكم في عهـد عمـر، نجـد أنـه من حيث المضمـون كـان استمراراً لـ «الثيوقراطية»[3] التي سادت في العصر الإسلامي الأول (النبـوي)، أي أن الخليفة جمع في يده السلطة المطلقة، دون أن يكون لهيئـة ما دور في قـراره. كان ذلـك من حيث المبدأ الذي يمنح الرسـول هذا الحق ، وفقـاً لشروط وأعـراف غير مكتـوبة، وهي محصّلة في النهاية لممارساته اليومية كرجل دولة. بيد أن خلفاء العهـد الراشـدي، على الرغم من الهالة التي أحيطوا بها لدى جماهير المسلمين وقيـاداتهم، فإن قـراراتهم لم تأخذ طابعها الفردي الجاف، بل كان هنـالك مـا يشبه المستشـارين، وإن بصورة غـير رسمية، يمثّلون بعض كبار الصحابة وذوي التجربة والمعرفة، غـالباً مـا زودوا الخليفـة بالنصيحة[4] وناقشوه في القضايا الهامة، حيث كان المسجد (المدينة) المقر التقليدي لهذا النوع من الاجتماعات والمداولات المختلفة. وربما وصل الأمر إلى حدّ المبالغة في تقويم نشاطات المجلس السياسية، إذا ما توقفنا عند قول المؤرخ «أمير علي» ومقـارنتـه لها مـع مجالس الشيوخ التي تستقطب عادة زعـماء الدولـة وشخصياتهـا، إذ أن الخليفة، لم يكن يقطع برأي دون استشارة «المجلس» حسب قوله، قبل أن يستـطرد في محاولتـه، مؤكداً على هذا الشكل «الديمقراطي» للمرحلة الأولى من الإسلام، واصفاً إياها بقـوله: «إنها

---

(١) البلاذري، فتوح ص ٤٥٣. الماوردي، الأحكام السلطانية ص ١٤٨.

(٢) المقريزي، النقود الإسلامية ص ٩.

(٣) المقصود بالحكم الثيوقراطي بأن كل شيء في الدولة مرده إلى الله. والخليفة في هذه الحالة هو المنفّذ لإرادة الله والرسول. أما الأصل اليوناني لهذه الكلمة THEOCRATIA، المشتقة من THEOI (الأله) و Cratia (السلطة). راجع كتابنا، الحجاز والدولة الإسلامية ص ١٤٦.

(٤) أبو يوسف، كتاب الخراج ص ١٢، ١٦.

أقرب ما تكون إلى النظام الجمهوري»[1].

ولعل هذا التصوّر لا يرقى كثيراً إلى الواقع الذي ساد نظام الحكم في العهد الراشدي، لا سيما عهد الخليفة عمر، الأكثر تعبيراً عن صاحبه، إذ كان لشخصيته القوية، الحضور البارز في شتى مرافق الدولة وسياستها الداخلية والخارجية. وما يقال عن «مجلس» شوروي، لم يكن على الأرجح متواجداً بصفته الهيكلية المجرّدة، ولا يخرج عن تقليد مألوف، كان متّبعاً في دولة الرسول واستمر في دولة الراشدين. وإذا ما رجعنا إلى قول القاضي الشهير «أبي يوسف»، لا نجد ما يقطع بوجود هذا «المجلس» من الناحية العملية التي يفترضها المؤرخ «أمير علي»، سوى مجرد إيحاء بدور شيوخ الصحابة وكبارهم إلى جانب الخليفة. وقد شكّل هؤلاء، حسب ما جاء في «كتاب الخراج» لأبي يوسف مجلساً «من الكبار والمسنين، هم أهل الشورى، وكان يتألف من كبار الصحابة، وكانت جلساته تعقد في مجلس النبي ﷺ، وفي أغلب الأحيان كان يساعد هذا المجلس أعيان المدينة وزعماء البدو، الوافدون إلى المدينة، فضلاً عن أنه كان في مقدور كل فرد ممن حضر المجلس أن يدلي برأيه»[2]. فالعبارات الواردة في هذا النص، ينبغي أن لا تؤخذ في معزل عن محتواها الحقيقي، وأن لا تتداخل الألفاظ في المعاني إلى حدٍّ تنوء به الأخيرة. فكلمة «مجلس» هنا لا تنطوي على أي مدلول تنظيمي أو سياسي، بقدر ما تعني الفئة أو المجموعة، إن لم نقل «الجماعة»، الأكثر تداولاً في ذلك الحين. كما أن الكلمة الثانية المستخدمة على نطاق واسع، أي أهل الشورى[3]، المترادفة على ما يبدو مع المسلمين الأوائل، لا سيما «المهاجرين»، كانت لها دلالة نوعية في المقام الأول، في تمثيلها للجماعة التي يستأنس إليها الخليفة بالمشورة والرأي، دون أن ننسى الإطار العام الذي حدّده «أبو يوسف» لهذا الأمر في قوله السالف، إذ كان ما يفترض أنه «مجلس»، يضم من حيث المبدأ، كل من خوّلت له النفس في المشاركة، بصرف النظر عن المستوى الذي يؤهله للقيام بهذا الدور الاستشاري، المقتصر عملياً على شيوخ الصحابة أو أهل الشورى.

(١) أمير علي، مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي ص ٥٠.
(٢) أبو يوسف، كتاب الخراج ص ٣٠.
(٣) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٤٤.

وهكذا يتضح لنا، أن أي «مجلس» ـ كهيئة مستقرة ذات دور محدّد ـ لم يكن له وجود محسوس في نظام الحكم الراشدي، دون أن ننفي بأنه كان حاضراً بصورة معنوية، من خلال لقاءات المسجد التقليدية والدائمة، وذلك بالقدر الذي يُتاح للزعماء المشاركة في مناقشة القرارات الهامة، انطلاقاً من الدور البارز للمسجد في حياة المسلمين السياسية والعسكرية، إلى جانب دوره الديني المألوف كبيت للصلاة والعبادة. وكانت ثمة أسماء قيادية لافتة، تألقت في العهد الراشدي وتحمّلت أعباء مهمات دقيقة وخطيرة. فعمر مثلاً، تولى القضاء في عهد أبي بكر، فضلاً عن قيامه بما يشبه مهام المستشار الأول للخليفة(١). وبعد أن آلت إليه السلطة، قُدّر لعلي ـ على الرغم من فتور العلاقة بين الرجلين في مطلع العهد ـ أن يشغل دوراً غير عادي، سواء كمستشار أو مسؤول عن القضاء وأسرى الحرب(٢)، أم كنائب للخليفة نفسه(٣) أثناء غيابه في الشام وترؤسه لمؤتمر الجابية.

ومن الجائز القول، إن دولة لها ذلك الاتساع وتلك الطاقات، كان من الصعوبة إدارتها بقبضة واحدة، مهما كانت قوية وشديدة. فعلى الرغم من مفهوم السلطة لدى الخليفة عمر، المستمد من إيمانه بالنظرية «الثيوقراطية» التي كانت طابع الدولة الراشدية بشكل عام، ذلك المفهوم الذي تجلّى خاصة في عدم تساهل الخليفة إزاء قيام مراكز قوى داخل الحكم، فإنه إلى جانب ذلك لم يكن كثير الجنوح إلى الفرديةوإنما كان ميالاً إلى مناقشة كبار الصحابة في المواقف الصعبة (استشاراته بصدد فتوح العراق على سبيل المثال) واتخاذ أعوان له من بين الصفوة منهم (ما أشرنا إليه سابقاً في هذا الصدد). وليس ثمة شك، إنه كان يحسن جيداً الاختيار، سواء في الإدارة العسكرية أم المدنية، بحيث كان القادة والولاة والكتّاب وبقية الموظفين، الصورة المثلى، سولكاً وانضباطاً، لعهده القوي والمتماسك.

كانت تلك ملامح الحكم المركزي في «المدينة»، حيث تمّتع الخليفة بنفوذ كبير، استمده في الواقع من سلطته الواسعة، الجامعة لكافة الوظائف المدنية والعسكرية. أما

(١) الطبري ج ٣ ص ٢٤٣، ابن خياط، تاريخ ج ١ ص ٩٩.

(٢) الطبري ج ٤ ص ٨٢.

(٣) ابن الأثير٢ ص ٥٠٠. مولوي حسيني، الإدارة العربية ص ٧٩.

خارج هذا النطاق، فقد جرى تقسيم الدولة إلى ولايات ثمان: اثنتان منها في الحجاز (المدينة ومكة) ومثلهما في العراق (البصرة والكوفة)، بالإضافة إلى الشام والجزيرة ومصر وفلسطين[1]. وقد تُقسم الولاية أحياناً إلى وحدات محلية، تتبع «الوالي» الذي كانت إدارته صورة مصغرة في هيكليتها عن النظام المركزي في «المدينة». فإلى جانب الوالي أو «الأمير» كما أُطلق عليه أحياناً، كان القاضي الذي تمتع بسلطة واسعة ذات صفة استقلالية في الغالب، ثم «صاحب بيت المال» و «صاحب الديوان»، المسؤول المباشر عن مرتبات (أعطيات) الجنود[2]. ولا بد من الإشارة إلى أن الوالي، كان القائد العسكري من حيث المبدأ، فهو يختار القادة وينظّم الحملات، ومن ثمّ يشارك فيها أو ينتدب عنه من يقودها، وذلك بالتنسيق مع السلطة المركزية في «المدينة».

ومن البديهي، أن العرب المسلمين، وقد غادروا شبه الجزيرة كمجموعات وقبائل مقاتلة، لم يُحدث انتشارهم في الأمصار أية تعديلات جذرية في التكوين السكاني لهذه الأخيرة، حيث ظلّت المدن والقرى على سابق عهدها، مقتصرة على سكانها الأصليين، دون ثمة تمازج أو تخالط حتى ذلك العهد بين هؤلاء وبين المسلمين، بعد أن حرص الخليفة على أن يكون العرب المادة المقاتلة، في وقت لم يكن فيه إسلام الشعوب التي خضعت بلدانها لهم، قد طرح جدّياً في تلك المرحلة المبكرة. وفي المقابل كان ثمة قرار حاسم، بإبعاد العرب عن المراكز الحضارية ذات الجذب والاستقطاب، مثل المدائن والاسكندرية ودمشق، بغية المحافظة على الروح القتالية لدى الجنود، لاسيما وأن حركة الفتوح كانت ما تزال في أوج التألق والاندفاع. ولذلك اقتصر الوجود العربي حينذاك، على القواعد (الأمصار) والحاميات (الأجناد)، حيث كان يتمّ اختيار الأولى عادة على شواطىء الأنهار الكبيرة، بينما الثانية كانت داخل المدن وعلى التخوم، فضلاً عن الخطوط العسكرية المتقدمة.

وكانت قاعدة «البصرة» في جنوب العراق من أقدم هذه الأمصار، حيث يُنسب بناؤها إلى القائد عتبة بن غزوان[3] في سنة تتراوح بين الرابعة عشر والخامسة عشر من

---

(١) مولوي حسيني، الإدارة العربية ص ٨٠.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٣) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٠٣ وما بعدها.

الهجرة[١]. وتأتي بعدها «الكوفة» التي أنشئت في أعقابها على يد قائد المسلمين في القادسية، سعد بن أبي وقاص، وذلك في سنة سبع عشرة للهجرة[٢]. وما لبثت كلتاهما أن تطورت بصورة غير عادية، وأصبحت خلال السنوات العشرين اللاحقة مكتظة بسكان ومزدحمة بالعمران، بما يفوق الحواضر العراقية القديمة. وعلى الرغم من نشأتها (البصرة والكوفة) في ظروف متشابهة في المكان والزمان، فقد انفردت كل واحدة بسماتها الخاصة والمتميزة عن الأخرى، فبينها عاشت الأولى في ظلّ الموالاة بصورة شبه دائمة للسلطة في العصرين الراشدي والأموي، وذلك تحت تأثير مصالحها الاقتصادية التي كانت أكثر انتعاشاً من الكوفة، عاشت الثانية أوضاعاً متناقضة، من السلطة القصيرة إلى المعاناة الطويلة، بعد أن حملت لواء المعارضة واستقطبت معظم الحركات الثورية المعادية للحكم الأموي[٣].

أما القاعدة الثالثة فقد ظهرت في أعقاب السيطرة على مصر بقيادة عمرو بن العاص وحملت اسم الفسطاط[٤]. وقد نمت هذه القاعدة أيضاً وتحولت بسرعة إلى مدينة كبيرة على غرار البصرة والكوفة، حيث ظلّت حتى إنشاء القاهرة في العصر الفاطمي المركز الإداري، ليس فقط لهذه الولاية، ولكن لما سُمي أيضاً بولاية أفريقية التي كانت تابعة لمصر خلال العهد السفياني وجزء من العهد المرواني من تاريخ الدولة الأموية. ولعل هذه القواعد الثلاث أسهمت معاً بدور حيوي في خدمة السياسة التوسعية، حيث الاختيار الجغرافي لمواقعها الحساسة، وذلك في مناطق قائمة على تخوم دول وشعوب لم تخضع لسيادة الدولة الإسلامية. فقد انطلقت تباعاً من هذه القواعد (الأمصار)، الحملات العسكرية، سواء في العراق، مطاردة ملوك الفرس الساسانيين في المشرق، أو في مصر، حيث زوّدت الفسطاط أطول عملية توسعية ضد البيزنطيين والبربر في المغرب[٥].

---

(١) تتراوح بين سنة ١٤ هـ (الطبري ج ٤ ص ١٤٨ - معجم البلدان لياقوت ج ١ ص ٤٣٣) وبين سنة ١٥ (ابن حوقل، صورة الأرض ص ٢١٢).

(٢) البلاذري، فتوح ص ٢٧٤.

(٣) I. BEYDOUN, Elements D' analyse de L' ırrédentisme Iraqien sous les Omayyades, P. 29 - 31 Grénoble. 1971. M. S.

(٤) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٩١ وما بعدها.

(٥) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ٢٠ وما بعدها.

وكان يتفرع عن هذه القواعد الكبرى، مناطق عسكرية (أجناد) أشبه ما تكون بثكنات أو حاميات يتجمع فيها الجنود، اتخذت أماكنها في المدن الكبرى بصورة عامة[1]. ولعل هذا الإجراء تأثر بحدود ما بالنظام العسكري لدى البيزنطيين الذين درجوا على إقامة هذا النوع من الحاميات، المعروفة لديهم باسم (Thema)[2]، في المواقع نفسها التي أقام فيها العرب المسلمون «أجنادهم» فيما بعد. ولكن هذه الأخيرة، فيما يبدو، كانت لها أصول عربية إسلامية، إنطلاقاً من مؤشرات قرآنية لافتة في الدلالة على ذلك، حيث وردت «جنود»[3] في معرض التعبير عن القوة العسكرية المقاتلة. وتبقى أخيراً «الثغور»[4]، أي المعاقل الحربية الواقعة على الحدود مع العدو، وهي عبارة عن نقاط عسكرية ثابتة كان الغرض منها مراقبة القوات البيزنطية ورصد تحركاتها، متطوراً هذا النظام في وقت لاحق إلى حرب تقليدية بين الأمويين والبيزنطيين، عُرفت بـ «حرب الثغور»[5] الشهيرة.

ولعل الخليفة عمر، نجح من خلال منجزاته المدنية والعسكرية، في أن يتجاوز الإطار الحجازي الضيق للسلطة، إلى الإطار الإسلامي الشمولي للدولة التي قطعت شوطاً هاماً على طريق المؤسسة، ذات النظم الإدارية والمالية والحربية المستقرة. والواقع أن هذه المحاولة، جاءت تعبيراً عن حاجة شديدة إلى متطلبات، لم تعد تفي بها التنظيمات المحلية القائمة في الحجاز وشبه الجزيرة. فهذا المجتمع الجديد، الذي خرج به الإسلام، من موقع التخلف الديني والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي، إلى موقع

---

(١) من أبرز هذه الأجناد: دمشق، حمص، قنسرين، فلسطين، الأردن.

(٢) هونجمان E. HONIGMAN دائرة المعارف الإسلامية ج ٦ ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٣) راجع سورة البقرة، الآية ٢٤٨: فلما فصل طالوت بالجنود قال إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده فشربوا منه إلا قليلاً منهم فلما جاوزه هو والذي آمنوا معه، قالوا لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده، قال الذين يظنون أنهم مُلاقوا الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة باذن الله والله مع الصابرين.» الآية ٢٤٩.
«ولما برزوا لجالوت وجنوده قالوا ربنا افرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين».
وكذلك بحث الجيش وتمويله للدكتور محمد بطاينة: مجلة دراسات. الجامعة الأردنية - المجلد الثامن. العدد ٢ كانون الأول ١٩٨١. ص ٥٤.

(٤) البلاذري، فتوح ص ١٨٧ وما بعدها.

(٥) المكان نفسه. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي ج ٢ ص ٣٦.

المبادىء والقيم والتحرر من الرواسب القديمة، بات مطلوباً منه القيام بدوره الحضاري الساطع، النافذ إلى وجدان الشعوب التي سيطر عليها العرب المسلمون. ذلك أن حركة الفتوح، أصبحت في ذاتها القضية بالنسبة لمقاتل ذلك العهد، ولم تعد مجرد رغبة في التوسع أو نزوع إلى الغنيمة أو عطش إلى الحرب التي أصبحت حرفة العربي «المهاجر» إلى الأمصار وجبهات القتال. أي أن هذه الحركة، أصبح لها مفهوم يرقى إلى استقطاب الإنسان نفسه، بما لديه من تراث وتاريخ، وذلك في إطار مجتمع واحد وعقيدة مشتركة. ومن هذا المنظور، كانت تلك المحاولة إلى تحقيق مزيد من التكافؤ بين القضية والنظام وبين الفكرة والممارسة، مكرّسة المعادلة الفذّة التي تبلورت حينذاك، ومعها ملامح الدولة ـ المؤسسة.

وإذا كانت شخصية عمر القوية، قد وفّرت الأرضية الجيدة لهذه التجربة المتطورة والهامة، فمن البداهة أن هذه المحاولة، كانت موصولة بخطوات أوسع على الصعيد التنظيمي، لولا الضربة القاضية التي تلقتها الدولة الإسلامية بافتقاد الخليفة، بعد أن أثبتت التطورات المعاكسة أن التجربة لم تكن متكاملة، بل كانت تستمد حياتها من حضوره، حتى إذا غاب عن السلطة، بدا وكأن هجمة مضادة، اغتالت بالذات انجازات الخليفة، وبعثت الحياة مجدداً في ذهنية، اعتقد البعض عن خطأ، إنها اضمحلت وغابت في التاريخ. غير أن أصحابها، الذين استكانوا حيناً وتراجعوا مكرهين إلى الوراء، ما لبثوا أن تحركوا في الوقت المناسب، مدركين تماماً ماذا يريدون وما يخبئونه للغد. فلم يكن غيابهم من هذا المنطلق، سوى هدنة مؤقتة، أو مجرد انكفاءة يتربصون وراءها بهدوء الخصم القوي.. ولم يطل الأمر، حتى سقطت هذه المحاولة، ومعها تراث السنوات الأولى العظيم.

« إغتيال » الدولة الراشدية

. . . وفجأة سقط عمر بن الخطاب ومعه منجزاته في مسجد «المدينة»[1]. وكان القاتل شخصاً مغموراً، لا يعرف الناس من أمره، إلا أنه خادم للمغيرة بن شعبة، من زعماء ثقيف في الطائف. أما اسمه فهو أبو لؤلؤة المجوسي. . . وبقية التفاصيل تشير إلى أنه فارسي الأصل من نهاوند، وأنه كان قد شكا إلى الخليفة ثقل خراجه[2]. . . وأما المبلغ موضوع التذمر فلا يتجاوز الدرهمين[3]. وتتابع الرواية سرد الحادثة بغير وضوح، وأحياناً من غير تسويغ، فتنتهي إلى «انتحار» المتهم[4] أو مقتله[5]، ومن ثم انتقام عبيد الله ابن الخليفة ـ الضحية من «الهرمزان»، أحد رجالات الفرس في المدينة، فضلاً عن امرأة القاتل وابنته[6]. وتنطوي القضية ويتوقف التحقيق[7]، مكتفياً أو متظاهراً بالأسباب المعللة المعروفة، ويُسدل الستار على الحادثة الغريبة، وتتشخص بعدها الأنظار إلى الخليفة الجديد.

وإذا كانت الرواية متداولة ومعروفة، فسأكتفي منها بالتوقف عند نقطتين، يجدر

---

(١) سنة ٢٣ هـ / ٦٤٤ م.

(٢) المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٢٠.

(٣) الطبري ج ٥ ص ١٢.

(٤) المسعودي، مروج ج ١ ص ٣٢١.

(٥) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٦٠.

(٦) المكان نفسه.

(٧) الطبري ج ٥ ص ٤١.

بالباحث الموضوعي عدم المرور بهما مروراً عابراً وسطحياً: **الأولى تتعلق بأسباب الأغتيال، والثانية بدور عمر في اختيار هيئة «الستة» من الصحابة، الموكول إليها انتخاب خليفة له.**

وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن الحادثة كما نقلتها المرويات، تبدو على كثير من الإبهام، لا سيما وأن حادثة على هذا المستوى تحتاج إلى أدلّة ثبوتية مقنعة، قبل دخولها في دائرة المنطق والموضوعية. ذلك أن إقدام مولى كأبي لؤلؤة من تلقاء نفسه، على اغتيال الخليفة وأقوى شخصيات الدولة في حينه، ربما كان خارجاً على القواعد المألوفة، إلا إذا كان مدفوعاً بمسّ أو لوثة، وهو ما لم تشر إليه الرواية التاريخية. وفي هذه الحالة لا تكون ثمة دوافع وجيهة وراء المتهم لاقتحام هذه المغامرة الجريئة، في وقت لا يستطيع أحد ربط هذه القضية بعوامل خارجية، مبنية على هوية القاتل الفارسية. وفي حالة إنتفاء الدافع الشخصي الساذج، ومعه الدافع «القومي» الأكثر سذاجة، يبقى الافتراض الواقعي، هو أن تكون للقضية خلفية سياسية، فقد لا يكون بعيداً عن الاحتمال، وجود «مؤامرة» محبوكة الخيوط استهدفت الخليفة القوي، كان أبو لؤلؤة أداتها المنفّذة، وهو اعتقاد مبني في المقام الأول على رفض الأسباب الهزيلة التي تناقلها المؤرخون التقليديون[1] والتي تتعارض مع الجو السياسي، غير الودّي المحيط بالخليفة في السنوات الأخيرة من عهده.

وإذا كان لهذا التصوّر حظّه من الموضوعية، فإن الإتهام لا بدّ أن يتجه إلى الفئة المستفيدة من اغتيال عمر، ومحاولة تفسير الفتور الذي ساد علاقته بالأخيرة عشية اغتياله. ولعل تصرّف عبيد الله بن عمر وما تفوّه به من كلمات غير عفوية في أعقاب الحادثة، تعزّز هذا الاعتقاد وذلك بما نسب إليه: «لأقتلن رجالاً ممن شرك في دم أبي»[2]. والواقع أن الخليفة، لم يكن بعيداً عن سخط المتذمرين من بقايا التجار وذوي الثراء، الذين وجدوا في «شدّته» ضربة لمصالحهم الفئوية أو الشخصية، دون أن يكون هؤلاء منتمين بالضرورة إلى الاتجاه القرشي، حيث وُجد بينهم، سواء عن اختيار أو تضليل، من كان في مقدمة الصفوف في الإسلام.

---

(١) الطبري ج ٥ ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه ج ٥ ص ٤١.

ومن هذا المنظور، تعارضت الأهداف والمواقف بين عمر الملتزم بفكرة الدولة وقوانينها حتى التصلّب، وبين الاتجاه القرشي والمتحالفين معه عضوياً أو مرحلياً، وبقية المرتهنين لتراثهم القبلي ونزعاتهم الفردية الخاصة. ولعل أبرز مؤشرات الافتراق بين الطرفين، اندماج الخليفة بصورة عفوية في هموم ومعاناة الفئات المتوسطة والفقيرة، خصوصاً الأخيرة الأكثر إفادة من نظام العطاء، وفق المفهوم المجسّد عملياً لأمال ومصالح الاتجاه الإسلامي، من خلال المقولة المنسوبة لعمر في «خراج» أبي يوسف: «لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه»[1].

أما النقطة الثانية، فهي محصّلة لسابقتها بدون ريب، إذ إن الفئة المتهمة بأنها ربما حاكت «مؤامرة» الاغتيال، من المفترض أيضاً أنها نسجت بإتقان مشابه شخصية البديل، بما يتوافق والحوافز المحركة لهذه الفئة التي جمع بينها الموقف المشترك من الخليفة، دون أن تكون بجميع عناصرها منتمية إلى اتجاه سياسي واحد. ولعل السؤال البارز هنا يتصل بالظروف التي أدت إلى ظهور هيئة الصحابيين الستة، وهو ما عُرف بـ «مجلس الشورى» بالطريقة الفجائية نفسها. فهل كان ذلك «المجلس» الذي ظهر من دون مقدمات فور اغتيال عمر، قائماً بصورة ما قبل ذلك؟. أم أن عمر، قبيل وفاته سعى إلى تشكيله، تفادياً للإنقسام والصراع على خلافته؟ والواقع أن أي جواب قاطع، قد لا تحمله لنا المرويات المعروفة، حيث نلاحظ في «مروج الذهب» عزوف عمر عن تسمية مرشح ما أو حتى هيئة مؤقتة، على الرغم من إلحاح ابنه عليه (عبد الله)[2]، بينما نرى رواية الطبري، قد ارتدت مسحة من الخيال[3] من خلال الإيحاء بأن الخليفة الذي أصيب بست طعنات قاتلة[4]، كان في وضع قد لا يمكّنه من تشكيل المجلس المذكور. ومع ذلك فإن الخليفة، وهو على فراش الموت، يتخطى النزف الشديد والآلام المبرحة بضعة أيام، استطاع خلالها، حسب الرواية، أن يتناقش

---

(١) كتاب الخراج ص ٤٣.

(٢) وأن أتركهم فقد تركهم رسول الله ﷺ. من قول عمر إلى ابنه عبدالله قبيل وفاته. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٥١.

(٣) أنظر حوار عمر وكعب الأحبار الذي أسّر إلى الخليفة بخبر موته بعد ثلاثة أيام، دون أن يتدارك الخليفة النتائج على معرفته بها، حسب زعم الرواية. الطبري ج ٥ ص ١٣.

(٤) المصدر نفسه ج ٥ ص ١٢.

بأمر الخلافة مع الصحابة الكبار[١].

ويجد الباحث نفسه، ربما تحت إلحاح فضوله، في مواجهة مواقف قد لا تكون عفوية إلى هذا الحدّ، إذ أن تركيبة «المجلس» الذي قيل إن عمر قد وضع ثقته فيه، لا تحمل مطلقاً على هذا الاعتقاد، ذلك أن جميع أعضائه باستثناء عليّ بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، لم يكن لهم دور لافت في الحياة السياسية والعسكرية. كما أن معظمهم بمن فيهم سعد، كان من أقطاب المجموعة التي لم تستسغ كثيراً إجراءات الخليفة (عمر) وقوانينه الصارمة، حتى إنه لا ينجو من تهمة الاستغلال[٢]، التي كلفته منصبه كحاكم على العراق وقائد للقوات الشرقية. كذلك فإن هؤلاء الستة الكبار من الصحابة، كانوا غير حائزين بمجملهم تماماً على رضى الخليفة، إذا ما توقفنا عند رواية الزهري ـ شأن الرواية السالفة التي أوردها المسعودي ـ المتعارضة مع ظهور المجلس على النحو الذي صار إليه[٣].

ومن ناحية أخرى، فإن البروز المفاجىء لعبد الرحمن بن عوف، بعد حادثة الاغتيال، وظهوره في الوقت المناسب إلى جانب عمر في ساعاته الأخيرة، ودعوته لأن

---

(١) الطبري ج ٥ ص ١٢ ـ ١٣. ابن طباطبا، الفخري ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) ابن سعد، الطبقات ج ٣ ص ٢٨٧.

(٣) ذكرت الرواية أن ابن عباس قال: «وجدت عمر ذات يوم مكروباً، فقال ما أدري ما أصنع في هذا الأمر! أقوم فيه وأقعد؟ فقلت هل لك في عليّ، فقال أنه لها لأهل ولكنه رجل فيه دعابة وإني لأراه لو تولى أمركم لحملكم على طريقة من الحق تعرفونها. قال: قلت فأين أنت عن عثمان؟ فقال، لو فعلت لحمل أبناء أبي معيط على رقاب الناس ثم لم تلتفت إليه العرب حتى تضرب عنقه... فقلت فطلحة؟ قال إنه لزهوّ ما كان الله ليوليه أمر محمد ﷺ مع ما يعلم زهوه... قلت فالزبير؟ قال إنه لبطل ولكنه يسأل عن الصاع والمدّ بالبقيع بالسوق، افذاك يلي من أمور المسلمين؟... فقلت سعد بن أبي وقّاص؟ قال ليس هناك، إنه لصاحب مقتل يقاتل عليه، فأما ولي أمر فلا... فقلت فعبد الرحمن بن عوف؟ قال نعم الرجل ذكرت ولكنه ضعيف». الماوردي، الأحكام السلطانية ص ١٢، وعن رواية ابن إسحاق، نسب لعمر القول مستنكراً على عثمان، عندما طُلب إليه استخلافه: «كيف، إنه يحب المال والجنة». وعن عليّ «يحملكم على طريقة هي الحق. قال عبدالله بن عمر: فانكأت عليه عن ذلك وقلت يا أمير المؤمنين وما يمنعك عنه؟ فقال يا بني اتحملها حياً وميتاً». المصدر نفسه ص ١٣. راجع أيضاً مقدمة الدكتور رضوان السيد لقوانين الوزارة وسياسية الملك للماوردي ص ١٤.

يؤم الصلاة بعد طعنه[1]، يحتاج أيضاً إلى بعض المناقشة. فقد انتقل هذا الصحابي الشديد الثراء[2] فجأة إلى واجهة الأحداث، بعد أن عاش في الظلّ طويلاً، منصرفاً إلى شؤونه المالية والتجارية التي أصاب فيها الموقع الأقوى منذ الهجرة إلى «المدينة»، ليقوم بالدور الأول في تسمية الخليفة، دون أن تكون مجرد مصادفة أن يكون أول المتنازلين عن «الحق» الذي منحه له «المجلس» في ترشيح نفسه للخلافة لمصلحة عثمان بن عفان.

وتبقى فصول البيعة معروفة لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح، فقد جرى اختيار عثمان لخلافة عمر، وهو على الرغم من المكانة التي اتخذها لنفسه بين صفوف التاريخيين في الإسلام، فإن عقبات ربما حالت دون وصوله إلى هذا المنصب لو اتخذت الأمور مسارها الطبيعي. ذلك أن عثمان كان متقدماً في السنّ على أقرانه «المرشحين» ولا يتمتع بصفات القيادة السياسية، مما جعله غير قادر تماماً لعدة اعتبارات على ملء فراغ سلفه القوي. ولقد أثبت بعد قليل من الوقت، بأنه لم يكن صاحب قرار حتى في أسرته الأموية، التي حذّر من تسلطها الخليفة السابق، إن جرى اختيار عثمان، حسب الرواية التاريخية[3]، خصوصاً وأن الأخير لم تكن له الزعامة الفعلية في هذه الأسرة التي توزعت حينذاك بين مروان (بنو العاص) في الحجاز وبين معاوية (بنو حرب) في الشام. وكان أول امتحان على مستوى المسؤولية لكفاءته في السياسة، تلك المهمة التي قام بها في مكة، حين أوفده النبي للتفاوض مع أبي سفيان، والتي كادت أن تجرّ إلى الحرب مع قريش، لولا إنقاذ الموقف عبر صلح الحديبية الشهيرة[4].

وهكذا، مع المداولات الأولى، شعر علي بغربته في «المجلس»، وبأن اتجاه الرياح التي كاد يطمئن إليها في أواخر ذلك العهد، تحوّلت إلى مسار آخر، وسط غموض، كانت السنوات اللاحقة، بتطوراتها السريعة والخطيرة، كفيلة بإجلائه أو

---

(١) الطبري ج ٥ ص ١٢.
(٢) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٢٧.
(٣) الماوردي، أحكام ص ١٢.
(٤) ابن سعد، غزوات الرسول وسراياه ص ٩٧.

الكثير منه. ولم يعد ثمة أمل في تغيير النتائج التي بدت واضحة لغير مصلحة علي، في وقت توحّدت إرادة الخمسة الآخرين، حول قاسم مشترك يحول دون إيصاله إلى الخلافة. ولقد عبّر علي عن معاناته إزاء هذا الموقف لابن عباس الذي عاتبه على الدخول في الشورى، بما نسبه إليه الماوردي: «كان أمراً عظيماً من أمور الإسلام، لم أر لنفسي الخروج منه»[1]. ومن الواضح أن علياً، الذي مثّل دائماً الاتجاه الصلب في الإسلام، ذلك المستقطب بصورة عامة، الفئات المتوسطة والفقيرة، والمعبّر عن مصالحها وأفكارها، كان يثير مخاوف هذه المجموعة التي انتقل إلى يدها القرار بطريقة ما، ذات المنحى الآخر والهموم المختلفة. ولذلك أُبعد علي عن السلطة للمرة الثالثة، ليست فقط بسبب إنتمائه الهاشمي، ولكن بسبب أفكاره المتشددة والتزامه المطلق بالاتجاه الإسلامي، ذلك الموقف الذي دفع عمر إلى القول فيه «يحملكم على طريقة هي الحق»[2]، الموقف نفسه، الذي أثار هذه «الأرستقراطية» الجديدة أو المتجددة ضد الخليفة المقتول.

---

(١) الأحكام السلطانية ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه ص ١٣.

المنعطف

لعل عثمان جاء إلى الخلافة، وهو لا يعرف الكثير عن دور القوى الخفية التي مهّدت له الطريق. فالقوم، أصحاب الرأي، وجدوا في شخصيته المتردّدة وفي إنتمائه الأموي، المدخل إلى تحقيق طموحهم في السلطة والثراء وحرية الحركة. ومن هذا المنظور، فإن اعتلاءه سدّة الحكم في تلك الظروف، كان يحمل معه انتصاراً مقنّعاً للإتجاه القرشي، الذي ما لبث أن تسلل من خلال رؤوسه البارزة، إلى مراكز النفوذ في السلطة بصورة متقنة وذكية. ولو أردنا معرفة أوضاع المجموعة التي أسهمت، كواجهة على الأقل، في صنع ذلك الحدث الخطير، نجد أنها كوفئت بأجمعها، بعد أصابتها ذلك الحدّ البالغ من الثراء خلال سنوات قليلة فقط من عهد الخليفة الجديد. فالزبير بن العوّام مثلاً، كان أول المهاجرين إلى العراق بعد إبطال قرار الخليفة السابق، فإذا به يمتلك ثروة ضخمة ومزارع في «السواد» وبيوتاً في الكوفة[1]، وكذلك طلحة بن عبيد الله، الأكثر حظوة ربما في هذا العهد، فقد قيل إن آخر ما ناله كان مبلغ خمسين ألفاً جعله عثمان «معونة له»[2]، بالإضافة إلى أقطاعه أراضٍ في السواد[3]، وكذلك عبد الرحمن بن عوف ـ عرّاب البيعة العثمانية ـ الذي كان الأوسع ثراء، كما سبق أن أشرنا، وأخيراً سعد بن أبي وقاص الذي عزل من منصبه بعد القادسية[4]. هذا

---

(١) المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٣٢.

(٢) الطبري ج ٥ ص ١٣٩.

(٣) أبو عبيد، الأموال ص ١٢١.

(٤) ابن سعد، الطبقات ج ٣ ص ٢٨٧.

عـدا عن حياة الترف والليونـة التي عاشهـا هؤلاء وفي مقدمتهم عثمـان، المختلفة عن حياة البساطة والعفوية التي اتسمت بها الدولة حتى ذلك الحين[1].

وإذا كانت «النخبة» التي وضعت في يدها تقرير مسألة كالخلافة، قد انزلقت بعد ارتقـاء عثمان السلطة في شـرك الإثراء غـير العادي، إن لم نقـل غير المشـروع، فكيف بالجماعات الأخرى المغمورة أو ذات الإيمان السطحي. وإذا تجاوزنا هؤلاء الكبار، إلى أعـوان الخليفة ومسـاعديـه الذين شكّلوا جهـاز الحكم في عهده، سنجـد أن غالبيتهم المطلقة كانت تمتُّ إليه بالقرابة بشكل أو بآخر[2]، على نحو نقض تماماً سياسة الخليفـة السابق الذي تعمدّ استبعاد عشيرته (عديّ) عن مـراكز النفـوذ[3]. فهي عودة إذن إلى مـرحلة ما قبـل الدولـة أو تكاد، حـين أصبحت ملكية المـال هي المحـور وهي الهـدف لكبار الساسة والقيادات القبلية البارزة. ومعنى ذلـك أن ملامـح العهد السـابق أخذت تدريجياً في الإنهيار، وتضاءلت حتى الاختفاء، القضية المشتركة مع بداية تفسّخ المجتمع وتراجع القيم. وإذا كان الرافضون في «المدينة» لممارسـات العهد ورجله البـارز مروان ابن الحكم، قد انكفـأوا وراء جـدران الصمت، بعـد أن ضلّت طـريقهـا النصيحـة والكلمـة المخلصـة، فـإن «الأمصـار»، حيث تعيش الصفـوة من المقاتلين وصانعي

---

(١) ذكر المسعودي «أن عثمان يوم قتل كان له عند خازنه من المال خمسون ومائة ألف دينار وألف درهم، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار... وامتلك الزبير في أيام عثمان «دارة» بالبصرة وهي المعروفة في هذا الوقت (٣٠٢ هـ) تنزلها التجار وأرباب الأموال... وابتنى أيضاً دوراً بمصر والكوفة والاسكندرية... وبلغ مال الزبير بعد وفاته خمسين ألف دينار وألف فرس وألف عبد وأمه... وكذلك طلحة ابتنى دارة بالكوفة المشهورة به هذا الوقت. وكانت غلته من العراق كل يوم ألف دينار (؟) أما عبد الرحمن بن عوف، ابتنى دارة ووسعها، وكان على مربطه مائة فرس، وله ألف بعير وعشرة آلاف شاة من الغنم... وابتنى سعد بن أبي وقّاص دارة بالعقيق فرفع سمكها ووّسع فضاءها، وجعل أعلاها شرفات» مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣. راجع أيضاً: بلياييف، العرب والإسلام والخلافة العربية ص ١٦٦، محمد عمارة، مسلمون ثوّار ص ٣٢ ـ ٣٥.

(٢) من أبرز هؤلاء: معاوية بن أبي سفيان (الشام)، سعيد بن العاص (الكوفة) وقد استبدل بأبي موسى الأشعري، أول يمني في إدارة عثمان، الوليد بن عقبة بن أبي معيط (الكوفة)، عبدالله بن عامر بن كريز (البصرة)، فضلاً عن استيلاء مروان بن الحكم على زمام الأمور في عاصمة الخلافة. راجع خليفة بن خياط ج ١ ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣) المصدر نفسه ج ١ ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

الانتصارات، كانت أسرع إلى تسجيل موقفها السلبي من المتسابقين على الثراء والمتطاحنين على السلطة.

وثمة ما يستوقف الباحث هنا، أن ثمة موقفين للمعارضة ـ التي بلغت حداً من النضج في تلك الفترة الراهصة بالأحداث الخطيرة ـ تجمعهما مساحة الزمان دون المكان، فضلاً عن تباين الأسلوب بين هذا الموقف وذاك: أحدهما: سياسي ـ اجتماعي، عبّرت عنه انتفاضة أبي ذرّ الغفاري، الداعية إلى التقشف ومحاربة الغنى واكتناز المال، وثانيهما صدامي، عندما رفض الكوفيون ولاية سعيد بن العاص الأموي، صاحب المقولة الشهيرة «السواد قطين لقريش»[1] حيث خرج إليه الأشتر (زعيم نخع)[2] على رأس مجموعة مسلحة ومنعه بالقوة من دخول المدينة، معترضاً على ذلك بما نُسب إليه: «أتجعل من مراكز رماحنا وما أفاء الله علينا بستاناً لك ولقومك، والله لو رامه أحد لقرع قرعاً يتصأصأ منه»[3]. ولعل هذه الحادثة وما أسفرت عنه من رضوخ عثمان لمطالب الأشتر وأصحابه[4]، كانت المؤشر الخطير في المجابهة الأولى التي خرجت الخلافة منها مهزومة[5].

وإذا كانت الكوفة سبّاقة إلى تسجيل موقفها من ممثّل الخليفة المتغطرس، فإن حركة أبي ذر الغفاري، أحد كبار الصحابة، حملت معاناة الأغلبية من الناس، وكانت صرخة شجاعة في وجه طغيان الفئوية والتخمة. وقد تسلّح الغفاري في حملته التعبوية هذه، بما جاء في الآية الكريمة ﴿... **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم**﴾[6]، وكذلك بالآية الكريمة ﴿**يوم يحمى عليهم في نار**

---

(١) أي بستان لقريش، المسعودي مروج ج ٢ ص ٣٣٧. وقد وردت هذه العبارة عند ابن الأعثم الكوفي: «إنما السواد كله لقريش فما نشاء قطعتها» الفتوح ج ٢ ص ١٧١.

(٢) مالك بن الحارث وهو أحد أبرز قادة الحركة التي أطاحت الخليفة عثمان، وأبرز أعوان عليّ فيما بعد.

(٣) البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٤٠.

(٤) عيّن الخليفة أبا موسى الأشعري (اليمني)، بعد موافقة الكوفيين الذين كانوا في غالبيتهم من القبائل اليمنية. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٣٨.

(٥) المكان نفسه.

(٦) سورة التوبة، الآية ٣٣.

جهنم فتكوى بهم جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾[1]. ومن الواضح أن هذه الحملة أكثر ما تستهدف الثراء الفاحش والاستغلال والترف، وغير ذلك مما انغمست فيه إدارة عثمان على حساب السواد الأعظم من المسلمين. وكان لهذه الصرخة دويّها العميق لدى الفئات التي جسّد الغفاري همومها ومعاناتها بجرأة متناهية، مما حمل الخلافة على الضيق بنشاطه، ورأت أنه تجاوز التحرك العفوي، إلى دعوة تعبوية علنية ضد الاتجاه القرشي المستأثر بالسلطة وكافة أدوات النفوذ.

وفي ظلّ هذه المخاوف، تُقرر الخلافة إبعاد الغفاري إلى الشام[2]، ليكون تحت مراقبة واليها القوي معاوية بن أبي سفيان الذي تحوّل في نهايات هذا العهد إلى «شرطي» الإدارة العثمانية إذا جاز التعبير، إذا ما أخذنا في الاعتبار نفي الغفاري من المدينة، وبعض الزعماء اليمنيين من الكوفة[3] إلى هذه الولاية التي يسكنها النظام ولا تتشاحنها السياسات المحلية. ولكن الغفاري الذي قرّر عدم التوقف في حركته، تابع ما بدأه في المدينة بالجرأة نفسها[4] إزاء نمط سلطوي أكثر تعبيراً عن الفئوية القبلية التي استهدفتها هذه الحركة. ولعل معاوية الذي امتاز بالمرونة في علاقاته السياسية والاجتماعية، تطلّع إلى إحتواء الأخيرة، مستخدماً أنجع الوسائل لديه، لا سيما وأنه ينتمي إلى بيت عريق في التجارة، حيث المال أقرب الطرق إلى القلوب، ذلك الأسلوب الذي غالباً ما كان له تأثيره في اجتذاب الأنصار والمؤيدين، فضلاً عن الخصوم. فقد قيل إنه بعث سرّاً ألف دينار لشراء سكوت الغفاري الذي فاجأ معاوية

---

(١) سورة التوبة الآية ٣٤.

(٢) يشكك ابن الأثير في هذه الرواية ويعطي للإمام العذر في تأديبه إذا صح ذلك: «كان ما ذُكر في أمر أبي ذرّ وأشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة، وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيرة، من سب معاوية إياه وتهديده بالقتل وحمله من الشام بغير وطاء ونفيه من المدينة على الوجه الشنيع، لا يصح النقل به، ولو صح لكان ينبغي أن يُعتذر من عثمان، فإن للإمام أن يؤدب رعيته وغير ذلك من الأعذار، لا أن يجعل ذلك سبباً للطعن عليه، كرهت ذكرها» الكامل ج ٣ ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) سيف بن عمر، الفتنة ووقعة الجمل ص ٣٧. الطبري ج ٣ ص ٨٦.

(٤) راجع ما جاء في «التذكرة الحمدونية» عن دخول أبي ذرّ إلى «خضراء» معاوية، وما قاله للأخير «إن كنت قد بنيتها من مال الله عَزَ وجَلّ فأنت من الخائنين وإن كنت بنيتها من مالك فأنت من المسرفين». ابن حمدون الأندلسي، التذكرة ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

بقبوله المال، ولكن ليقوم بتوزيعه على الفقراء[1] الذين التفوا حوله في منفاه، في منطقة نائية من الشام[2]، مما أفقد معاوية صبره وحمله على إعادة هذا الثائر إلى الحجاز، قبل أن يفسد عليه هدوء ولايته المستقرة.

ومن جديد يعود الغفاري إلى «المدينة»، ومعه تعود هموم الخلافة التي ازدادت مع إخفاق معاوية في إحتواء حركته أو الحدّ من تأثيرها، في وقت تجنّب فيه المضيّ بعيداً في عقابه أو «تأديبه»[3]، حسب تعبير ابن الأثير، دون أن يكون مضطراً إلى هذا الأمر مع صحابي له تاريخه ومكانته لدى المسلمين، مما سيكون له انعكاسه السلبي على وضعه السياسي في تلك المرحلة الدقيقة. ويبدو أن الخلافة قررت وضع حدٍّ لحركة الغفاري، ربما استجابة لنصيحة والي الشام، حيث انتهى الأخير محكوماً عليه بالنفي الحقيقي إلى «الربذة»[4] ومحظوراً على الناس الاتصال به وهو في الطريق إلى مستقره الأخيرة. ولم يجرؤ على خرق هذا القرار، سوى بضعة أشخاص[5] ممن ينتمون إلى الاتجاه نفسه، دون أن يأبهوا لتحذير مروان بن الحكم الذي أراد لهذا الصحابي الكبير الخروج من «المدينة» كأي سجين عادي يأخذ طريقه إلى المنفى فالموت[6].

لقد جاءت انتفاضة أبي ذرّ ضد طغيان الأقلية، أول مصادمة علنية بين الاتجاه الإسلامي، وبين الخلافة التي فقدت مع عثمان هالتها الكبيرة، بعدما أصبحت مظلة لأصحاب الاتجاه القبلي. وسواء كان عثمان راضياً عن هذا الواقع الذي انزلقت إليه السلطة العليا، أم كان مرغماً على اتخاذ مواقف لا تنسجم وتراثه الإسلامي، وذلك تحت ضغط «الفئة» التي تقاسمت النفوذ الفعلي في الدولة، فلا شك أنه كان المساهم الرئيس في الانهيار الذي تعرضت له «مؤسسة» الخلافة، وأدّى إلى زعزعة الثقة بها لدى غالبية المسلمين.

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١١٤.

(٢) قيل أنه نفي في الشام إلى ما يسمى بجبل عامل في لبنان. مروج الذهب ج ٢ ص ٣٤٠.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١١٣.

(٤) إحدى قرى الحجاز، على مسافة غير بعديدة من المدينة. معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤.

(٥) عليّ بن أبي طالب، وابناه الحسن والحسين وأخوه عقيل وعبدالله بن جعفر وعمّار بن ياسر. مروج الذهب ج ٢ ص ٣٤١.

(٦) المكان نفسه. راجع أيضاً التذكرة الحمدونية ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

ولم يكن موقف أبي ذرّ، الوحيد في التصدّي لسياسة عثمان وأصحابه. فما لبث تأثير حركته أن امتدّ إلى داخل السلطة، عبر صاحب بيت المال في المدينة، عبد الله بن الأرقم الزهري، فقد أورد أبو مخنف أن الخليفة «استسلف منه مائة ألف درهم وكتب عليه بها عبدالله بن الأرقم ذكر حق للمسلمين، وأشهد عليه علياً وطلحة والزبير وسعد ابن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، فلما حلَّ الأجل ردّه عثمان، ثم قدم عليه عبدالله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص من مكة وناس معه غزاة، فأمر لعبدالله بثلاث مائة ألف درهم، ولكل رجل من القوم بمائة ألف درهم وصك بذلك إلى ابن أرقم، فاستكثره وردّ الصك له. ويقال سأل عثمان أن يكتب عليه ذكر حق، فأبى ذلك، فامتنع ابن الأرقم من أن يدفع المال إلى القوم، فقال له عثمان: إنما أنت خازن لنا، فما حملك على ما فعلت؟ فقال ابن الأرقم: كنت أراني خازناً للمسلمين، وإنما خازنك غلامك، والله لا ألي لك بيت المال أبداً. . .»[1]. ولعل هذه الحادثة خير معبّر عما أصاب إدارة الدولة في عهد عثمان، لا سيما في الفترة الأخيرة منه، بعد أن هجرتها الفئة المتنورة والمخلصة، من أمثال: ابن الأرقم وابن مسعود اللذين رفضا الاستمرار في الصمت أمام تلك الممارسات والأساليب.

وإذا كان الأول قد اكتفى من جراء موقفه بالعزل، فإن الثاني، ناله فوق ذلك، الضرب والاضطهاد من جانب الخليفة الذي لم يتسع صدره لانتقاداته بعد رجوعه إلى «المدينة»[2]. وثمة إشارة أخرى في رواية «الزهري» إلى سياسة عثمان المالية التي كانت السبب الرئيس في الأزمة بينه وبين هذه المجموعة المتنورة، التي لم تكن تمثّل نفسها فقط، بقدر ما كان لها ارتباط وثيق بجمهور المسلمين المتذمر من سياسة الخليفة. فقد

(١) البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٥٨. وقد حدث ما يشبه ذلك بين الوليد بن عقبة والي الكوفة وبين صاحب بيت المال فيها، عبدالله بن مسعود الهذلي، عندما ألقى الأخير المفاتيح إلى الوالي - حسب أبي مخنف وعُوانه - وقال له «من غيّر غيّر ما به ومن بدّل أسخط الله عليه، وما أرى صاحبكم إلا قد غيّر وبدّل»، كما رفض أن يستقرضه من بيت المال، فكتب الوليد إلى عثمان، الذي كتب بدوره إلى ابن مسعود - حسب رواية أبي مخنف - «إنما أنت خازن لنا فلا تعرض للوليد فيما أخذ من المال». البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٣٠، ٣١، ٣٦. راجع أيضاً السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ١٥٧.

(٢) الأنساب ج ٥ ص ٣٦.

أورد «الزهري»: «وكـان في الخزائن سفط فيه حـليّ وأخذ منـه، فحلّى بـه بعض أهله، فأظهروا عند ذلك الطعن عليه، وبلغه ذلك، فخطب فقال: «هذا مال الله أعـطيه من شئت وأمنعه من شئت، فأرغم الله أنف من رغم. فقال عمّار: أنـا والله من رغم أنفه من ذلك. فقال، لقـد اجترأت عـليّ. . . وضربـه حتى غشي عليه»[1]. وهكـذا كانت الكلمة المخلصة، التي تتوخى الإصلاح والتغيـير، مرفـوضة كـل الرفض لـدى الخليفة الذي وقع أخيراً أسير هواجسه وتحريض أقاربه، فعمل عـلى إسكاتهـا وقمع المتفـوهين بها، حتى من بين الصحابة الكبار، من أمثال عبـدالله بن مسعود وعمّـار بن ياسر وأبي ذرّ الغفاري وغيرهم.

ولعل هذا الخليفة وجد مسوّغاً لسيـاسته، في نـظرية «الحق الإلهي» في السلطة، بعد أن أخذت تتضح لدى الاتجاه القرشي الذي أصبح يمثّله بالكره أو بالاختيار. فقـد حملت النصوص السالفة، بعض المؤشرات في هذا السبيل: «إنمـا أنت خازن لنـا». . . «هذا مال الله أعطيه من شئت». ثم تتبلور الصورة في قول عثمـان، عندمـا حُمل عـلى التنازل عن الخلافـة: «لست خالعـاً قميصاً كسـانيه الله»، فضـلاً عن القول المنسـوب لمعـاوية، وهـو من أبرز الممثلين لهـذه النظريـة في عهـده: «بنى هـذا الملك فيهم ـ أي قـريش ـ وجعل هـذه الخلافـة فيهم ولا يصلح ذلك إلا عليهم»[2]. فمن خـلال هذا المفهـوم، بإنتفـاء دور الشعب في اختيار الحـاكم أو محاسبته، كان يـرفض عثمـان ومن وراؤه، أيّ شكل من أشكال الاحتجاج على سياسته أو النقد لها. ولعـل هذه النـزعة، كانت تتغذى من الشعور الذي أخـذ يسود أسـرته الأمـوية، بـأنها استعادت أو كـادت «ملكاً» مفقوداً و«حقاً» قديماً في السلطة والنفوذ.

ومن هذا المنظور، فقدت خلافـة عثمان الثقـة التي أُعطيت لصـاحبها كمنـاضل قديم في الإسلام، وليس كرئيس لقبيلة أو زعيم لأسرة نـافذة وغنيـة. كذلـك تشعبت ضدها حملة المعارضة، ممتـدّة جذورهـا إلى مختلف الاتجاهـات السياسيـة، بما فيهـا التي أسهمت في قيام هذا العهد، حتى إذا حقق أصحابها أهدافهم الخاصة، تخلّوا عنـه بعد

---

(١) الأنساب ج ٥ ص ٨٨.

(٢) سيف بن عمر، الفتنة ووقعة الجمل ص ٧١.

اشتداد المحنة وتركوه أمام مصيره. ولم يبق معه في النهاية، سوى جماعته المقرّبين الذين كانوا أكثر تصّلباً في مواجهة المعارضة، خصوصاً مروان بن الحكم، المسؤول الفعلي عن تدهور الموقف والمصير المأساوي الذي انتهى إليه الخليفة(١).

ومع ازدياد العزلة التي اختارها لعهده، أخذت بوادر الانفجار الشعبي والعسكري تقترب من «المدينة». بيد أننا نخطىء في التقويم إذا اعتبرنا الاتجاه الإسلامي، هو المحرض الرئيس على خلافة عثمان، فقد قاوم هذا الاتجاه بوسائله السلمية، عبر الغفاري وعمّار وابن مسعود وابن الأرقم، وكذلك عبر انتفاضة الأشتر النخعي ضد الوالي «الأموي» في الكوفة، ولكنها كانت بمجملها مقاومة إيجابية، تستهدف الخلل والاستغلال والتسلط الفئوي، دون اللجوء إلى العنف أو المسّ بالشرعية التي يمثلها الخليفة. على أن اشتداد النقمة واتساع دائرة المعارضة، أديا إلى فتح المجال، كما يحدث عادة، أمام محترفي السياسة والانتهازيين وهواة الشغب، لركوب الموجة والقفز إلى الاتجاه، الذي يحمي مصالح البعض منهم ويفتح آفاقاً جديدة للبعض الآخر.

وكان أن أدرك عثمان، ربما متأخراً، جسامة الخطأ الذي دُفع إليه، ولكن بعد أن فقد القرار والقدرة على تغيير النهج. فقد وجد نفسه متأرجحاً بين موقف وآخر، وبين نصيحة وأخرى مخالفة، قبل التورط حتى اللاعودة مع الاتجاه الذي قوي على حساب نفوذه والاستسلام لمشيئة أصحابه. ولعل الدلالة الأكثر تعبيراً عن هذا الواقع، هي دعوة رؤوس إدارته إلى الاجتماع في المدينة(٢)، ملقياً الأزمة على عاتقهم وكذلك الحل. ففي موسم الحج من العام قبل الأخير لخلافة عثمان، التأم الاجتماع الذي تجاهل أو كاد الأسباب الحقيقية للمشكلة، محاولاً تحجيمها والتقليل من أخطارها إلى حدّ كبير، من ناصح(٣) بالهاء المعارضة بالحملات العسكرية، إلى مطالب(٤) بإسكات احتجاجها بالمال، إلى ثالث(٥) يرى أن القمع خير الوسائل وانجع الأساليب، إلى آخر

(١) الطبري ج ٥ ص ٨٦.

(٢) عام ٣٤ هـ. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٤٩.

(٣) عبدالله بن عامر.

(٤) عبدالله بن سعد بن أبي سرح.

(٥) معاوية بن أبي سفيان وسعيد بن العاص.

هـذه الطروحـات التي كانت تخفي وراءهـا أفكاراً غـير بريئـة، زادت في تعقيد الأزمـة وأدت إلى اهتزاز الثقة بالخليفة، مما سيشكل سابقة خطيرة في الـدولة الـراشديـة. ولعل معاوية كـان الأكثر حضـوراً في هذا الاجتمـاع، ومعه دهـاؤه وطموحـه البعيد، اللذان دفعـاه إلى أن يشير عـلى عثمان بـالإنتقال إلى الشـام، للدفاع عن مـركزه حيث الـولاء المطلق والنظام الصارم(١). ولعل معاوية كان يأمل في استخدام هذه الورقة الهامـة، في وقت أدرك فيـه سقوط الخليفـة الوشيـك، وبالتـالي فإن ذهـابه إلى الشـام، وقد جـاوز الثمانين من عمره، لا بدّ أن يطرح جدياً مسألـة الخلافـة، وربما إعـلانها باسم «الحق» الوراثي في الأسرة الأموية.

واشتدّ على عثمان الحرج وهو يتلمس البحث عن حلّ للأزمة، في الـوقت الذي حاول فيه بعض وجوه «المدينة» من المهاجـرين والأنصار(٢)، الاتصـال به والبحث عن حلول مجدية في الموسم نفسه، أو أن الخليفة نفسه كان المبادر إلى هذا الاجتماع حسب رواية أخرى، حين دعا الثلاثة الكبار من الصحابـة (علي وطلحـة والزبـير)(٣) إلى بيته بحضور معاوية(٤). ولم يكن من تفسير لمشاركة والي الشام، سوى أن زمـام الأمور قـد أفلت من يد الخليفة، وأن رجل المرحلة لدى البيت الأموي الحاكم قد أصبح معاويـة، مما كان له تأثير مباشر على إخفاق المحاولة التـوفيقية الأخيـرة، لإنقاذ عثمـان والخلافـة الراشدية من السقوط. ولكن ذلك لم يؤد إلى نتائج تذكر، فقد اكتفى علي الذي تحدث باسمهم، بإثارة مشكلة الازدواجية في السلطة وبروز معاوية المتصاعـد في الدولـة، إلى درجة طغت فيها شخصيته على الخليفة نفسه(٥). وفي تلك الأثناء كانت المعلومات عن اجتماع «المستشارين»، تتسرب إلى الأمصار وتثير معها شعوراً من التململ، خصـوصاً

---

(١) سيف بن عمر. الفتنة ص ٥٣. ابن الأثير ج ٣ ص ١٥٧.

(٢) الطبري ج ٥ ص ٩٦.

(٣) كان قد توفي عبد الرحمن بن عوف واعتزل سعد بن أبي وقاص.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٥) تمحور النقاش حول ضعف الخليفة وسيطرة معاوية على قراره، فقد نسب إلى عثمـان قولـه لعلي: «هل تعلم أن عمر ولى معاوية خلافته كلها، فقد وليته. قال عليّ فإن معاوية يقتطع الأمور دونك وأنت تعلمها فيقول للناس هذا أمر عثمان» راويه الواقدي في الطبري ج ٥ ص ٩٧.

لدى الفئات التي كانت لها الصدارة في الفتوح، نحو أولئك الذين يعيشون مترفين على حسابها، ويتخذون توصيات بقمعها وتأديبها، في وقت ركدت فيه العمليات العسكرية مع بدء الثلاثينات، متأثرة بالأزمة السياسية المتصاعدة. فالمسألة إذن كانت تعني مباشرة أهل الأمصار الذين رأوا أنهم أولى الناس بالتحرك دفاعاً عن حقوقهم ومكتسباتهم، فضلاً عن امتلاكهم القدرة على تحقيق هذا الأمر، كونهم الأدوات الفاعلة ـ كمقاتلين ـ في حسم الوضع بالسرعة الممكنة. وهكذا فإن إنجازاً آخر، ارتبط بالخليفة السابق (عمر) الذي حرص على أبعاد الجيش عن السياسة، سقط في تلك التجربة القاسية، لتصبح أخيراً هيبة الخلافة في المواجهة العسيرة.

وكانت المجموعة الكوفية، الأسبق دائماً إلى التحرك والمبادرة إلى إعلان موقفها الحازم، قبل أن تلحق بها البصرة ثم الفسطاط، على نحو بدا الأمر غير عفوي، سواء في التنسيق أو في سرعة الحركة والاستقطاب، أو في المطلب السياسي ـ الاجتماعي المشترك للأمصار الثلاثة. ويبدو أن حملةً معادية واسعة ضد عثمان، أخذت تنتقل من «المدينة» إلى الأمصار[1] محرّضةً الناس عليه، حيث كان لها على الأرجح دور تعبوي في هذه الأخيرة، التي أصبحت مهيأة لذلك التحرك المسلح نحو الحجاز[2]. ولم تكن «المدينة» في وضع عسكري معزّز، وذلك في أعقاب التفريغ السكاني[3] الذي تعرضت له شبه الجزيرة بعد حركة الفتوح، ومن ثم ارتباط القوة المقاتلة بأماكن استقرارها الجديدة في القواعد والأجناد والثغور. ومن هنا كانت غير عسيرة مهمة المجموعات التي اتجهت إلى «المدينة»، حيث دخلوا إليها وتنقّلوا بين أحيائها وأجروا اتصالات مكثفة مع بعض الصحابة[4]، دون أن يعترضهم معترض. بيد أن أحداً من هؤلاء لم يجرؤ على مناقشة عزل الخليفة، وما يتبعه من تفجير مشكلة الحكم. كان ذلك على الأقل هو الموقف العلني، لأن بعضهم كانت لديه مصلحة في إطاحة عثمان[5]. والواقع إن

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢) شارك كل من الأمصار الثلاثة، حسب رواية سيف، بستمائة متطوع. وقد خرجوا إلى المدينة في شوال من سنة ٣٥ هـ. الفتنة الأولى ووقعة الجمل ص ٥٧.

(٣) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ١٨٧.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٨٣.

(٥) راجع موقف طلحة التحريضي من عثمان واتهام الأخير له. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٨٣.

الغموض كان سائداً في «المدينة»، حيث المفاجأة أربكت الجميع، بما في ذلك المجموعات المسلحة المسيطرة عليها، دون أن يكون للكثيرين التصوّر الواضح، إذا ما كانت حدود هذه الحركة ستنتهي عند الإصلاح المنشود، أم تتجاوز ذلك إلى الخليفة نفسه ويكون في النتيجة الضحية لأكثر من فريق.

وقد نفترض هنا أن إطاحة الخليفة، لم تكن هدف المسلمين في باديء الأمر، بل الضغط عليه من خلال وسائل إستعراضية مختلفة، وذلك لحمله على تعديل نهجه السياسي ومحاسبة المسؤولين عن الأخطاء والتجاوزات العديدة. ولعل هذا ما توحي به على الأقل ضآلة القوة العسكرية الوافدة إلى «المدينة»، والمحاولات الدائبة التي قامت بها لتحقيق هدفها الإصلاحي قبل اللجوء إلى الحصار. كما أن هذا الإجراء الأخير، ربما كان مجرد مناورة أخيرة، لحمل الخليفة على الرضوخ والإستجابة، حين امتد الحصار وقتاً طويلاً(1) دون تسجيل ما يشير إلى استعمال العنف.

غير أن تواتر الأحداث وفشل الصحابة، وعلى رأسهم علي، في تعديل موقف الخليفة، بغية الوصول إلى تسوية ما بين السلطة والمعارضة، رفع وتيرة التشنّج إلى حدٍّ حال دون العودة إلى ما قبل خروج المقاتلين إلى «المدينة»، وذلك بعد رضوخ عثمان لرأي جماعته، المحرّض على الصمود في وجه حملات الضغط التي تقوم بها الأمصار، مع تعاطف ما من عاصمة الخلافة، في الوقت الذي كان يماطل فيه معاوية في إرسال قوة عسكرية لحماية الأخيرة من السقوط، دون ثمة ما يوحي بأن هذا الوعد قابل للتنفيذ(2). وكان التلويح بالقوة الشامية، قد زاد الأمور تعقيداً، وأدّى إلى إنهيار الثقة بالخليفة المتراجع عن التزاماته أمام ممثلي الأمصار، خصوصاً بعد اكتشاف نواياه وما تخبئه الخطة «الأموية»، من خلال الكتاب المُرسل إلى والي مصر، وقد حوى من الحقائق ما يتناقض ووعود الخليفة التي قطعها على نفسه في مسجد «المدينة»(3).

---

(1) دام نحو أربعين يوماً، اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٧٦. أو تسعة وأربعين. الطبري ج ٥ ص ١٢٢.

(2) الطبري ج ٥ ص ١١٥ ـ ١١٦. الإمامة والسياسة ج ١ ص ٢٩.

(3) جاء في الكتاب: «إذا أتاك محمد بن أبي بكر وأصحابه، فاقتلهم وأبطل كتابهم، وأقر على عملك حتى يأتيك رأيي». الإمامة والسياسة ج ١ ص ٣٩.

وسرعان ما تطورت الأمور نحو حسم الموقف المتذبذب، عندما اقتحم بعض المتطرفين دار عثمان وقتلوه، وهو يتلو آيات من القرآن[1] مؤدياً ذلك إلى نهاية الجدل العقيم الذي تراوح مكانه لشهور خلت في «المدينة»، وإلى حسم الموقف بالعنف الذي كان خاتمة فصل مثير من تاريخ الخلافة الراشدة، وبداية المنعطف الأخطر في الدولة الإسلامية.

لم تكن هذه الحادثة التي عُرفت بـ «الفتنة» في المرويات، مجرّد إنقلاب على السلطة أو تمرّد على الخليفة المتّهم بممالأة الأقارب، ولكنها جسّدت الواقع المأساوي المنذر بالتمزق والإنقسام في المدى القريب، ربما على نحو أشد سوءاً من حركة الردّة التي واجهتها السلطة موحدة متماسكة، بينما وصلت «الفتنة» هذه المرّة إلى الخلافة نفسها وأصابت «الجماعة» الإسلامية في الصميم. ذلك أن المعركة الشرسة التي خاضها الاتجاه القرشي، ونجح عبرها في تسخير هذا العهد لمنافعه الخاصة وأهدافه السياسية البعيدة[2]، انتهت به إلى كشف أوراقه أو ما كان مختبئاً منها وراء «المظلة العثمانية»، لا سيما التي ترى في الشيخ الأموي رجلاً مرحلياً، له ارتباطاته الوثيقة بأسرته، ذات الامتداد القبلي الواسع الذي مثلّه «الايلاف» في العصر القرشي الغابر، واجدةً في وصول أحد أبنائها إلى السلطة، نوعاً من الأرث الخاص، أو من وظائف الكعبة في مكة القديمة.

والواقع أن تاريخ هذه المرحلة الدامية، جدير بالمزيد من الاهتمام والتقويم، وذلك خارج نطاق المفهوم التقليدي الذي اقتصرت عليه الدراسات أو كادت حتى الآن. فما بين صفحات هذه الحادثة، يكمن الخلل الذي دمّر الطاقة العربية الإسلامية، الخلّاقة والمعطاء، وشلّ نهوضها السياسي والحضاري، بما يتماثل والفترات القصيرة السابقة التي توكأت عليها «الدول الإسلامية» المتلاحقة. ولعل «المؤامرة» التي استهدفت الخليفة عمر، ومعه «النموذج» الذي انطلق من «البداية» العظمى (دولة الرسول)، كانت الحلقة الأولى في هذا الإنهيار الذي كان محصلاً لاهتزاز وحدة «الجماعة» بعد اغتيال الخليفة الراشدي الثاني.

---

(١) في الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٣٥ هـ. الإمامة والسياسة ج ١ ص ٣٩.

(٢) الطبري ج ٥ ص ٨٨.

ولعل أعجب ما يواجه الباحث، ذلك التناقض أو التمويه اللذين انطوت عليهما معظم الروايات، بما في ذلك جلّ الدراسات الحديثة التي كان واضحاً فيها النَفَس الإخباري وغياب العنصر النقدي التحليلي، بحيث جاءت تكراراً لأحداث لم تعكس تماماً الحقائق التاريخية. ففي الوقت الذي يُسهَب فيه عن مظاهر البذخ والترف والاستغلال، وكل ما أُدين به العهد «العثماني»، تصُب التهم كذلك على أهل «الفتنة» الذين تمردوا على «الشرعية» وأصابوا منها مقتلاً، إلى الحدّ الذي يصعب معه التمييز لاحقاً بين الكلمتين، بعد تعمّق الإنقسام بين المعارضة والسلطة، وانعكاسه على مواقف الفقهاء والروايات التاريخية.

العصبيات الجديدة

بعد مصرع عثمان، وفي أجواء الذهول الـذي ساد عاصمة الخلافة، كان لا بدّ من الخروج بحلّ سريع من هذه المحنة، يعيد الأوضاع إلى مسارها العادي قبل خلافة عثمان. غير أن قيادات الأمصار الذين أقدموا تحت ضغط التطورات إلى قتل الخليفة، لم يكن بيدهم الحلّ وإن كان باستطاعتهم فرضه بالقوة، بعد أن أصبحت السلطة في أيديهم طوال الأيام الخمسة التي أعقبت الحادثة الدموية[1]. ولعل هذه المسألة كانت الخطأ المحوري في حركة الأمصار، إذ أن قيادتها لم تضع في الحساب ما سيعترضها من مشاكل قبل مصرع الخليفة وبعده، ولم تهيء الأجواء الهادئة والموضوعية للبديل. فإذا بقتل عثمان يأتي وكأنه عقاب على سلوكه، حاصراً المسؤولية بكاملها فيه، دون أن يطال أياً من أصحابها الحقيقيين الذين طوّعوا العهد لأغراضهم ونزعاتهم السياسية والقبلية.

وهكذا فإن النتائج الأخيرة للحركة، لم تحقق هدف المتذمرين من سياسة عثمان، ولكنها خلافاً لذلك تعدّت الواقع الذي أُثير حوله النقد، لتجر الدولة بكاملها إلى المفترق الخطير. ولعل أحداً لم يكن في موقع الحسم، بينما الغموض سيد الموقف، والسياسيون (الصحابة)، تراوحوا ما بين الصمت والمناورة، مبعثرة أوراقهم متخالطة، بينما «الحكومة المؤقتة» ـ إذا جاز التعبير ـ عاجزة بدورها عن الخروج من المحنة بحلول جذرية. ومن هذا المنظور، فإن هذه الحركة التي استهدفت تحرير الخلافة من الاستئثار

---

(١) سيف بن عمر، الفتنة ص ٩١.

العائلي، تحوّلت من دون أن تدري إلى إسقاط آخر الأشكال «الشورويـة» للنظام الخلافي الذي حافظ إلى حدّ معين على صورته الجماعية حتى ذلك الحين، وإلى استبداله بالسلطة الفردية، المعتمدة أساساً على التوازن القبلي، ذلك الذي تبلور نهائياً بعد انتقال الحكم إلى الأسرة الأموية في الشام.

وفي الوقت الذي أخذ معظم الساسة يتوارون فيه عن الأنظار في عاصمة الخلافة، تنكباً من التطورات التي أفلتت من قبضتهم، كان الفراغ السلطوي ينذر بأسوأ النتائج، وتشتد الحاجة إلى منقذ تفزع إليه الأغلبية من الاتجاهات السياسية، لا سيما الحركة المهيمنة على السلطة في «المدينة». ولمّا كان المطلب الرئيس لهذه الأخيرة، هو إسقاط العائلية والفئوية، فإن الأنظار شخصت حينذاك إلى عليّ الذي لم يغادر شأن معظم الصحابة الكبار «المدينة»، ولم ينفك شاغلاً دوره البارز منذ تفاقم الوضع في أواخر العهد السابق. فقد كان علي، وهو أحد القلائل من سياسيي الصف الأول، خارج نطاق الاتهام والشك بسلوكه، في الوقت الذي انهارت فيه شخصيات صحابية معروفة أمام شهوات الحكم والثراء، كما سبقت الإشارة. ولكن علياً الذي خانته الظروف وحالت دون وصوله إلى الحكم ثلاث مرات متوالية منذ وفاة الرسول، لم يكن من جانبه شديد الحماسة لهذا الأمر[1]، بعد أن فقدت الخلافة الكثير من بريقها، وبعد أن تلاشت العوامل المساعدة على إقامة نظام إسلامي عادل ومتكافىء. لقد حدث ذلك، على الرغم من ممارسة علي ـ بصورة غير رسمية ـ لبعض شؤون الخلافة منذ فرض الحصار على بيت عثمان[2]، دون أن يكون في وضع من يمتلك القرار أو شيئاً منه. ولكنه من منظور التزامه باتجاه سياسي عريض، كان الأكثر تضرراً في العهد السابق، ذلك الذي عبّر عن همومه أبو ذرّ الغفاري في حركته الجريئة التي أشرنا إليها، كان علي

(١) بعد مقتل عثمان، اجتمع «أصحاب الرسول (ص) من المهاجرين والأنصار، وفيهم طلحة والزبير، فأتوا علياً فقالوا له: إنه لا بدّ للناس من إمام. قال لا حاجة لي في أمركم، فمن اخترتم رضيت به. فقالوا: ما نختار غيرك، وترددوا إليه مراراً وقالوا له في آخر ذلك: إنا لا نعلم أحداً أحق به منك ولا أقدم سابقة ولا أقرب قرابة من رسول الله ﷺ. فقال لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً. فقالوا: والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك» ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ج ٧ ص ١٧٧.

حريصاً على عدم التخلي عن الفئات التي يسكنها الخوف على مصيرها ومكتسباتها المهدّدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة تراثاً نضالياً كبيراً، كان قد تزوده علي منذ نشأته، ايماناً وتعايشاً والتزاماً، كان يحول دون تردّده في اتخاذ الخيار الصعب، والاستجابة لدعوة جماعة الأمصار إلى البيعة. حيث الخيار الأصعب يعني التخلي عن التزاماته ومسؤوليته التاريخية.

وتولى عليّ الخلافة[1] دون إجماع، كسابقة ربما من حيث الشكل لم تعرفها الدولة الراشدية. فالسياسيون الذين شغلوا دور المحرّض في أواخر عهد عثمان أو دور المتفرّج المراقب قبل أن يتحمسوا لبيعة علي[2]، كان لهم موقف غير ودّي، إن لم نقل سلبي من الخليفة الجديد، وفي الطليعة منهم الزبير وطلحة. ولكنها كانت بيعة الأمر الواقع، إذ سارع الإثنان إلى التراجع عنها، بينما اختفى الكثيرون من شخصيات «المدينة»[3]، يحدوهم الموقف نفسه أو التهيب من الأوضاع التي كانت من الخطورة، ما جعلتهم يؤثرون الاعتزال وعدم التورط. وفي المسجد الذي كان شاهداً على أخطر التطورات في ذلك الوقت، ألقى عليّ خطبة البيعة[4] التي كانت في مضمونها دعوة إلى التهدئة وإلى تقويم المسار الذي تعثّر. ولكن على الرغم من كفاءة الخليفة الجديد وخبرته الطويلة، ومقدرته على اتخاذ المبادرات الإصلاحية المطلوبة، وما رافق من ثقة عامة به، فإن الأجواء السياسية كانت ملبدة والأوضاع مضطربة، مما جعل مهمة الخليفة على جانب كبير من الصعوبة والتعقيد.

ولعل العقبة الظاهرة في العهد الجديد، أنه كان يفتقد إلى الدعم السياسي المطلوب، لتثبيت شرعيته وترسيخها في وجه العواصف التي هبت عليها من شتى الجهات. فقد استعداه معظم زعماء المهاجرين الذين كان لهم طموحهم من حيث المبدأ

---

(١) بويع في مسجد المدينة في الخامس من ذي الحجة سنة ٣٥ هـ. سيف بن عمر، الفتنة ص ٩٥. تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ١٩٩.

(٢) ابن الأثير ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١.

(٣) من هؤلاء: سعد بن أبي وقّاص، عبد الله بن عامر، أسامة بن زيد، زيد بن ثابت، حسان بن ثابت، النعمان بن بشير الأنصاري وغيرهم. الطبري، تاريخ ج ٥ ص ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦.

(٤) سيف بن عمر، الفتنة ص ٩٥.

إلى الخلافة، انطلاقاً من تجنب هؤلاء العودة إلى «شــدّة» عمر أو ما هو أكثر منها، حسب الرواية التاريخية[١]. بما لذلك من إنعكاس سلبي على امتيازاتهم التي كرسّها العهد السابق. وإذا ما استثنينا الفئات غير الميسورة[٢]، سواء ـ في المدينـة أو الأمصار ـ وهي في طبيعـة تكوينهـا الاجتماعي تفتقـر إلى التعبئة والتنـظيم في معـظم الحـالات، حيث يكمن ضعفها وعجزها عن اتخاذ الدور المطلوب، فإن الذين وقفوا إلى جانب عليّ، هـم الأنصار[٣] بشكل عام والقليل جداً من المهاجـرين[٤]، فضلاً عن حـركة الأمصـار التي أطاحت عثمان وجاءت به إلى الحكم. وكان مالـك بن الحارث (الأشـتر النخعي)[٥]، القائد الكوفي اليمني، أحد أبرز قيادات هذه الحركة وأكثرهم حماسة للخليفة الجديـد، مما سيتضح ذلك في الموقف الكوفي المتعاطف الذي كان وراءه الأشتر قبيل اتخـاذ القرار بنقل مقر الدولة إلى العراق.

كانت الخطوة الأولى في بـرنامـج الخليفة، العمــل على إلغـاء مظاهـر الخلل وأسبابه، وكل ما انتهى بالعهد السابق إلى تلك النهاية. وكان تنفيذ هذا الأمـر مقرونـاً بتغييرات جذرية في سياسة الدولة الإدارية والاقتصادية والعسكـرية، غـير أن التصدي لـرواسب النظام السـابق، ممارسـات وأشخاصـاً، كان يعني المجـابهة مـع قوى نـافـذة وصلبـة، تعززت شـأناً على حساب الفراغ المركزي الذي أصاب الخلافـة أبان المحنة، فضلاً عن الاصطدام بعدد من كبار الصحابة الذين سجلوا موقفهم السلبي بـالخروج من العاصمة، والقيام باتصالات ليست خارج دائرة الشك في ذلك الحين.

ولعـل القرار التغييـري، الأكثر إلحـاحـاً حينـذاك، هـو إعـادة النـظر في الجهـاز الإداري، كونه الأداة التنفيذية المسؤولة للخلافة. وكان يفترض تلازم هـذا القرار مـع خطوات تمهيدية، لتحقيقه دون ضجيج أو اعتراض. وهو ذلك ما أشار على الأخـذ به

---

(١) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٢٦.

(٢) الطبري ج ٥ ص ١٥٦.

(٣) خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٣٠.

(٤) راجع كتابنا، الحجاز والدولة الإسلامية ص ١٧٧.

(٥) سيف بن عمر، الفتنة ص ٩٣ ـ ٩٤.

كل من عبد الله بن عباس (أحد المقربين من علي) والمغيرة بن شعبة (سياسي محترف ومحنك من الطائف). فقد رأى كلاهما، التمهّل في عزل جماعة عثمان، وبالتحديد معاوية والي الشام القوي: «أقرر معاوية وابن عامر وعمّال عثمان على أعمالهم حتى تأتيك بيعتهم ويسكن الناس ثم أعزل من شئت»[1]، حسب القول المنسوب للمغيرة، أو «فانزع من شئت واترك معاوية، فإن فيه جرأة، وهو في أهل الشام ويستمع منه، ولك حجة في إثباته، كان عمر بن الخطاب قد ولّاه الشام»[2] حسب قول ابن عباس. ونحن لا نستطيع الافتراض بأن ذلك لم يدر في خلد عليّ الذي كان أعرف الناس بمشاكل عهده، ولكن النقمة التي اجتاحت الأقاليم ضد ولاة الخليفة السابق، كانت ما تزال تتفاعل وتصبح مطلباً ضاغطاً على الحكم الجديد. ومن ناحية أخرى، فإن علياً الذي جاء في حالة المنقذ، كان الأخذ بالمبدأ الواحد يعني لديه الشمول وعدم التجزئة، وما يجري على الكل لا بدّ أن يصيب الجزء في مطلق الأحوال[3]، فضلاً عن ذلك فإن موقف حركة الأمصار، كان واضحاً في هذا الشأن وميالاً إلى حسم الأمور بالسرعة القصوى.

وفي ضوء هذا الموقف المبدئي، صدر الأمر بعزل الولاة وعمّال الخراج وبقية المسؤولين في العهد السابق، واستبدالهم بفئة جديدة غير متورطة في السياسة، وليست لأسمائها شهرة كبيرة خارج «المدينة». ولم تقم عقبات تذكر في وجه الولاة الجدد، باستثناء ما كان منتظراً في الشام، حيث الخصم الذكي ما برح يعمل بطريقة لا مركزية، ويجتهد ألا تفوته الفرصة النادرة لتحقيق طموحه الكبير في السيطرة على زمام الأمور، وفق منطق الاستمرارية في البيت الأموي. بيد أن الشام، على خطورتها، لم تكن الشاغل الوحيد للخليفة، ففي مكة التقى الرافضون لحكمه، متخذين من الأسلوب نفسه الذي تمت فيه المتغيرات الأخيرة، ذريعة للاحتجاج والمعارضة. ولم يلبث أول تكتل مناهض لعلي، أن وظهر في المدينة المقدسة وعلى رأسه طلحة والزبير وعائشة (زوج النبي) التي سارعت إلى تحديد موقفها من الخليفة في

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٩٧.

(٢) المكان نفسه.

(٣) «لا أستعمل معاوية يومين». من جواب عليّ لابن عباس. المكان نفسه.

ضوء اعتبارات، قد لا يكون لها صلة بالأسباب التي حرّكت شريكيها في التحالف. ذلك أن عائشة لم تكن يوماً من مؤيدي عثمان الذي أثار سخطها قبيل مصرعه[1]، ولكنها كانت ضد عليّ بكل ما تعنيه هذه الكلمة، دون أن تتورع عن اتخاذ كافة السبل للقضاء على حكمه.

وعلى الرغم من استقطاب التحالف الثلاثي لعدد غير قليل من المؤيدين، لا سيما المنتمين إلى قريش، إلا أن موقعه في مكة كان مضطرباً واحتاج إلى دعم لم يتوفر له في الحجاز. فقرر المتحالفون اتخاذ البصرة منطلقاً لحركتهم، حيث فرص النجاح كانت في رأيهم أكثر وضوحاً، لا سيما بعد التحاق يعلى بن منية التميمي بمكة، وتمويله الحركة من خراج اليمن، حيث كان عاملاً لعثمان على صنعاء[2]. وكانت البصرة حينذاك متذبذبة في موقفها ولم تتوصل، خلافاً للكوفة، إلى تحديد رأي من الخليفة الجديد، وقيل إن واليها في عهد عثمان (عبد الله بن عامر)[3]، كان يشجع على اختيارها مقرّاً لهذه الحركة. وإذا كانت انتفاضة عائشة مع المنتفضين على خلافة علي، قد أثارت الدهشة والاعتراض، إلّا أن مشاركتها بدون ريب دفعت في تسريع الأزمة والسيطرة على البصرة[4].

ولكن أولى حركات المعارضة المسلحة التي رفعت شعاراً لا ينسجم مع الموقف المعروف لزعمائها، وهو محاكمة المسؤولين عن مقتل عثمان[5]، كانت بحاجة إلى مسوّغات أكثر موضوعية لانتزاع التأييد السياسي المطلوب. لذلك أخفقت في أن تكون أحد المحاور الأساسية في الصراع على السلطة، مقتصراً تأييدها الفعلي على فئة محدودة من البصرة، كانت دوافعها قبلية في المقام الأول[6]. وفي الوقت نفسه، لم يعدم

(١) طه حسين، عليّ وبنوه ص ٢٩.

(٢) قيل أنه أمّد طلحة والزبير بأربعمائة ألف دينار. اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٨١.

(٣) سيف بن عمر، الفتنة ص ١١٣.

(٤) المصدر نفسه ص ٩٧.

(٥) الطبري ج ٥ ص ١٧٠، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٢.

(٦) سيف بن عمر، الفتنة ص ١٥٢ ـ ١٥٣. خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٠٢. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٢٣٦.

الخليفة تأييداً له في معقل هذه الحركة، لا سيما عبد القيس وبكر بن وائل[1]، بينما فئة ثالثة (الأحنف بن قيس وجماعته)[2]، ارتضت لنفسها الابتعاد عن هذا الصراع. وهكذا فإن موازين القوى بين قوات الخلافة وبين تمرد الثلاثي «القرشي» في البصرة لم تكن متعادلة، فقد استطاعت الأولى التي اعتمدت أساساً على «الأنصار» والكوفيين[3]، القضاء على هذه الحركة من دون صعوبة، وذلك في الموقعة المعروفة بـ «الجمل»، بالقرب من البصرة، دون أن تجدي نفعاً جهود الخليفة من أجل تفادي الحرب وتحقيق وفاق مع رؤوس الحركة[4].

كانت هذه الموقعة التي أسفرت عن مصرع طلحة والزبير وأسر عائشة التي اعتزلت الحياة السياسية إثر عودتها إلى المدينة[5]، أول حرب تدور بين طرفين، كلاهما يدين بالإسلام، مما دفع عليّ إلى خوضها بروح عالية من المسؤولية، دون أن تتحكم فيه خلفية ما، شخصية كانت أم سياسية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الموقعة كانت مقدمة الصراع الحتمي بين علي ومعاوية، وفي نفس الوقت بداية المجابهة المباشرة بين الاتجاه الإسلامي والحلفاء العضويين الذين انصهروا فيه، فضلاً عن المرحليين من زعماء القبائل وغيرهم، وبين الاتجاه القرشي والمتعاطفين معه من أصحاب الثراء وذوي النفوذ، فضلاً عن قبائل الشام الأكثر بداوة، وبقية المرتبطين مصيرياً بهذا الاتجاه الذي كان في رأيهم الضمانة لمصالحهم الشخصية والقبلية. وأخيراً فقد أسفرت موقعه «الجمل» عن تحجيم «المدينة» وانهاء الدور السياسي للحجاز، بعد انتقال عليّ في

(١) تزعمها حكيم بن جبلة العبدي. خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٠٢، ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٢٣٦.

(٢) سيف بن عمر، الفتنة ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٣) الغلابي البصري، وقعة الجمل ص ٣١ - ٣٣ - المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٥٩. ابن الأثير الكامل ج ٣ ص ٢٣١.

(٤) المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٦١.

(٥) سيف بن عمر، الفتنة ص ١٨٣. اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٨٣.

كان علي أول من تصدّى لهذه المشكلة بتشريعه المعروف: «لا يُجهز على جريح ولا يتبع مُوَّل ولا يُطعن في وجه مدبر. ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن». اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٨٢. الدينوري، الأخبار الطوال ص ١٥١.

أعقاب انتصاره إلى الكوفة في العراق واتخاذها مقراً لخلافته القصيرة، مؤثراً الابتعاد عن شحناء الحجاز وتطاحن الاتجاهات السياسية. وكان ذلك سبباً في ولادة محور جديد للاتجاه المؤيد لعلي، على حساب البصرة التي عاشت في ظل الكوفة زمناً طويلاً، وعلى حساب الحجاز عامة الذي أفرغته الفتوح من طاقاته، ولم يعد صالحاً لاتخاذه مقراً للخلافة، حيث أصبح خروج السلطة منه أمراً حتمياً، لتفادي انقسام الدولة أو تأخير انقسامها على الأقل.

صفّين والتحكيم

لعل المقارنة غير جائزة بين الشام وبين أية منطقة أخرى من «أمصار» الخلافة، في معرض الحديث عن الصراع الدموي الذي جرّ إليه المسلمين في صفين. فقد ارتبطت الأولى بعلاقة خاصة وقديمة مع البيت الأموي، بدءاً بأمية بن عبد شمس[1] (جد الأمويين) ومروراً برحلة الصيف الشهيرة التي كان لهذا البيت في وقت ما دور الزعامة التجارية فيها[2]، وصولاً إلى العهد الإسلامي حين قدّر لهذه العلاقة أن تنمو أيضاً وتتخذ حجماً غير عادي، بعد أن أتيح للأمويين توظيفها في خدمة الصراع الإسلامي - البيزنطي في بلاد الشام. فقد عهد الخليفة أبو بكر إلى يزيد بن أبي سفيان، بقيادة أحد الجيوش الثلاثة الرئيسة التي كانت طليعة القوات العربية الإسلامية المتحركة إلى هذه المنطقة، متخذاً من دمشق محور المهمة المكلّف بها في ذلك الحين[3]. وبعد سقوط الشام كان يزيد أول عمالها بالإضافة إلى مهامه العسكرية، حتى إذا توفي بعد سنوات قليلة (١٨ هـ)، احتفظ الأمويون بهذا المنصب الذي انتقل إلى أخيه معاوية بصورة شبه وراثية[4]. ولقد تبلورت حينذاك هذه العلاقة، وبدأت الشام تأخذ تدريجياً سماتها الأموية بالكثير من الهدوء والذكاء، وهما من صفات واليها الجديد الذي لم يشأ أن يكون على غرار الآخرين من الولاة، مجرد موظف يخضع مباشرة للخلافة ويُعزل متى شاءت

---

(١) اضطر أمية إلى مغادرة مكة بعد فشله في منافسة عمه هاشم على النفوذ. المقريزي، النزاع والتخاصم بين أمية وبني هاشم ص ٨٠.

(٢) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ٩٠.

(٣) البلاذري، فتوح ص ١١٦.

(٤) ذكر خليفة بن خياط أن يزيداً «استخلف أخاه معاوية فأقرّه عمر» تاريخ ج ١ ص ١٥٧.

لـه العـزل، حـين لجأ إلى تـدعيم وضعـه السيـاسي بـإنشـاء قـوة عسكـريـة ضاربة[1]. وكان للقوة البحرية التي أقيمت تحت شعار الدفاع عن شواطىء الـدولة وثغورها، الـدور البارز في صدّ محاولات الأمبراطوريـة البيزنطية، لاستعـادة نفوذهـا المفقود في الشام، ومن ثمّ إلحاق ضربة كبيرة بأسطولها في وقت لاحق، وذلك في معركة «ذات الصواري» التي مرّ ذكرها[2].

لقد أعطى هذا النمو المتصاعد في القوة العسكريـة، حجماً غـير اعتيادي لمعاوية وأسرته في الشـام، ما لبث أن وظفـه في سياستـه الداخليـة، مترصـداً الفرص المواتيـة لتحقيق طموحه السلطوي المتوارث والمتأصل فيه[3]. وجـاء تنصيب خليفة، وهـو أحد أركان البيت الأموي، ليفتح أبواب هـذا الطمـوح في وجه زعيم الشـام، ومعها حـرية التحرك والغطاء الواقي الفسيح. وبعبارة أخرى، فقـد توفـرت لدى معـاوية الأرضيـة المناسبة، مضافاً إليها الموقع العسكري المتطور، ومن ثم لعبة التحـالف القبلي المتـوازنة التي اتقنها، ومصاهرته لبني كلب، أقوى القبائل اليمنية في الشام، وهي جميعها شروط هامة للزعامة السياسية وصناعة النفوذ.

في مثل هذه الظروف، حين كانت تخالج معاوية اللحظة التاريخية باستلام الحكم بعد عثمان، كان عليّ ينتقل مع متاعبه إلى الكـوفة، عـاصمته الجـديدة، لينصـرف إلى معالجة المعضلة الشامية. فقد غادر الحجاز، وقد انهارت الدولة، ساعياً إلى إعادة بنائها مجـدداً في العراق، بينـما كانت ثمـة «دولة» قـائمة في الشـام بكـل مقـومـاتهـا الإداريـة والعسكرية والاقتصادية. ولم يلبث معاوية أن صعّد حملته، المطالبة بمحـاكمة المتهمـين بقتل الخليفة السابق، متخذة بعداً آخر تجاوز ما طرحته الحركة السـابقة التي انتهت من غـير صعوبـة في موقعـة الجمل، حيث رافقهـا جو من التعبئـة النفسية والعسكـريـة في أوساط قبائل الشام التي استدرجها إلى هذه المعركة، بمبتكر أسـاليبه و«نعـومة»

(١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر ص ١٨٩ ـ ١٩١.

(٢) البلاذري، فتوح ص ١٥٧ ـ ١٥٩.

(٣) راجع قول أبي سفيان في ابنه معاوية «ليسودن ابني هذا قريشاً والعرب» البلاذري، أنساب ج ١ ص ٥٠.

سياسته[1]، إلى القول بمقولته والتكتل معه حول قضية مفتعلة. فقد كانت لدى الزعيم الأموي الذي احترف شتى الوسائل في اجتذاب الأعوان والأنصار، المقدرة على إغراق الناس في جدل عقيم وساذج، في الوقت الذي استبطن فيه قضيته الخاصة على المدى الأبعد.

وفي ضوء هذا الواقع، فإن المجابهة الجديدة بين الخليفة والوالي المتمرد، لم تكن مهمة سهلة على غرار معركة البصرة. ففي الشام استطاع معاوية القبض بإحكام على زمام الأمور، سواء بتطويع زعماء القبائل القوية[2]، أو بإعداد جيش متماسك وانضباطي، بينما الجبهة العراقية، كانت ما تزال حديثة العهد مع الخليفة وفاقدة الكثير من هذه الشروط، فضلاً عن الموقف الفاتر لبعض الزعامات القبلية من الطريقة الصارمة التي مارسها عليّ في السلطة. أما على الصعيد العسكري، فقد كانت القوة المقاتلة [3] إلى جانب الخليفة، تلك المتشكلة من القبائل المشاركة في الفتوح والمستقرة في الأمصار، حيث انتقلت اليها برواسبها وأمراضها وتناقضاتها المختلفة. وعلى الرغم من تفوقها العددي، إلا أنها كانت غير مؤهلة تماماً لخوض معركة طويلة الأمد، بعد أن خبت فيها النزعة القتالية، منذ انغماس أكثريتها في شؤون السياسية والمحاور والعصبيات بعد اغتيال عمر.

ولقد كان علي من موقع الخلافة، حريصاً على توسل المرونة في محاولة إنهاء التمرد الشامي، حين أرسل موفداً إلى الشام[4]، بغية إقناع معاوية بالتخلي عن موقفه السلبي والاعتراف بشرعية الخليفة. وجاء اختيار جرير بن عبد الله البجلي، من قبيلة يمنية غير متورطة في الصراعات القبلية القديمة، ومن موظفي العهد السابق[5] لهذه المهمة، يؤكد المحاولة وتغليب الاتجاه السلمي لدى الخليفة ومن ثم العمل على تفادي

---

(١) أحمد فريد الرفاعي، عصر المأمون ج ١ ص ١٧.

(٢) كانوا يمثلون بصورة خاصة: فهر ومرّة وحمْيَر وكلب وجذام، الطبري ج ٦ ص ٦، نصر ابن مزاحم، وقعة صفين ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٣) من أبرز القبائل التي شاركت كوحدات قتالية مع علي: نخع، كندة، خزاعة، همدان. وقعة صفين ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧. خليفة بن خياط، تاريخ ج ١ ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٤) الدينوري، الأخبار الطوال ص ١٥٦، ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٢٧٦.

(٥) كان عاملاً لعثمان على همذان. ابن الأثير ج ٣ ص ٢٧٦

الحرب الداخلية. ولكن مهمة جرير اصطدمت برفض معاوية وإصراره على موقفه المعروف من عليّ ملقياً الشبهة عليه ومتهماً إياه بتمييع قضية سلفه وحماية المسؤول عن قتله(١). وجاء ذلك، مؤشراً إلى اقتراب شبح الحرب، متزامناً مع بعض الإجراءات التي شهدتها الجبهة الشامية، وكان آخرها استدعاء عمرو بن العاص المعتكف في فلسطين(٢) بعد خلافه مع عثمان، دون أن يكون في المقابل على مودة مع عليّ، مما ساهم في تصعيد حالة التعبئة للحرب المرتقبة. ذلك أن استقدام أحد كبار قادة اليرموك، وأحد أكفأ الأنداد السياسيين لمعاوية، واتخاذه دور الشريك المساهم إلى جانبه، كان يخفي الكثير من المساومات التي تتوجت أخيراً بالتحكيم(٣). فما لبث ابن العاص أن رفع بدوره شعار المطالبة بدم عثمان، مسوّغاً لمعاوية «حقه» في السلطة عبر هذا المدخل الذي كانت الشام أحد أبوابه العريضة. ويكفي أن نشير إلى حجم هذه «الصفقة» بين الرجلين، في انتقال ابن العاص المثير، من موقع الساخط المتمرد على الخليفة السابق ـ معبّراً عن ذلك بعد خروجه من الحجاز بقوله: «كنت لألقى الراعي فأحرّضه على عثمان»(٤) ـ إلى مطالب بدمه ومدافع عن قضيته تحت اللواء الأموي في الشام.

وهكذا تغلبت حتمية الحرب بين موقفين مختلفين وبين اتجاهين متناقضين، في النهج والطرح والأسلوب. وما لبث معاوية أن استنفر أنصاره وحلفاءه من قبائل الشام وخرج بهم نحو العراق ـ المقر الجديد للخليفة ـ مقرناً تمرّده بالفعل، في الوقت الذي اتخذ فيه علي معسكراً لقواته في «النخيلة»(٥)، إثر المعلومات التي بلغته عن تحرك القوات الشامية، حيث كانت صفين(٦) ـ المدينة الفراتية القديمة ـ ساحة الصراع بين

---

(١) الطبري ج ٥ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٢٧٤.

(٣) اصرار عمرو بن العاص على أن تكون مصر من نصيبه، شرطاً لتحالفه مع معاوية اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٩٣.

(٤) الطبري ج ٥ ص ١١٩.

(٥) موقع قرب الكوفة على طريق الشام. ياقوت، معجم ج ٥ ص ٢٧٨.

(٦) قرب الرّقة على شاطىء الفرات من الجانب الغربي. المصدر نفسه ج ٣ ص ٤١٤.

الطرفين. وتشير الروايات إلى معارك عديدة طاحنة، رافقتها حملات نفسية لتدعيم المعنويات وجذب الأنصار من هذا المعسكر أو ذاك. كما تشير إلى رجحان الموقف العسكري على الجبهة العراقية[١] التي كادت أن تحسم الحرب لمصلحتها لولا التطورات التي أسفرت عن الدعوة إلى التفاوض، بعد أن مُهّد لها برفع المصاحف، في الوقت الذي كانت فيه قوات الأشتر - كبير قادة هذه الجبهة - تخترق صفوف الشاميين وتدفع بهم إلى الوراء[٢].

ولعل هذه المبادرة التي طرحت شعار «التحكيم»، أي الاحتكام إلى القرآن، كانت مداهمة للموقف العراقي الذي أخذ يسوده الارتباك، إذا ما أخذنا في الاعتبار ما لهذه الدعوة من تأثير على المقاتلين ومسار الحرب. وترى المصادر أن عمرو بن العاص الذي كان صاحب هذه الفكرة[٣] ومنفذها فيما بعد، أعطى للموقف الشامي - الأموي، دعماً وتعزيزاً ما كانا يتوفران لولا هذه المناورة الذكية، إذ تم إنقاذ حلفائه من الهزيمة[٤] وأفسح لهم المجال لإعادة تنظيم قواتهم، دون أن ينطبق ذلك على الموقف العراقي الذي لم يكن تجميد الوضع لمصلحته، بل سيؤدي خلافاً لذلك إلى انهيار الجبهة غير المنضبطة والمتماسكة. وسرعات ما ظهرت بوادر التفكك في أعقاب هذه الدعوة، مترافقة مع ارتخاء الموقف العسكري وانكفاء النزعة القتالية تدريجياً، بعد أن خرقت الأصوات الداعية إلى التحكيم، الانسجام السطحي بين قوات الخليفة[٥].

وكان من البداهة أن يعارض عليّ وأركانه هذه الدعوة التي كانت بنظرهم مجرد مناورة لا تخدم في النهاية سوى الجبهة الشامية[٦]، بما في ذلك إعطاء معاوية فرصته

---

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٨٨. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٨٩، ٣٩٠. ابن الأثير ج ٣ ص ٢٨٥.

(٢) يروي ابن الأثير أن علياً حذّر أصحابه من هذه الخديعة وأكد لهم أن معاوية وعمراً وأصحابهما «ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم. قد صحبتهم أطفالاً ثم رجالاً، فكانوا شر أطفال وشر رجال. ويحكم والله ما رفعوها إلاّ خديعة ووهناً ومكيدة» الكامل ج ٣ ص ٣١٦.

(٣) الدينوري، أخبار ص ١٨٨، ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣١٦

(٤) الدينوري، أخبار ص ١٨٨. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣١٦.

(٥) المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٩٠.

(٦) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣١٦.

التاريخية للظهور في موقع الندّ للخليفة، وما يترتب عليه من تغيير في الموازين السياسية والمعنوية والعسكرية. غير أن ذلك لم يكن مُلزماً لجميع قيادات الجبهة العراقية التي سرعان ما ارتفعت فيها الأصوات المتعاطفة مع التحكيم أو المحرّضة عليه. وكان أكثر ما راقت هذه الدعوة للقيادات القبلية البارزة، غير المؤهلة عملياً للصمود في حرب نظامية طويلة الأمد، وتستدعي الانضباط فضلاً عن الرضوخ للقوانين العسكرية الصارمة. ولم يكن موقف القوى أو معظمها، بعيداً عن التأثر بالأجواء التحكيمية التي أخذت تسيطر على الجبهة، على حساب الاتجاه القتالي المتراجع. ولم يكن ما يثير الدهشة أن يقترن ذلك الموقف، ليس بالتأييد فقط، ولكن بالإصرار والتهديد، لحمل القيادة على الاستجابة والرضوخ لهذا الأمر[1]. وما لبث أحد أكثر المتحمسين للتحكيم من جماعة علي، وهو الأشعث بن قيس الكندي ـ أول موفد إلى معاوية لاستطلاع غرضه من التحكيم ـ [2] أن عاد إلى معسكره وهو أشد اقتناعاً بهذه الدعوة، ليقوم بدوره في خلخلة الجبهة العراقية وتثبيط معنوياتها بصورة تدعو إلى الريب.

وفي ضوء هذا الواقع، يصبح عليّ وبعض أركانه المخلصين، قلّة أمام التيار الاستسلامي الذي سيطر على معسكره وفرض رأيه لمصلحة التحكيم. على أن المسألة لم تتوقف عند حدود الاستجابة التي كانت حذرة لدى علي، إذ أن القوة التي نجحت في تحويل التوجّه العام لقبائل العراق من الحرب إلى الجمود، كانت لديها القدرة أيضاً على التدخل في النتائج أيضاً والسيطرة على الموقف، في ضو ما يعنيه ذلك من تعزيز لمواقعها الذاتية والتقاطع المصلحي مع جبهة الشام. وبدت مؤشرات هذا التفكك على الجبهة العراقية، تتجلى في اختيار ممثلها إلى «مؤتمر» التحكيم الذي اتُفق على عقده في أذرح[3]، وفق معاهدة ضمت الشروط المبدئية[4] للمفاوضات، حيث انتدب معاوية

(١) المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٩١.

(٢) نصر بن مزاحم، وقعة صفين ص ٤٩٨، ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣١٨.

(٣) ثمة التباس في تحديد المكان الذي اجتمع فيه «الحكمان»، أو بين أذرح ودومة الجندل، حيث خلطت الروايات بينها أو انفردت بذكر أحدهما دون الآخر. وقد تكون أذرح من وجهة النظر الجغرافية، أكثر ملاءمة لذلك الاجتماع، وهو ما يعزّزه نصر بن مزاحم، وقعة صفين ص ٥٧. راجع أيضاً ياقوت الذي يصف أذرح بأنها «بلد في أطراف الشام وكان فيها أمر الحكمين» معجم البلدان ج ٢ ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٤) نصّت المعاهدة على «أن يحيي الحكمان ما أحيا القرآن ويميتا ما أمات القرآن، ولا يتبعان الهوى ولا =

كبير معاونيه وصاحب هذه الفكرة، عمرو بن العاص، بينما كان أبو موسى الأشعري الذي أدين في موقف مشبوه ضد علّي في الكوفة[1] بعيد تولية الخلافة، موفده إلى أذرح. ويبدو أنه كان ميّالاً إلى اختيار أخد خلصائه لهذه المهنة، لا سيما عبدالله بن عباس، إلا أنه اضطر للتراجع مرة أخرى تحت ضغط الأشعث الذي رفض هذا الاقتراح لأسباب قبلية حسب زعمه، كون الأشعري اليمني الأصل شأن الأخير، كان أكثر مرونة على التفاوض وفي منتصف المسافة بين الطرفين[2]. والواقع أن الأشعري الذي كان من قادة الفتوح في العراق، قبل تعيينه والياً على البصرة والكوفة، تمتع برصيد كبير لدى القبائل اليمنية، الأكثر عدداً وقوةً، كما تجلى ذلك سابقاً، حين فرضته هذه القبائل والياً على الكوفة في أعقاب تمردها على والي عثمان سعيد بن العاص.

ولم يزل الأشعث يمارس دوره غير البريء في التأثير على المترددين من جماعة عليّ، مروّجاً للمعاهدة المذكورة التي اعتبرت وثيقة للمناقشة في أذرخ[3]، بعد جدال عاصف أثاره الإتجاه الرافض مبدئياً للتحكيم، وبالتحديد لما ورد في حيثيات الوثيقة من تساوٍ بين موقعي علي ومعاوية، مؤدياً ذلك إلى تسجيل نقطة هامة للثاني في مرمى الأول، بعد تجريده عملياً من أقوى أسلحته، وهي الخلافة[4]، ووضعه في موقع الند أمام والي الشام المتمرد من حيث المبدأ على الشرعية[5]. على أن الأشعث لم يُنج من إدانة

= يداهنان في شيء من ذلك، فإن فعلا فلا حكم لهما الطبري ج ٢ ص ٣٠. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٩٢.

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ٦ ص ١٨٩. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٩١.

(٢) نصر بن مزاحم، وقعة صفين ص ٥٠٠. الطبري ج ٦ ص ٢٨.

(٣) نصر بن مزاحم، وقعة صفين ص ٥٠٤ ـ ٥٠٨.

(٤) نصر بن مزاحم، وقعة صفين ص ٥٠٤.

(٥) روى اليعقوبي أن علياً ومعاوية «كتبا كتابين بالقضية، كتاباً من عليّ بخط كاتبه عبدالله بن أبي رافع، وكتاباً من معاوية بخط كاتبه عمير بن عماد الكناني، واختصموا في تقديم عليّ أو تسمية عليّ بأمير المؤمنين. فقال أبو الأعور السلمي: لا نقدّم علياً. وقال أصحاب عليّ: ولا نغير اسمه ولا نكتب إلا بإمرة المؤمنين. فتنازعوا على ذلك منازعة شديدة حتى تضاربوا بالأيدي. فقال الأشعث: امحوا هذا الاسم! فقال الأشتر: والله يا أعور لهممت أن املأ سيفي منك، فلقد قتلت قوماً ما هم أشرّ منك. وإني أعلم أنك ما تحاول ألا الفتنة وما تدور إلا على الدنيا وإيثارها على الآخرة. فلما اختلفوا قال =

أنصار هذا الإتجاه وإتهامه بالتواطؤ والتنسيق مع الجبهة المعادية. فبعد تهديده بالقتل من جانب الأشتر (١) الذي كان من فرسان معركة وآخر المطاردين لفلول البيزنطيين في شمالي الشام (٢)، وكذلك أحد أبرز القادة المتحمسين لعليّ في صفين(٣)، انتفض في وجهه عروة بن أدية (من زعماء تميم) وكاد أن يفتك به، لولا أن هوت ضربة السيف على مؤخرة فرسه(٤)، مما أدى إلى تكتل كندة اليمنية حول زعيمها الأشعث، في الوقت الذي أخذ فيه بنو تميم يندرجون في تكتل آخر أكثر تماسكاً، ولكن على حساب هذه البجهة. ولنا أن نتصور تأثير هذا الإنقسام على وحدة الجبهة العراقية، التي ستفتقد اثنتين من أكبر القبائل المقاتلة، بعد اندراجهما في التطرف المتناقض الذي جاء في النهاية لمصلحة الجبهة الشامية. فبينما تعاطفت الأولى (كندة) مع التحكيم الذي تبنّته هذه الجبهة وراهنت عليه، تمادت الثانية (تميم) في خطّها المعارض لهذا المبدأ، معبّرة عنه بالقول الشهير - على الرغم من تعدد دوافعه - «لا حكم إلا لله»(٥)، ومشكلة نواة ما عرف لاحقاً بـ «الخوارج» الذين اتخذوا هذه العبارة شعارهم الرئيس.

وكانت هذه الحادثة سبباً في تجميد المفاوضات، وذلك في أعقاب الفوضى التي سيطرت على المعسكر، من ساخط، إلى رافض، إلى متهم بالخيانة، حتى أن بعض الذين دافعوا عن «التحكيم» عادوا إلى نفض أيديهم منه، وآخر بالغ في موقفه، إلى

= عليّ: الله أكبر! قد كتب رسول الله يوم الحديبية لسهيل بن عمرو: هذا ما صالح رسول الله. فقال سهيل: لو علمنا أنك رسول الله ما قاتلناك. فمحا رسول الله اسمه بيده وأمرني فكتبت: من محمد بن عبدالله، وقال أن اسمي واسم أبي لا يذهبان بنبوتي... وإن اسمي واسم أبي لا يذهبان بإمرتي. وأمرهم فكتبوا: من عليّ بن أبي طالب. وكتب كتاب القضية على الفريقين يرضون بذلك بما أوجبه كتاب الله واشترط على الحكمين في الكتابين أن يحكما بما في كتاب الله من فاتحته إلى خاتمته، لا يتجاوزان ذلك ولا يحيدان عنه إلى هوى ولا إدهان، وأخذ عليهما أغلظ العهود والمواثيق، فإن هما جاوزا بالحكم كتاب الله من فاتحته إلى خاتمته فلا حكم لهما» تاريخ ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠.

(١) المصدر نفسه ج ٢ ص ١٨٩.

(٢) راجع الأزدي، فتوح ص ٢٣٣، ٢٣٧.

(٣) الطبري ج ٦ ص ٦.

(٤) المصدر نفسه ج ٦ ص ٣٠ - ٣١. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٩٣.

(٥) الطبري، ج ٦ ص ٣١. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٣٩٣.

حدّ إتهام عليّ بالتخاذل[1]. وكان ذلك كافياً، لأن يقرر الخليفة إنسحابه إلى الكوفة، لإعادة تقويم الوضع ومعالجة الخلل المريع الذي أصاب جبهته وقادها إلى التمزق. ويبدو أن أكثر همومه إلحاحاً في تلك الأثناء، كانت في اتساع دائرة الرافضين في معسكره الذين استهوتهم مقولة الزعيم التميمي، لينفضّوا تباعاً عنه إلى معسكر اتخذوه في حروراء ـ إحدى قرى الكوفة ـ وذلك بقيادة تميمي آخر هو شبث بن ربعي[2].

على أن علياً لم يفقد زمام الموقف على الرغم من تكاثر هؤلاء «الخارجين»، فقد ناقشهم في الحجج التي تذرعوا بها، مشيراً إلى رفضه المبدئي للتحكيم وإلى الأسباب التي حملته على الأخذ به. فنجح في التأثير على قياداتهم التي استجابت له بعد لأي وعادت عن اعتصامها إلى الكوفة[3]. ولكن تسويغ الخليفة لم يكن مقنعاً في نظرهم، مما جعل هذا الاتفاق واهياً، لا سيما بعد وضوح الالتزام بوثيقة «التحكيم»، ودفعهم إلى الإنفصال مجدداً، حيث تمّ ذلك عشية اجتماع المتفاوضين في أذرح[4]. وفي تلك الأثناء، كان هؤلاء الذين سيعرفون بـ «الخوارج»، تعبيراً عن خروجهم الاحتجاجي على دعوة التحكيم، ينتقلون من معارضتهم الكلامية إلى المجابهة المسلحة، بينما كان عليّ شديد الحرص على تطويق الأزمة، والحؤول دون خروج هذه المجموعة الكبيرة وعدم استعدائها، في وقت كان الموقف يتطلب تجنيد كافة الطاقات لمعركته الصعبة والطويلة، وفي وقت أدرك فيه عبث المفاوضات وعقم الحلول الوسطية[5]. فالحملة النفسية المتصاعدة التي بثّها الزعيم الأموي في أوساط المعسكر العراقي، والوسائل التي رافقت اختيار الموفدين وانتشار الوثيقة، كانت كلها مؤشرات تبعث على اليقين، بأن اجتماع أذرح لن يتعدى المناورة أو يختلف عن الابتزاز السياسي ـ إذا جاز التعبير ـ لكسب الوقت وحمل الخليفة على المزيد من التنازل والتراجع.

---

(١) ولهوزن، الخوارج والشيعة ص ٥.

(٢) «الأمر شورى بعد الفتح. والبيعة لله عزّ وجل. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».... من أقوالهم في حروراء. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٣) المصدر نفسه ج ٣ ص ٣٢٦ ـ ٣٢٨.

(٤) المصدر نفسه ج ٣ ص ٣٣٤ ـ ٣٣٧.

(٥) بدأت المفاوضات في رمضان سنة ٣٨ هـ. ياقوت، معجم البلدان ج ١ ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

وهكذا فإن جبهة أخرى استجدت ضد علي، بإنفصال الخوارج وانسحابهم إلى النهروان(١)، بقيادة تميمي أيضاً هو عبدالله بن وهب الراسبي(٢). وما لبث أن تحوّل هؤلاء إلى قوة سياسية وعسكرية معارضة، احتلت فيما بعد حيزاً غير عاديّ بين الحركات الثورية التي استهدفت دولة الأمويين بشكل خاص.

ولعل الدافع الإنفصالي تعدّى في أسبابه الاحتجاج على التحكيم أو الرفض له، إنطلاقاً من بضعة مؤشرات يمكن ربطها بذلك التحرّك غير العفوي الذي أوقع علي والجبهة العراقية في غاية الحرج. فهؤلاء الذين كانت نواتهم من تميم، لم ينظروا بعين الرضى كثيراً إلى الخلافة، شأن معظم قبائل الأمصار، ذلك الموقف الذي أخذ يتبلور في الثلاثينات، مع الشعور بتراجع دورهم وانحسار نفوذهم، أمام «الهجمة» القرشية الواسعة التي اجتاحت الأمصار في عهد عثمان. ومن ناحية ثانية، فإن هذا الموقف ربما كان موصولاً بحركة الردّة التي كان لتميم، النازلة حينذاك على امتداد الطريق التجاري قبل الإسلام (مكة ـ اليمامة ـ العراق) شأن خطير فيها، حيث تأثر هذا الطريق بالتحولات التي قادت الثقل السياسي والاقتصادي إلى «المدينة»(٣)، مما حدا بهذه القبيلة الكبيرة إلى القيام بدور بارز في تطورات تلك المرحلة. ولم يكن مصادفة، قيام القبيلة نفسها بالتمرد على الخلافة مرة أخرى، في وقت تولّاها أحد أبرز وجوه الإتجاه الإسلامي، وذلك عبر المنظور ذاته، المتعارض مع توجهاتها ونمط سلوكها المتأثر بالبداوة(٤)، فضلاً عن مصالحها التي «استهدفتها» قريش، سواء في استملاك الأرض أو في مراكز النفوذ، الأمر الذي سيترك تأثيره على الفكر السياسي الخوارجي، وبالتحديد النظرية الداعية إلى إسقاط قرشية الخلافة حسب تقليد «السقيفة».

وفي تلك الأثناء كانت مفاوضات التحكيم تتم وفق طريقة يشوبها الارتياب بعدم الجدّية، حيث استأثرت قضية عثمان بالنقاش، دون التوقف عند القضية الأساسية،

---

(١) وصفها ياقوت بأنها كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي. معجم البلدان ج ٥ ص ٣٢٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣٣٦.

(٣) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ١٣١، ٢٠٨.

(٤) المرجع نفسه ص ١٣١.

سوى «الاتفاق» على إدانة كل من عليّ ومعاوية، بخلعهما وترك الأمر «شورى بين المسلمين»(١)، حسب الرأي الذي انتهى إليه الأشعري، تحت ضغوط محاوره الذي أثبت جدارة وألمعية لم تتوفرا له، فضلاً عن التزامه أي عمرو ـ بالموقف الشامي، خلافاً للأشعري الذي كان على مسافة من جبهته، مما أدّى إلى تخليه عن قضية صاحبه في أول سانحة، وذلك عندما طرح اسم صهره (عبدالله بن عمر) حلاً وسطاً بين الاثنين(٢). وكان واضحاً أن الرابح الكبير، هو الزعيم الأموي بعد نجاح ممثله في استدراج الأشعري، إلى التنازل عن حق يتمتع به عليّ دون خصمه وهو الخلافة.

وانفضّ «المؤتمر» على غير وفاق، كما كان متوقعاً، حيث انعكس الفشل بصورة واضحة على الجبهة العراقية، بينما تعزّز موقع معاوية وحاز على اعتراف «المؤتمر» به نـدّاً لعليّ الذي وجد في هذا خرقاً للوثيقة، ولحكم القرآن الذي التزم المتفاوضان بتنفيذه(٣). ولم يجد بداً من الإنصراف بعد ذلك، إلى إعادة تنظيم قواته وتحسين أوضاعها القتالية(٤)، غير أن اتساع نفوذ الخوارج في منطقة النهروان، وانتشارهم في إطار عصابات مسلحة، تقطع الطرق وتعتدي على الناس(٥)، حال دون المضي بعيداً في هذه المهمة، قبل التصدي لهؤلاء واقتلاع خطرهم. وفي المعسكر الذي التجأوا إليه، نجح عليّ في إستعادة قلة منهم(٦)، بينما أوقع الهزيمة بالآخرين، المتشبثين بآرائهم وقتل بعض زعمائهم الكبار(٧) ولكن دون أن يتمكن من القضاء التام عليهم. فما لبثوا أن استردوا أنفاسهم بعد قليل وأعادوا تنظيم قواتهم، مصعدّين نضالهم، بعد اغتيال علي وسقوط دولة الراشدين، ضد معاوية ونظامه، بالعداء نفسه إن لم يكن بصورة أكثر شراسة.

---

(١) الطبري ج ٦ ص ٣٩.

(٢) المكان نفسه.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣٣٨.

(٤) المصدر نفسه ج ٣ ص ٣٤٠.

(٥) كان من بين ضحايا الخوارج، عبدالله بن خباب، أحد الصحابة المقرّبين من عليّ. المصدر نفسه ج ٣ ص ٣٤١.

(٦) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢١٠.

(٧) من بينهم عبدالله بن وهب الراسبي. المسعودي، مروج ج ٢ ص ٤٠٢. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣٤٦ ـ ٣٤٨.

وعلى الرغم من رفض الخوارج المبدئي لموقف معاوية، فقد ساعدوه بطريقة غير مباشرة على تعزيز مواقعه السياسية والعسكرية. ذلك أن حرب الخوارج في العراق، أتاحت لمعاوية الفرصة من أجل توسيع دائرة نفوذه خارج الشام، حيث سقطت في يده مصر واليمن وبعض نواحي الحجاز، فضلاً عن الجزيرة، دون أن يصبح العراق نفسه في منأى عن الهجمات الشامية المتكررة[1]. وكان ذلك التحول في الموقف الأموي من الدفاع إلى الهجوم، يقابله انكفاء في المستوى العسكري للجبهة العراقية، التي عجزت حينذاك عن تعويض النقص في العدد والمعنويات الذين ظهرا في صفين. والواقع أن هذه الجبهة التي أفرزت الخوارج، فأصبحوا أكثر عداء لها من الأمويين، والتي جمعت في صفوفها عدداً غير قليل من الانتهازيين ممن كانت لبعضهم الكلمة النافذة، أن جبهة لها هذه السمات، كانت غير قادرة على الصمود في حرب طويلة الأمد، كتلك التي ذرّت قرنها بين الشام والعراق. فقد أفسدت السياسة جنودها، وفتكت بهم العصبية القبلية، وانتشرت بينهم روح التخاذل، بعد أن كان هؤلاء المقاتلون إلى وقت غير بعيد، يضمّون الطليعة الإسلامية التي صنعت أعظم الانتصارات في العقد الثاني من الهجرة.

إن إنهيار «المؤسسة» العسكرية للخلافة، كان مرتبطاً بانهيار النظام السياسي إلى حد كبير في العهد السابق، فانحراف كبار الموظفين، بمن فيهم الولاة، حرّك في نفوس أهل الأمصار الذين شكلوا مادة الجند الأساسية، الرغبة في استثمار جهودهم التي استأثر بها المدنيون، وذلك تحت شعار الإصلاح والتغيير، الذي انتهى بهم إلى التورط في قتل الخليفة وما رافقه من توجيه ضربة قاصمة للدولة الراشدية بكافة أجهزتها المدنية والعسكرية . فقد انغمست هذه «المؤسسة»، تحت تأثير تلك المتغيرات في السياسة وفي صراعات الطامحين إلى السلطة، وتكوّنت لديها، بعد الحركة الدموية التي قامت بها ضد الخليفة، سابقة خطرة، مع القيادات التي ذاقت مؤقتاً طعم السلطة (سيطرة مجموعات الأمصار بضعة أيام على المدينة بعد مقتل عثمان) وأخذت تتوسل القوة والضغط لتكريس مصالحها الخاصة [2]، متجاوزة إلى حد كبير حدود الدور الذي

---

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٩٥ . ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣٧٩.

(٢) راجع الموقف من عليّ عندما اعترض على التحكيم. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣٧١.

رسمته لها السلطة المدنية في عهد عمر، بأن تسير في فلك القيادة السياسية وتخضع لها بصورة مطلقة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، اعتكف عليّ في عاصمته وطوى مشاريع القتال بعض الوقت، بانتظار ظروف مختلفة وفرص مؤاتية. وكان شاغله الأكبر الذي استنفد وقته وتفكيره، هو إعادة بناء قواته وفق مقاييس جديدة ولاءً وتجانساً وانضباطاً، تلك الصفات التي غابت عنها في صفين[1]. وفي خلال السنتين الأخيرتين من حياته، دأب على تنفيذ خطته بهدوء وصبر، دون أن يتوقف الصراع بين الشام والعراق، وذلك عبر الهجمات الأموية التي نجح في صدها وتجميد خطرها[2]، حتى قيل أنه توصل إلى حشد عدد كبير من المقاتلين، ناف على الأربعين ألفاً، حسب رواية الزهري[3] وبعض الروايات الأخرى[4].

غير أن القوة التي انهمك عليّ في إعادة تشكيلها، لم تكتمل إعداداً وتنظيماً، ومشاريع الحرب الجدّية انطوت إلى الأبد. فقد سقط الخليفة فجأة في مسجد الكوفة، وكان المتهم باغتياله رجلاً مغموراً، يدعى عبد الرحمن بن ملحم المرادي[5]. فكان ثالث الخلفاء الراشدين الذين لاقوا المصير نفسه، اثنان منهم (عمر وعلّي)، قُتلا اغتيالاً في ظروف غامضة، والآخر (عثمان)، سقط في انتفاضة مسلحة لا تخلو فصولها الأخيرة أيضاً من الابهام. وقد حملت لنا المرويّات بضعة أسباب وراء اغتيال عليّ، ولكن أكثرها تردداً، تلك الرواية المحبوكة[6] التي ربطت الحادثة بمؤامرة مثّلثة دبّرها

---

(١) راجع رسالة عليّ بعد عودته إلى الكوفة. ابن الأثير ج ٣ ص ٣٤٩.

(٢) الطبري ج ٦ ص ٧٧ - ٧٩.

(٣) المصدر نفسه ج ٦ ص ٩١.

(٤) الامامة والسياسة ج ١ ص ١٣٤

(٥) قتل علي في رمضان سنة ٤٠ هـ. خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٢٧.

(٦) تقول الرواية أن ثلاثةً من الخوارج اجتمعوا بعد معركة النهروان، واتفقوا على الانتقام لقتلاهم، وذلك بالقضاء على الثلاثة المسؤولين عن «الفتنة»: وهم عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص. «فقال ابن ملجم أنا أكفيكم علياً وقال الآخر أنا أكفيكم معاوية وقال الآخر أنا أكفيكم عمراً». ومضى كل منهم إلى تنفيذ ما اتفقوا عليه، فلم ينجح في مهمته سوى ابن ملجم، بينما الثاني (الحجاج بن عبد الله الصيرمي) لم يصب من معاوية مقتلاً، أما الثالث (عمرو بن بكر =

الخوارج[1]، وكان أداتها المنفّذة أحد عناصرهم المتطرفة. ولكن الغريب في الأمر، أن الرواية نفسها تبرز الحادثة، وكأنها مجرد قرار فردي من دون خلفية سياسية، ربما كان لها ما يسوغها بالنسبة للخوارج كحركة ثورية معادية للخليفة.

ولعل أي متتبع لهذا الشريط من الأحداث، من غير العسير عليه أن يلمح مرة أخرى شبح «المؤامرة[2] التي أوشكت على استكمال فصلها النهائي، بسقوط عليّ ومعه البقايا الأخيرة من الدولة الراشدية. ولقد جاء انتصار معاوية، أحد أقوى ممثلي الاتجاه القرشي، يكرس بصورة أكثر وضوحاً سيادة الذهنية القديمة، القائمة على تحالف القبائل من خلال الصيغة المعدّلة التي أخذت في الظهور، مع نجاح هذا الاتجاه في استرداد نفوذه «المفقود». ذلك أن كبار التجار في مكة الوثنية الذين استسلموا للأمر الواقع واعترفوا بالإسلام في أعقاب «فتح» الأخيرة، فقدوا نفوذهم الكبير ولكن دون الطموح الذي بقي في النفوس ومعه إرادة العودة إلى الواجهة، بدءاً بالسلطة الأموية المقنّعة في عهد عثمان، إلى الدولة الأموية «الملكية» في عهد معاوية.

وفي الوقت نفسه حلّت بأصحاب الاتجاه الإسلامي ضربة أخرى قاصمة، بمقتل ممثله وأبرز زعمائه، وتبخرّت آماله في قيام السلطة العادلة، في وقت بدأ يتلمس أبعاد الدور الكبير المعطى له في الدولة، منذ أن وضع عمر بن الخطاب «نموذجها» على أرض الواقع. ثم جاء عليّ بعد انهيار الجزء الأكبر من دولة عمر، ومعه الآمال بعودة هذا الاتجاه الذي يشكل العنصر الانتاجي الرئيس في الدولة، إلى ممارسة دوره الطبيعي في شتى مجالات المجتمع السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وإذا كان ثمة تقويم لخلافة عليّ، فهو لن يكون إلاّ عرضاً خارج إطار الحرب

= التميمي السعدي) فلم يلتق عمراً لعدم خروجه إلى الصلاة تلك الليلة. الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢١٣. الأمامة والسياسة ج ١ ص ١٤٧. ابن طباطبا، الفخري ص ١٠١.

(١) ثمة رواية يوردها الدينوري تقول إن ابن ملجم خطب فتاة في الكوفة تدعى الربّاب، وكانت أمها قطام ترى رأي الخوارج وقد كان عليّ قتل أباها وأخاها يوم النهر فقالت لابن ملجم: «لا أزوجك إلا على ثلاثة آلاف درهم، وعبد، وقينة، وقتل عليّ بن أبي طالب». الأخبار الطوال ص ٢١٣.

(٢) راجع موقف أبي الدؤلي وتحميله معاوية مسؤولية قتل عليّ.

H. Lammens, Etudes sur le califat mo'awiya 1re. P. 221.

الأهلية التي انفجرت في أيامها الأولى واستنـزفت كافـة طاقـاتها وإمكـاناتهـا، باستثنـاء بعض انعكاسات لهذه التجربة القصيرة عـلى الكوفـة بشكل خـاص، أكثر مـا أصابت الجانب الاجتماعي، حيث شهدت الأخيرة «نموذجاً» آخر للدولة الإسـلامية، ربما أكثر شدّة من «النموذج» السـابق»، سيترك بصمـاته واضحـة على الحـاضرة العـراقية وخطها السياسي ـ الإصلاحي بعـد سقوطـه. وعدا ذلـك لا نستطيـع معالجـة أحداث السنوات الخمس[1] التي أمضاها عليّ في الحكم، خارج دائرة الصـراع الذي انفجـر بين محوري الشام والعراق، وانتهى إلى قتـل الخليفة وهـو ما يزال يعـدّ لمعركـة لم تكن فصولها قد استكملت بعد، دون أن ننسى هنا منجزات الخليفة في ساحات الحرب، لا سيـما الموروث التشريعي الذي ينطوي على الخـطوط العريضة والمفصلة لفكرة السياسي ومواقفه من بعض القضايا الهامـة، فضـلاً عن التصـدي للمسائل الطارئة، وهي كثيرة، وإيجاد حلول لها، إلى آخر ما حفل بـه هذا المـوروث الـذي يعتبـر من أبـرز مـا أنتجته المرحلة عـلى صعيـد الفكـر السيـاسي والاجتمـاعي والعسكري.

وأخيراً، فإن عليّاً جاء إلى الحكم، في وقت تآمرت عليـه الأطراف المختلفـة، بما فيها المحسوبة عليه والمقاتلة بين قواته، كـما جاء في ظـلّ ظروف لا تشجـع على الحكم ولا تساعد مطلقاً على إحداث التغيير المنشود، كما كان مطلوباً من الخليفـة ـ أي خليفة ـ في تلك المـرحلة الدقيقـة. كذلـك فإن الانتشـار المذهـل للعـرب المسلمـين في عهـد عثمان، بحثاً عن الثورة ومحاولة لاستملاك الأرض، خـلافاً لمـوقف الدولـة السابق من هـذه المسألـة ورفضها تـوزيع الأرض بـالذات، لا سيـما في العراق، حيث كـان نـظام الزراعة المروية ينـطوي على كثـير من التعقيد ويتـطلب علاقـة تعاونيـة، لا تتلاءم مـع رواسب النزعة القبيلة ـ الفردية عند العرب [2]، كان من الطبيعي أن يؤدي إلى إفساد ذلك التراث من السلوك الاجتمـاعي الذي جـاء مع الإسـلام، بحيث ان إنتكاسـات

(١) كانت ولاية عليّ أربع سنين وتسعة أشهر وستة أيام، حسب خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٢٧.

(٢) راجع العبارة المنسوبة لعمـر إزاء مسألـة توزيـع أراضي السواد (العـرق): «أخاف أن قسمتـه أن تفاسدوا بينكم في المياه» أبو عبيد، الأموال ص ٨١. راجع المزيد من التفصيل حول هذه المسألة في كتابنا: الحجاز والدولة الإسلامية ص ١٤٤ وما بعدها.

مـريرة ستعـاني منها الأنـظمة الـلاحقة، ذات النهـج الفـردي، بسبب النمط السلوكي الجديد، إزاء المعارضة أو شعوب البلدان المفتوحة، ذلك النمط المُفرغ من قيم وثوابت العصر الأول.

وبعد اغتيال عليّ بلغت الدولة الراشدية، أو بقاياها، مرحلة الاحتضـار، وذلك خلال عهد قصير شبه انتقالي، آلت فيه الخلافة إلى الحسن بن عليّ. وكان المبادر إلى بيعته زعيم «الأنصار» قيس بن سعد بن عبادة، أحد أخلص أعوان أبيه وعامله السابق على مصر(١) وأحد أكثر المتحمسين للحـلّ العسكري(٢)، بمـا لذلـك من دلالة عـلى أن الصراع العراقي - الشامي الذي ورثه الحسن مع الخـلافة ستكـون له الأولـوية كـما في العهد السابق. بيـد أن حيثيات البيعـة، أثارت من الجـدل ما جعـل بعض المؤرخين، يعتقد أن الحسن كان لـديه عـزوف عن الحرب وميـل إلى السلم، في ضوء مـا أشارت إليه الرواية من قوله لأصحابه: «إنكم مطيعون، تسالمون من سالمت وتحاربون من حاربت»(٣). فقد أوجد ذلك شعوراً بالارتيـاب في نوايـا الحسن، دفع البعض من أنصاره إلى التوجه نحو أخيه الحسين، والقول له حسب إحدى الروايات - «أبسط يديك نبايعك على ما بايعنا عليه أباك وعلى حرب الحالين الضالين»(٤). ولكن الحسـين يرفض تجاوز أخيه الأكبر، حسب زعم الرواية نفسها، ولا يبدي حماسة لهذا الأمر، على الرغم مما قيل عن موقف له متحفظ إزاء هذه المسألة(٥).

وسنحاول مناقشة هذا التصوّر، عبر سياق الأحداث التي عـاصرهـا الحسن إبان تلك الفترة الانتقالية القصيرة. فالقول بأن الأخير كان زاهداً في مقارعة معاوية أو غـير متحمس لمواجهته عسكرياً، وهو يعلم أن ذلك قدره منذ قبوله بالخلافة، لأمر يحيط بـه الشك وتصبح غير مسوّغة تلك المجازفة، لو لم يكن لـديه التصميم المسبق إزاء الخيـار الصعب. ولعـل غياب أخبـار الحسن مفصّلة عن المرويـات، سـاهم إلى حـد كبير في

(١) نصر بن مزاحم، وقعة صفين ص .
(٢) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢١٨.
(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٠٢.
(٤) الأمامة والسياسة ج ١ ص ١٥٠.
(٥) الطبري ج ٦ ص ٩٢.

طمس الكثير من الجوانب الإيجابية في شخصيته ، مركزة في الغالب على حياته الخاصة النازعة الى الدعة ورغد العيش ، إلى الحدّ الذي بلغ بإحدى الروايات إلى القول بأن همّه كان في السعي إلى أن «يأخذ لنفسه ما استطاع من معاوية ثم يدخل الجماعة»[1]. على إننا لا نملك في الوقت نفسه المعطيات الكافية، عن موقف الحسن من الحرب ومدى التزامه بالبيعة التي كانت بيعة على القتال أيضاً، باستثناء ما جاء في «مقاتل الطالبين» من وصف لقواته، يوحي بأنها على مستوى عال من الكثافة والتنظيم[2]. وما عدا ذلك، فالعلاقة بينه وبين معاوية، تكاد تكون محصورة في مجموعة المراسلات التي حاول بواسطتها كل منهما تبيان حقه في الخلافة وكفاءته لها[3].

والواقع أن الحكم على شخصية الحسن من خلال بضعة أسابيع ـ وعي المدة التي قضاها في الخلافة بما رافقها من مشاكل متوارثة ـ يبقى ناقصاً وبحاجة إلى معطيات ما تزل غير متوافرة. فهو يُداهم بعيد قليل من بيعته بوصول معاوية على رأس قواته الشامية إلى مسكن[4]، دون أن يكون له من الوقت أو الاستعداد للحرب، سوى ما كان قد أعدّه الخليفة السابق. وهنا نجد أنفسنا أمام حادثة أثارت استغراب بعض المؤرخين، حين غادر الحسن الكوفة بقواته إلى «المدائن»[5] واتخذها معسكراً له. ويبدو أن ضرورات الحرب دفعته إلى اختيار هذا المكان البعيد، ليأخذ وقته من الاستعداد والتعبئة، دون أن نملك تعليلاً لسيره في غير الوجهة التي قدم منها معاوية. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة، التحرك في الاتجاه التراجعي، انطلاقاً من عناصر معينة أعطت للمدائن أهمية جغرافية وعسكرية خاصة، مما جعلها تشكل أحد الخطوط الدفاعية التقليدية في العراق، بدءاً بعهد عليّ ومروراً بالعهود الأموية التالية فيما بعد[6]. وكان

(١) الطبري ج ٦ ص ٩١.
(٢) الأصفهاني، مقاتل الطالبين ص ٤٠.
(٣) المصدر نفسه ص ٣٥ ـ ٣٨. الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢١٨، الطبري ج ٦ ص ٩٣.
(٤) على مقربة من الأنبار. الأصفهاني، مقاتل الطالبيين ص ٤١.
(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٠٤.
(٦) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٨٧. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٣٤٠.

قائد المقدمة قيس بن سعد، قد تعرض لحملة نفسية عنيفة من الجانب الأموي، حين انطلقت في أثره شائعة مقتله[1] التي كان لها تأثير سلبي على معنويات المقاتلين في معسكر الحسن، بما يمثله القائد «الأنصاري» من حضور قوي ويحوزه من ثقة كبيرة لدى جماعته الذين شكلوا التكتل الأبرز في المعسكر. وتتوالى الحرب النفسية، ومعها الشائعات الخطيرة التي كانت السلاح الأبرز في تلك الفترة، لا سيما الذي أدخله معاوية في روح المقاتلين، بأن الحسن لم يغادر الكوفة إلا مناورة وتمهيداً للصلح المرتقب[2].

وهكذا فإن الأجواء التي سادت العراق في تلك الفترة القلقة، لم تكن مشجعة على القتال بعد نحو خمسة أعوام من التعبئة العسكرية والنفسية. فالظروف التي قهرت علياً، كانت ما تزال هي نفسها قائمة ولم تتغير، بل أصبحت ربما أشد سوءاً في عهد الحسن، مع الفارق بين الاثنين في العلاقة مع العناصر القيادية، واستيعاب تناقضات القبائل في الكوفة. ولذلك لم يكن مفاجئاً، انهيار الجبة العراقية بعد اغتيال عليّ الذي ظلّ حتى أواخر أيامه قادراً على ضبطها، خلافاً للواقع الذي عاشه الحسن مع هذه الجبهة، من تواطؤ عبيد الله بن عباس، أحد كبار قادته، وانسحابه بفرقته إلى معسكر معاوية[3]، إلى انتهاب فسطاطة في المدائن والاعتداء عليه وإصابته بجراح بليغة[4]، إلى آخر هذه الوقائع التي كان لها تأثير غير ايجابي على وضعه المعنوي والعسكري في آن. وكان من الطبيعي أن تشكل هذه الوقائع، وأخرى غيرها، عنصراً ضاغطاً على الموقف العام للجبهة العراقية، دفع بالحسن أخيراً إلى السير في المشروع السلمي، بعد أن فشلت في مهدها مشاريع الحرب[5].

والواقع أن الحسن الذي عاش عن كثب تجربة صفين، وما أفرزته من مؤامرات وأدوار مزدوجة، لم يكن في موقع من يمتلك الخيار دون إجراء حسابات دقيقة للموقف.

---

(١) ابن الأثير الكامل ج ٣ ص ٤٠٤.

(٢) الوفد الذي أرسله معاوية إلى الحسن (المغيرة بن شعبة وعبد الله بن عامر) وإشاعته بعد خروجه من فسطاط الحسن، أنه استجاب للصلح. اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢١٥.

(٣) قيل أنه انسحب في ثمانية آلاف من أصحابه إلى معسكر معاوية. المصدر نفسه ج ٢ ص ٢١٤. الأصفهاني، مقاتل ص ٤٢.

(٤) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢١٥.

(٥) الطبري ج ٦ ص ٩٣.

فلم تكن المغامرة من طبيعته، ولا مزاجه مع التهور، مثبتاً ذلك في تفاديه المضي في حرب خاسرة، بعد أن رأى «هوى الناس في الصلح»(١) حسب القول المنسوب له. ولكن الحذر الشديد في المقابل، كان هو الطابع الملازم لقراراته السياسية بصورة شبه دائمة، حين ظلت خطواته، مقرونة بالاتزان والواقعية حتى بعد «الصلح»، على الرغم من التحريض المستمر من بعض أنصاره على تغيير هذا النهج الذي توخى منه البقاء على «شيعته من القتل ودفع هذه الحرب إلى يوم ما»(٢)، استناداً إلى الرواية التاريخية. وكان ذلك محصلاً لانعدام ثقته بالجزء الأكبر من أعوانه الذين أدانتهم حروب صفين ومفاوضات التحكيم، بعد انكشاف ما في نفوسهم من تغليب للمصالح الخاصة على غيرها من الالتزامات المبدئية، دون أن يجد ثمة تغييراً في الموازين العسكرية التي كانت تسير بوضوح وفق إرداة معاوية ومصلحته، منذ توقف الحرب وعودة عليّ إلى الكوفة.

وهكذا يستبعد الحسن من رأسه فكرة المخاطرة، ببقايا الملتزمين بالخط السياسي الإصلاحي، ممن صمدوا في وجه الخوف والاغراء، وجسّدوا ضمير الاتجاه الإسلامي وعنصر الاستمرارية فيه. وكانت المحافظة على الفئة النخبوية في إطار ما سيعرف بحركة التشيع ـ أحد الافرازات المنظمة لهذا الاتجاه ـ من أبرز هموم الحسن في ذلك الوقت، حين جاءت وثيقة الصلح مع معاوية، تضم بين شروطها إعلان العفو العام والأمان لجماعته(٣). ولعل مواقف الحسن بعد اعتزاله الحياة السياسية وإقامته في «المدينة»، تصبّ في هذا المسار، متجلياً ذلك في مقاومته الدائمة لنزعات التطرف بين شيعة الكوفة، وإلزامها بالهدوء والانضباط، كون الظروف برأيه لم تتغير، وفرص النجاح ما تزال غير قريبة(٤).

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٢٠.

(٢) المكان نفسه.

(٣) «ألا يأخذ أحداً من أهل العراق بإحنة، وأن يؤمن الأسود والأحمر، ويحتمل ما يكون من هفواتهم» الدنيوري، أخبار ص ٢١٨. الطبري ج ٦ ص ٩٤.

(٤) من أقوال الحسن لوفود الكوفة بعد تنازله عن الخلافة: «ما أردت بمصالحتي معاوية إلا أن أدفع عنكم القتل، عندما رأيت من تباطوء أصحابي عن الحرب» أو «فصافحت بقياً على شيعتنا خاصة من القتل ورأيت دفع هذه الحرب إلى يوم ما». الدينوري، أخبار ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ راجع أيضاً كتابنا: التوّابون ص ٦٧.

العَهْد الأمَوِي

- خلافة أم ملكية؟
- ثورات .
- دولة عبد الملك .
- العراق المرواني .
- المحاولة اليائسة .
- آخر الملك .
- خراسان تُسقط الدولة الأموية .

خلافة ام ملكية ؟

استعادت الدولة وحدتها السياسية بعد تنازل الحسن[1]، ولكنها فقدت الكثير من ملامحها السابقة. ذلك أن عهداً جديداً ومختلفاً برز مع معاوية في دمشق التي أصبحت حاضرة الدولة الناشئة. أما الكوفة التي عاصرت نهاية الخلافة الراشدية، بعد أن اختارها عليّ مركزاً له في أعقاب حرب الجمل، فقد تراجعت إلى الوراء، ولكن دون أن تفقد بريقها السياسي والاستقطابي في مواجهة الحكم الأموي، بينما «المدينة»، الحاضرة الأولى، لفّها النسيان وانطوت على نفسها بعيداً عن الأحداث، قبل أن تتحوّل مع الزمن إلى «منفى» للقيادات السياسية، وجلّهم من أبناء الصحابة، حين اشترى معاوية سكوت بعضهم بالمال، والآخر بالقوة، محاولاً تطويق خطرهم وإحتواء معارضتهم ما استطاع سبيلاً إلى ذلك.

وليس ثمة شك أن نجاح معاوية في إقامة هذه الدولة، اعتمد في المقام الأول على موهبة غير عادية في السياسة والحكم[2]، إذ كان على درجة عالية من الذكاء والمرونة، بالإضافة إلى صناعة العلاقات الاجتماعية التي أتقنها، وقدرته على استقطاب الأنصار والحلفاء وعلى إضعاف الخصوم والإيقاع فيما بينهم. وأخيراً لم يكن مؤسس

---

(١) كانت ولاية الحسن سبعة أشهر وسبعة أيام. وقد تنازل في ربيع الآخر أو جمادي الأولى سنة إحدى وأربعين. خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٣٤. الطبري ج ٦ ص ٩٤. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٠٦.

(٢) قيل أن أبا سفيان تنبأ لابنه بالسلطة منذ وقت مبكر، من خلال القول المنسوب له: **«ليسودن ابني هذا قريشاً... والعرب»**. البلاذري، أنساب ج ١ ص ٥٠.

الدولة الأموية يتورع، حتى في الوقت الذي كان فيه الذين يسكن وجدان الناس ويهيمن على تصرفاتهم، عن استخدام مختلف الوسائل، حتى غير المشروعة، وصولاً إلى تحقيق غاياته وأهدافه. وهذه الصفات المتعددة التي اجتمعت في شخصية معاوية، أسهمت في ولادة نهج جديد في الحكم، لم يكن مألوفاً في العهود السابقة. فمعاوية وفقاً لهذه المعطيات، يعتبر رائد ما يُسمى بالمدرسة «الميكافيلية» في السياسة، القائمة على تسويغ الوسيلة من أجل الغاية، تلك التي عرفت باسم صاحبها المفكر الإيطالي «مكيافيلي»[1] الذي ذاعت شهرته في أوروبة منذ عصر النهضة. وقد وصف المؤرخ الدمشقي «الحصني» هذه النزعة الوصولية لدى معاوية بقوله: أنه «عاش بين زعازع الفتن وقوارع الحروب، مستعيناً على بلوغ أمله بدهائه واصطناع الفطاحل من قريش وغيرهم، حتى بلغ الشأو الذي تحدثه به نفسه»[2].

وهكذا فإن دولة معاوية، اتخذت في مسارها التنظيمي ـ السياسي إتجاهاً إنقلابياً، تطورت معه الخلافة إلى مُلك[3]، أو من «الثيوقراطية» الدينية إلى «الأتوقراطية» السياسية، حسب التعبير الأغريقي القديم. وتعدّت هذه التغييرات الجذرية، مضمون السلطة إلى مظاهرها، التي اقتُبست من النظام البيزنطي بوجه خاص، إذ كان يطيب لمعاوية البحث عن أحوال ملوكهم[4]، كما يقول المؤرخ الدمشقي السالف الذكر. ولعل هذا التحوّل في الفكر السياسي وفي تقاليد الحكم، مرتبط في جانب ما بالعامل الجغرافي[5]، كون معاوية عاش مع بداية الفتوح على تخوم

---

(١) جمع مكيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧ م) آراءه في كتابه «الأمير»، حيث عالج الوقائع السياسية كأنها ظواهر طبيعية. وقد تأثر فيه معظم ساسة القرن التاسع عشر في أوروبة، وفي طليعتهم نابليون الأول (فرنسا) ومترنيخ (النمسا) وبسمارك (ألمانيا) وغيرهم. ويدجيري، المذاهب الكبرى في التاريخ ص ١٠٨.

(٢) منتخبات التواريخ لدمشق ص ٨١.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ١٩٩.

(٤) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق ص ٨١.

(٥) ذكر البلاذري «أن عمر بن الخطاب لما أتى الشام رأى معاوية في موكب يغدو ويروح فيه. فقال ه: يا معاوية تروح في موكب وتغدو في مثله، وبلغني أنك تصبح في منزلك وذوو الحاجات ببابك. فقال: يا أمير المؤمنين إنّا بأرضٍ عدوُّنا قريب منها، وله علينا عيون ذاكية، فأردت أن يروا للإسلام عزّاً، فقال عمر: إن هذا لكيد لبيب أو خدعة أريب» أنساب الأشراف ج ٢ ص ١٤٧.

الدول البيزنطية، بعيداً عن بساطة الحجاز وعفوية الحياة الاجتماعية فيه. ومن هذا المنطلق فهو يرفض النهج السلفي، بإعطاء المسجد دوره الاستقطابي التقليدي في حياة رجل الدولة في الإسلام، ويتمسك بهذه المظاهر الدنيوية المعقدة. فقد نُسب إليه إقامة حاجز بينه وبين عامة الناس، مؤثراً الإقامة في «الخضراء»[1]، أو قصره الشهير الذي تميّز بكل مظاهر الملوك[2]، من العرش إلى الحرس إلى الحجّاب، فضلاً عن الاعتزال في محراب المسجد الذي كان أشبه بمقصورة خاصة تفصله عن بقية المصلّين، إلى آخر هذه المظاهر التي أنفرد بها معاوية، دون أسلافه من خلفاء الدولة الإسلامية[3]. ولعله كان ميّالاً بالفطرة إلى هذا النمط السلوكي، الذي تجلى وهو بعد ما يزال والياً على الشام، حين وصفه الخليفة عمر بن الخطاب حينذاك، بأنه «كسرى العرب»[4] حسب رواية المدائني.

ومن ناحية أخرى فإن مؤسس دولة الأمويين، استولى، كما هو معروف، على الحكم في ظل ظروف غير طبيعية[5]، دون أن يتمّ ذلك عبر «الانتخاب» أو «الجماعة»، بل عن طريق القوة في أعقاب حرب أهلية دامية. ومن هذا المنظور، فإن أي نظام يشاد بالسيف، يحتاج إلى أن يحميه السلاح نفسه، أو كان عرضة للإنهيار السريع. وهذه الحقيقة كانت نقطة الضعف الرئيسة في دولة معاوية، على الرغم من محاولة إستيعابها، من خلال التأكيد على دور القوة المسلحة، كأداة ضرورية لحماية هذه الدولة. وكان للقبائل الشامية التي حملت أعباء هذا الدور، تأثير كبير في الدفاع عن الحكم الأموي، وضرب حركات المعارضة بمنتهى الشدة (الحملات العسكرية التي قادها ابن زياد وسفيان بن الأبرد الكلبي (العراق) ومسلم ابن عقبة والحجاج بن يوسف (الحجاز) وكلثوم بن عياض القشيري وحنظلة بن صفوان الكلبي (المغرب الأقصى).

---

(١) البلاذري، أنساب ج ١ ص ١٤٧.

(٢) راجع التذكرة الحمدونية لابن حمدون الأندلسي ص ١٩٨ - ١٣٩. وكذلك ما أورده الحصني من أن معاوية «كان ميّالاً بفطرته إلى انتحال الملك». منتخبات التواريخ لدمشق ص ٨٠.

(٣) اليعقوبي، تاريخ ٨، ص ٢٢٣. البلاذري، أنساب ج ١ ص ١٤٧.

(٤) البلاذري، أنساب ج ١ ص ١٤٧.

(٥) A. Sanhoury, Le Califat. Tome 4. P 2.

وهكذا فإن تكوين هذه المؤسسة (الجيش)، تمّ في إطار النظام القبلي التقليدي الذي استعاد حيويته تدريجياً منذ حرب الجمل، وهي أول معركة بين المسلمين، كان الالتزام فيها ظاهراً بالموقف القبلي، قبل أن يتبلور في معارك صفين، حيث قاتلت القبائل كوحدة عسكرية، وليس كأفراد ملتزمين بموقف مبدئي وثابت. وكانت الخطورة في ذلك، أن الجيش الأموي، تحوّل مع الوقت إلى «طبقة» عسكرية، تمتّعت بامتيازات خاصة[1] وتحركت وفق مصالحها الاقتصادية والقبلية، قبل أن تكون أداة طيّعة في قبضة الدولة، وبالتالي فإن العمليات الحربية التي تمّ تنفيذها في ذلك الوقت، كانت انعكاساً واضحاً لهذه «المؤسسة». فلم تعد حركة الفتوح قضية مبدئية، على نحو ما كانت عليه بالنسبة لمقاتلي العصر الأول من الإسلام، بعد أن افتقدت الكثير من وهجها ومن مضمونها الإنساني، وبعد أن لجأ الخلفاء أو معظمهم، إلى تسييس الفتوح وإخضاعها لاعتبارات مرحلية، كإمتصاص النقمة أو إرواء رغبات القادة والجنود المتعطشين للمال وللسيطرة، ومن ثم إبعادهم عن التدخل في شؤون الحكم[2]، فضلاً عن النزعة «الأمبراطورية» التي خالجت الخلفاء الأمويين، والسعي إلى إقامة دولة عظمى، محورها العنصر العربي (القبائل) الذي اقتصرت عليه القوة العسكرية لهذه الدولة.

بيد أن هذا «الجيش» برغم تناقضاته القبلية والأقليمية، كان الأداة الفاعلة التي اعتمد عليها معاوية وكبار الخلفاء الأمويين، في تثبيت النظام وضرب الحركات الثورية المعادية. فالطابع العسكري إذن، كان أكثر سمات هذه الدولة تجلياً، بعد أن زامنها في جميع المراحل، من الولادة التي تمّت بالقوة، كما أشرنا، إلى النهج القمعي التقليدي في التعامل مع المعارضة وخصوم النظام، وأخيراً إلى السقوط الذي تمّ بالقوة أيضاً، وبوسائل أكثر تطرفاً من الوسائل الأموية.

وبعد هذا التوقف عند تكوين «الجيش» الأموي، الذي كان عصب الحياة السياسية والعسكرية في دولة معاوية، لا بدّ من الإحاطة بالجوانب الأخرى للأخيرة التي قامت على هذه الأركان الثلاثة:

---

(١) المسعودي، مروج، ج ٣ ص ٨٦.
(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ١٤٩.

١ ـ التغيرات السياسية في بنية النظام، وهي تتمحور حول دور الجيش والتحوّل إلى «الملكية» الفردية.

٢ ـ السياسة الداخلية، وتتناول: الإدارة ـ التوازن القبلي ـ ولاية العهد ـ تطويع المعارضة.

٣ ـ السياسة التوسعية، وتتعلق بالنظام الحربي والدفاعي، فضلاً عن استئناف حركة الفتوح.

ولقد ألمحنا سابقاً إلى تعديل نظام الحكم الذي تطور نحو الملكية متأثراً بالمظاهر المقتبسة عن التقاليد البيزنطية، كذلك ألمحنا إلى دور «الجيش» في قيام هذه الدولة واستمرارها، وتحوّله إلى جهاز يستمد منه الخلفاء الأمويون القوة والشرعية في السلطة. أما السياسة الداخلية، فقد جاءت في الواقع انعكاساً لذهنية الحكم والسياسة التي جعلت من الأسرة الحاكمة والقبائل القريبة منها فئة متميزة في موقعها الاجتماعي والسياسي. أما خارج النطاق الأسروي، فقد أتّبع معاوية قاعدة التوازن العلائقي مع حلفائه، حيث كانت القوى القبلية في الشام، تعمل بمجملها في خدمة الدولة، دون أن تعيقها عن ذلك تناقضاتها المحلية والمتوارثة. فهو على الرغم من ارتباطه بتحالفات ومصاهرات مع اليمنيين، لا سيما كبرى قبائلهم «كلب»، فإن القيسيين لم يشعروا في عهده بالظلم أو الحرمان، إنطلاقاً من سياسته الموازنة التي لم تثر حفيظة ما إزاء خصومهم التقليديين، بل كانت على العكس من ذلك تدفعهم إلى توثيق علاقاتهم بالدولة والتسابق إلى مواقع النفوذ فيها. وكان من محصّلات هذا التحاليف الأموي ـ القيسي، تعيين الضحاك بن قيس الفهري (من قريش الظواهر) على ولاية دمشق، بما يعنيه هذا المنصب من أهمية وخطورة في ذلك الحين[1].

وإذا ما انتقلنا إلى الإدارة أو ما عُرف حينذاك بالدواوين، سنجد أنها شهدت تطوراً متوازياً ـ ربما بصورة نسبية ـ مع التغيير الذي طرأ على نظام الحكم. فقد تابع معاوية في هذا المجال، ما كان قد بدأ به الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب، ولكن دون إستكمال الشكل الأخير للإدارة، كما كان يطمح إليه الخليفة الأسبق بعد أن ظلّت

---

(١) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٣ ص ٣٥.

ثغرات عدة، تنتظر من يتصدى لها بصورة أكثر شمولية. ولكن الخليفة المؤسس، قطع خطوة هامة في تكوين الإدارة التي اتخذت ملامحها المستقرة في الإطار الأموي على يد عبد الملك بن مروان. أما جهود معاوية في هذا السبيل، فقد انطلقت من «مؤسستين» - إذا جاز التعبير: «ديوان الخاتم»[1] الذي كان أشبه ما يكون بمكتب شؤون الخليفة، وتكاد تنحصر مهامه في رفع التقارير إليه وإرسال التعليمات والأوامر إلى الولاة أو من يعنيهم الأمر، حيث تصدر جميعها عن «الديوان» ممهورة بخاتم الخليفة. ويعتقد المؤرخون أن حادثة «تزوير»[2] كانت وراء ظهور هذا الديوان، مما استدعى إنشاء جهاز لتدوين الرسائل والتعليمات الرسمية ومراقبة تنفيذها. و«المؤسسة» الثانية التي كانت لها أهمية خاصة في تنشيط الإدارة وتقوية قبضة الخليفة في جميع أنحاء الدولة، تمثّلت بـ «ديوان البريد». وعلى الرغم من أسبقية الخليفة عمر الذي كان أول من استعمل هذا النوع من الخدمات، للوقوف على أخبار الولايات والقواعد العسكرية بصورة عاجلة، فإن «البريد» اتخذ مضموناً أكثر تطوراً وانتظاماً في عهد معاوية.

وهذه الكلمة (البريد) - كما جاء في دائرة المعارف الإسلامية - عربية الأصل، وإن كان البعض يُرجعها إلى أصول فارسية. وهي تعني المسافة بين محطة وأخرى، متراوحة بين فرسخين وأربعة في ذلك الحين[3]، ولقد بذل معاوية نفقات عالية في تطوير هذا الديوان وتنشيطه، بعد أن زوّده بعدد من الموظفين ومن الخيول، وكذلك بالمحطّات المجهزة بما يحتاج إليه ناقل الخبر، من جانب الخليفة أو إليه. ولا شك أن هذا الديوان قد أسهم بدور إيجابي في تثبيت ركائز السلطة الأموية التي كانت تقف بواسطته على آخر تطورات الأحداث والشؤون في الدولة، القريبة منها أو البعيدة. ولكن لا يجب أن يفوتنا أن «البريد»، لم يكن في متناول العاديين من الناس أو الخدمات العامة، بل كان محصوراً في نطاق المعاملات الرسمية والتقارير الصادرة عن السلطة فقط.

---

(١) ابن طباطبا، الفخري ص ١٠٧.

(٢) يروي ابن طباطبا أن معاوية أحال رجلاً على زياد بن أبيه في العراق ليمنحه مائة ألف درهم، فمضى ذلك الرجل وقرأ الكتاب وكانت التواقيع غير مختومة فجعل المائة مائتين، الفخري ص ١٠٦.

(٣) الفرسخ يساوي ثلاثة أميال. دائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ٦٠٩.

وإذا ما انتقلنا إلى بحث الوضع الإداري خارج الشام، سنجد أن تفاوتاً ما في حضور السلطة المركزية بين أقليم وآخر، حيث كانت مباشرة على سبيل المثال في الحجاز، مع إعطاء بني العاص، ربما على سبيل الترضية والتوازن في البيت الأموي، مسؤولية الإدارة الحجازية، بينما كانت غير مباشرة لوقت طويل في العراق، حين تحوّل هذا الأقليم الهام إلى شبه إقطاع لبني ثقيف، حلفاء الدولة الأموية الكبار ومصدر الخبرات العالية في هذا المجال. والواقع أن معاوية استطاع بفضل حنكته المعروفة وحسّه السياسي العميق، إستيعاب المزاج العام لهذا الأقليم أو ذلك، والمؤثرات الداخلية والخارجية فيه، ربما بالمستوى نفسه الذي استوعب فيه تناقضات القبائل اليمنية والقيسية. ولعل العراق، وتحديداً الكوفة، يصح إتخاذها نموذجاً للسياسة الإدارية التي كان رائدها معاوية، وحاول من خلالها تدجين القبائل التي خرجت من صفين إلى المعارضة، دون أن يعني ذلك أن هذه السياسة لاقت النجاح المطلق، إذ واجه مؤسس الدولة الأموية متاعب شتى، قبل أن يحقق الاستقرار النسبي في هذه الولاية، بينما كان الفشل متربّصاً بخليفته يزيد الذي سقط في الامتحان «العراقي» الصعب ومعه الدولة السفيانية.

ومن هذا المنظور كان أول الولاة الأمويين في الكوفة ـ التي استقطبت عملياً الفئات المتأثرة بالإتجاه الإسلامي، الآخذ في التبلور على الصعيد السياسي في ذلك الحين ـ المغيرة بن شعبة الذي امتاز بالمرونة والدهاء، واعتبر لدى بعض المؤرخين أحد ثلاثة من دهاة العرب في الإسلام إلى جانب معاوية وعمرو بن العاص. وكان لهذا الاختيار دلالة على السياسة الاحتوائية التي شاء معاوية تطبيقها في الكوفة، في محاولة لتخفيف غلواء المعارضة ضد حكمه، فساهم المغيرة بشخصيته المرنة في تهدئة الموقف السياسي المتشنج في ولايته، دون أن يتورع عن توسّل مختلف الطرق، بما فيها الرشوة[1]، بغية إنجاح مهمته في تدجين المعارضة أو كبحها ما استطاع سبيلاً إلى ذلك. ولقد ظلّ المغيرة حتى وفاته[2]، ملتزماً بهذه السياسة التي شجعها معاوية، منفّذاً

---

(١) ابن الأثير، أسد الغابة ج ٤ ص ٤٧.

LAMMENS, Etudes sur le siecle des Omayyades. P. 38.

(٢) توفي المغيرة سنة ٥٠ هـ (٦٧٠ م). خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٤٧.

لها بالقليل من الجهد والمتاعب، كما ظلّ واحداً من أعمدة النظام الأموي، ممن يلتجيء إليهم مؤسسه في المواقف الصعبة التي ربما كان أخطرها في وقت لاحق، التمهيد لأخطر قرار اتخذه معاوية بعد تأسيس دولته، بتكريس تحوّل «الخلافة» إلى ملكٍ وراثي في أسرته الأموية.

وإذا كانت الكوفة قد نعمت بهدوء قسري ومصطنع في عهد المغيرة، وذلك بأقل قدر من الضغط والملاحقة، فإنها عانت أشدّ أنواع القمع في عهد خليفته زياد ابن أبيه ـ من المدرسة الثقفية أيضاً ـ الذي انتقلت إليه هذه الولاية، إضافة إلى البصرة وبقية المشرق، حيث كان أول والٍ يتمتع بهذا القدر من النفوذ السياسي. وزياد الذي ارتبط اسمه في أذهان الناس بالشدّة، لم يصبح من أركان الإدارة الأموية، إلاّ بعد جهود عسيرة ومساومات شاقة، من جانب معاوية ومساعده المغيرة. فقد كان قبيل ذلك والياً على مقاطعة فارس في عهد عليّ بن أبي طالب الذي اختاره بعد أن توسّم فيه الكفاءة النادرة[1]، ثم تابع هذه المهمة إلى ما بعد تنازل الحسن، مستنكفاً بعض الحين عن التعاون مع الحكم الأموي[2].

وكان رسول الحوار بين معاوية وزياد، المغيرة بن شعبة[3] الذي نجح بعد لأي في حمل الأخير على تعديل موقفه، في أعقاب المساومة على خراج فارس ـ أحد عناصر الخلاف ـ وتعيينه والياً على البصرة وامتدادها الشرقي حتى خراسان[4]. ولا ريب أن الثمن كان باهظاً بالنسبة لمعاوية، إلا أن مردوده كان إيجابياً على الطرفين، إذ كان الأخير، في أمسّ الحاجة إلى شخصية قوية وقادرة مثل زياد، لتطويع العراق الذي مثّل منطقة القلق والسخونة في الدولة الأموية، بينما وجد زياد في المنصب الكبير، ما يستحق التنازل عن حفيظة لديه إزاء معاوية وما يستثير شهيته للسلطة التي كانت

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢١٩.

(٢) المكان نفسه. ابن طباطبا، الفخري ص ١١٠.

(٣) روت الأخبار أن المغيرة استكتب زياداً عندما عينه الخليفة عمر بن الخطاب على البصرة، مما أدى إلى علاقة حميمة تجاوزت علاقة الإنتماء بين الرجلين. الأخبار الطوال ص ٢١٩.

(٤) الأخبار الطوال ص ٢١٩ ـ ٢٢٠. ابن الأثير، ج ٢ ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

واضحة في التحوّل اللافت في موقفه السياسي، من معارض حتى الرفض لمعاوية[1]، إلى مؤيد متطرف لدولته، ملاحقاً خصومها ومعارضيها بمنتهى الشدة والعنف[2].

والواقع أنه كان من العسير جداً تحقيق إدارة مستتبة في العراق، دون التعاون مع المغيرة وزياد، لا سيما الأخير الذي حقق نجاحاً بارزاً في مهمته، أكثر ما تجلى في سياسته القبلية المتوازنة وفي كبح حركة الخوارج على تخوم البصرة، مما جعله يتمتع باستقلالية ما في قراره، لم يكن معاوية يرتضيها لأي والٍ آخر. بيد أن سياسته الشيعية كانت أقل نجاحاً، فقد أثارت عليه نقمة بعض الزعماء الكوفيين، ممن كان لهم تحفظ إزاء تحوّله إلى الولاء الأموي وشدته على المعارضة، مؤدياً ذلك إلى المجابهة الوحيدة بين زياد وهذه الأخيرة، أعني بها انتفاضة حجر بن عديّ الكندي الذي انتهى إلى الإعدام مع سبعة من أصحابه على يد معاوية في الشام[3]. ولعل الإرتباك الذي عاشته السلطة المركزية بعد غياب زياد[4]، لم يكن سوى إنعكاس للفراغ الذي تركه في العراق، وصعوبة تعويضه مع أي من الولاة الأربعة المعروفين[5] الذين تعاقبوا على إدارة هذا الأقليم خلال السنوات الخمس اللاحقة، دون أن يحالف أحدهم النجاح في فرض الاستقرار المنشود.

أما خارج العراق، فلم تكن الأوضاع السياسية تثير أية هموم جديّة لدى معاوية، حيث كان الولاة من حلفائه وأركانه يتناوبون السلطة دونما ضجة أو إعتراض. فإذا انتقلنا إلى مصر سنجد أنها كانت على الأرجح جزءاً من التسوية[6] بين معاوية وكبير

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢١٩.

(٢) الطبري ج ٦ ص ١٤٠ - ١٥٧.

(٣) المصدر نفسه ص ١٥٢ وما بعدها.

(٤) توفي سنة ٥٣ هـ (٦٧٢ م). خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٦٠.

(٥) عبدالله بن خالد بن أسيد، النعمان بن بشير الأنصاري، الضحاك بن قيس الفهري، عبد الرحمن بن أم الحكم (الثقفي). خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٩. الأخبار الطوال ص ٢٢٥.

(٦) الأخبار الطوال ص ٢٢٢. اليعقوبي، تاريخ ج ، ص ٢٢١.

مساعديه في صفين، عمرو بن العاص، بيد أن الأول سرعـان ما حـاول التخلص من التزامه السابق، حين وجـد فيه عبئاً ثقيلاً «تـذمم» منه حسب روايـة الدينـوري[1]. ولكن ابن العاص لم يمكث سوى عامين في منصبه الذي احتله فترة وجيزة ابنه عبدالله، قبل إنتقاله إلى معاوية بن خديج الكندي، أحد كبار القادة الشاميين في صفين[2]. أما في الحجاز، فكان الأمـر يستثير اهتمـام معاويـة من خلال اعتبـار أساسي، هـو محاولـة إحتواء أبناء الصحابة الذين شكلوا قياداته البارزة، والحؤول بينهم وبين الاستقطاب أو التحرك. لذلك وضع السلطة الحجازية تحت مراقبته المباشرة كما سبق أن أشرنا، حيث قام بالتناوب عليها في الغالب، إثنان من البيت الأموي وهما: مروان بن الحكم وسعيد ابن العـاص[3]. كما حـرص على تشجيـع مختلف النشـاطـات غـير السيـاسيـة في هـذه الـولاية، من شعـر وأدب وعلوم دينية، ممـا جعل المـدينة ومكـة، أهم مـراكـز التـرف والثقافة منذ الربع الأخير من القرن الأول[4].

نحو الملك

بعـد أن استقامت الأمـور في الـدولـة الأمـويـة وأخـذت الأوضـاع نصيبهـا من الاستقـرار، واجهت معاويـة مشكلة معقدة، وهي مشكلة الحكم ومصـير الدولـة بعـد غيابه. وإذا كان النظام الفـردي (الأوتواقـراطي) الذي تبنّـاه، أو فرض نفسـه في ذلك الحـين، حيث القوة العسكـرية كـانت مصدر السلطة في البيت الأمـوي، قـد اكتسب الكثير من ملامـح الأنظمـة الزمنيـة المعاصـرة، فمن الطبيعي أن يتخـذ خطوات أشـد وضوحاً في هذا الإتجاه، خـلال السنوات العشـرة الأخيرة من عهـد معاويـة، منصرفـاً خلالها أو يكاد إلى معالجـة هذه المسـألة. وكانت ثمة دوافـع تشجع الخليفـة على حسم ولاية العهد في حياته، أنه عاصر جميع مراحل الصراع السياسي، المقنّع والمكشوف على

---

(١) الأخبار الطوال ص ٢٢٢.

(٢) الطبري ج ٦ ص ١٢٩. ابن عذاري، البيان والمغرب ج ١ ص ١٦.

(٣) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ٢٢٦.

(٤) الزهري، المغازي، ص ٢٥، ٢٧. الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤. فلهوزن، تاريخ الدولة العربية ص (د. ذ).

السلطة، منذ وفاة الرسول وحتى عهده الذي كان لا يزال مثاراً للجدل، مروراً بالتجربة الراشدية أو بعضها الذي شكّل أداة التفجير الموقوتة ضد نظامه، وتحوّل إلى صورة مثالية في أذهان المسلمين للدولة العادلة.

ولعل أكثر ما خشيه معاوية، على الرغم من هذا الإتجاه «الملكي» لدولته الأموية، إنهيار الأخيرة بعد غيابه، وسط التطاحن والعصبيات وشتى ألوان التناقض الذي حفلت به الساحة الشامية. فهي إذن مشكلة فراغ، لا بدّ أن تتزامن مع غياب شخصية غير عادية، جمعت في يدها كل أطراف السلطة، كما ارتبطت تاريخياً بجميع مراحل تكوينها وانطبعت بصماتها على مظاهر الحياة السياسية والقبلية في الدولة. ولقد سوّغ بعض المؤرخين ـ وفي طليعتهم ابن خلدون ـ هذا التحوّل «الملكي» للخلافة وإخراجها «عن أصولها»[1]، بأن مؤسس الدولة الأموية أراد وضع حد لمشكلة السلطة المزمنة، وذلك من منظور قرشي عصبوي حين قال: «إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذٍ من بني أمية، إذ بنو أمية يومئذٍ لا يرتضون سواهم، وهم عصابة قريش وأهل الملّة أجمع وأهل الغلب منهم»[2].

على أن هذه المسألة، مرتبطة أساساً بالتطورات التي رافقت قيام الدولة الإسلامية بعد وفاة النبي، إنطلاقاً من السقيفة وجدليات البيعة الأولى، ومن ثم إخفاق الشورى التي ظهرت كنظرية في أعقاب ذلك، لتسويغ شرعية الخلافة وإنقاذها من «حصار» الأمر الواقع. وإذا كانت هذه الصيغة على الرغم من نجاحها فترة ما في العهد الراشدي قد أثبتت فشلها في أواخره، فإن المشروع الأموي رفضها تماماً واعتبرها ملغية منذ مقتل عثمان، لتقوم على أنقاضها نظرية «الحق القرشي» شبه المقدس، تلك التي أخذ معاوية يبشرّ بها منذ الثلاثينات الأولى[3].

والواقع أن ثمة وجهين للمشكلة خالجا رأي معاوية في ذلك الحين: **الأول**،

---

(١) الحصني، كتتاب منتخبات التواريخ لدمشق. ص ٨٥.

(٢) ابن خلدون، المقدمة ص ٢٧٣.

(٣) سيف بن عمر، الفتنة ص ٣٨.

إقناع الناس بقبول مبدأ الوراثة، لا سيما كبار المعارضين في الحجاز. **والثاني**، أن يـزيد لم يكن على الأرجح، وحسب المرويات أو معظمها، ذلك الرجل المطلوب لمـلء الفراغ بعـد أبيه المؤسس. ومن أجـل سدّ هـذه الثغرة وتهيئـة الأجواء المنـاسبة لإعـلان ولاية العهد، كان لا بدّ من اتخاذ خطوات سريعة تجعل من يـزيد الشخصيـة المؤهلة للمهمة الصعبة. لذلك حرص معـاوية عـلى رسم صورة جـديدة لـه أمام المسلمين، تعكس الوقـار كما الشجـاعة وحسن القيـادة. فأرسله إلى مكـة نائبـاً عنه في موسم الحج[1] ـ حيث العادة جرت بأن يقيم الخليفة الحج أو ينيب عامـلٍ «المدينـة» ـ بما لذلك من تأثير على الـرأي العام الإسـلامي، لا سيما الحَجـازي، فضلاً عن تبـديد الشكوك بجدية يزيد وتغيير الصورة الغائمة التي انطبعت في أذهان الناس عنـه[2]. كما هيأ له الفرصة التاريخية، لقيادة المحاولة الكبرى التي استهـدفت عاصمـة البيزنـطيين وانتهت إلى حصارها، تمهيداً لإخضاعها والسيطرة عليهـا، وذلك في العـام نفسه (٥٠ هـ) الذي دعا فيه معاوية أهل الشام إلى بيعة يزيد، حسب رواية «ابن خياط»[3]. غير أن هذه الحملة، على الرغم من ضخامتها وما رافقهـا من آمال عـريضة بـالدخـول إلى القسطنطينية، فإن هذه الأخيرة أثبتت منـاعتها وصعـوبة إختـراقها، دون أن يكـون في متناول الحملة الأموية، من الأسلحة المتطورة لإسقاطها، مما انتهى بها إلى الإنسحاب، ومعها نقطة إضافية من الفشل الذي حفل به سجل وليّ العهد طوال تاريخه السياسي.

غير أن معاوية، وقد شعر بوطأة السنين المديدة على كاهله، لم يشـأ انتظاراً أكـثر لحسم هذه المشكلة. فهو يمتلك القدرة على تنفيذ ما يـريد، وتـوظيف ثقله السياسي في إقناع أشدّ المتصلبين من أبناء الصحابة. وكانت الصورة العامة، كما استوعبها معاوية، تخضع لمعطيات متفاوتة، وتحديداً لاتجاهين متناقضين: **الأول**، هو الرافض مبدئيـاً لهذا الأمر، وقد ضمّ الفئات المتذمرة التي قبلت مكرهـةً بالحكم الأمـوي، وانتظرت غيـاب

---

(١) الطبري ج ٦ ص ١٦١.

(٢) الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات ص ٢٤٦، السيوطي، تاريـخ الخلفاء ص ٢٠٩. المسعـودي، مروج ج ٣ ص ٦٧.

(٣) تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٤٨.

مؤسسه لإعلان موقفها السلبي[1] الذي أصبح أكثر تشنجاً مع تداول الحديث عن ولاية العهد. أما ذريعتها الأخرى، فهي أن الإجراء كان برأيها دخيلاً على العرف المألوف وخروجاً على «الشورى» التي أصبحت على الرغم من انتقاد الكثيرين لها في العهد السابق، المطلب الأوسع دائرة لدى الجمهور الإسلامي في ذلك الحين. أما الإتجاه الثاني، فكانت تمثله القوى القبلية المؤيدة للنظام والمتحالفة معه، وهي المستفيدة عملياً من مبدأ الاستمرارية المطروح، لا سيما الأجناد العسكرية في الشام والأردن وبعض العراق[2].

ولم يكن بعد غياب عمرو بن العاص، اليد اليمنى لمعاوية في المهمات العسيرة، سوى «مستشاره» الداهية ووالي الكوفة المغيرة بن شعبة، مؤهلاً لترويض الأجواء العامة، قبل الإعلان عن القرار الخطير. فقام المغيرة بدوره الإيجابي في هذا السبيل، خصوصاً وأنه كان مهدّداً، أو ملوَّحاً له بالعزل، حسب رواية الشعبي[3]. ولكنه على الأرجح لم يستكمل حينذاك مهمته، لا سيما وأن رجل العراق القوي (زياد)، كان مستنكفاً عن مجاراة هذا المشروع بحماسة المغيرة واعتبره سابقاً لأوانه. أما حجّة والي البصرة، فهي أن تيّاراً معارضاً وعلى جانب من الأهمية، سيلجأ إلى العصيان والثورة المسلحة، تعبيراً عن رفضه لهذه الدعوة[4]. فآثّر معاوية الالتزام بنصيحة زياد، أو التظاهر بذلك، طاوياً مشروعه بعض الوقت، حتى إذا توفي الأخير عاد إلى إحيائه وإتخاذ قرار بتنفيذه، معتمداً على حلفائه الشاميين، وفي طليعتهم الضحّاك ابن قيس (فهر) ويزيد بن المقنع (كندة) والحصين بن نمير (السكون) ومسلم بن عقبة (مرّة)[5] وحسان بن بحدل (كلب)، لا سيما الأخير، زعيم اليمنية في الشام وخال يزيد المرشح لولاية العهد[6].

---

(١) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٥٢.
(٢) ابن الأعثم، الفتوح ج ٤ ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢.
(٣) الطبري ج ٦ ص ١٦٩.
(٤) المكان نفسه.
(٥) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق ص ٨١.
(٦) ابن الأعثم، الفتوح ج ٤ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

وفي سنة تسع وخمسين للهجرة، أعلن معاوية رسمياً البيعة ليزيد، حسب رواية المسعودي[1]، وتمّ استدعاء كبار الشخصيات وزعماء القبائل إلى قصر «الخضراء» في دمشق، حيث جرت احتفالات التنصيب. وما لبثت الوفود أن تهافتت على الحاضرة الأموية، مباركة الحدث عن طوع أو ممالأة أو إكراه. وكان وحده الحجاز، يكاد يكون غائباً عن المشاركة، دون أن يقتصر الأمر على أبناء الصحابة، بل تعدّاهم إلى بني العاص، من البيت الأموي نفسه. وقيل أن مروان بن الحكم الذي كان وقتذاك والياً على الحجاز، احتجّ بشدة على هذا الأمر، «ناصحاً» معاوية بما نسب إليه: «أعدل عن تأميرك الصبيان، واعلم أن لك من قومك نظراء»[2]. ولعل مرواناً، الذي كان في الصدارة أيام عثمان وشارك ـ ربما عامداً ـ في توريطه ودفعه إلى ما انتهى إليه، راودته نفسه بأن يكون هذا الأمر له، دون أن ينفصل ذلك عن ظهور مروان كمرشح أبرز للخلافة، في اجتماع «الجابية» الذي عُقد بعد موت يزيد.

ومن جهة أخرى فإن زعماء الحجاز، كانوا يجدون في أنفسهم كفاءة تتجاوز ما عند يزيد للخلافة، فضلاً عن أن غياب معاوية كان بالنسبة إليهم مقروناً بارتفاع الكابوس المخيّم على حياتهم السياسية، وانتعاش الآمال المكبوتة وعودة الاعتبار إلى مقرّ دولتي الرسول والخلافة، وحرية التحرك لأبناء الصحابة الذين عاشوا طوال عهده فيما يشبه الإقامة الجبرية. وهكذا فإن البيعة لم تستكمل فصولها في «الخضراء»، بعد إصرار أربعة على رفضها من زعماء الحجاز الكبار وهم: الحسين بن علي وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر[3]. وقد وجد معاوية في هذا الموقف نوعاً من العصيان، مما دفعه وهو السياسي المرن، إلى التوجه نحو «المدينة» من أجل تسوية الأمر مع المعارضين الأربعة. غير أن هؤلاء، انتقلوا إلى مكة، المكان المفضل حينذاك، للإبتعاد عن ملاحقة السلطة، ولكن دون أن يقنع ذلك معاوية بتجاهلهم أو الكفّ عنهم، بل جدّ السير في طلبهم ـ وقد فقد صبره أو كاد ـ إلى المدينة المقدسة. وفي

---

(١) الطبري ج ٦ ص ١٧٦. المسعودي، مروج ج ٣ ص ٢٧.

(٢) المسعودي، مروج ج ٣ ص ٢٩.

(٣) ثمة من يجعلهم خمسة، بإضافة عبدالله بن عباس إليهم، الطبري ج ٦ ص ١٧٠.

المسجد، حيث اجتمع بهم، دافع ابن الزبير باسم رفاقه[1]، عن الموقف الذي حدا بهم إلى رفض البيعة التي هي حسب رأيهم، خروج على الأعراف وخرق لسنن الأوائل من الخلفاء. بيد أن معاوية لم يعبأ كثيراً بحجج أبناء الصحابة، ولم يتردد في أخذهم بالشدة وتهديدهم بالقتل[2]، قبل الوصول إلى إنتزاع اعترافهم ـ الشكلي على الأقل ـ بولاية العهد والبيعة ليزيد[3].

ولكن «بيعة» كهذه تمّت بالقوة والضغط، لم تكن أكثر من عملية سطحية ومؤقتة، دون أن يغيب هذا الواقع عن معاوية الذي كان أول العارفين به، مؤكداً عليه بوصيته الشهيرة المنسوبة له[4]، حين مات بعد قليل ومعه هموم هذا الموقف الحجازي. وكان مبعث هواجسه بوجه خاص، إثنان من الزعماء الأربعة، وهما: الحسين بن علي وعبدالله بن الزبير، اللذان رفضا ـ على ما قيل ـ البيعة في حضوره[5]. فكلاهما شخصية قيادية بارزة، وله رصيد كبير من التقدير والإعجاب، فضلاً عن الطموح الظاهر ـ وإن اختلفت الدوافع والأفكار والطروحات ـ لدى الاثنين. ولقد حدث ما توقعه الخليفة الأموي الأول بعد موته، حيث كان هبوب الأزمة سبّاقاً من الحجاز.

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٥١٠.

(٢) المصدر نفسه. ج ٣ ص ٥١١.

(٣) الطبري ج ٦ ص ١٧٠. الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٦٧.

(٤) «إني لا أتخوف أن ينازعك هذا الأمر الذي استتب لك، إلا أربعة نفر من قريش، الحسين بن عليّ وعبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي بكر. فأما عبدالله بن عمر فرجل قد وقذته العبادة وإذا لم يبق أحد غيره بايعك. وأما الحسين بن علي فإن أهل العراق لن يدعوه حتى يخرجوه، فإن خرج عليك فظفرت به فاصفح عنه، فإن له رحماً ماسة وحقاً عظيماً، وأما ابن أبي بكر فرجل إن رأى أصحابه صنعوا شيئاً صنع مثلهم، ليس له همّة إلا في النساء واللهو. وأما الذي يجثم لك جثوم الأسد ويراوغك مراوغة الثعلب، فإذا أمكنته فرصة وثب، فذاك ابن الزبير، فإن هو فعلها، فقدرت عليه فقطعه إرباً إرباً» الطبري ج ٦ ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٥) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٤١.

السياسة التوسعية في العهد الأموي الأول

حوّلت معركة «ذات الصواري» الشهيرة، العلاقات العسكرية بين العرب المسلمين ودولة البيزنطيين نحو منعطف جديد في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. فقد اعتُبرت المدخل الذي أطلّ منه الأمويون على العالم الوسيط، كقوة بحرية منافسة في المنطقة، فضلاً عن تبديدها، ربما آخر الفرص أمام الدولة البيزنطية، لاستعادة مواقعها، أو بعض منها، في مصر والشام، حيث كان اعتمادها الرئيس على التفرق البحري، والواقع أن هذه الدولة، على الرغم من الهزائم القاسية التي نُكبت بها، وإجبارها على الانكفاء وراء حدودها في آسيا الصغرى، فإن ذلك لم يدفعها إلى التخلي نهائياً عن هذه المنطقة، ذات الأهمية الكبيرة على مختلف الصعد الجغرافية والسياسية والاقتصادية. ولعلها رأت في هذه الانكفاءة مجرد كبوة، ستعمل على النهوض منها في الوقت المناسب، شأن نهوضها السابق في أعقاب الغزو الفارسي، عشية التحرك العربي الإسلامي من شبه الجزيرة باتجاه الشمال. وكان من الطبيعي أن تنعكس الهزائم التي نزلت بها على الوضع الداخلي الذي بلغ أو كاد مرحلة الانهيار، قبل الخروج الصعب من أزمة الحكم في ذلك الحين، تلك التي كان لها تأثيرفا إيجابي واضح على حركة الفتح وامتداها حتى التخوم الغربية لمصر، دون أن تكون المقاومة على مستوى ما تمثّله الأخيرة من أهمية في السياسة البيزنطية.

إن هذا الفراغ العسكري البيزنطي، لم يغب يومذاك عن والي الشام، ومؤسس البحرية الإسلامية، حين دأب على الاهتمام بسدّ هذه الثغرة في القوة العسكرية المرابطة في ولايته. ومن المرجح أن مبادرة معاوية هذه، جاءت في أعقاب دراسة واعية وشاملة لطبيعة المنطقة وجغرافيتها، متجلياً ذلك في السرعة التي تمّ بها حشد مئات

الخبراء من العاملين في القواعد البيزنطية السابقة في مصر والشام[1]، وما أسفر عن إنجاز النواة الأولى للبحرية الإسلامية بالسرعة نفسها، مترافقاً ذلك كله مع شخصية قوية تمتع بها الوالي الأموي، تنطوي على بعد نظر وإدراك عفوي لدقائق الأمور.

وكانت بداية الخطوات تستهدف السيطرة على الجزر القريبة من الساحل الشامي، لا سيما قبرص وأرواد التي يبدو أنها كانت أخطر ما تهدد الشام، انطلاقاً من خصائصها العسكرية والجغرافية الهامة[2]، مما كان سبباً على الأرجح في تأخير غزوها، إلى ما بعد غزو قبرص، البعيدة عن الساحل المذكور بالمقارنة مع إرواد التي تقع على مسافة وجيزة منه. وكانت العملية التي استهدفت قبرص، باكورة النشاط الجدي للبحرية الشامية، وقيل إن معاوية قادها بنفسه في العام التالي لمعركة «ذات الصواري» الآنفة الذكر[3]، وقد وجاءت معبّرة عن مخاوفه من القوة البحرية المعادية، إذا ما توقفنا عند معاهدة الصلح مع أهل الجزيرة بعد سقوطها، والتي كان من أبرز شروطها، الالتزام بعدم تقديم أية مساعدة للبيزنطيين، وتزويد المسلمين في المقابل بأنباء تحركاتهم العسكرية[4].

وبعد عام على هذه العملية[5]، كانت أرواد الهدف التالي للأسطول الشامي، الذي واجه صعوبة شديدة في مواجهة هذه الجزيرة الحصينة، حيث دافعت عن نفسها بضراوة قبل القضاء على مقاومتها وإحراقها، ومن ثمّ إفراغها من سكانها نتيجة لذلك[6]. وبسقوط أرواد[7]، المحاذية للساحل الشامي، أصبح بإمكان معاوية

---

(١) ارشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ص ٩٠.

(٢) ابراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٩٥.

(٣) ٢٨ هـ ٦٤٩ م. البلاذري، فتوح ص ١٥٩ - ١٦٠. لويس، القوى البحرية ص ٩٠ - ٩١. العدوري، الأمويون والبيزنطيون ص ٩١.

(٤) البلاذري، فتوح ص ١٥٨.

(٥) ٢٩ هـ / ٦٥٠.

(٦) العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٩٦.

(٧) يجب ألّا نخلط بين هذه الجزيرة المتاخمة للساحل الشامي، وبين جزيرة أخرى تحمل نفس الإسم والقريبة من القسطنطينية التي فتحها المسلمون في العام ٥٤ هـ. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٩٧.

الإطمئنان إلى سلامة شواطئه وثغوره، بعد أن باتت في مأمن من الهجمات البيزنطية المفاجئة. ومن ناحية أخرى، فقد مهّد ذلك السبيل أمام البحرية الأموية، للانطلاق في حوض البحر المتوسط[1] الذي عرف حينذاك ببحر «الروم»[2]، وشن هجماتها المتواصلة على عدد من الجزر الواقعة تحت السيطرة البيزنطية[3] ، مثل صقلية ورودس، فضلاً عن غزو آخر لجزيرة قبرص، بعد أن عادت إلى العصيان ونقضت معاهدتها مع والي الشام[4]. غير أن هذه العمليات ـ باستثناء قبرص التي تمّ إخضاعها بصورة تامة[5] ـ كانت مجرد غزوات خاطفة، اقتصرت نتائجها على الغنائم واختراق مناطق النفوذ التقليدية للبيزنطيين.

وفي الجانب الأموي كان من نتائج هذه العمليات، إنها فرضت، وبشكل مفاجىء، قوة بحرية جديدة في المنطقة، استطاعت مقارعة الدولة البيزنطية، القوة التقليدية في المتوسط. كما أنها كانت مقدمة الصراع البحري المتوازن بين القوتين والذي انتهى إلى تفوق المسلمين حتى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي بزعامة الخلفاء الفاطميين الأوائل[6]. أما نتائجها المباشرة، فجاءت صدمة للأمبراطور البيزنطي (قنسطانز الثاني) الذي حاول رد الاعتبار لسمعة دولته العسكرية، حين قام بحملته الكبيرة التي فاجأها الأسطول الشامي في المياه الإقليمية لآسيا الصغرى، وأوقع بها الهزيمة بأسلوب مبتكر وفريد[7].

وانعكست إيجابيات هذه المواجهة البحرية على أوضاع الشام، بعد أن وفرّت الهدنة التي فرضت على البيزنطيين، الفرصة لمعاوية من أجل التفرغ لمعركته السياسية والعسكرية في صفين. ولم يتردد هذا الأخير، لا سيما بعد الانقلاب الذي أطاح

---

(١) Vasileiev, Byzance et les Arabes P. 62.

(٢) البلاذري فتوح البلدان ص ١٥٧.

(٣) المصدر نفسه ص ١٦٦ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه ص ١٥٨.

(٥) المكان نفسه الطبري ج ٥ ص ٥١.

(٦) لويس، القوي البحرية ص ٩٥.

(٧) ابن عبد الحكم، فتوح مصر ص ١٨٩ وما بعدها، الطبري ج ٥ ص ٦٨ ـ ٧٠.

الأمبراطور البيزنطي، في الإقدام على تجديد معاهدة الصلح مع خليفته (قسطنطين الرابع)، مقابل ضريبة عالية يؤديها والي الشام[1]. على أن معاوية، ما لبث أن استعاد زمام المبادرة في الصراع البحري ضد البيزنطيين، بعد انتهاء الحرب الأهلية وتصفية ذيولها مع تنازل الحسن. فوضع في أولويات مشاريعه بعد ذلك، إقامة نظام ثابت لحماية السواحل الشامية من هجمات البيزنطيين وحلفائهم[2] الذين استغلوا ضعف الدفاع الحدودي وغياب المقاتلين في مهمات داخلية بين حين وآخر.

وكانت أبرز خطوط هذا النظام الحربي، تتمثل في إقامة مراكز دفاعية في مناطق الحدود أو «التخوم» كما غلب عليها في ذلك الوقت. وقد خلت هذه المراكز في العصر الراشدي من أي أثر للتواجد العسكري، مما سهّل تحرّك القوات البيزنطية دون مراقبة، وجعل السواحل الشامية مكشوفة لها وتحت رحمة هجماتها المفاجئة. فاتجه معاوية إلى سدّ هذه الثغرة، عبر حاميات عسكرية دائمة، أقيمت في المعاقل والممرات الصعبة على التخوم المتقدمة والمتداخلة مع حدود العدو، أو ما يمكن تسميته بـ «خط الدفاع» الأول، من وجهة النظر الحربية المعاصرة، لأن خطاً ثانياً كان يعقب هذه المنطقة المتقدمة إلى الوراء، سيعرف لاحقاً باسم «العواصم»[4]

وارتبط بهذا النظام الدفاعي، نظام آخر كانت له خصائص استطلاعية وهجومية في آن، وهو ما عُرف بـ «الشواتي والصوائف»[5]، متمثلاً بتلك الحملات الدورية المنتظمة التي كانت تتوجه إلى الأراضي البيزنطية أو تخومها في آسيا الصغرى. وقد بوشر بتنفيذ هذا النظام، بعد استقرار الوضع الداخلي وانتقال «الخلافة» رسمياً إلى

---

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢١٧.
(٢) كان هؤلاء يعيشون في المناطق الجبلية في آسيا الصغرى. وقد استخدمهم البيزنطيون بين الحين والآخر في عمليات ضد المسلمين في الشام. وكانت أخطر عملياتهم تلك التي وصلت حتى فلسطين (٤٧ هـ ٦٦٦ م)، وأسفرت عن دفع الجزية للأمبراطور البيزنطي مقابل انسحابهم. البلاذري، فتوح ص ١٦٠.
(٣) المصدر نفسه ص ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٤) يعتقد بعض المؤرخين أن هذا النظام تأخّر حتى العصر العباسي. المصدر نفسه ص ١٦٨.
(٥) المصدر نفسه ص ١٦٩، اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢١٧.

البيت الأموي، وذلك بإشراف قادة اختصوا بهذا النوع من الحرب الخاطفة والسريعة، ممن اجتمعت لديهم معرفة طبيعة الأرض الجبلية وبراعة الأساليب الجديدة في القتال. وكان في طليعتهم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ومالك بن عبد الله الخثعمي المعروف بـ«مالك الصوائف»[1]، فضلاً عن مالك بن هبيرة السكوني[2] وحبيب بن مسلمة الفهري[3] وبسر بن أرطأة القرشي[4]، وآخرون من مشاهير القادة الشاميين الذين برزوا في الحرب الأهلية. ولقد أسفرت حملاتهم العديدة عن سقوط بعض المواقع العسكرية الهامة في أيدي الأمويين، لا سيما حصن «ملطيه»، أحد أشهر الثغور في آسيا الصغرى[5]. ولم يكن نظام «الصوائف» - الإسم الغالب عليه - محصوراً في هذا النطاق من الحملات، بل كان يعمل بجناحين متوازيين إلى حدٍ ما: أحدهما برّي استهدف السيطرة على الحصون والمعاقل الجبلية،، وثانيهما بحري استهدف الجزر الواقعة في فلك السيادة البيزنطية، فضلاً عن الشواطىء الجنوبية لآسيا الصغرى، حيث اشتهر في هذا المجال عدد آخر من القادة الشاميين، من أمثال: معاوية بن خديج الكندي[6] وعقبة بن عامر الهجني ويزيد بن شجرة الرهاوي وعقبة بن نافع الفهري وغيرهم[7]. ويبدو أن نظام «الصوائف»، بجناحيه هذين، كان يعمل بانسجام وفق خطّة محددة، كانت ترمي إلى تمهيد الطريق إلى القسطنطينية، أحد أهم الأهداف التوسعية لدولة الأمويين في ذلك الوقت. على أن أشهر هؤلاء القادة قاطبة، هو عبد الرحمن بن خالد الذي كان أشبه ما يكون بالقائد العام لهذا النظام الحربي.

---

(١) يرد اسم هذا القائد في عهد معاوية، مرة في أحداث العام ٤٦ هـ. ومرة أخرى في أحداث العام ٥٥ هـ وثالثة في أحداث ٥٨ هـ. كما يرد في عهد المنصور العباسي في أحداث العام ١٤٦ هـ مترافقاً مع هذا اللقب. راجع البلاذري، فتوح ص ١٩٥ ابن الأثير، الكامل ج٣ ص٥٠١، ٥١٥ وج ٥ ص ٥٧٦.

(٢) الطبري ج ٦ ص ١٢٩.

(٣) البلاذري، فتوح ص ١٩٥.

(٤) الطبري ج ٦ ص ١٣١.

٥) البلاذري، فتوح ص ١٨٩.

(٦) البلاذري، فتوح ص ٢٣٧.

(٧) الطبري ج ٦ ص ١٢٩ - ١٣٠.

ولكن انتصاراته الباهرة التي كانت سبباً في تألق نجمه في الشام، كانت في الحين ذاته وبالاً عليه، حين «خافه معاوية وخشي على نفسه منه لميل الناس إليه.. بعد أن عظم شأنه بالشام»[1]، موعزاً لطبيبه «ابن آثال» التخلص منه[2]، حسب الرواية التاريخية.

وتتوّج هذا النشاط المكثف بالعملية الكبرى التي تمّ أعدادها لفتح العاصمة البيزنطية، حيث كان معاوية ـ عدا أهمية الأخيرة ـ توّاقاً إلى تحقيق انتصارات خارجية، لاستثمارها في دعم مواقعه السياسية في الداخل، لا سيما في تنفيذ مخططه الرامي إلى تغيير نظام الحكم. وهذا ما يفسر وضع خليفته المقترح (يزيد) على رأس حملة القسطنطينية وهو لا يزال دون العشرين من عمره[3]، وحشد عدد من الشخصيات الإسلامية المعروفة إلى جانبه، كالصحابي أبي أيوب الأنصاري وابن الزبير وابن عمر وابن عباس[4]، وذلك لإضفاء ملامح «جهادية» على هذه الحملة. وما لبث يزيد أن خرج من الشام نحو آسية الصغرى حوالي العام الخمسين للهجرة[5]، وذلك وسط حملة دعائية واسعة، مخترقاً جميع الحواجز من «أجناد» و «مناطق» عسكرية حتى أسوار القسطنطينية[6]. ولكن عاصمة البيزنطيين المنيعة، أثبتت على الرغم من الحصار الأموي الشديد، أنها قادرة على حماية نفسها أمام الهجمات البرية والبحرية على السواء. وكان الأمويون من جانبهم يبذلون جلّ طاقاتهم لإنجاح الحصار وإسقاط المدينة، ولكن دون طائل، مما دفع معاوية إلى الاعتراف بالفشل، وإصدار أوامره بانسحاب الحملة، بعد وقوفه على صعوبة الوضع العسكري والمعنوي لجنودها الذين انهكهم البرد وفتكت بهم الخسائر الجسيمة حيث كان بين الضحايا البارزين، الصحابي

---

(١) الطبري ج ٦ ص ١٢٨.

(٢) تقول الرواية أن ابن آثال وضع لعبد الرحمن شراباً مسموماً، توفي على أثره في حمص (٤٣ هـ). ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٥٣.

(٣) H. Lammens, Etudes sur le règne de calife Mo, awia P 443.

(٤) الطبري ج ٦ ص ١٣٠.

(٥) ذكر الطبري أن الحملة تمت في سنة ٤٩ هـ. ج ٦ ص ١٣٠.

(٦) نظام «الجند» ـ Thema ـ هو النظام الدفاعي المعروف لدى البيزنطيين. نورمان بينز، الأمبراطورية البيزنطية ص ١٧٤ ـ ١٧٨.

أبو أيوب الأنصاري الذي قيل أنه قتل تحت أسوار القسطنطينية[1].

والواقع أن إخفاق هذه الحملة، كان صدمة عنيفة لطموح معاوية العسكري، في السيطرة على عاصمة البيزنطيين، وبالتالي فإن معطيات جديدة دخلت في حساب العلاقات الأموية البيزنطية لم تكن في السابق. أما في الداخل فقد أسفر ذلك عن بعض الارتباك لمشاريعه السياسية، وما رافقها من ظهور حركة حجر بن عدّي ـ أول موقف علني للمعارضة الشيعية بعد تنازل الحسن ـ وتأخير إعلان البيعة لولاية العهد، دون استبعاد ما بين الحدثين من علاقة أو توقيت، قد لا يبدو مصادفة في ذلك الحين. ومن هنا كان على دولة الأمويين، أن تطوي مشاريعها التوسعية في هذا الاتجاه، وتنصرف إلى جبهات أخرى أقل خطورة وتكلفة، وأكثر اجتذاباً للقادة والجنود. ولعل أبرز الحقائق التي بلورت هذا الاقتناع، ووضعت القسطنطينية في وضع من المنعة والتفوق، يمكن اختصارها بما يلي:

١ ـ الموقع الجغرافي الفريد الذي وصفه المؤرخ «بينز» بأنه «استقر على شبه الجزيرة البارز من أوروبة، والذي يكاد يلاقي الشاطىء الأسيوي، وفي وسط الطريق بين الحدود الشمالية والشرقية، في بقعة يحميها مدّ مرمرة العنيف من الهجمات البحرية»[2].

٢ ـ الأسوار الداخلية والخارجية الضخمة، والمزوّدة بعدد كبير من أبراج المراقبة[3] التي كان لها دور في كشف التحركات المعادية وإبطال عنصر المفاجأة فيها.

٣ ـ السلسلة الحديدية الضخمة، الحاجزة ما بين القرن الذهبي (ميناء القسطنطينية) وبين الشاطىء الأسيوي، حيث كان يتمّ إقفالها في حالات الحرب أو التهديد بالحصار[4].

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٥٩. وقد اكتشف ضريح الأنصاري إثر سقوط القسطنطينية على يد الأتراك العثمانيين سنة ١٤٥٣ م. العدوي الأمويون والبيزنطيون ص ١٦٥.

(٢) بينز، الأمبراطورية البيزنطية ص ٧ ـ ٨.

(٣) بلغت سماكة السور الداخلي ١٤ قدماً وكان عليه ٩٤ برجاً. أما السور الخارجي فكان يتراوح بين قدمين وستة أقدام مع نفس العدد من الأبراج. العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٥٥.

(٤) المكان نفسه.

٤ ـ السلاح البيزنطي المتفوق، المعروف بالنار الأغريقية والذي كان مجهولاً لدى العرب المسلمين في ذلك الوقت، إذ ساهم في تعجيل الإنسحاب بعد إحراق عدد غير قليل من السفن الأموية[١].

٥ ـ ضعف التجربة الأموية في حرب الحصار، لا سيما المدن المتداخلة مع مياه البحر، مثل القسطنطينية، حيث تطلّب ذلك أسلحة متطورة وأساليب جديدة في القتال، لم تكن في متناول القوات الأموية حتى ذلك الحين.

هذه هي أبرز العوامل التي ساعدت على إخفاق المحاولة الأولى التي قام بها الأمويون للقضاء على الأمبراطورية البيزنطية، أما نتائجها المباشرة والبعيدة، فإنها أدَّت إلى ذلك الجمود النسبي على الجبهة الشمالية، في وقت وجد معاوية نفسه بحاجة إلى هدنة طويلة مع البيزنطيين، تلك التي كرستها معاهدته والأمبراطور قسطنطين الرابع[٢]، المعروف بتطرفه ضد العرب المسلمين، وذلك قبل سنة واحدة من وفاته[٣]. فلم يشأ حينذاك أن يدع لولي عهده، إرثاً من المشاكل الخارجية المستعصية، دون أن تكون هواجس الخوف من الانفجار الداخلي قد تخلّت عن مؤسس الدولة الأموية.

الجبهة الإفريقية

لقد أصاب هذه الجبهة من الجمود، ما أصاب بقية الجبهات الحدودية أو التخومية أثناء الصراع الشامي ـ العراقي. وكانت مصر حتى السنة الثامنة والثلاثين للهجرة، محور تنافس بين الفريقين إلى أن سقطت أخيراً في يد معاوية، في أعقاب مقتل آخر ولاتها الممثِّلين لعليّ، محمد بن أبي بكر[٣]. واستطاع عمرو بن العاص الذي آلت إليه هذه الولاية الهامة بعد ذلك، وضع خطط فورية لاستئناف حركة التوسع نحو الغرب والجنوب. فقام قريبه عقبة بن نافع الذي كان قائداً لحامية برقة بعمليات خفيفة

---

(١) كان هذا السلاح عبارة عن أنابيب طويلة من النحاس، توضع في مقدمة السفن وتقذف مادة سريعة الالتهاب لا تطفئها المياه وينسب اختراعه إلى مهندس يوناني عرف باسم كالينكوس. عبادي ـ سالم، البحرية الإسلامية ص ٣٣. العدوي. الأمويون والبيزنطيون ص ١٧٧.

(٢) العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ١٧٥.

(٣) قُتل في معركة غير متكافئة مع القائد الشامي معاوية بن خديج. الطبري ج ٦ ص ٦٠.

استهدفت تأديب عدد من قبائل البربر المتذبذبة الولاء، على الرغم من وقوعها في فلك السيادة الأموية، واستولى كذلك على «غدامس» وبعض المراكز الهامة في هذه المنطقة[1]. بيد أن والي مصر، اكتفى بهذا القدر من النشاط التوسعي غير المنظّم لإفتقاده، على الأرجح، القوة العسكرية الكافية، حيث كان معظمها لا يزال مرابطاً في الشام ومنهمكاً في شجون الخلافة. بالإضافة إلى ذلك، فإن «فاتح» مصر قبل نحو ربع قرن، كان قد أصبح تحت عبء الأعوام الثقيلة، ولم يعد ذلك القائد الذي تستهويه المغامرة ومعها ركوب المخاطر. وفي ضوء هذا الواقع، فإن مشاريعه الحربية اقتصرت خلال عهده القصير[2]، على تلك الغزوات الدورية التي أسندت إلى عقبة، مكتسباً بفضلها خبرة ومراساً، واختصاصاً كذلك في الحرب الإفريقية، مما سيكون له دور بارز جداً في هذا المجال خلال السنوات العشرين اللاحقة[3].

وقبل تناول الأحداث العسكرية الهامة التي بدأت تأخذ إطارها المنظم، منذ تعيين عقبة بن نافع قائداً لهذه الجبهة، لا بدّ من الإحاطة بالجوانب السياسية والاجتماعية لهذه المنطقة. فقد كانت ثمة علاقة، بين تكوينها الجغرافي والسكاني، فضلاً عن التاريخي، وبين مسار الحركة التوسعية في العهد الأموي. ذلك أن التواجد العسكري الحقيقي للعرب المسلمين، لم يتجاوز برقه التي شكلت حاميتها الكبيرة، خطاً دفاعياً للولاية المصرية، فضلاً عن اتخاذها منطلقاً للتوسع نحو الغرب. وما عدا ذلك، لم يكن أكثر من تواجد سطحي، متمثّل بحاميات صغيرة، أو بغزوات دورية محدودة أكثر ما تستهدف بعض قبائل البربر المجاورة. وكانت أفريقية أو المغرب[4] (كما سُميت في وقت متأخر) لا سيما الجهات الساحلية، خاضعة للمتغيرات السياسية المتلاحقة، وقد ارتبطت قبل الميلاد بالحروب البونية (بين قرطاجة وروما) التي أسفرت عن انتصار الأخيرة وسيطرتها على إفريقية وبقية البلاد المطلة على المتوسط الذي تحوّل إلى بحيرة

---

(١) ابن عذاري، البيان المغرب ج ١ ص ١٥.

(٢) توفي عمر بن العاص سنة ٤٣ هـ / ٦٦٤ م. ابن عذاري، البيان ج ١ ص ١٥.

(٣) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ٣٠.

(٤) هذا الاسم مجرد اصطلاح جغرافي أطلق على الأراضي الواقعة إلى الغرب من مصر حتى المحيط الأطلسي. المرجع نفسه ص ١١.

رومانية في ذلك الحين. ولكن الرومان اكتفوا منها بالسواحل الشمالية التي استخدمت لغايات عسكرية في الغالب، متفادين الانتشار جنوباً والاحتكاك بالسكان الأوائل من البربر الذين عاشوا في ظل نمطين متمايزين اجتماعياً: الأول متحضر، مثّله ما عرف باسم «البرانس» الذين أقاموا على تخوم السواحل، وارتبطوا بنمط انتاجي أميل إلى الاستقرار، معتاشين من الزراعة والأعمال الحرفية المختلفة، والآخر ارتحالي مثّله «البتر»[١]، وهم سكان البوادي، المتنقلين في الداخل والمحافظين على تقاليدهم القديمة المتوارثة، كالرعي والغزو وكل ما يتعلق بحياة البداوة المعروفة[٢].

وكان من الطبيعي أن تنعكس التطورات السياسية على أفريقية في ذلك الحين، خصوصاً بعد تمزّق أمبراطورية الرومان وانهيار أجزائها الغربية، تحت ضغط هجمات الجرمان. فقد واجهت نصيبها أمام هذه الموجة العاتية، حين سيطر عليها « الفندال» الذين دفعتهم مجموعة جرمانية أخرى من اسبانية عرفت باسم القوط الغربيين، وذلك في النصف الأول من القرن الخامس الميلادي[٣]. وقد ظلّ «الفندال» يتمتعون بالسيادة على الشريط الساحلي، الممتد ما بين طنجة وقرطاجة، إلى أن جاء الأمبراطور البيزنطي جستنيان، صاحب الدعوة إلى إحياء الأمبراطورية الرومانية القديمة[٤]، حينما انتزع قائده الشهير «بلزاريوس» هذه المنطقة من «الفندال»، ولكن دون أن يشمل النفوذ البيزنطي الجديد كافة مناطق السيادة الرومانية القديمة، حيث تراوح بين السيطرة الفعلية والانحسار التدريجي حتى مجيء العرب المسلمين[٥].

وفي الوقت الذي اتخذ فيه العرب المسلمون منحى أكثر جدية في سياستهم

---

(١) يميل بعض المؤرخين إلى تفسير هاتين الكلمتين (البرانس والبتر)، تفسيراً له علاقة بالزيّ التقليدي لدى سكان المغرب وهو «البرنس» الذي لا يزال سائداً حتى اليوم. فقد اعتاد البربر البرانس ـ حسب زعمهم ـ ارتداء البرنس الذي يغطي الجسم من الرأس حتى القدمين، بينما اعتاد البتر على الظهور به مبتوراً من دون غطاء للرأس. عبد الحميد العبادي، المجمل في تاريخ الأندلس ص ٢١.

(٢) إبراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ١٩.

(٣) المرجع نفسه ص ٦٢.

(٤) نورمان بينز، الأمبراطورية البيزنطية ص ٣٣٠ ـ ٣٣٣.

(٥) أسد رستم، الروم ج ١ ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

الإفريقية، كانت دولة الأمويين قد طوت صفحة الحرب الأهلية وأصبحت لديها القدرة على حشد الجزء الأكبر من قواتها في خدمة الحركة التوسعية العامة. غير أن هذه المهمة كانت شائكة وعسيرة، حيث كان عليها الاصطدام بحاجزين من المقاومة: أولهما بيزنطي، اعتمد على التفوق البحري والقواعد المنيعة أو بقاياها على امتداد الساحل الشمالي، وثانيهما بقبائل البربر في الداخل التي لم تتحمس لذلك التوغّل العسكري القادم من الشرق. أما المجابهة المباشرة، فكانت مع العدو البيزنطي التقليدي، في وقت كانت ما تزال العلاقة مع البربر مشوشة وغامضة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤشراً لا بدّ من أخذه في الاعتبار، هو أن القوة العسكرية البيزنطية، لم تشكل على ما يبدو عائقاً جدّياً في وجه الأمويين، ومن ثم فإن حماسة المقاتلين في القواعد الإفريقية كانت فاترة، مما جعل الجهود بكاملها منصبة أو تكاد على الدفاع عن القسطنطينية التي كانت أحد أهم الأهداف التوسعية للحكم الأموي. وفي الوقت نفسه، فإن الضربات العنيفة التي تلقتها الأمبراطورية في مصر والشام، قد أسهمت في زعزعة الشخصية المركزية التي تمتعت بها إزاء ولاياتها القريبة أو البعيدة، بعد أن أخذ حكامها، لا سيما في الأخيرة منها، يجنحون إلى الاستقلال تحت تأثير هذا الواقع ويتحررون تدريجياً من وصاية القسطنطينية(١).

وكان معاوية، بعد وفاة عمرو بن العاص، قد جعل من برقة وطرابلس إدارة منفصلة عن مصر، وعينّ قائداً لها هو معاوية بن خديج(٣)، وذلك في نطاق مهمة محددة لا تتجاوز معها عملياته العسكرية المنطقة الواقعة إلى الغرب من طرابلس(٤). وما لبث أن خرج من الإسكندرية عبر الطريق التقليدي المألوف للعرب المسلمين، وهو المحاذي للسواحل الشمالية. ويبدو أنه لم يصادف أمامه عقبات أو مفاجآت تذكر، فقد كان ذلك ثمرة الجهود المتواصلة لعقبة بن نافع الذي ربما كان في عداد هذه الحملة الأموية

---

(١) ابن خلدون، العبر ج ٣ ص ٣١.

(٢) ابن عذاري، البيان المغرب ج ٢ ص ٥.

(٣) تسلّم معاوية بن خديج الكندي قيادة أفريقية في سنة ٤٥ هـ ٦٦١ م. الطبري ج ٦ ص ١٤٦. راجع أيضاً: ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٤.

(٤) ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٣. ابن عذاري، البيان المغرب ج ١ ص ١٦.

الأولى في أفريقية. تشير الروايات إلى بلوغه قونية (قمونية)[1] إلى الجنوب من قرطاجة، وعلى مقربة من المكان الذي انتهى إليه عبدالله بن سعد قائد الحملة الراشدية السابقة. وفي هذه الأثناء كان الحاكم البيزنطي (Neciphore) [2] لهذه المنطقة ـ التي تعبر امتداداً لقرطاجة، حيث مقرّ الأخير الذي وُصف بأنه محارب قدير ـ قد اتخذ معسكره في مدينة «سوسة» الساحلية[3]. ولكنه بعد دراسة للموقف العسكري وموازين القوى، وجد صعوبة في مواجهة الحملة الأموية[4]، وأحجم عن الاشتباك الفعلي معها، مؤثراً التراجع والانسحاب إلى السفن البيزنطية الراسية بالقرب من المعسكر[5]. فتوقفت عند هذا الحد مهمة القائد الأموي الذي اكتفى بانتصاره السريع، والغنائم التي وقعت بين أيدي جنوده. ويبدو أن الدولة الأموية، لم تكن بعد قد وضعت خطة عسكرية مبرمجة للسيطرة على افريقية، إذ كانت ما تزال تعاني بعض رواسب الحركة الأهلية، هذا إن لم يكن قائد الحملة مسؤولاً عن النتائج المتواضعة التي انتهى إليها وعدم استثمار انتصاره في إقامة إجراءات عسكرية وإدارية، تسهم في تذليل ما بدا صعب المنال في وقت لاحق، مكرراً الخطأ نفسه الذي وقع فيه سلفه ابن سعد قبل نحو سنوات عشر. غير أن المؤشر الإيجابي ـ سواء كان في خاطر ابن خديج أو لم يكن ـ هو أن هذه الحملة أسهمت في اختلال موازين القوى العسكرية لمصلحة الأمويين، بعد أن أثبتت هزيمة البيزنطيين الأخيرة تراجع نفوذهم وبداية اضمحلاله، أمام المدّ التوسعي الجديد الذي أخذ يلقى تشجيعاً خاصاً في هذا الاتجاه من الخليفة الأموي.

عقبة بن نافع ومحاولة الفتح الجدّي لإفريقية

أصبح عقبة بن نافع قائداً لولاية أفريقية بعد معاوية بن خديج، في وقت[6]

(١) ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٣.

(٢) «نجفور» في البيان المغرب ج ١ ص ١٦.

(٣) المكان نفسه.

(٤) كانت وفيرة العدد وتضم «جماعة من المهاجرين والأنصار»، حسب ما أورده ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٣.

(٥) ابن عذاري، البيان الكغرب ج ١ ص ١٦.

(٦) ٤٩ هـ. الطبري ٦ ص ١٣٤. وردت ٤٦ هـ لدى ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٤.

متزامن تقريباً مع استعدادات الدولة لحملة القسطنطينية، باتت معه الظروف ملائمة لاستئناف حركة التوسع على نطاق شامل. ويعتبر تعيين هذا القائد الذي ارتبط يافعاً بأعمال هذه الجبهة، ذا دلالة هامة بأن الحكم الأموي باتت لديه خطته لاتمام السيطرة على إفريقية، مقترنةً مع هذا القائد الذي يعتبر واضع الركائز الأساسية لشخصية الأقليم العربية الإسلامية.

لقد بدأ عقبة نشاطه التوسعي، بالسيطرة على عدد من المواقع الهامة في المغرب الأدنى[1]، انطلاقاً من الخطة الجديدة، الهادفة إلى المحافظة على الأرض وليس الاكتفاء فقط بالغزو السريع على غرار العمليات السابقة، حيث عمد إلى تشكيل حاميات عسكرية في المدن والمواقع التي تسقط في يده[2]. أما عن موقف البربر من هذه التطورات المستجدة، فكان أقرب الغموض في وقت بدأ يتضح لديهم مشروع الدولة الأموية، واجدين فيه نمطاً مختلفاً عن التجارب السابقة مع القوى السياسية الأخرى، بعد أن تلازمت والطابع العسكري الصرف، بينما الفاتحون الجدد ينزعون إلى الإستقرار والتسرب عبر العقيدة التي كانن تأثيرها قد سبق الحملات العسكرية. وعند «قونيه» المكان الذي انتهى إليه سلفه القائد الأموي، كانت فكرة الاستقرار قد اختمرت لدى عقبة واتخذت الأولوية في الخطّة الجديدة. فظهرت أولى القواعد الحربية[3] في عمق ولاية أفريقية، على نسق القواعد التي ظهرت في أيام الخليفة عمر ابن الخطاب، وهي القيروان[4] (الإسم الذي أطلقه القائد الأموي على قاعدته المتقدمة)، وذلك في أحد الأودية المحمية والبعيدة نسبياً عن قرطاجة، كبرى القواعد البيزنطية على الساحل الشمالي. وكان ظهورها مرتبطاً باثنين من الدوافع: الأول، عسكري ـ توسعي يرمي إلى إنشاء مركز دائم لتغطية عمليات الهجوم في قلب أفريقية (المغرب)، ومن ثم تأمين الخطوط الدفاعية الضرورية لولاية مصر والحاميات الواقعة

---

(١) تونس حالياً. ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) المصدر نفسه ص ١٩٤.

(٣) البلاذري، فتوح ص ٢٣٠. ابن عبد الحكم ص ١٩٣، ١٩٦.

(٤) القيروان كلمة فارسية الأصل ومعناها بالعربية القافلة أو محط القوافل.

إلى الغرب منها، والثاني، سياسي ـ ديني[1]، في أن تكون هذه القاعدة منطلق التغيير إلى أفريقية، والاتصال بقبائل البربر التي كانت ما تزال غالبيتها على الوثنية[2].

ويبدو أن بناءها دام نحو سنوات خمس[3]، دون أن يكون هنالك اعتراض جدّي من جانب البيزنطيين الذين صرفوا حينذاك طاقتهم الأساسية، في الدفاع عن عاصمتهم المهددة من جانب القوات الشامية المركزية. ولكن جهود عقبة لم تكد تتجاوز هذه المهمة التي اقتصرت على عمليات عسكرية محدودة[4]، أكثر ما ترمي إلى تحقيق حسن جوار مع البربر وتحريضهم على اعتناق الإسلام[5]. بيد أن هذه المحاولة لم تلق النجاح المطلوب، لا سيما وأن القائد الأموي المتحمس، كان هدف التغيير الإداري الذي طوّح به وأفقده منصبه في افريقية، بعد أن استبدال معاوية له بأحد مساعديه (أبو المهاجر دينار)[6] الذي كان أقرب إلى مزاجه على ما يبدو من سلفه القوي الشخصية وصاحب التجربة القيادية القديمة، فضلاً عن العلاقة الحميمة مع القبائل المقاتلة، مما سيكون له تأثيره لاحقا في إعطاء فهر (قبيلة عقبة) مكانة خاصة في افريقية امتدّت بعض الحين إلى الأندلس، على نحوٍ مكّن الفهريين من تأسيس دولة شبه مستقلة في المغرب على مفترق العصرين الأموي والعباسي.

والواقع أن سياسة القائد «الفهري» في أفريقية، كانت محصلة خبرة طويلة بشؤون هذه المنطقة. ولذلك فإن عزله لم يشكل تراجعاً إلى الوراء، بعد أن ترك وراءه انجازاً هاما جسّدته «القيروان» التي أصبحت منذ قيامها مركز العمليات الحربية في أفريقية، بعد أن كانت الفسطاط تتولى هذا الدور خلال المرحلة السابقة. أما القائد الجديد، فلم يكن قليل الحماسة لمتابعة هذا الاتجاه التوسعي، ولكن ضمن

---

(١) ابن خلدون، العبر ج ٣ ص ٢١.

(٢) إبراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ٣١.

(٣) شرع عقبة في بنائها بدءاً من العام ٥١ هـ. ابن عذاري، البيان المغرب ج ١ ص ٢٠.

(٤) منها عمليتا فزان وزويلة. ابن عبد الحكم ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٥) ابن خلدون، العبر ج ٣ ص ٢١.

(٦) تولى أبو المهاجر (مولى مسلمة بن مخلد الأنصاري) شؤون الولاية الإفريقية سنة ٥٥ هـ / ٦٧٤ م. البلاذري، فتوح ص ٢٣٠.

أسلوب أكثر ليونة حسب ما تزعمه الروايات التاريخية[1] التي أشارت إلى تحالف سياسي قام بين القائد الجديد وبين إحدى القبائل البرانسية الكبيرة (أوريه)، القاطنة في جبال الأوراس[2]. ولذلك فإن المرويات المهتمة بشؤون الفتوح، لا تذكر أعمالاً عسكرية ذات شأن كبير، خلال السنوات الخمس التي قضاها أبو المهاجر قائداً لهذه الجبهة[3]. فجلّ ما أشارت إليه، تلك الحملة إلى «تلمسان» في المغرب الأوسط، وما أسفرت عنه من إخضاع لزعيم أووربة (كسيلة بن لمزم)، الذي وُصف بأنه (من ملوك البربر»[4]، ومن ثم تحوّله مع قبيلته إلى الإسلام[5]. على أن هذا الأمر تأرجح بين الشك واليقين، لا سيما وأن المصادر الرئيسة لم تشر إليه، مما يجعل هذه المسألة مجرد اعتقاد، إلا إذا كان هذا التحوّل ضعيفاً منذ البدء، دون أن «يستحكم الإسلام بقلبه»[6] كما يقول ابن عذاري، بعد أن ظل يحمل في صدره ـ كما تبين لاحقاً ـ عداوة شرسة للوجود العربي الإسلامي في أفريقية.

وما لبثت القيادة في القيروان، أن خضعت مرة أخرى للمتغيرات السياسية بعيد انتقال «الخلافة» إلى يزيد بن معاوية[7]، الذي كان على ما يبدو يؤثر عقبة ويرتبط بعلاقة ودّية معه، بعد أن أمضى وقتاً من اعتكافه على الأرجح مقرّباً من وليّ العهد ـ حينذاك ـ في العاصمة الأموية[8]. وإذا كان عقبة الذي عاد مجدداً إلى منصبه، ما زال

---

(١) ابن عذاري، البيان المغرب ج ١ ص ٢. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية ج ٢ ص ٥٩. إبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٢٤١.

(٢) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢٦.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٧ وما بعدها. البلاذري، فتوح ص ٢٣٠. ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢١ ـ ٢٢.

(٤) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢٦.

(٥) المكان نفسه.

(٦) المكان نفسه.

(٧) ٦٠ هـ / ٦٨٠.

(٨) قيل إن عقبة بعد عزله وإساءة أبي المهاجر له، قدم على معاوية بن أبي سفيان فقال له: «فتحت البلاد وبيت المنازل ومسجد الجماعة ودانت لي ثم رسلت عبد الأنصار فأساء عزلي. فاعتذر إليه معاوية وقال قد عرفت مكان مسلمة بن مخلد من الإمام المظلوم (عثمان) وتقديمه إياه وقيامه بدمه وبذل مهجته، وقد رددتك على عملك» ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٧ ـ ١٩٨. ولكن هذا المؤرخ شأن =

توّاقاً إلى استئناف سياسته التوسعية، بالاندفاع نفسه الذي خالجه قبل عزله، فإن الظروف العامة لم تعد نفسها كما كانت عليه في السابق. ذلك أن معطيات جديدة طرأت على وضع هذه الجبهة مع خروج النظام البيزنطي سالماً من محاولات القضاء عليه، وعودة سياسته العدائية مع قسطنطين الرابع الذي اتخذ منحى متطرفاً إزاء الدولة الأموية. وفي مقدمة ما يعنيه ذلك، أن التحرك العسكري في أفريقية أصبح على شيء من الخطورة، مع عودة الاهتمام البيزنطي بها والتركيز على البربر ومحاولة تأليبهم على العرب المسلمين.

وفي ضوء هذه التطورات التي كان من أبرزها تدعيم الوضع العسكري للبيزنطيين بصورة جدّية في أفريقية، لا بد من إسقاط الافتراض الشائع أو التقليل من أهميته، عن تدهور العلاقة بين عقبة والبربر، خلافاً لواقعها في عهد سلفه وندّه أبي المهاجر[1]. ولعل أكثر ما يوحي بانقلاب موقف هؤلاء، وارتباطه بالمعطيات السابقة، ذلك العداء الذي فوجىء به القائد الأموي من زعيم «أوربة»، مما يعطي بدوره تفسيراً إضافياً في الاتجاه نفسه، هو أن الأخير كان يجد في القائد «الفهري» شخصية خطيرة، تستهدف كيان البربر وتقاليدهم وتتناقض مع مصالحهم الاقتصادية. فثمة فارق في الرواية التي أوردها «ابن الأثير»، من أن كسيلة قد «أسلم وحسن أسلامه»[2]، وبين تلك التي أوردها المؤرخ المراكشي «ابن عذاري»، بأنه «أسلم وأحسن اليه أبو المهاجر واستبقاه ولم يستحكم الإسلام بقلبه»[3]، التي أسلفنا الإشارة إليها. وفي ضوء هذا التباين ـ الجزئي على الأقل ـ فإن علاقة كسيلة بالدولة الأموية، ممثلة بعقبة أو بأبي المهاجر، كانت سطحية ولم تبلغ حد الاقتناع والتسليم بالولاء لها، دون أن يعكس ذلك موقفه أو قبيلته فقط ولكنه يمتد بالضرورة إلى جميع قبائل البربر في ذلك الحين.

= غيره، يقول أيضاً، إن الذي ردّه على عمله هو يزيد وليس معاوية. فتوح مصر، ص ١٩٨. البلاذري، فتوح ص ٢٣٠، ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢٢.

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٧. شكري فيصل، حركة الفتح الإسلامي ص ١٦٧. العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) الكامل في التاريخ ج ٤ ص ١٠٧.

(٣) البيان المغرب ج ١ ص ٢٩.

على أن عقبة كان يحمل معه على الأرجح، تكليفاً بإطلاق يده في الولاية الأفريقية، ما لبثت ملامحه أن تبلورت مع خروجه على النطاق المحلي المألوف الذي كان طابع الأعمال العسكرية في عهد أبي المهاجر، إلى اعتماد خطة مبرمجة وذات أهداف بعيدة. فقد أشارت المرويّات إلى مغادرته «القيروان» بعد نيف وعام من عودته[1]، ومعه سلفه أبو المهاجر، داحضاً بذلك ما يُزعم عن خلافات جذرية بين القائدين حول مسألة العلاقة مع البربر[2]. وكانت أولى المحطات الرئيسة في مسيرته، مدينة باغاية (بجابة)[3] التي وُصفت بأنها مركز تجمع للبيزنطيين[4]، حيث حقق انتصاراً باهراً عليهم انتهى بهم إلى الاعتصام في المدينة. ولكن يبدو أن القائد الأموي لم يضع في خطته، السيطرة على القواعد العسكرية الساحلية التي كانت غير سهلة المنال في ظل وسائل الحصار المتواضعة لدى قواته، بل كان يطمح إلى امتلاك زمام الأمور في الداخل، مما يعطيه فرصاً لاقتلاع النفوذ البيزنطي فيما بعد. ومن أجل ذلك، انعطف جنوباً بمحاذاة السفوح الشمالية لجبال الأطلس واجتاح إقليم الزاب في المغرب الأوسط إلى «تاهرت»[5]، بعد معركة عنيفة مع البربر[6] الذين كانوا يتلقون الدعم العسكري من القواعد البيزنطية[7]. وكان سقوط هذا الموقع الهام قد مهدّ الطريق إلى المغرب الأقصى، منتقلاً من انتصار إلى آخر حتى بلغ طنجة وفرض الصلح على صاحبها «يوليان» أو «يليان» الذي وصفه ابن عذاري بأنه «كان من أشراف ملوك الروم وأعاظمهم»[8]، لينتهي أخيراً عند نهر «ماسّة»[9] على ساحل المحيط الأطلسي. ثم عاد

---

(١) ٦٢ هـ / ٦٨١.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩. راجع أيضاً: ابن عبد الحكيم، فتوح ص ١٩٩.

(٣) تقع إلى الجنوب من قرطاجة على ضفة البحر. الحميري الروض المعطار ص ٨٠.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٥. ابن عذاري البيان ج ١ ص ٢٤.

(٥) على بعد ست مراحل من المسيلة. ياقوت، معجم البلدان ج ١ ص ٧.

(٦) لا سيما قبائل: لواته وهواره وزواغه وزناته. ابن عذاري البيان ج ١ ص ٢٥.

(٧) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٥.

(٨) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢٦. من غير المعروف إذا كان يوليان هذا نفسه الذي مهّد السبل، أو قيل ذلك، بعد نيف وثلاثين عاماً لموسى بن نصير من أجل دخول الأندلس.

(٩) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢٧. ورد «ماست» في الروض المعطار ص ٢٢٢ وهو يصب في =

بعد ذلك عبر خط شبه مستقيم نحو القيروان، تاركاً وراءه نفوذاً للبيزنطيين ما يزال قائماً بحدود ما على الساحل الشمالي، وموقفاً لم ينجل بعد للبربر، وفوق ذلك شهرة خاصة رفعته إلى مصاف كبار القادة في التاريخ العسكري للعرب المسلمين، شهرة ربما أتخذت بُعدها «الجهادي» الذي قد يتجاوز الواقع إلى شيء من الخيال[1].

تهوذة، ثورة البربر الأولى؟

بعد عودة عقبة بن نافع بحملته المظفرة، كانت ثمة مفاجأة بانتظاره، دمرت كل انجازاته العسكرية الأخيرة، وأعادت النفوذ الأموي في أفريقية إلى حجمه القديم، أي إلى ما قبل نيف وأربعين من الأعوام. فما كاد يصل إلى «طُبنة»[2] في إقليم الزاب، حتى أدرك أن تحرّكاً مريباً يقوم به البربر من جماعة كسيلة، مدعومة من القوات البيزنطية الحليفة[3]. ولعله من الصعوبة هنا، تفسير الإجراء الذي اتخذه القائد الأموي، حسب الرواية التاريخية، بإرسال الجزء الأكبر من قواته إلى الفيروان، وربما إلى دمشق، والاحتفاظ بقلة منها فقط[4]. فهل كان ذلك نتيجة لشعوره بضخامة الخطّة المبّيتة ضده، مما جعله يؤثر تسريح القوة الأساسية من جنوده، قبل القيام بعملية انتحارية يخترق بها «كمين» البربر؟ أم أن هذا الأمر كان خارجاً عن إرادته، وتلبيةً لأوامر دمشق ـ التي كانت تمرّ حينذاك بأزمات سياسية خطيرة ـ باستدعاء قواتها المنتشرة على جبهات الفتوح؟ وقد يبدو الافتراض الأخير مقبولاً، لا سيما وأن توزيع القوات أو تسريحها، جرى على مسافة أيام ثمانية من القيروان، وهي المسافة التي تفصل الأخيرة

= المحيط. أما ابن الأثير فقد ذكر بأنه بلغ ماليان على المحيط. الكامل ج ٤ ص ١٠٦.

(١) نُسب إلى عقبة القول بعد بلوغ المحيط الأطلسي: «يا رب لولا هذا المحيط لمضيت في البلاد مجاهداً في سبيلك». ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٦، كما نُسب إليه في البيان المغرب لابن عذاري: «اللهم إنك تعلم إني لم أطلب إلا ما طلب عبدك ووليك ذو القرنين ألا يعبد في الأرض غيرك» ج ١ ص ٢٧.

(٢) على بعد مرحلتين من المسيلة. الروض المعطار للحميري ص ٣٨٧، راجع أيضاً ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٦.

(٣) ابن عبد الحكيم، فتوح ص ١٩٨.

(٤) المكان نفسه. يحدّدها ابن عذاري بخمسة آلاف. البيان ج ١ ص ٢٩.

عن «طُبنة»[1]، حيث يبدو مستبعداً إجراء ذلك بصورة عفوية ومن دون تسويغ.

وفي تهوذه (تهودا)[2]، حيث يوجد معقل بيزنطي قديم[3]، اعترض «كسيله» مع حلفائه سير القائد الأموي وفاجأه بعملية مدبّرة ومتقنة، أدت إلى تحطيم القوة الأموية بعد معركة بطولية ومستميتة، قتل فيها عقبة وبقية القادة، بمن فيهم أبو المهاجر، بينما غرق الآخرون في بحر من الدماء[4].

ومن البديهي أن أبعاد الحادثة لم تنته عند هذا الحدّ من النتائج، بالقضاء على عقبة وأصحابه وما أسفر عنه من دخول البربر إلى القيروان التي أفرغت حاميتها بعد انسحاب قائدها (زهير بن قيس البلوي) إلى برقة إثر سماعه بأخبار تهوذه[5]. ذلك أن الدقة التي تم بها أعداد العملية المضادة، والحشد الكبير الذي تصدى لعقبه من البربر والبيزنطيين، يحمل على الاعتقاد، بأن هذه الحادثة كشفت موقف البربر من سياسة التوسع الأموية التي كان عقبة من أبرز المتحمسين لها. فالعلاقة بين الطرفين كانت منذ البدء غير ودية، إن لم نقل عدائية، لا سيما خلال الفترة الثانية من ولايته، حين تعامل معه البربر بحذر شديد ووجدوا في سياسته ما يتعارض والشخصية الكيانية التي تمسكوا بها. ومن هذا المنظور، فإن العملية كانت انقلاباً أو تمرداً على هذه السياسة التوسعية وثورة على الإجراءات الجديدة التي كان ثمنها المباشر، فقدان استقلالهم التقليدي وكيانهم الاجتماعي المتوارث ولم يكن مصادفة بعد ذلك، أن يصبح «فتح» المغرب، من أصعب المنجزات العسكرية التي حققها العرب المسلمون، بالمقارنة مع العمليات السابقة له أو المتزامنة معه. على أن السؤال يفرض نفسه هنا، إذا ما كانت هذه المهمة شائكة، لو أتيح القيام بها في العصر الراشدي الأول، لا سيما وأن صعوبات مماثلة جوبهت بها الفتوح الأموية في بعض مناطق المشرق؟ ولكن إذا كانت هذه المسألة جديرة

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٦.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٨. ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢٩. وقد وصفها الحميري بأنها من بلاد الزاب. الروض المعطار ص ١٤٢.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٦.

(٤) ابن عبد الحكم، فتوح ص ١٩٨. ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢٩.

(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٨.

بالنقاش قبل إعطاء جواب محدّد لها، فإن ثمة تناقضاً ظلّ يسيطر على علاقة الأمويين بالبربر، حتى بعد استكمال المهمة العسيرة في أواخر القرن الأول، حين كان البربر أحد مصادر التوتر والإضطراب السياسي لفترة غير قصيرة، انتهى معها تماماً كل وجود للسلطة المركزية في هذه المنطقة.

ثورات

لم يستطع الحكم الأموي، وعلى المدى البعيد، اكتساب «الشرعية» الكافية إزاء الجمهور الإسلامي الذي بقيت له تحفظاته واعتراضاته، على الرغم من المحاولات التي بذلها لتحقيق هذا الهدف واتخاذ صفة جماعية أو غير فئوية على الأقل. والواقع أنه، إذا ما استثنينا الشام وبعض ملحقاتها، فإن الموقف السياسي في الولايات الأخرى، كان يتراوح بين الرفض والصمت والولاء الجزئي المحدود. ولعل اثنتين منها: الحجاز والعراق، كانتا مؤهلتين لإعادة النظر في الموقف من الحكم الأموي، حين اتضحت معالمه في الخمسينات التي شهدت الدعوة لولاية العهد وتنفيذها، ومن ثمّ ظهور أول انتفاضة منذ قيام الدولة المتجهة حينذاك نحو الملك، على يد حجر بن عدّي الكندي تلك التي اعتبرت سابقة هامة، ولكن دون أن تكون متبوعة بمحاولات أخرى، تتجاوز الموقف الحجازي من ولاية العهد. ذلك أن معاوية حال دائماً وارتفاع الأصوات غير المؤيدة لنظامه، في الوقت الذي وجد أصحابها صعوبة في التحرك وخطورة في المواجهة، في ظلّ أجواء مغلقة وأدوات بشرية قامعة سواء في الحجاز أم في العراق.

أما الولاية الأولى، التي كانت الأكثر تضرراً من انتقال الخلافة إلى الشام، فقد كان محظوراً على زعمائها من أبناء الصحابة، تجاوز الاهتمامات الاجتماعية والثقافية، بينما كان التجمع السكاني الأبرز في الحجاز (أي الأنصار) الذين كان لهم دورهم

الطليعي في تكوين الدولة الإسلامية يعانون القهر والفقر[1]. وفي ضوء هذا الواقع، كان أهل الحجاز يتوقون إلى الخروج من هذه الدائرة الضيقة، ويجدون في غياب معاوية، فرصة للعودة إلى الحياة الطبيعية والتعبير عن الرفض لأمور لم يجرأوا على البوح بها خلال العهد الصارم. ولكن يبدو أن زعماء المعارضة في «المدينة» أو بعضهم، على الرغم من الحصار السياسي المحكم، لم يعدموا نشاطات واجتماعات كانت تتم في إطار من الكتمان والتمويه[2]. وكان ثمة قاسم مشترك، قد وحدّ الموقف المرحلي للمعارضة الحجازية، هو إرجاء التحرك العلني إلى وقت تتوفر فيه المعطيات الإيجابية، أو بمعنى آخر إلى ما بعد معاوية، الشخصية المؤسسة وغير العادية، والقابض بكلتا يديه على السلطة، ومعه رجاله الأقوياء و«استخباراته» الراصدة[3]. ولقد عبّر عن هذا الواقع، أحد زعماء هذه المعارضة، وهو الحسين بن علي، في معرض الرّد على سليمان بن صرد الخزاعي (من كبار شيعة الكوفة) بقوله: «ليكن كل رجل منكم حلساً من أحلاس بيته، ما دام معاوية حيّاً، فإنها بيعة كنت والله لها كارهاً، فأن هلك معاوية نظرنا ونظرتم ورأينا ورأيتم»[4].

وهكذا فإن غياب معاوية[5] كان مؤشراً للإنفجار المرتقب، ذلك الذي تفادته المعارضة في عهده، بعد إدراكها الثمن الباهظ والمكلف له، بينما نجح مؤسس الدولة الأموية في منعه أو تجميده، ولكن دون أن يستطيع ضمان هذا الأمر بعد رحيله، مجسّداً هذه الهواجس في وصيته الشهيرة السالفة الذكر[6]. وفي المقابل لم يكن خليفته يزيد ـ حسب الروايات أو معظمها ـ في مستوى المهمة الكبيرة، بعد أن تجلى ذلك في أسلوبه العقيم وقراره الإرتجالي أمام الأزمات الخطيرة، تلك التي عصفت بعهده منذ أيامه الأولى. ويبدو أن يزيد الذي أظهرته الروايات، مقترناً بالترف والمجون،

(١) راجع: المبرّد، الكامل في اللغة والأدب ج ٢ ص ١٥٤. الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٨٨. إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ٢٢٧.

(٢) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٢٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٥٢.

(٥) توفي معاوية في الرابع من رجب سنة ستين للهجرة. تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ٢٧٩.

(٦) الطبري ج ٦ ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

ومستغرقاً حتى العبث في حياته الخاصة[1] كان ضحية شخصيته الضعيفة والمتردّدة، العاجزة عن ملء فراغ كبير تركه معاوية في السلطة التي تسلّمها ومعها ميراث ثقيل من المشاكل، كان راكداً في عهد والده القوي، لا سيما مشكلة الحكم نفسه الذي لم يكن قد حُسم بعد تماماً أو اتخذ «الشرعية» المطلوبة.

ولعل الفشل الذي لاحق يزيد في التصدي للموجة الواسعة التي استهدفت حكمه، قد ترك تأثيره الواضح في معرض التقويم لشخصيته التي ظلت حبيسة هذا التقزّم، بالمقارنة مع شخصية سلفه القوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جرأته، التي بلغت حدود التهور، في القضاء على الحركات المناوئة، وضربه الرموز الإسلامية بمنتهى العنف، حين رأى في هذه السياسة مدخلاً إلى إثبات حضوره السلطوي، كان حائلاً دون تغيير تلك الصورة القاتمة للخليفة الأموي الثاني على مرّ العصور. وفي الوقت نفسه، فإن المعارضة التي رفضت بصورة قاطعة مبدأ الحكم الوراثي، لم تعطه الفرصة لترسيخ أقدامه في السلطة، إذ سارعت زعامتها الحجازية إلى الطعن بشرعيته وعدم الاعتراف بخلافته، بعد أن أخذت في الانسحاب، واحداً وراء الآخر إلى مكة تعبيراً عن هذا الموقف، وتفادياً لاستنزاف قوتها قبل الأوان، في معركة جانبية مع ممثلي الخليفة الجديد في «المدينة»، حيث كانت لديهم الأوامر الحازمة، بأخذ البيعة طوعاً أو إكراهاً من أبناء الصحابة [2]. فقد اتخذت الحاضرة الأولى للإسلام المبادرة إلى اتخاذ موقف علني، على الرغم من المراقبة الشديدة، ذلك الموقف الذي عبّر عنه اعتكاف أبناء الصحابة في مكة التي كانت لها حصانتها الدينية، فضلاً عن الجغرافية، مما كان يشجع على اتخاذها منطلق التحرك السياسي المضاد، منذ إلتجاء الزبير وطلحة وعائشة إليها، في أعقاب مقتل عثمان والبيعة لعليّ.

أما الثغرة الثانية، التي كان متوقعاً أن تهب منها المتاعب على عهد يزيد، فقد كانت في العراق، حيث الأسباب أكثر تشجيعاً على السلبية، والأحداث اتخذت منحىً،

---

(١) الإمامة والسياسية ج ١ ص ١٨٥، المسعودي، مروج ج ٣ ص ٦٧. ابن طباطبا، الفخري ص ١١٩. السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ٢٠٩.

(٢) الطبري ج ٦ ص ١٨٩.

تجاوز الرفض والاحتجاج إلى الثورة الشعبية المسلحة. وعلى الرغم من ابتعاد الولايتين، إحداهما عن الأخرى، فقد كان ثمة تكامل في الموقف السياسي للحجاز والعراق، إنطلاقاً من بضعة قواسم مشتركة، جعلت من توحيده ضرورة ماسة. فالولاية الأولى، المفرغة من طاقاتها في العهد السابق والمنكفئة على هامش الحياة السياسية، كانت لديها القدرة مع ذلك على استنهاض جمهور المعارضة، حيث كان إثنان من زعمائه على الأقل في موقع الرفض المطلق للبيعة، وهم: الحسين بن عليّ وعبدالله بن الزبير. والثانية، كانت من خلال تكوينها السكاني والاقتصادي، أكثر احتواءً للمعارضة الشعبية المهيأة للثورة، لا سيما حركة التشيع في الكوفة. على أن بين الثغرتين، ثغرة ثالثة، ولكن لغير مصلحة المعارضة، كان معاوية قد أحسن استغلالها، جعلت من الحجاز قيادة من دون جماهير، ومن العراق جماهير من غير قيادة، بحيث كان يكمن في هذه المفارقة، سرّ الاختلال الذي رافق المحاولات العديدة للقضاء على الحكم الأموي في ذلك الوقت.

ثورة الحسين

كانت الفئات المؤيدة للإتجاه الإسلامي في الكوفة، قد قطعت مرحلة جدية في العملية التنظيمية والتعبوية، تلك التي اندرجت في الأربعينات، تحت اسم التشيع الذي استمد قضيته وحتى اسمه، من مناصرة عليّ وتأييد حقه في السلطة، كونه جسّد برأيهم هذا الإتجاه تنظيراً وممارسة. وكان أول اجتماع علني، يُعقد في منزل سليمان ابن صُرد، أحد رواد الحركة الشيعية، وذلك منذ إنتقال الحكم إلى البيت الأموي[1]. وكان السبب المباشر لهذا الاجتماع، مرتبطاً بخروج الحسين إلى مكة، احتجاجاً على إلزام السلطة له بالبيعة للخليفة الجديد، في وقت بدت الظروف مواتية لرفض الحكم الوراثي. بالإضافة إلى ذلك، فإن معطيات جديدة، شجعت الكوفة على المضيّ في السلبية، متمثلة بانفلات الوضع السياسي في العراق، وخروج أبناء الصحابة من «المدينة»، وبروز الحسين في أعقاب الصدام مع والي يزيد[2]، ومعه شروط الدور القيادي ومؤهلاته، إنطلاقاً من مواقفه الحازمة المعروفة، في مواجهة السلطة الأموية

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٢٩ ابن كثير، البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٤٧.

(٢) الطبري، ج ٦ ص ١٩٨.

(رأي الحسين في معاهدة الصلح بين الحسن ومعاوية، ورفض الموافقة على بيعة يزيد بولاية العهد وبالخلافة)(١).

وهكذا انتهى أركان الحركة الشيعية في الكوفة، إلى قرار بدعوة الحسين للعراق، من أجل قيادة الثورة التي قطعت شوطاً من النضج، جاء في النتيجة محصّلاً للمرحلة السريّة وجهودها المكثفة، كإطار وحيد للنضال السياسي في العهد السابق. وما لبث الرسل أن توافدوا على مكة، لإبلاغ الحسين بموقف الحركة في الكوفة، في وقت كان الأخير منكّباً على دراسة القرار الصعب. فالبقاء في مكة لم يكن سوى تدبير مرحليّ، لأن السلطة الأموية لن تدعه في مأمن من ملاحقتها، قبل إنتزاع بيعته والاعتراف بخلافة يزيد، دون أن يعني الخيار الآخر في هذه الحالة سوى الثورة، أي الخيار الكوفي نفسه.

وإذا كان القرار النهائي قد أصبح أمراً لا مجال للبحث فيه، فإن الحسين على الرغم من ذلك، لم يتخل عن رصانته التقليدية(٢) التي جعلته حريصاً على إستكمال دراسته للموقف السياسي العام في العراق، وليس في الكوفة وحدها، وذلك قبل الإقدام على تنفيذ مشروعه إنطلاقاً من هذه الأخيرة. في ضوء هذه الحقيقة، قرّر إرسال إثنين من معاونيه: الأول، هو مسلم بن عقيل إلى الكوفة، والثاني (سليمان) - يُعتقد أنه مرافق للحسين أو مولى له(٣) - إلى البصرة(٤). وإذ يضيع الأخير في زحمة التطورات المثيرة، وينتهي مصلوباً في ساحة قصر الامارة(٥)، تلاحق الأحداث موفده إلى الكوفة، التي قفزت مجدداً إلى الضوء، لتستقطب أخطر أزمة سياسية تواجه البيت الأموي.

---

(١) المصدر نفسه، ج ٦ ص ٩٢، ١٧٠. ابن الأعثم، فتوح ج ٤ ص ١٥٧.

(٢) الطبري ج ٦ ص ١٨٩.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٩٣.

(٤) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٣١.

(٥) المصدر نفسه ص ٢٣٣.

ولقد أجرى موفد الحسين منذ وصوله، سلسلة من الاجتماعات واللقاءات في الكوفة، متخذاً منزل المختار بن أبي عبيد الثقفي (من زعماء الحركة الشيعية)، مركز اتصالاته المكثفة التي انتهت إلى تكوين صورة إيجابية عن الوضع العام في المدينة، وإرسال تقرير عن ذلك إلى مكة. غير أن «عيون» السلطة لم تكن مغلقة، على الرغم مما حّل بها من خسائر وتراجعات في العراق، حيث كانت تتابع عن كثب مهمة ابن عقيل، على الرغم من السريّة الشديدة التي أحيطت بها، وتجنبّ الوالي الأموي حينذاك، النعمان بن بشير الأنصاري، التصدي لموفد الحسين والقبض عليه، مما أدى إلى رفع الأمر للخليفة، منبّهةً إلى خطورة الوضع في الكوفة ومتهمةً النعمان بالعجز: «إن هذا الذي أنت عليه رأي المستضعفين»[1]، حسب ما أورده ابن الأثير. وكانت تلك أول تجربة لكفاءة يزيد السياسية التي بدت محدودة إلى حد كبير، بعد أن سارع إلى عزل واليه «الأنصاري» المعتدل، وتكليف عبيد الله بن زياد «الثقفي» الذي ينتمي إلى فئة، إن لم نقل أسرة، لا تتورع حينذاك عن استخدام كافة الوسائل حتى غير المشروعة في خدمة السلطة، محافَظَةً على مواقع نفوذها لدى الأخيرة.

وقد يرى البعض أن تعيين والي البصرة الحديدي، الذي ورث الكثير من صفات أبيه في هذا المجال، كان مبعثه خوف الخليفة الجديد على نظامه، مما دفعه إلى توسل العنف والشدة تحقيقاً لهذا الهدف الذي تتسّوغ دونه كافة الطرق، مقبولة كانت أو غير مقبولة. ولكن يزيد على الرغم من قصور نظره في معالجة هذه المشكلة، وحاجته إلى القليل من مرونة أبيه، فإن المجابهة بدت حينذاك حتمية للسلطة والمعارضة معاً، فقد حان وقتها بالنسبة للأخيرة، ولكن دون أن تكون مرتهنةً فقط لـ «ضعف» الخليفة الجديد، بينما كانت ضرورية للأولى، لإثبات وجودها أو شيء منه، في أعقاب الفتور الإسلامي الذي استقبلت به، وإن كان بالإمكان تخفيف نتائجها وذلك لمصلحة السلطة نفسها، لو تم اللجوء إلى وسائل أقلّ دموية إزاء محاولات المعارضة في الكوفة والمدينة ومكة.

وهكذا، في الوقت الذي تحرّك فيه الحسين نحو العراق، معتمداً على تقرير مسلم بن عقيل الإيجابي، كانت الكوفة تشهد إنقلاباً مضاداً ـ إذا جاز التعبير ـ للثورة،

(١) ابن الأثير الكامل ج ٤ ص ٢٢.

بقيادة عبدالله بن زياد. وإذا بالمعطيات تتحـول لمصلحة السلطة، بعيـد عمليات عنفٍ تركت بصماتها على حركة التشيـع التي فقدت تـلاحمها الشـديد، بعـد إعدم إثنـين من قـادتها الكبـار ـ مسلم بن عقيل (مـوفد الحسـين) وهاني بن عـروة المرادي (من زعـماء الكوفة)[1] ـ أول ضحيتين في الثورة التي أجهضت في المهـد. وكان الحسـين حينذاك، ما يزال متابعاً طريقه ومعه مجموعة صغيرة، هي عائلته وبعض خلصـائه، دون معـرفة بمتغيرات الأمور. ثم جاءت الصدمة التي وضعته على أخبار المحنـة، بعد أن نقـل إليه عبـدالله بن مطيـع[2] ـ وكان قـادماً بـالمصادفـة من العراق ـ الصـورة القـاتمـة للوضـع المستجد في الكوفة[3]. ولكن الحسين، كان ما يزال قادراً على الاختيار الصعب، وربما أكثر إصراراً من مكة، حين اتخـذ قراره الحـاسم والنهائي بمتـابعة الـطريق إلى العراق، دون أن تحمله عـلى التراجـع أو الوهن أخبـار «الإنقلاب» الأمـوي في الكـوفـة. ولعله راهن حينذاك على آخـر أوراقه، في محـاولته الاقتـراب من الكوفـة والاتصال بقـاعدتـه ومادة الثورة، أو لعله كان على ريبـة من جرأة السلطة في حـرق نفسها حتى الانتحـار، للحؤول دون بلوغه الكوفة، تلك المعادلة التي وصلت إلى قمة الاختلال، عندما خرق الحكم الأموي في عهد يزيد، البديهيات من شروطها وقواعدها العامة.

ومن هذا المنطلق، توالت الأحداث على الجبهة الأموية كما هو مـرسوم لهـا، بعد أن حـزم عبيد الله بن زيـاد أمره لإستكمال الفصل الثاني والمثير من القضية التي انتهت عملياً دون أن تتم فصولاً، ولكنها كرمز، ظلت متوهجـةً عبر عشـرات القرون. ذلـك أن الوالي الأموي، كان حريصاً على تحديّ الحسين والوقوف في طريقه، منتـدباً إحـدى الفرق الصغيرة بقيادة الحرّ بن يزيد التميمي [4] لمراقبة تحـركاتـه، وسرعـان ما أعقبها بفرقة أخرى كبيرة، اختار لقيادتها ابن أحد الصحابة التاريخيين، وهو عمر بن سعد بن أبي وقاصّ، ومعها أوامـر مشدّدة بحسم الأمـور في كربـلاء، حيث عسكر الحسـين مع

---

(١) الطبري ج ٦ ص ٢١٣.

(٢) عبدالله بن مطيع القرشي، من زعماء مكة وكبار أعوان ابن الزبير في وقت لاحق.

(٣) الطبري ج ٦ ص ٢٢٤.

(٤) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٤٩. الأصفهاني، مقاتل الطالبيين ص ٧٣.

جماعته. وقد حاول ابن سعد ـ حسب الروايات ـ التخلص من المهمة الثقيلة، ولكن دون نتيجة، لا سيما وأنه سُمي لوقت قريب والياً على «الري»[1]، مما وضعه ذلك في مأزق الاختيار بين الولاية والمهمة. وبعد نحو أسبوع من المفاوضات، كان القائد الأموي قد اتخذ قراره بتنفيذ أوامر السلطة في الكوفة، والحسين بدوره رفض شرط ابن زياد الأخير، بـ «المثول» لديه في قصر الامارة[2].

وفي العاشر من محرّم من عام إحدى وستين للهجرة، حدث ما كان متوقعاً دون مفاجآت تذكر، سوى التحاق الحرّ بن يزيد، قائد الفرقة الأولى، بقافلة الحسين[3]، بعد أن تهيب الموقف الخطير، تلك القافلة التي اختارت نهايتها البطولية في كربلاء.

وهكذا فإن آخر فصول الثورة الكوفية التي أُعدّت ليقودها الحسين، أبرز شخصيات البيت الهاشمي حينذاك، تحول إلى مأساة دموية، اضطربت لها ضمائر المسلمين واهتزّت أركان النظام الأموي ومعه الخليفة نفسه الذي حاول مسح يديه من المجزرة وإلصاقها بابن زياد[4]. وسواء كان يزيد المسؤول أم واليه المخلص والأداة المنفذة، فإن النظام هو الذي حمل عملياً وزر التصرف الإرتجالي الذي عولجت به هذه

---

(١) مقاتل الطالبيين ص ٧٤، ابن الأثير الكامل ج ٤ ص ٥٢.

(٢) روى الطبري عن أبي مخنف، أن عمر بن سعد كتب إلى عبيد الله بن زياد: «قد أعطاني (الحسين) أن يرجع إلى المكان الذي منه أتى أو نسيّره إلى أي ثغر من ثغور المسلمين شئناً، فيكون رجلاً من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم، أو أن يأتي يزيد أمير المؤمنين، فيضع يده في يده، فيرى فيما بينه وبينه رأيه وفي هذا لكم رضى وللأمة صلاح. قال فلما قرأ عبيد الله الكتاب قال: هذا كتاب رجل ناصح لأميره مشفق على قومه نعم قبلت. قال فقام إليه شمر بن ذي الجوشن. فقال: أتقبل هذا منه وقد نزل بأرضك إلى جنبك، فوالله لئن رحل من بلدك لم يضع يده في يدك ليكونن أولى بالقوة والعزّ، ولنكونن أولى بالضعف والعجز، فلا تعطه هذه المذلة، فإنها من الوهن، ولكن لينزل على حكمك هو وأصحابه، فإن عاقبت فأنت ولي العقوبة وإن غفرت كان ذلك لك». الطبري ج ٦ ص ٢٣٦.

(٣) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٥٣.

(٤) نُسب ليزيد القول: «قد كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين، لعن الله ابن مرجان، أما والله لو كنت صاحبه لعفوت عنه، رحم الله أبا عبدالله». الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٦١.

الحركة . كما أثبت رأسه - أي الخليفة - فشله الذريع في قيادة مصير المسلمين وشؤون الدولة، وسقط عند أول امتحان لقدراته المتواضعة في السياسة.

كانت محاولة الحسين، أول انتفاضة على مستوى الثورة والتغيير، ضد حكم الأقلية التي استأثرت بالخلافة وحوّلتها إلى ملك وراثي، متجاهلة الأكثرية المُجبرة على الصمت والمكرهة على تقبل الواقع. فالحسين، وهو الممثل الطبيعي للإتجاه الإسلامي - الإصلاحي، كان صوت الجماهير المفجوعة بآمالها ومواقعها التي اكتسبتها في دولتي الرسول وعمر وحاولت استردادها في عهد علي، تلك التي التزمت بأفكاره، وتابعت نضالها من بعده في أجواء القهر والملاحقة. ومن هذا المنظور فإن تقويم هذه الحركة، يتجاوز البعد الكوفي الضيق، أو الشخصي الأضيق، كونها مجرد تسجيل لموقف خاص من الخليفة، إلى أن تصبح ثورة على النظام القائم وعلى مبدأ الوراثة في السلطة، وعلى واقع يسوده الظلم وتتآكله العصبيات المختلفة.

لقد شحنت ثورة الحسين الفكر السياسي في الإسلام، بمادة جديدة من التحدي الصعب والانتصار على الذات والتضحية من أجل المبدأ، فكانت حدثاً غير عادي في التاريخ العربي الإسلامي، حين اجتاحت في أعقابها دولة الأمويين عاصفة ثورية عارمة، كان من نتائجها القريبة إسقاط الحكم السفياني، دون أن ينجو منها الحكم المرواني على المدى الأبعد. ويصبح الموقف السياسي العام مباشرة بعد «كربلاء» على النحو التالي: في الحجاز عصيان مسلح في المدينة وإعلان ابن الزبير دولته في مكة. وفي العراق تطورات مذهلة، انعكست خاصة على الحركة الشيعية التي اشتدّت عليها وطأة الملاحقة، كما أثقلتها عقدة الذنب والتقصير، مما أدى إلى إفراز حركة التوابين الإنتحارية، وحركة المختار الثقفي ومعها أول سلطة شيعية منذ تنازل الحسن. أما في الشام، فقد تراكمت كل سلبيات الإنهيار السياسي هذا الذي تعاظم بعد وفاة يزيد الفجائية، مما أوقع الأسرة الحاكمة في الفراغ والإنقسام.

ثورة الحجاز

كانت حاضرة الإسلام الأولى، عبر قادتها من أبناء الصحابة وزعماء الأنصار، أول من أثار قضية الحكم الوراثي، وذلك بشيء من التحدّي لمؤسس الدولة

الأموية[1]. وفي مستهلّ عهد يزيد، كانت السّباقة أيضاً إلى رفض الأمر الواقع وإعلان موقفها مرة أخرى، مع نزوع إلى الثورة المسلحة. فمنها خرجت حركة الحسين التي انتهت بمأساة دموية في العراق وأوقعت النظام الأموي في ارتباك شديد، ومنها أيضاً انبثقت حركة ابن الزبير التي اتخذت من مكة أرضيتها الأولى والمركزية، لتنتشر من هناك إلى حيث كان تمرّد أو قامت انتفاضة على الحكم الأموي. وعلى الرغم من خلو هذه الحركة من أية أطروحة إصلاحية لافتة، إلا أن زعيمها (ابن الزبير)، استفاد من الفراغ القيادي في المعارضة السياسية، مستثمراً ما أمكنه النقمة المتعاظمة على الخليفة. و«المدينة» نفسها كان لها أيضاً موقفها الخاص من هذه التطورات المثيرة، حيث كانت مسرحاً لانتفاضة مسلحة، جاءت محصلة لمخزون مكبوت من الثورة ضد ممارسات السلطتين المركزية والمحلية، مندرجاً ما بين تقييد الحرية الشخصية لأبناء الصحابة والأنصار وبعض الفئات الأخرى من المهاجرين وقريش، وبين الضغط الاقتصادي الذي بلغ ذروته فيما عُرف بمسألة «الصوافي»[2]، تلك التي اعُتبرت من الأسباب المباشرة للانتفاضة. والواقع أن تحرك المعارضة في «المدينة»، قد بدأ بحملة انتقادية صريحة ضد الخليفة، بلغت حد التجريح بشخصيته والطعن في سلوكه[3]. وأعقبتها موجة من السخط، استهدفت الوالي الأموي عثمان بن محمد بن أبي سفيان الذي وُصف بأنه قليل التجربة[4]، ليأتي مقتل الحسين وأصحابه في كربلاء، بمثابة الشرارة التي ألهبت الموقف وفجرّت ما في النفوس.

وكانت خلافة الأمويين المثقلة بهمومها الكبيرة، تتابع بقلق تطورات الموقف في الحجاز، ومن ثم تبادر إلى محاورة زعماء الحركة، حين جرى لقاء فاشل[5]، بين يزيد

---

(١) ابن الأعثم، الفتوح ج ٤ ص ٢٣٣ - ٢٣٤. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٥٠٦.

(٢) جمع صافية ومعناها النخلة الكبيرة، والمقصود هنا سيطرة الأمويين على أراضي المدينة واستملاكها بأثمان بخسة. المبرّد، الكامل في اللغة والأدب ج ٢ ص ١٥٤. السمهودي، وفاء الوفا ج ١ ص ١٢٧.

Kister, the battle of the Harra. P 47.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٠٤.

(٤) المصدر نفسه ج ٤ ص ١٠٢.

(٥) البلاذري، أنساب ج ، ص ١١٩، المسعودي، مروج ج ٣ ص ٦٨ - ٦٩.

ووفد من «المدينـة»، لم يضف سوى التشنج على الـوضع السيـاسي في هذه الأخيـرة. وانتهى الأمر إلى قرار بالعصيان، في الاجتماع الذي عقد في المسجد وأسفـر عن تعيين عبدالله بن حنظلة الأنصاري على إدارة المدينة وبيعته رئيساً لثـورتها المعلنـة[١]. وتجلت المظاهر الأولى للعصيـان، في الهجوم عـلى قصر الامارة ومنـزل مروان بن الحكم شيـخ الأمويين في الحجاز، حيث اجتمع هؤلاء لمناقشة تطورات الأزمة المحدقة بهم ومـواجهة حملة التعبئـة ضـدهم. ولم يجـدوا ـ ومعهم الـوالي ـ سـوى الـرضـوخ لقـرار النفي إلى الشام، مؤدياً ذلك إلى خروج «المـدينة» من دائـرة النفوذ الأمـوي وإعلان سلطة مؤقتـة فيها، في الوقت الـذي وصل فيـه المنفيون من بني العـاص الأمويـين إلى دمشق، وسط أجواء سيطر عليها الحقد والتشنج والرغبة فيَ الانتقام[٢].

ولم يلبث الـردّ على هـذه المبادرة، أن جـاء بمستوى الحقـد الأموي المعـروف على «المـدينة»[٣]، حيث كـان ذلك واضحـاً في تشكيل القـوة المُكلفة بقمـع الثـورة، قيـادةً وجنداً، بعد أن غرقت دولة يزيد في تطرفها إزاء المعارضة، وبات من الصعوبة البالغـة الخروج من هذه الـدائرة الـدمويـة. فقد عهـدت بقيادتهـا إلى عسكريّ محتـرف، وذي ميول غريزية نحو العنف، هو مسلم بن عقبة المرّي، من قبـائل الشـام المواليـة للبيت الأموي والمقاتلة تحت رايته منذ صفين[٤]، وإلى جانبه قائد آخر، يمثل الذهنية والتجربة نفسها في الحرب والموالاة، هو الحصين بن نمير السكـوني[٥]. وما لبثت الحملة الشـامية هذه، أن أحكمت الحصار حـول «المدينـة» التي قاومت بضـراوة، متوسلةً شتى الـطرق الدفاعية لصّد الهجـوم الأموي[٦]، ولكن دون أن تصمـد سوى أيـام قليلة أمام ضغط الحصـار الشديـد والجيش المتفوق والقيـادة المحترفـة. وسرعـان مـا استُبيحت للجنـود المنتصرين، دافعةً الثمن غالياً جـداً لموقفهـا السلبي من خلافـة دمشق، ومفجوعـة مرةً

(١) الطبري ج ٧ ص ٤.
(٢) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٨. ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١١١.
(٣) البلاذري، أنساب ج ٤ ص ٣٢٧ ـ ٣٣٣.
(٤) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٥١.
(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١١٣.
(٦) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٥٠.

أخرى بأحلامها السلطوية التي انهارت مع سقوط الثورة المريع في موقعة «الحرّة» الشهيرة(١).

ولم يتح للقائد الشامي المنتصر، إستكمال مهمته الحجازية بعد القضاء على ثورة «المدينة»، حيث أن فصلاً آخر منها كان بانتظاره في مكة، لإعادتها بالقوة على غرار سابقتها إلى السلطة المركزية. فقد كان عبدالله بن الزبير يتخذ من الكعبة ملجأً للاعتصام بثورته من الملاحقة الأموية، دون أن تثنيه عن قراره، المأساة الجديدة التي حلّت بالمدينة. بيد أن حسن الحظ الذي رافقه منذ التجائه إلى مكة، لم يتخل عنه هذه المرة أيضاً. فمن مقتل الحسين، المنافس الرئيس، إلى وفاة مسلم بن عقبة في منتصف الطريق تحت وطأة المرض والسنّ(٢)، إلى وفاة يزيد المفاجئة في وقت لاحق، إلى آخر هذه المصادفات التي كان ابن الزبير المستفيد الأول منها، ولكن دون أن تكون لديه الكفاءة، أو لعلها سرعة الحركة، لتوظيف هذه الفرص في الوقت والمكان المناسبين.

أما الحملة الأموية التي كانت تأخذ طريقها إلى مكة، فقد أصبح قائدها الحصين ابن نمير الذي نفّذ بدقة مهمة سلفه، وفرض الحصار على ابن الزبير في مكة، حيث كانت المقاومة عنيفة تعزّزها مشاركة بعض الحلفاء من خصوم الحكم الأموي، كالخوارج(٣) وبعض الهاربين من «المدينة»، فضلاً عن الزعيم الشيعي مختار الثقفي الذي أخذ اسمه في البروز منذ أحداث الكوفة الأخيرة(٤). وقد صمد المدافعون عن مكة، على الرغم من القرار الجريء باستخدام الحصين مجانيقه في ضرب الكعبة(٥)، متجاوزاً الضجة المترتبة لدى الرأي العام، في ظل مناخ ما تزال العقيدة الدينية، على رغم التراجع، تأخذ دورها المؤثر والطليعي فيه. غير أن المفاجأة التي نقلتها الأخبار من

(١) وقعت هذه المعركة في سنة ٦٣ هـ /٦٨٣ م. راجع مأساة المدينة في أعقاب هذه المعركة في أنساب البلاذري ج ٤ ص ٣١٩ - ٣٣٣ وفي معجم البلدان لياقوت ج ٢ ص ٢٤٩. وقيد الشريد عن أخبار يزيد لابن طولون، مخطوطة ورقة ٧.

(٢) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ١٠. ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٢٣.

(٣) جماعة نجدة بن عامر الحنفي. ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٢٣.

(٤) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٣١. ابن كثير، البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٣٩.

(٥) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ١١. ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٢٤.

دمشق، أبـطلت مفعول «القـذائف» المكثفة، وحـالت دون سقوط المـدينـة المقـدسـة. فالحصين، وهو أحد كبار القادة الشـاميين، لم يشـأ أن تفوتـه فرصـة المشاركـة في تلك الظروف الدقيقة التي تمر بها الدولة الأموية. ومع غموض الموقف في دمشق، حيث كان القائد الشامي يعرف الكثير من أسراره، وجد أن ثمة ورقة جديدة، ربما كـان طرحهـا مناسباً في حلبة الصراع على الحكم في العاصمـة الأمويـة. وفي ضوء هـذه المعطيـات، يتـوجه إلى زعيم الحجـاز وقائـد حركتـه الجديـدة ابن الزبـير، عـارضـاً عليـه ـ حسب الروايات ـ تأييده للخلافة في الاجتماع الذي ضمهما في «الأبطح»[1]، ولكنه اشترط عليه الانتقال معه إلى دمشق، محور القوى السياسية والقبلية الفاعلة. غير أن ابن الزبير تردد في الاستجابة لهذه الدعـوة المغريـة، ربما لأنـه لم يكن على ثقـة تامـة بموقف الحصـين، المرتبط وقبيلته بعلاقة قوية بالبيت الأموي، أو مطمئناً للوضع السياسي في منطقة عُرفت بالولاء التاريخي لهذا البيت. لذلك يستنكف عن مغادرة معقله في مكة، إذ كانت المغامرة خارج مألوف سلوكه، كما أثبت ذلك خـلال السنوات الـلاحقة التي عـاشتها حـركته، مرتكباً غلطة العمر برأي الكثيرين، ومنهم الحصين نفسه الذي اتهمه بقصر النظر[2].

لقد كان ابن الزبير، المستفيـد الأول من موت يـزيد وارتبـاك الأسرة الأمـوية في معـالجة النتـائج السلبيـة التي انعكست عليها بصـورة مبـاشـرة. فبينـما خـرج الـزعيم الحجـازي سالمـاً وحركتـه من هزيمـة عسكريـة محققة، وامتـد نفـوذه إلى مـا وراء شبـه الجزيرة، كانت خلافـة الأمويـين تنكفىء على عـزلتها ويتقلص نفـوذها السيـاسي، فلا يتعدى المنطقة الشامية. ذلك أن معاوية الثـاني الذي انتقلت إليـه الخلافـة، كانت لـه فرادته التي جعلتـه يجنح خـارج السرب، دون أن يتـرك وراءه سوى الغمـوض والكثير من التساؤل، فقـد تمحـورت الأخبار أو كـادت حول شخصيتـه التي وُصفت بالضعف وعمره الذي كان حدثاً، فضلاً عن موقف له خاص بشأن الحكم الـوراثي ودعوتـه إلى

---

(١) الطبري ج ٧ ص ١٦ ـ ١٧.

(٢) «قبّح الله من يعدّك بعد داهياً وأريباً. فقد كنت أظن أن لك رأياً، وأنا أكلمك سرّاً وتكلمني جهراً، وأدعوك إلى الخلافة وأنت لا تريد إلا القتل والتهلكة». ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٢٩ ـ ١٣٠.
راجع أيضاً: **LAMMENS**, Etudes sue lè siecle des Omayyades .

الشوروية الراشدية، وربما الى ما هو أبعد منها أي بإرجاعها إلى آل عليّ الذين كان لهم هذا الحق، قبل أن يقوم معاوية الأول بانتزاعه منهم[1]، حسب الروايات التاريخية. ومن المعتقد أن خلافة معاوية بن يزيد لم تحظ بالإجماع لدى الأسرة الحاكمة التي كانت تضم بعض المنافسين الأقوياء، الطامحين إلى هذا المنصب، لا سيا جناح بني العاص الذين كانوا ما يزالون في الشام بعيد طردهم من «لمدينة». وفي المقابل، كان جناح بني حرب (السفيانيون) قد أخذ يتقلص بعد وفاة يزيد وإخفاق معاوية ابنه، ولكن ثمة قوة سياسية فاعلة، كانت قادرة على ترجيح الصراع لمصلحة فريق دون آخر، أعني بها القبائل اليمنية في الشام التي تزعمها بنو كلب ـ أخوال يزيد ـ بقيادة حسان بن مالك، أحد أبرز الشخصيات الشامية في ذلك الوقت.

ولعل الإتجاه المعارض في البيت الأموي للخليفة الحدث[2]، والذي أخذ يقوى منذ نفي بني العاص إلى الشام، ذلك الإتجاه الذي كان فاتر الحماسة لخلافة يزيد [3]، كما أشرنا سابقاً، كان وراء الاختفاء الغامض لمعاوية الثاني، بعد فترة وجيزة من الحكم[4]، دون أن تنفي ذلك بعض الأخبار التي لم تستبعد موته على يد الزمرة نفسها المناهضة له[5]. فغاب هذا الخليفة في غياهب النسيان ومعه غموضه، مخلّفاً وراءه أزمة خطيرة، كان البيت السفياني المؤسس، المتضرر الرئيس منها، كما غاب الأخير بدوره عن الواجهة، فاسحاً المجال إلى بيت آخر في الأسرة الأموية، وذلك في إطار النظام الوراثي نفسه، دون أن يطرأ تعديل ما على نهج الدولة العام أو على سياساتها القبلية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٣٠. ابن طباطبا، الفخري ص ١١٨.

(٢) **H. LAMMENS,** Etudes sur le siecle des Omayyades. P 191.

(٣) كان عمره خمس عشرة سنة، حسب ابن الكلبي، جمهرة النسب ج ١ ص ١٨٤.

(٤) قيل أربعون يوماً. الطبري ج ٧ ص ١٦. ابن الكلبي، جمهرة النسب ج ١ ص ١٨٤ ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٣٠. وقيل ثلاثة أشهر، ابن طباطبا، الفخري ص ١١٨.

(٥) شكك ابن الأثير بموته، حيث قال أنه ربما مات مسموماً، الكامل ج ٤ ص ١٣٠. راجع أيضاً: الإمامة والسياسة ج ٢ ص ١٢، ابن طباطبا، الفخري ص ١١٨.

التوّابون وعقدة الشعور بالذنب

كان العراق، وهو المعنى أساساً بمأساة كربلاء، الأقليم الأكثر تشنّجاً من أحداثها، كأسباب ونتائج وتفاعلات، فالكوفة التي احتلّت مركز الثقل في استقطاب المعارضة السياسية، كانت الحركة الشيعية فيها تجتاز أزمة تقصير وشعور فادح بالإثم، بعد إجهاض ثورتها بإنقلاب مضاد من جانب السلطة الأموية، وانتهاء الحسين مع أصحابه إلى مجزرة دموية، دون أن يتاح لهم دخول المدينة. ثم كانت الحملة القمعية العنيفة التي قادها عبيد الله بن زياد واستهدفت زعماء الحركة وقادتها، بحيث كان شبح كربلاء حاضراً في كل التطورات السريعة التي شهدتها الكوفة في ذلك الحين. ومن هذا المنظور، فإن الموقف فرض نوعاً من المحاسبة العفوية للذات، وتطلّب بإلحاح القيام بأية مبادرة، تخفف أثقال الخطأ وخيانة الالتزام. خصوصاً لدى تيّار كان الأكثر حماسة في الحركة الشيعية لمثل هذا الموقف.

غير أن الأجواء السياسية في الكوفة ـ في وقت كان التشنج أيضاً، هو المحرك لقرارات السلطة الأموية، بعيد اهتزازها تحت وطأة النتائج التي أسفرت عنها كربلاء ـ لم تكن مشجعة على السير في إتجاه صدامي جديد مع السلطة. فعلى المستوى الشعبي، حالت إجراءات الملاحقة الدائمة، دون تحقيق التعبئة المطلوبة ودون تشجيع بعض قيادات الحركة الشيعية من جانبها هذا الإتجاه، آذ أن التحرك برأيها ما زال في غير أوانه وأقرب إلى المغامرة منه إلى الثورة. وعلى مستوى السلطة، فقد حاولت أجهزتها في الكوفة الإمساك بزمام الأمر، دون أن تتورع عن استخدام أكثر الوسائل عنفاً لفرض الهيبة ومنع الإنفجار، بعد أن تورطت حتى الذروة في مجابهة الرموز والمقدسات، تصفيةً (كربلاء) واستباحةً (المدينة) وخرقاً (الكعبة).

وهكذا فإن ثمة عوائق كانت تحول دون الانتفاضة الشيعية السريعة، ردّاً على سقوط الحسين وأصحابه، من غير أن تكون السلطة الأموية مصدرها فقط، اذ انطلق بعضها من أسباب ذاتية تعود إلى اضطراب الجبهة الشيعية التي تنازعتها حينذاك، اتجاهات ثلاثة:

١ ـ فريق متحمس، كانت معظم عناصره من المخضرمين والمتقدمين في السّن الذين

كان هاجسهم «غسل الآثام»[1] في تلك المرحلة المتأخرة من حياتهم المديدة، وعرفوا نتيجة لذلك بـ «التوّابين» الذين نحن في صدد الحديث عنهم.

٢ - فريق آخر، يمثل الجيل الثاني من التشيع، كان أكثر واقعية في خطه السياسي المبرمج وتحركه المدروس لاستلام السلطة، متعديةً القضية لديه الانتقام، محور تحرك التوّابين.

٣ - فريق متذبذب، هو الأقرب إلى السلطة الأموية، إن لم يكن متعاوناً معها بصورة فعلية. وكان يتخذ مواقفه في ضوء الاعتبارات المصلحية، مع المحافظة على علاقة ما بالفريقين السابقين، سرعان ما خبت تماماً في أعقاب الفرز الذي تعرضت له الحركة الشيعية في العهد المرواني. تلك هي أبرز الإتجاهات في الكوفة بعيد القضاء على ثورتها، دون أن ننسى القوى السياسية الأخرى، المتحالفة عضوياً مع السلطة والمنسقة معها في مواجهة خطط المعارضة وعرقلة مشاريعها، وذلك من منطلق الحرص على امتيازاتها التقليدية، غير المتناقضة في كل الأحوال مع السلطة والإتجاه القبلي الداعم لها.

لقد بدأت الفكرة مع الهاجس الإنتقامي لدى التوّابين[2]، من أنفسهم ومن المسؤولين عن مقتل الحسين في آن. وقد عاشت أولاً بصورة سرّية[3] في ضمير خمسة من الزعماء المسنّين الذين رافقوا نضال الحركة الشيعية منذ بدايات تكوينها، وهم: سليمان بن صُرد الخزاعي والمسيّب بن نجبة الفزاري وعبدالله بن سعد بن نفيل الأزدي وعبدالله بن وال التميمي ورفاعة بن شدّاد البجلي [4]. وقد اجتمع هؤلاء في منزل كبيرهم سليمان الذي وُصف بأنه «صحابي جليل»[5]، مما كان له دلالة على

---

(١) الطبري ج ٧ ص ٤٧.

(٢) يقول البلاذري: «كان ابتداء أمر التوّابين في آخر سنة إحدى وستين، أنساب ج ٥ ص ٢٠٦.

(٣) كانوا «يتداعون ويرتؤون... حتى مهلك يزيد بن معاوية في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين». المصدر نفسه ج ٥ ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) المصدر نفسه ج ٥ ص ٢٠٤ - ٢٠٥. الطبري ج ٧ ص ٤٧. ابن كثير، البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٤٧.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٤٧.

بلوغه من العمر حدّاً متقدماً ، ساعده على تصدّر هذا الاجتماع ، ومن ثمّ على تزّعمه للحركة التي انبثقت عنه. وكان موضوع التوبة[1] والغفران، هو الذي استأثر بلقاء الخمسة الشديد السرّية، اتقاءً لشرطة الوالي الأموي المنبّثة في أحياء ومسارب الكوفة. فقرّروا أنهم مساهمون في مأساة الحسين، وذلك بتقصيرهم عن نصرته وخذلانهم له، وبالتالي فإن ثمة عملاً لا بدّ من القيام به، لتصحيح الأخطاء ومسح الذنوب، وهو ما عبرّ عنه زعيم الحركة بقوله: «إنه لا يغسل عنهم ذلك الجرم، إلا بقتل من قتله أو القتل فيه»[2].

وهكذا دأب التوابون (الاسم الغالب عليهم والمقتبس من التوبة) على اجتماعاتهم السريّة والدعوة الحذرة في أوساط الشيعة طوال عهد يزيد، ثم خرجت حركتهم إلى العلن في أعقاب التطورات التي مرّت بها الدولة الأموية[3]، من فراغ الحكم في دمشق، وامتداد الثورة الزبيرية إلى العراق، بعد تمرد البصرة على واليها ابن زياد ولحاق الكوفة بها وطردها نائبه الأموي . وإذ أعلنت الأولى ولاءها لابن الزبير، تحفظت الثانية في تحديد موقفها النهائي، دون أن تحظى حركته بالعطف الذي لاقته في البصرة، إنطلاقاً من تناقضات ما في الخطّ السياسي واختلافات في النهج الثوري بينها وبين الحركة الشيعية. غير أن النفوذ الزبيري كان أقوى من أن يقاوم، وما لبث الوالي الذي اختارته الكوفة، أن اعترف بالأمر الواقع وأعلن الولاء لخليفة الحجاز، ليصبح المناخ السياسي أكثر ملاءمة أمام حركة التوابين في ذلك الوقت. فانصرفوا إلى تعبئة الأنصار في الكوفة وخارجها وإلى جمع السلاح[4]، ومن ثمّ إلى تحديد موعد التحرك[5]، حيث كانت «النخيلة»[6] ـ المعسكر التقليدي في الصراع بين العراق

---

(١) استمد التوابون شعارهم من الآية الكريمة: **﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم﴾** سورة البقرة الآية ٢. راجع: اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٥٧ البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٠٥ .

(٢) المسعودي، مروج ج ٣.ص ٩٣.

(٣) البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٠٧ .

(٤) «انتشروا يشترون السلاح ويتجهزون ظاهرين ولا يخافون أحداً» البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٠٨ «خرجوا ينشرون السلاح ظاهرين ويجاهرون بجهازهم وما يصلحهم». الطبري ج ٧ ص ٥٥ .

(٥) ١٥ ربيع الآخر سنة ٦٥ هـ. الطبري ج ٧ ص ٥٠ .

(٦) معجم البلدان ج ٥ ص ٢٧٨ .

والشام ـ المكان الذي وقع الاختيار عليه لاستقطاب المتطوعين في هذه الحركة.

غير أن اختلاف الظروف السياسية، لم يفد التوّابين إلاّ بمقدار ضئيل بعد تعثّر الاستجابة الواسعة لدعوتهم التعبوية، كما كان يطمحون إليها، في تركيزهم على نقطة حساسة لدى الشيعة. والواقع أن هذه الحركة، لم تنطو على طرح سياسي أو اجتماعي مقنع، مقتصراً برنامجها على الانتقام، سواء بالسعي وراء الشهادة من أجل الحسين أو بالثأر من قاتليه. فالمثالية التي كانت طابع الحركة، أبعدتها بصورة خاصة عن قيادات الجيل الثاني من الشيعة، تلك التي لم تستهوها شعارات التوّابين المحصورة في نطاق التضحية والغفران، مؤثرة السير في اتجاه أكثر جذرية، واجدةً ضالتها أو بعضاً منها، في شخصية ذكية برزت على مسرح الأحداث، وحاولت قطف ثمرات التعبئة النفسية والموقف المشحون ضد الأمويين، ومن ثم استغلال الفراغ القيادي في الكوفة، أعني بذلك المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي ارتبط منذ فجر حياته بالحركة الشيعية وتحمس لها[1]. ولم تكن قناعات المختار ـ الهادف إلى تحقيق دور خاص له تحت مظلة التشيع ـ متجانسة مع أفكار التوّابين إلاّ في الثأر للحسين. وما عدا ذلك فقد شنَّ عليهم حملة دعائية واسعة، واصفاً حركتهم بالسذاجة، ومتّهماً زعيمهم بقصر النظر وعدم الكفاءة لقيادة الثورة الشيعية[2]. وإذا كان المختار قد أخفق في أن يكون البديل القيادي لسليمان، فإنه نجح إلى حد ما في حملة التشكيك التي ساهمت بدورها في تحجيم الحركة وتقليص الاستجابة الشعبية لها. وما لبث أن تحوّل من ناقد مرتاب، إلى مؤيد مشجع، لاعتقاده أن غياب التوّابين عن المسرح السياسي سيمنحه الفرصة الأفضل لتحقيق طموحه في الكوفة.

أما الموقف الزبيري من الحركة التوّابية، فكان أقرب إلى التأييد غير المباشر، فقد جمعت الطرفين خصومة الأمويين واستنزاف قوى العدو المشترك، وكل ما يصب في خدمة المصالح الزبيرية. بيد أن عبدالله بن مطيع، والي الكوفة حينذاك، كان مخلصاً في تنبيه التوابين إلى خطر المغامرة ودعوتهم إلى البقاء[3]، لصدّ الهجوم الأموي الذي

---

(١) إبراهيم بيضون، التوابون ص ١٠٦ ـ ١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ١٦٣.

(٣) ابن الأعثم، الفتوح. مخطوطة ورقة ٢٦٠.

يقوده ابن زياد تنفيذاً لأوامر الخليفة الجديد، في أعقاب السيطرة على الموقف في دمشق لمصلحة بني العاص وشيخهم مروان بن الحكم.

وفي الموعد الذي حدّده التوّابون لخروجهم إلى معسكر «النخيلة»، كان عددهم دون الأربعة آلاف مقاتل(١)، وهو الرقم النهائي الذي استقر أو كاد، على الرغم من الشعارات الحماسية(٢) والاستعراضات المسلحة(٣) في أسواق الكوفة وأحيائها لجذب الأنصار والمؤيدين. وكانت المحطة الأولى في مسيرتهم الانتقامية في كربلاء(٤)، حيث كان تجمّعهم حول قبر الحسين في تلك الصورة المأساوية المفجعة، جزءاً من التحرك الذي حان تنفيذه. فهو بمثابة عهد تكرّسوا له بملء إرادتهم وعزمهم، وموقف رهيب تعايشوا فيه مع أجواء التضحية والشهادة. وبعد ليلة من البكاء ـ كان الغضب والانفعال، قد أخذا منهم حتى العمق ـ قرّروا السير نحو دمشق، لأنهم وجدوا أنه الطريق الأجدى لتحقيق الانتقام(٥)، حيث كبار المتهمين ومعهم النظام، المسؤول الرئيس، بينما سقط الإتجاه الداعي إلى تعقّب الأفراد المشاركين في الجريمة، لأن هؤلاء، في رأيهم، كانوا فقط الأداة التي نفذت أوامر السلطة المركزية.

وفي قرقيسيا(٦)، مقر الزعيم القيسي زفر بن الحارث الكلابي، كانت محطة التوابين التالية، حيث كان للأخير موقف إيجابي منهم. غير أنهم اكتفوا بالتزوّد بما

---

(١) البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٠٨.

(٢) «من أراد التوبة فليلتحق بسليمان... من أراد الجنة فليلتحق بسليمان في النخيلة... من أراد البكور إلى ربه والتوبة من ذنبه والوفاء بعده،». الفتوح لابن الأعثم. مخطوطة ورقة ٢٦٠. الطبري ج ٧ ص ٧٦.

(٣) البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه ج ٥ ص ٢٠٩.

(٥) دار نقاش حول وجهة التوّابين، فمنهم (عبدالله بن سعد الأزدي) من رأى طلب دم الحسين في الكوفة حيث قتلته هناك. ومنهم (عبدالله بن يزيد الحطمي) رأى انتظار وصول ابن زياد. ولكن رأي سليمان رجح الموقف بالسير إلى مواجهة هذا الأخير. البلاذري أنساب ج ٥ ص ٢٠٩.

(٦) البصيرة حالياً في سوريا، وهي تقع على مصب نهر الخابور (من فروع الفرات) وكان قد استقر فيها زفر بن الحارث أثر هزيمته في موقعه مرج راهط التي ستتحدث عنها لاحقاً. ياقوت، معجم البلدان، ح ٤ ص ٣٢٨.

يحتاجون إليه من المدينة، رافضين نصيحته بالعدول عن قرارهم الانتحاري، أو الاعتصام معه لمجابهة القائد الأموي الذي يستهدف الزعيم القيسي أيضاً[1]. ثم مضوا إلى مصيرهم، فالتقوا بالقوات الأموية في «عين الوردة»[2]، وخاضوا معها معركة بطولية، أسفرت عن تدمير قوتهم ومقتل زعمائهم، باستثناء خامسهم، رفاعة بن شداد الذي تراجع بالبقية القليلة منهم إلى الكوفة[3].

ومن البديهي أن حركة التوّابين، كانت حاملة معها بذرة الفشل، لعجزها عن إقامة توازن عسكري ضد أعدائها الأمويين الذين كانوا ما يزالون ممسكين بزمام التفوق. ولكنها كحركة «تكفيرية» في الصميم لا تخلو من خلفيات سياسية غير مباشرة، نجحت في تحقيق الحدّ الممكن من اطروحتها، وهو الانتقام الذاتي. أما دورها في إطار حركة النضال الشيعي، فلم يخلُ أيضاً من تأثيرات إيجابية، بعد أن تركت وراءها مناخاً مثالياً للتحرك، وتعبئة جماهيرية عريضة، سيسهل استثمارها لأية حركة مستجدة. فقد سجلت من هذا المنظور، تحوّلاً خطيراً في مسار المعارضة الشيعية، في وقت أصبحت فيه الكوفة مركز الاستقطاب الدائم ومحور النضال السياسي والمسلح، المناهض للأمويين نحو ما يزيد على النصف قرن من الزمن.

المختار الثقفي و«الانقلاب» الشيعي في الكوفة

لقد نجح المختار في استثمار المناخ الثوري في الكوفة، الذي تبلور مع قيام الحركة التوّابية. فما كادت فلول التوّابين تعود من عين الوردة، حتى تلقاها المختار واعداً ومشجعاً، وبالتالي مقرناً القول بالفعل، حين قام بإنقلابه السريع في الكوفة وسيطر على قصر الامارة فيها، معلناً السلطة الشيعية باسم البيت العلوي. والمختار منذ اليفاعة متحمس لهذا الإتجاه، حيث نشأ في كنف عمه (سعد بن مسعود) الذي كان عاملاً لعليّ على المدائن[4]، ومتعاطفاً مع خطه السياسي إلى حدٍّ كبير. ومن هذه الأخيرة تنطلق مسيرة الثقفي الشاب والطموح في الحياة السياسية، وأبرز ملامحها

(١) الطبري ج ٧ ص ٧٢ ـ ٧٤.

(٢) إلى الشمال الغربي من صفين وهي رأس عين في الجزيرة، ياقوت، معجم البلدان ج ٤ ص ٦٨٢.

(٣) الطبري ج ٧ ص ٧٥.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٠٤.

خاصتان متلازمتان وهما: الإتجاه الشيعي والنـزعة إلى السلطة، وإن كانت الأولى في الغالب مرتهنة للثانية. ولعل المؤشر اللافت لهذه الحقيقة، كان في المدائن أيضاً، مع بواكير نشاطه السياسي، حيث فكّر بصفقة كبيرة، وهي القبض على الحسن وتسليمه إلى معاوية، ذلك الخاطر الذي أثار غضب عمه وتعنيفه حسب الرواية التاريخية[1]. ومن هنا إلى مؤشر آخر، نجد استهواء السلطة يفوق أي هوى في شخصية المختار، دون أن يتردد من هذا المنطلق، في الالتحاق بحركة ابن الزبير في مكة، في وقت لم يكن ثمة قاسم مشترك أو حد أدنى منه بين الرجلين.

ولكن يبدو أن شهوة السَلطة لم تلغ الإنتماء الشيعي للمختار، فقد اعتبر دائماً أحد زعماء هذا الإتجاه البارزين في الكوفة. وهو منذ تحرك الحسين، واسمه يتردد في سجلات الحركة الثورية التي اتخذت مسرحها هذه المدينة، مخترقاً بذلك مألوف الموقع الثقفي الموالي للدولة الأموية. فكان أول من التقاه مسلم بن عقيل من رجالات الكوفة للإطلاع على الموقف السياسي فيها[2]، فضلاً عن دوره الهام في التعبئة الشعبية عشية خروج الحسين، إلى حد الصدام المسلح مع ابن زياد[3]، مما دفع الأخير إلى وضعه في السجن مع بقية الزعماء ورؤساء القبائل[4]، بعد إحكام سيطرته على المدينة. وبعد الإفراج عنه، عاش وقتاً في الطائف ـ مركز ثقيف ـ حيث كان إطلاقه على ما يبدو مشروطاً بالابتعاد عن العراق[5]. وفي الحجاز خاض تجربة فاشلة عندما تحالف مع ابن الزبير، حملته على الاقتناع بأن الكوفة هي الأرضية المناسبة لبناء آماله السلطوية. فعاد اليها بعد موت يزيد، ومعه شعار الثأر للحسين، محاولاً من خلاله استقطاب جماهير الحركة الشيعية التي افتقدت الشخصية القيادية المحركة بافتقاد الحسين. ولكن المختار يجد من سبقه في الكوفة الى طرح هذا الشعار، وهم التوابون الذين نجحوا عبر تنظيمهم السري، في جذب جزء من النخبة الشيعية وتعبئتها ضد السلطة الأموية وممثليها في العراق. وقد حال ذلك دون ايجاد أي دور له أو قيام تنسيق ما، على الرغم

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤٠٤.

(٢) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٣١.

(٣) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٥٨.

(٤) الطبري ج ٦ ص ٢١٥.

(٥) أطلق سراحه بناء على وساطة صهره عبدالله بن عمر. اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٥٨.

من وحدة الشعار بين الطرفين، إذ كانت الحركة التوابية مبالغة في مثاليتها السياسية، بينما المختار تجاوز بطموحه الهدف التفكيري الى استلام الحكم.

والواقع أن الظروف كانت مهيأة أمام الثقفي لاتخاذ دوره المنشود، في وقت فقد الحكم المركزي بريقه مع محنة الخلافة الأموية، من الفراغ، إلى التشرذم، إلى التحدي الكبير في حركة الحجاز. أما السلطة المحلية في الكوفة، فكان ارتباطها واهياً بابن الزبير، واقتصر على الموقف الرسمي، لتسويغ الخروج من الإطار الأموي. وفي نفس الوقت لم يأبه المختار لفشله في استقطاب التوّابين، لأن القوة الحقيقية للشيعة كانت ما تزال خارج النطاق الاستقطابي، الظاهري على الأقل، وتبحث بدورها عن وسائل مجدية للتحرك. هذه القوة نفسها، هي الّتي راهن على قيادتها المختار، منذ أن تطلع إلى الكوفة كأرضية مثالية لتحقيق طموحه السياسي. ولقد حاور حينذاك أحد أبرز قياداتها، وهو إبراهيم بن الأشتر[١]، الذي كان أشدّ خصوم الأمويين تطرفاً، ولكن مع رؤية واقعية خاصة، تناقضت مع الفكر التوابي الإنفعالي.

غير أن الزعيم الكوفي لم يكن شديد الحماسة للمختار، فقد ارتاب منذ البدء في إخلاصه للبيت العلوي[٢] الذي كان إبراهيم ملتزماً توجيهاته، واجداً فيه ربما مجرد إنتهازي يتسلق الموجة وراء مصالحه الشخصية. ولعله كان على جانب من الموضوعية، في استنكافه عن الاستجابة لحركتي التوابين والمختار، بعد أن وجدت في الأولى تحرّكاً في غير أوانه، بينما وجد في الثانية نوعاً من الاستثمار الشخصي لتراث الحركة الشيعية النضالي، دون أن تكون كلتاهما أكثر من استنزاف لطاقات الأخيرة، لن يخدم في النهاية سوى مصالح الأمويين فضلاً عن ابن الزبير.

وفي الوقت الذي خرج فيه التوّابون إلى قدرهم في «عين الوردة»، كان المختار الثقفي مرة أخرى وراء قضبان السجن[٣]. فقد كان الحليف السابق ابن الزبير، أكثر الناس ارتياباً بهذا الرجل، بعد أن خبره عن كثب، فضلاً عن تحذير جماعته الكوفيين من نشاطه المكثف ودعوته الدائبة إلى تكتيل الشيعة تحت زعامته[٤]. ولكن الفرصة

(١) إبراهيم بن مالك بن الحارث المعروف بالأشتر زعيم نخع. أنساب ج ٥ ص ٢٢٢.

(٢) المصدر نفسه ج ٥ ص ٢٢٣.

(٣) الطبري ج ٧ ص ٨١.

(٤) المصدر نفسه ج ٧ ص ٦٥.

تعيد نفسها، ويغادر المختار سجنه بعد تدخل صهره لدى ابن الزبير، بالشروط السابقة نفسها، وهي الابتعاد عن الكوفة[1]. غير أن القرار بقي دون تنفيذ، إذ لم يشأ المختار إضاعة فرصته الأخيرة، بعد القضاء على التوابين وانعكاس ذلك تشنجاً على أجواء الكوفة. ولم يعدم تسويغاً لإخلاله بالعهد الذي التزم بتنفيذه: «ما أحمقهم حين يرون أني أفي بأيمانهم هذه، أمّا حلفي لهم بالله فإنه ينبغي لي إذا حلفت على يمين فرأيت ما هو خير منها، أن أدع ما حلفت عليه وآتي الذي هو خير وأكفّر يميني، وخروجي عليهم خير من كفيّ عنهم»[2].

وقبل أن يتحوّل المختار إلى هدف لملاحقة الشرطة الزبيرية بادر فوراً إلى التحرك، خشية أن لا يبقى الوقت حليفه الدائم. وكانت الخطة على جانب كبير من الذكاء، حين فاجأ الناس بإعلان برنامجه السياسي، بالنيابة عن محمد بن علي (ابن الحنفية) الذي أصبح بعد موت أخويه الحسن والحسين، الزعيم الأبرز في البيت العلوي، زاعماً المختار بأنه يحمل وثيقة بالدعوة له في الكوفة[3]. على أنه رغم المداهمة الناجحة والتأثير السريع الذي لقيه ذلك في أوساط الحركة الشيعية، فقد ظهر من ارتاب في هذا الزعم ومدى صحة العلاقة بين المختار والزعيم العلوي[4]. وكان في طليعة المرتابين ابن الأشتر الذي انتدب وفداً للاتصال بابن الحنفية، حيث كان يعيش تحت المراقبة في الحجاز، شأن بعض الزعماء الذين لم يطمئن لهم ابن الزبير[5]. ولكن ابن الحنفية الذي عاش المعاناة في ظلّ عهدين، كان ثانيهما (الزبيري) أشد ضغطاً عليه[6]، لم يجد ما يمنعه من تأييد المختار أو التعاطف معه، ولكن بشيء من الحذر[7]. ولعله في موقفه غير الحازم كان يخشى في الوقت نفسه توتر العلاقة مع ابن الزبير، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية، لا بدّ أنها منعكسة عليه وعلى الحركة الشيعية معاً،

(١) الطبري ج ٧ ص ٩٤.
(٢) المكان نفسه.
(٣) الدينوري: الأخبار الطوال ص ٢٨٩. اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٥٨، الطبري ج ٧ ص ٦٤.
(٤) البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٢٣.
(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٢١٤.
(٦) المسعودي: مروج ج ٣ ص ٧٦.
(٧) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٢١٤.

أو أنـه وجد في المختـار شخصية تتجـاوز بطمـوحها، دور الـداعية الانضبـاطي، الأمر الذي ترك هذه المسألة محاطة بالشك ومنطوية على كثير من الغموض.

وسواء جاءت «الأوامر العلوية» مموهة أم واضحـة، فإن زعـامة الحـركة الشيعيـة اتعقـدت للمختار الـذي أصبح فجـأة سيد المـوقف في الكوفـة، بعد القـرار «الحـزبي» بتأييده والاعتراف «الخجول» من جانب ابن الأشتر بـه[1] . ولم يعد من الصعوبة، وقد اجتمعت الطاقات الشيعية تحت قيادة واحدة، السيطرة عـلى الوضـع في الكوفـة. ولقد تمّ ذلـك أو كاد عبـر إنقـلاب أبيض، في الـوقت الـذي كـان فيـه صـاحب الشـرطـة الزبيري[2] متعقباً آثار المختار للقبض عليه، ولكنه اصطدم بالقائد العسكري للحـركة (ابن الأشـتر)، مما أدى إلى مقتله عـلى يد الأخـير[3]. وكـانت هـذه الحـادثـة، مؤشـراً للانتقال إلى طور التنفيذ، بعد تقديمه يومين عن الموعد المحدّد لـه[4]. وبسرعـة مذهلة تمّ الاستيلاء على السلطة في أعقاب هزيمة القوة التي أرسلها الوالي الزبيري (عبدالله بن مطيع)، بينما غادر الأخير قصره متخفياً ومتوارياً عن الأنظار[5].

وهكـذا نجح «الانقـلاب» الشيعي في الكوفـة، بقيـادة المختـار الثقفي وحليفـة القوي ابن الأشتر، وتمت السيطرة على الحكم لأول مرة منذ تنازل الحسن عن الخلافة، وذلك بالقليـل من الوقت والتضحيـة. ولو شئنـا تقويم هـذا النجاح الـذي استأثـر به المختـار دون غيره من قيـادات الحركـة الشيعية في تلك الفتـرة، لوجـدنا مجمـوعـة من العوامل، تكاملت مع بعضها وهيأت المناخ المناسب لهذا النجاح:

١ ـ الأرضية الملائمة، حيث العواطف ثائرة والنفوس مشحونـة، في وقت كانت نخبـة الحركة الشيعية تلقى مصيرها الذي اختارت، عبر عملية إنتحارية كان لها صداها المأساوي في الكوفة. ومن ناحية أخرى، فإن حـركة ابن الـزبير لم تـأخذ مـواقعها

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٩٠، البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٢٣، ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) أياس بن نضار العجليّ. الدينوري، أخبار ص ٢٩٠.

(٣) الطبري ج ٧ ص ١٠٠.

(٤) يوم الخميس ١٢ ربيع الأول عام ٦٦ هـ. البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٢٣.

(٥) الطبري ج ٧ ص ١٠٣.

السياسية، المدعمّة بالحضور العسكري المكثف في هذه الأخيرة، بل كانت ما تزال معتمدة وجهة النظر الهادفة إلى تطاحن «الحزبين» الأموي والشيعي، وما يترتب على ذلك من استنزاف لهما، تكون هي المستفيدة الأولى من نتائجه.

٢ ـ الشخصية القيادية البارزة التي تمتع بها المختار، في الوقت الذي غابت فيه عن الكوفة الزعامة السياسية المحورية، القادرة على توحيد اتجاهات الحركة الشيعية واستيعاب التطورات المتلاحقة. ولا نهمل أيضاً المرونة والدهاء لدى المختار، وهما من أبرز صفات السياسي الناجح، فضلاً عن إتقان المناورة والاحتفاظ دائماً بأوراق غير مكشوفة لإستخدامها في الوقت المناسب.

٣ ـ الطرح الإصلاحي في فكر المختار، كان المدخل الاستقطابي للفئات الشابة المنتمية إلى الجيل الثاني من الحركة الشيعية التي تستجيب عادة لدعوات لتغيير، دون أن ننسى الفئات المسحوقة غير العربية (الموالي) التي وجدت في حركته المتنفس لتحقيق أهدافها في المساواة وتحسين أوضاعها الاجتماعية(١).

٤ ـ فشل السلطة الزبيرية في الكوفة في أن تكون البديل المقبول، في وقت كانت الغالبية العظمى تنشد التغيير الجذري على أكثر من صعيد. فهي لم تضف إلى سابقتها الأموية أي تطوير في الممارسة أو في النهج العام، بل كادت تكون استمراراً طبيعياً لها، حتى في العلاقات المحلية والتحالف مع «الأرستقراطية» القبلية نفسها، وكذلك استخدام بعض من شاركوا في قتل الحسين وأصحابه في كربلاء(٢).

كانت هذه أبرز العوامل التي أسهمت في إنجاح «الإنقلاب» الشيعي والسيطرة على الحكم في الكوفة. ولكن المسألة لم تكن في تحقيق هذا الإنجاز بقدر ما كانت في المحافظة عليه، فقد تجلّت متاعب المختار الجدّية بعيد «الإنقلاب»، مع الفشل في تحويله إلى ثورة مُتكاملة الأطر الشعبية والتنظيمية، دون أن يحالفه النجاح في معالجة هذه

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣، ابن كثير، البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٧٠.

(٢) من هؤلاء: شمر بن ذي الجوشن، أحد أشهر قتلة الحسين، وكان بارزاً في شرطة الحكم الزبيري في الكوفة. البلاذري، أنساب ج ٥ ص ٢٢٤.

الثغـرة أو التقليل من شـأنها بعد الـوصول إلى الحكم. ذلك ان التلاحم الشيعي وراء المختار كان مـرحلياً ومصـطنعاً، بينـما المجابهـة مع التحـديات في المقـابل كـانت مقلقة وغامضة، فـالاحتفاظ بـالسلطة وسط تلك الدائـرة الواسعـة والمعقدة، كـان مصحوبـاً بأخطار محلية وخارجية محدقة، وكانت «الأرستقراطية» القبلية المتـذبذبـة (الأشراف) تشق الانسجام الكوفي، كونها تملك القدرة المادية والمعنوية على إثارة المشـاكل الخـطيرة ضد المختار، والاستعداد الدائم لاتخاذ نفسها معبراً للطرف المنتصر إلى الكوفـة. كانت تلك صورة الوضع الداخلي، بينما في الخارج اقتربت قـوات الأمويـين من الموصـل[1]، بعد القضاء على التوابين في عين الوردة، دون ثمة ارتيـاب بأن الكـوفة هـدفها المبـاشر لاعتبارات سياسية وجغرافية، في مرحلة إستعادة مركزية السلطة الأمـوية عبـر المدخـل الكوفي . وما بين متاعب الجبهة الداخلية والتهديد الأموي ، كان هنـالك خـطر ثالث، لا يقل شراسة يتربّص بالمختـار، وهو الـطرف الزبيـري الذي أمسـك حينذاك بزمام النفوذ الرئيس في العراق.

وفي غمـرة هذه المتـاعب، كان لا بـدّ من تكتيل الجهـود لصدّ الهجـوم الأمـوي الوشيك، وهو ما كانت تشجع عليه الحركة الزبيريّة التي كانت تراقب تطاحن الطرفين الشيعي والأمـوي. فتوجهت فـرقة[2] من الكـوفة لتـأخير تقـدّمه، بـانتـظار إستكمـال العمليات الأمنية في الأخيرة، بينما الحملة الرئيسة تولاها إبراهيم بن الأشتر. ومـا كاد هـذا القائـد يغادر الكـوفة بـالجزء الأكبـر من القوة العسكـرية، حتى كـان «الأشراف» يفاجئون المختار بانقلاب مضاد، وضعه في غاية الحرج والارتبـاك. ولعل دافعهم كـان مبنياً ـ كما تشير الروايات ـ على الاستياء من متغيرات حـركة المختـار، لا سيما الجـانب الإصلاحي منها وما رافقه من تضـارب مع الامتيـازات التقليديـة لهذه الفئـة[3]. وكان التـوقيت مناسبـاً لتحرك «الأشـراف» الذين اعتمـدوا على قـوتهم الذاتيـة وعلى الـدعم الزبيري، دون أن يكون لدى المختـار من القوة، حتى الـدفاعيـة لإنقاذ نفسـه من هذا المـأزق. ولكن المناورة التي بـرع فيها، بقيت سـلاحه المتفـوق، إذ نجـح في استـدراج

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٩٣.

(٢) كانت بقيادة يزيد بن أنس الأسدي. المصدر نفسه ص ٢٩٢.

(٣) الطبري ج ٧ ص ١٠٩.

زعماء «الإنقلاب» إلى مفاوضات عقيمة، في الوقت الذي استدعى قائده ابن الأشتر، في ظّل جوّ بالغ التكتّم إلى الكوفة.

ولم يأخذ قمع التمرد «القبلي» غير وقت قصير من المختار، حين نجح قائده ومعه بقايا التوّابين بقيادة رفاعة بن شدّاد في إخماده والقضاء عليه من غير صعوبة[1]. ثم عاد ابن الأشتر إلى مهمته الأساسية، بعد أن أثبت أنه يتمتع بألمعية قيادية، ستكون أكثر بروزاً في معركته الطاحنة ضد الأمويين التي جرت عند نهر «الخازر»، وأسفرت عن تدمير قوتهم ومقتل قائدهم المعروف عبيد الله بن زياد وكبار أصحابه[2]. فبلغ المختار حينذاك قمة مجده السياسي، في أعقاب أول هزيمة عسكرية للأمويين ومقتل أحد أبرز المسؤولين عن مأساة كربلاء، مما كان له صداه العميق في قواعد الحركة الشيعية وقياداتها في الكوفة والحجاز. غير أن الوصول إلى القمة لا يعني الاحتفاظ بها، ونشوة الانتصار الباهر لا تمسح المتاعب الكبرى، لا سيما تلك التي كانت تحاصر المختار وتضيّق الخناق على حركته، إثر انتصار «الخازر» وما انطوى عليه من نتائج لم تكن بمجملها واضحة، إذا ما توقفنا عند بقاء إبراهيم بن الأشتر في الموصل، مكرّساً بداية الافتراق عن حليفه الثقفي.

والواقع أن ثمة تناقضاً بين الرجلين، لم تخفه النجاحات التي حققتها الحركة الشيعية في الكوفة، حيث بقيّ زعيم نخع وأقوى شخصيات الأخيرة على حذره من حليفه، مشكّلاً ذلك نقطة الضعف الأخطر في حركته. ولعله وجد في المختار الذي كانت له طريقته في السلطة، وربما نظرته الخاصة، ما لا يتطابق تماماً مع النهج الصارم لإبن الأشتر، فضلاً عن الارتياب بعلاقته المبهمة بالبيت العلوي. ومن هذا المنظور، فإن الزعيم الكوفي الذي ورث الالتزام المطلق بالإتجاه الشيعي عن أبيه، أحد أبرز المقرّبين من عليّ والمقاتلين تحت رايته حتى الموت، لم يجد على الأرجح في المختار، الزعامة المخلصة والمنضبطة، وبالتالي القادرة على إقامة نواة الدولة الإسلامية، وفقاً للطرح السياسي والاجتماعي الذي اكتسبه ابن الأشتر بالفطرة والإنتماء والمعايشة للحركة الشيعية.

---

(١) الطبري ج ٧ ص ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه ج ٧ ص ١٤٤.

ومن المعتقد أن ابن الأشتر كان له تقويمه الموضوعي، للمجابهة غير المتكافئة التي بدت حينذاك بين المختار وخصومه الأقوياء، مدركاً إستحالة المجازفة مع حليف ضعيف يتوكأ عليه، والمراهنة على سلطة شيعية مستقلة، وسط هذا المحيط العدائي في الكوفة. وكانت المبادرة ما تزال، في العراق على الأقل، في قبضة ابن الزبير، مما دفع ابن الأشتر إلى الالتقاء مع أخيه مصعب، حول أكثر من قاسم مشترك، كحليف مرحلي وندٍّ كفوء في مواجهة العدو الأموي.

وهكذا، لم يكد المختار يصحو من نشوة الفرح التي غمرته والحركة الشيعية، بهزيمة الأمويين ومحاسبة المتهمين بقتل الحسين[1]، حتى وجد حكمه متهاوياً بالسرعة نفسها التي صعد بها إلى القمة. فقد فوجيء بقوات مصعب بن الزبير - والي البصرة - تشق طريقها إلى الكوفة، في ظل ظروف غير مؤاتية عسكرياً[2]، حيث فرغت الأخيرة من قوتها المقاتلة التي كان معظمها في الموصل، دون أن تتحمس للدفاع عنه سوى قلة قليلة من جزئها المتبقي في الكوفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذ رؤساء القبائل (الأشراف)، بعد التجاء غالبيتهم إلى البصرة في أعقاب «إنقلابهم» الفاشل، دوراً تحريضياً لمصلحة ابن الزبير وقواته المتفوقة. وما لبث المختار أن تلقى أخبار الكارثة التي حلّت بقواته في «حروراء» وتراجع بقاياها إلى الكوفة، فخرج من قصر الامارة بعد اشتداد وطأة الحصار عليه، ومعه قلة من رجاله، ليخوض معهم معركة بطولية انتهت بهم جميعاً إلى القتل[3].

لقد كان «إنقلاب» المختار، المحاولة الوحيدة الناجحة التي قامت بها المعارضة الشيعية لاستلام الحكم في العهد الأموي، وهي بدون ريب، ثمرة نضال طويل في عهد معاوية، وتضحيات جسيمة في عهد يزيد، تتوجت بسقوط الحسين مع جماعته في كربلاء، ومن لحقهم من التوابين في عين الوردة. ومن البديهي أن الفراغ القيادي في الحركة الشيعية التي كانت ما تزال تستجمع صفوفها الممزقة والملاحقة، قد أعطى المختار فرصته النادرة لقيادة هذه الحركة، مسجّلاً بذلك سابقة فريدة، ولكن دون أن

---

(١) البلاذري أنساب ج ٥ ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٢) في العام ٦٧ هـ. تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ٣٣٤. الطبري ج ٧ ص ١٤٦.

(٣) الطبري ج ٧ ص ١٥٥ - ١٥٦.

تتكرر فيما بعد. ولعلها ثغرة أخرى هامة في حسابات المختار الخاطئة، أن قاعدة الحركة الشيعية وقيادتها، كانتا وحتى إشعار آخر، ترفضان أية زعامة غير علوية. ولقد شكلت هذه المسألة إحدى الثوابت المتلازمة مع التحرك السياسي والثوري، حتى ما بعد سقوط الدولة الأموية، إذ بقيت الزعامة معقودة من دون جدال للبيت العلوي. ولعل هذه النظرية انبثقت عن المفهوم العام للسلطة عند الشيعة، كما تبلور في وقت لاحق، جاعلاً من الإمام، الخليفة ـ الظلّ والمؤهل دائماً لاستلام الحكم والجامع في يديه، كما الخليفة، بين دوره الديني وبين مهامه السياسية.

دولة عبد الملك

محنة الخلافة الأموية

إنصرفت الشام بعد غياب معاوية الثاني، إلى إنقاذ خلافتها المهدّدة بالسقوط، دون أن يكون لدى الأسرة الأموية قرار حاسم في تلك المسألة. فالكلمة الأولى كانت في أيدي الزعامات القبلية، المتعاظم نفوذها مع انهيار الحكم المركزي وتشرذم الأسرة الحاكمة. وكان معاوية الأول قد أوجد في الواقع، تلك المعادلة التي حققت له التوازن خلال عهده الطويل، دون أن يدرك أنه يعيد في الوقت نفسه إحياء العصبية القديمة، ومعها أجواء الصراعات التقليدية التي شاعت قبل الإسلام واستنفدت طاقة العديد من قبائل العرب. فاليمنيون ـ لا سيما «كلب» النافذة في البلاط الأموي[1] ـ كانوا متشدّدين في المحافظة على امتيازاتهم السياسية والاقتصادية التي أصبحت جزءاً من النظام الحاكم[2]. أما القيسيون الذين وصلوا مع زعيمهم الضحّاك بن قيس الفهري إلى مرتبة كادت تنافس نفوذ الجبهة القبلية الأخرى، كانوا يطمحون بدورهم إلى اتخاذ موقع قيادي متقدم في التطورات الجارية[3]. وكانت الأحداث الأخيرة قد منحت الزعيم القيسي فرصة التألق والبروز، خصوصاً بعد اختفاء معاوية الثاني عن الواجهة، إذ أتيح له عبر منصبه الخطير، كحاكم على ولاية دمشق، أن يملأ

(١) المسعودي، مروج ج ٣ ص ٨٦.

(٢) المكان نفسه.

(٣) الطبري ج ٧ ص ٣٧.

بصورة ما فراغ السلطة[1].

وهكذا فإن ثمة اتجاهين رئيسين، تجاذبا الصراع على النفوذ والامتيازات في الشام وكان في يديهما تقرير مشكلة السلطة فيها، فضلاً عن ترجيح كفة هذا المرشح أو ذاك للخلافة: الاتجاه اليمني - الكلبي بزعامة حسان بن مالك، المرتبط عضوياً بالبيت الأموي، لا سيما الجناح السفياني المؤسس. وكان من الطبيعي أن يهتز مع انهيار السلطة المركزية وانحسار نفوذ السفيانيين، فضلاً عن تمزق الجبهة الأموية عامة متجلياً في تنافس ثلاثة منها على الخلافة وهم:

١ - خالد بن يزيد - الابن الثاني للخليفة الأسبق - الذي كان مرشح البيت السفياني، انطلاقاً من «الشرعية» التي وضع أسسها معاوية الأول. وكان يفترض به أن يكون المرشح الأوفر حظاً، إذا ما أضفنا إلى ذلك، تأييد أخواله الكلبين له، إلا أن حداثة سنّه حالت كما يبدو بينه وبين الخلافة، في أعقاب مفاوضات ومساومات طويلة[2].

٢ - مروان بن الحكم، شيخ بني العاص، والشخصية التي تداولتها لألسن في عهد عثمان، حين كان يمسك بزمام الإدارة في «المدينة»، واعتُبر مسؤولاً عن تورط العهد والنهاية التي أودت بسيده، وما جرّت إليه من الانقسام والتصارع بين المسلمين. وفي ضوء ذلك لم يتمتع مروان بالجاذبية والتقدير في الأوساط الشامية[3]، إلا أن كفته أصبحت أكثر رجحاناً، بعد التفاف أكثرية بني العاص حوله من جهة، وضعف نفوذ السفيانيين الأقل عدداً من جهة أخرى، فضلاً عن تفوّقه على ندّه خالد بالشيخوخة والتجربة[4]، مما جعله أكثر كفاءة للحكم في تلك الظروف الاستثنائية.

٣ - عمرو بن سعيد بن العاص (الأشدق)، الذي كان أبوه أحد كبار الولاة في

---

(١) روى ابن الأثير أن معاوية الثاني «أوصى أن يصلّي الضحّاك بن قيس في الناس حتى يقوم لهم خليفة» الكامل ج ٤ ص ١٣٠.

(٢) الطبري ج ٧ ص ٣٨.

(٣) الأمامة والسياسة ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١. المقريزي، النزاع والتخاصم ص ٣٨. بليابيف، العرب والإسلام ص ٢٢٦.

(٤) ابن طباطبا، الفخري ص ١١٩.

عهد عثمان ومعاوية من بعده. ويبدو أنه تمتع بشخصية قيادية جريئة، دفعته إلى أن يطمح للخلافة، معتمداً على ثغرات منافسيه، الحداثة بالنسبة لخالد، والماضي المريب بالنسبة لمروان. ولكنه على الرغم من ذلك كان الأضعف في حلبة المنافسة، بعد إخفاقه في الحصول على الدعم المطلوب أموياً أو كلبياً، مما حصر التنافس الفعلي بين خالد ومروان بينما واستبعد اسم الأشدق عن التداول.

أما الاتجاه القيسي فكانت له حسابات مختلفة، خصوصاً بعد تثبيت التحالف الأموي - الكلبي وحرصه على التشبث بالمعادلة التقليدية في الشام، مما كان حافزاً للقيسيين إلى الخروج من الأخيرة والبحث عن موقع آخر يملأ طموحهم السياسي في ظل معادلة بديلة. وكانت حركة ابن الزبير قد أصابت من التقدم حدّاً جعل المراهنة على نجاحها تنطوي على كثير من الواقعية، دافعة بالضحاك إلى التحالف معها، لا سيما بعد ما أظهره زعيمها بدوره من تعاطف مع القيسيين وإرساله عهداً إلى الضحاك بتعيينه ممثلاً له على الشام[1].

وفي الاجتماع اليمني الذي عُقد في «الجابية»[2]، برئاسة حسان بن مالك[3]، كان مروان الذي طُرح كمرشح تسوية، الأوفر حظاً في مسار الجدل الذي انتهى لمصلحته بعد تسميته خليفة بالاجماع[4]. غير أن الكلبيين الذين كانوا محور الاجتماع، خرجوا بترضية معنوية، حين اتُفق على أن يكون مرشحهم خالد ولياً للعهد[5]، فضلاً عن تعيينه «أميراً» على حمص[6]، بينما المنافس الثالث (عمرو بن سعيد)، أعطيت له «إمارة دمشق»[7] التي كان يشغلها الضحاك في العهد السفياني.

---

(١) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ١٤.

(٢) قرية في نواحي الجولان، على مسيرة يوم إلى الجنوب الشرقي من دمشق. المسعودي، مروج الذهب ج ٣ ص ٨٥. لامنس Lammens، دائرة المعارف الإسلامية ج ٤ ص ٢٣٣.

(٣) عقد في ذي القعدة من العام ٦٤ هـ. الطبري ج ٧ ص ٣٧.

(٤) المكان نفسه.

(٥) المكان نفسه.

(٦) المصدر نفسه ج ٧ ص ٣٨.

(٧) المكان نفسه.

نجح التحالف الأموي ـ اليمني في التقاط المبادرة، وتوحيد الموقف السياسي في الشام من مشكلة الحكم، غير أن التحالف الزبيري ـ القيسي، كان قد قطع شوطاً في التنسيق القبلي والعسكري، إلى حدٍ جعله قوة صعبة المنافسة، خصوصاً بعد التئام كبار القيادات القيسية في «مرج راهط»[1]، من أمثال زفر بن الحارث الكلابي، وناتل بن قيس، فضلاً عن الضحاك، ذلك الاجتماع الذي أسفر عن تأييد ابن الزبير وبيعته بالخلافة[2].

وهكذا تبلورت المواجهة بين الاتجاهين، وأسفر الصراع عن وجهه، فإذا هو قبلي في المضمون سياسي في الظاهر. فالحرب الدموية التي اندلعت في «مرج راهط»، كانت في الواقع محاكاة لأيام العرب قبل الإسلام، حين تعدّت العصبية كل الاعتبارات وتجاوزت مختلف الضوابط، بما فيها المصلحة العامة للقبيلة، لتصبح «مرج راهط» من خلال هذا المفهوم، حرب القبائل في الشام من أجل السيادة والنفوذ والامتيازات، وليست حرب الاتجاهات السياسية حول قضية مبدئية أو إصلاحية معينة، مما سيجعل الخلافة، ولأمدٍ بعيد، أسيرة هذه العصبية المشحونة التي استعادت حيويتها في ذلك «اليوم». ولعل هذه المعركة الشهيرة، أثبتت تفوق الكلبيين في الصراع القبلي على النفوذ في الشام، وأكدت أنهم القوة القادرة مرة أخرى على دعم النظام المتوافق ومصالحهم الحيوية، متجلياً ذلك في تحوّلهم إلى قوة عسكرية ضاربة في العهد المرواني، تتولى الدفاع عن النظام كلما تعرض للتهديد أو الخطر، بينما كانت القبائل الشامية على اختلافها، تشكل هذه القوة في العهد السابق. أما نتائجها المباشرة، فقد أدت إلى إخراج الخلافة الأموية من محنتها، وإعادة الأمور تدريجياً إلى وضعها الطبيعي، في أعقاب الهزيمة القاسية التي تعرض لها القيسيون في «مرج راهط»، والتي أودت بحياة عدد من قادتهم الكبار، لا سيما الضحاك بن قيس رجلهم القوي في الشام[3].

وقد يجوز القول إن جانباً من تبعات هذه الهزيمة يعود إلى ابن الزبير الذي

---

(١) قرية في نواحي دمشق، ياقوت، معجم البلدان ج ٥ ص ١٠١.

(٢) الطبري ج ٧ ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه ج ٧ ص ٣٩.

جاءدعمه العسكري لحلفائه القيسيين متأخراً، فوت عليه الفرصة مرة أخرى في محاولة إثبات وجوده في الشام. وفي المقابل فإن الأسرة الأموية، ظلّت أفضل من يمثل مصالح التيّار القبلي «الأرستقراطي»، بعد أن تكتّلت قواه الرئيسة لدعمها وإنقاذها من السقوط، خلافاً للأسرة الزبيرية التي أخفقت في الايتقطاب القبلي، كونها افتقدت إلى سرعة المبادرة ومجاراة الأمويين في العطاء وتوزيع الهبات والأموال. كما فشلت حركتها الخالية من المضمون الأصلاحي الجذري، في التحول إلى حركة شعبية مبرمجة، تستهدف التغيير لمصلحة «الجمهور» الإسلامي الذي فقد الكثير من مكتسباته في هذا العهد. وهكذا، فإن ابن الزبير لم ينجح في أن يكون البديل الكفوء للأرستقرطية القبلية، في الوقت الذي تخلّفت فيه حركته عن مواكبة التطورات الاجتماعية وطرح حلول موضوعية للمشاكل القائمة، بعد أن تقوقعت داخل إطارها الإقليمي والسياسي الضيق.

وفي الجانب الأموي كان أبرز ما سجلته «مرج راهط» من نتائج، هو استمرارية النظام الأموي الذي استعاد برغم التحدّيات الكبرى، حجمه التقليدي ومعه طاقته الجديدة، ليحقق تلك الانتقالة الهامة من مرحلة التأسيس المضطربة إلى مرحلة الدولة التي أصابت كثيراً من التطور والاستقرار في الثلث الأخير من القرن الهجري الأول، فقد كان مديناً في الواقع لجهود رجل بني العاص أو بني مروان (الاسم الغالب عليهم منذ تولّي مروان الخلافة) القوي عبد الملك، في الوقت الذي اعتُبر سلفه مؤسس أسرة حاكمة، بينما الدولة كانت من إنجاز الأخير. ومن هذا المنظور، لم يكن مروان مبادراً فقط إلى خرق معاهدة «الجابية» التي نصّت على أن يكون خليفةً لمرحلة انتقالية، يُعاد بعدها الحكم إلى بني سفيان، ولكنه عمد إلى تكريس هذا «الحق» في بيته، فضلاً عن خرقه القاعدة السائدة، بتسمية اثنين من أبنائه لولاية العهد[1]، مطوّقاً بذلك أية محاولة في المستقبل، لانتزاع السلطة من هذا البيت.

غير أن النهج العام للسياسة الأموية لم يطرأ عليه تعديل ما، باستثناء التغييرات الإدارية التي اهتم بها عبد الملك، ثاني الخلفاء المروانيين، وباستثناء المدّ التوسعي الذي

(١) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٢٥٧.

بلغ ذروته في عهد ثالثهم الوليد. فقد ظلّت علاقة الدولة بجماهيرها غير الشامية يغلب عليها التشنج والقمع، وظلت كذلك متجاهلة حقّها في المساواة، سواءً في المشرق، حيث العراق البؤرة الثورية المتدفقة، أم في المغرب الذي كان مسرحاً لأعنف الحركات المسلحة التي تفجّرت بسبب النزعة الاستئثارية والسلوك الفوقي لغالبية ولاة هذه الدولة(١).

ومن ناحية أخرى فإن نتائج «مرج راهط»، لم تكن مجرد هزيمة عسكرية للقيسيين، بل كانت منعطفاً غير عادي في حياتهم السياسية، بعد أن ظلّت في الضمائر تستسقي الحقد والكراهية، مع اختلاف المكان والزمان ضد القبائل اليمنية المنتصرة. فهذه المعركة لم تؤد إلى إبعاد القيسيين عن السلطة فقط، بل أفقدتهم بعض الامتيازات التي حققوها تحت زعامة الضحاك، بما يعنيه ذلك من تضاؤل الفرص أمامهم للاقتراب من مواقع النفوذ في الدولة التي كانت سياستها الداخلية في الغالب يمينية الملامح. ولا نستطيع خارج هذا المنظور، تقويم البروز غير العادي، لبعض الشخصيات القيسية الكبيرة، من أمثال الحجاج بن يوسف الثقفي، على أنه خرق لهذه المعادلة، حين ظلّت هذه، بما فيها الأخير، مجرد أشباح لخلفاء أقوياء، وكان الولاء لهم يتجاوز الارتباط القبلي(٢).

وهكذا فإن الاتجاه القيسي، كان أقل انفتاحاً، وانطوى على تراث كان أكثر تحكماً في سلوكه، وذلك انطلاقاً من تفاوت تأثير البيئة في هذا المجال، بالمقارنة مع الاتجاه اليمني الذي أدرك في وقت سابق تجربة الدولة ومفهومها الحضاري. وفي ضوء هذا التباين النسبي، فقد جنح القيسيون بعد هزيمتهم في «مرج راهط» إلى التطرف في علاقاتهم السياسية والقبلية، ونظروا إليها دائماً كمفترق تاريخي، حال بينهم وبين السلطة التي غالباً ما كانت بعيدة. وإذا ما سنحت لهم الظروف حيناً أو بعض الحين للوصول إليها، فإن ثمة نهجاً خاصاً يتخذه الحكم، أكثر تأثراً برواسب الحرمان والحقد، فضلاً عن الرغبة في الانتقام، وكل ما تميزت به التجربة القيسية في العصر الأموي.

---

(١) دوزي، تاريخ مسلمي اسبانيا ص ١٣٥. إبراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ١٠١.

الإدارة المروانية

بلغ الحكم الوراثي الذي أسسه معاوية، أبعد مراحله التنظيمية في عهد عبد الملك، أقوى شخصيات الحقبة المروانية في دولة بني أمية التي انطلقت من دائرة كادت لا تتجاوز كثيراً أي مجتمع قبلي متواضع، إلى إطار حضاري تلازمت فيه تنمية أدوات السلطة والإدارة، مع الجهود الدائبة لدعم الحكم وضرب الحركات المناوئة له. بيد أن السياسة الادارية التي أكسبت عبد الملك ما تمتع به من شهرة، لم تؤثر على النظام السياسي، ولم تلامس النزعة الفردية لدى الخليفة، بقدر ما استُخدمت لتقوية هذا النظام وفق نظرية الحكم المطلق التي كان عبد الملك من أشد المتمسكين بها.

ومن البديهي أن عبد الملك لم يكن رائد هذه السياسة الإدارية، ولكنه تابع خطوات مهمة، كان قد بدأها عمر بن الخطاب في العهد الراشدي، ومعاوية بن أبي سفيان في مطلع العهد الأموي. أما شهرة عبد الملك، فكان مبعثها أن منجزاته في هذا المجال جاءت متكاملة، سواء في تطوير الجهاز الإداري وتنشيط دوره المركزي والإقليمي، أو في تحرير هذا الجهاز ومعه النقد من التبعية الاقتصادية والإدارية، وهو ما عُرف بحركة التعريب. ولعل الدوافع المباشرة لهذا الانجاز الهام، تأثرت بظروف المرحلة وما انطوت عليه من اضطرابات وحركات انفصالية، شلّت طاقات الدولة وبعثرت جهودها وقتاً، مما جعل عبد الملك يولي الجانب الإصلاحي أهمية خاصة، بعد أن وجد في النظام الأموي، كما ورثه من أسلافه، ما يعيق وحدة الدولة الحقيقية، إذا لم تكن مقترنة بالاستقلال الإداري والاقتصادي.

وفي ضوء هذا التطور الذي أخذ يعطي ثماره في النصف الثاني من ولاية عبد الملك بعد إخماد الحركات الثورية، فإن الإدارة المروانية الجديدة، توزعت إلى خمسة دواوين رئيسة:

١ ـ ديوان الجند، الذي يدين بظهوره إلى الخليفة عمر بن الخطاب، وكان منوطاً به ترتيب الأمور المتعلقة بشؤون المقاتلين ورواتبهم، ولذلك سُمي أحياناً بديوان العطاء[١]. ولقد أصابه بعض التعديل الذي استهدف خاصة المقاييس القديمة التي

---

(١) أبو يوسف، الخراج ص ٩٧. الماوردي، الأحكام السلطانية ص ٢٠٣.

أخذت تتفاوت في عطاءات القادة والجنود، وفقاً لرغبة هذا الخليفة أو ذاك.

٢ ـ ديوان الخراج، وكان يشرف على مالية الدولة ويراقب عائداتها ويقوم بتسجيلها، وكانت نواته قد ظهرت في عهد عمر[١]، ثم تطور في ظلّ الإدارة المروانية، خصوصاً بعد استقرار الوضع السياسي واستئناف حركة التوسع، نحو مناطق عادت على الدولة بالأموال الطائلة.

٣ ـ ديوان الرسائل، الذي كان من مظاهر تطور الإدارة العربية في العصر الأموي[٢]، ومن مهامه الإشراف على قرارات الخلافة ومراسلاتها، والقيام بالإتصال والتنسيق مع الدواوين الأخرى، أو بمعنى آخر كان واسطة العقد بين الخليفة والإدارة. وقد وصفه القلّقشندي بقوله: «إن الأمور السلطانية من المكاتبات والولايات تبدأ عنه وتنشأ منه» [٣]. ولعله كضمون، كان من أوائل الدواوين التي ظهرت في الدولة الإسلامية، وإن كانت المرويات لم تشر إلى وجوده بهذا الاسم قبل عبد الملك[٤].

٤ ـ ديوان الخاتم، وهو الجهاز الذي أنشأه معاوية لتنفيذ أوامر الخليفة في مختلف الولايات، على نحو تتخذ في ظله طابعاً رسمياً لا يدع مجالاً للتحريف أو التعديل. وكان هذا الديوان منوطاً به تسجيل كل قرار وتوقيعه بخاتم الخليفة، ومن ثمّ حفظ نسخة منه قبل إرساله[٥].

٥ ـ ديوان البريد، الذي أنشىء عملياً في أوائل العهد الأموي[٦]، بعد أن كانت له بدايات ما في عهد عمر، حيث الوقوف على أحوال الولايات وأخبارها، من الأسباب المباشرة لظهوره. ولعل البريد، كان مرتبطاً بنمو المركزية السياسية والإدارية

(١) الجهشياري، الوزراء والكتّاب ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤.

(٣) صبح الأعشا في صناعة الانشا ج ١ ص ٩٠.

(٤) الطبري ج ٦ ص ١٨٠.

(٥) الجهشياري، الوزراء والكتاب ص ٢٤، ابن طباطبا، الفخري ص ١٠٧. حسيني، الإدارة العربية ص ١٦٩.

(٦) ابن طباطبا، الفخري ص ١٠٧، السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ١٨٧.

التي استعادت عافيتها في عهد عبد الملك، مما اقتضى تطويره وتشعيب مهماته، ليكـون الخليفة واقفاً على دقائق الأمور في دولته.

كانت هذه الخطوط العامة للإدارة المروانية التي كان لها امتدادها إلى دولـة عمر، فضلاً عن «دولة» معاوية التي واجهتها تعقيدات وشمـاكل، كـان يصعب التصدي لهـا دون جهاز إداري قوي. على أن «دولة» عبد الملك، ستكون أكـثر طموحـاً في مواجهـة التحـديات والتغلب عـلى العوائق التي حـالت دون اتخاذ الإدارة دورهـا الـطبيعي حتى ذلك الوقت، حيث كان العمل فيها مقتصراً على كتّاب وذوي خبـرة من سكان البـلاد المفتوحة الذين لم يحسنوا اللغة العربية، مما جعل الدواوين أو معـظمها، خـاضعة لهـذه «الطبقة» من الكتاب والموظفين، باستثناء ديوان الجند الذي يبدو أنه كان عربي الـطابع منذ تأسيسه، وذلك لخلوّه من التعقيد، خصوصاً في مرحلته الراشدية. ذلك أن الدولة كانت ما تزال في مرحلة التكوين، وتتعاطى مع أولوياتٍ فرضتها الصراعات الداخليـة الطويلة، والسياسة التوسعية التي ظل الحكم الأموي متمسكاً بهـا، بصرف النـظر عن دوافعها المختلفة بصورة ما عن سياسة العهد الراشدي الأول، مما يعني أن الدولة أولت الجانب العسكري أهمية كبرى، وذلـك على حسـاب الإدارة التي كان تـطورها محـدوداً وغير متكافىء مع المنجزات السياسية أو العسكرية.

وكان واقعاً شاذاً بما تعنيه هذه الكلمة، أن تظلّ دولة لها ذلك النفوذ والانتشـار، مرتهنة لطبقة محترفة من الكتّاب، لم تكن قد التحمت بعد ولاءً وعقيدةً بالمجتمع العربي الإسلامي، مما شكّل حذراً لدى الدولـة في عهد عبـد الملك، من الإستمرار عـلى هذا الـوضع وإبقـاء أسرارهـا وسياستهـا العامـة في حوزة كتّـاب الدواوين، لا سيـما الذين يستخدمون اللغة اليونانية، أي لغة البيزنطيين، الأعـداء التقليديـين لخلفاء بني أميـة. وكان هذا الواقع الشاذ، ينطبق أيضاً على العملة، حيث توكأت الدولة الإسلامية منـذ قيامها في المعاملات النقدية، على عملات الدول المتاخمة لها أو السابقة عليهـا في مناطق الفتوح. فلم يشـأ عبد الملك استمرار هـذا الوضـع وتجاهـل هذه الثغـرة[1] التي تشين دولة كبرى، وتتعارض مع دورها الحضاري في ذلك الزمن. وكان من الطبيعي أن تبدأ

---

(١) Mantran, L'expansion musulmane P1 137.

هـذه الحركـة انطلاقتهـا من الحاضـرة الأمويـة، حيث استُبدلت لغـة الإدارة السـائـدة (اليـونانيـة)، بالعـربية في أواخـر السبعينات الهجـرية[1]. وكـانت الخـطوة التـاليـة في العـراق، بإشـراف الحجاج بن يـوسف الذي قـام بتعريب إدارتـه «الفارسيـة»، بعيـد القضاء على ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث[2]. واستمر تنفيذ هـذه السياسـة، حيث كانت آخر مراحلها حينذاك في مصر، فتمّ تعريب الإدارة فيها على يد واليها ابن الخليفة، عبد الله بن عبد الملك. ويبدو أن ذلك قد تمَّ في أواخر هذا العهـد، مما أدى تشـابك حـول الخليفة الـذي أمر بتعـريب إداراتها، بعـد أن نسب هذا الانجـاز لدى بعض المؤرخين إلى الوليد بن عبد الملك[3].

وهكذا أصبحت اللغة العربية التي نـزل فيها القـرآن، لغة الإدارة الـرسمية[4]، ونشـأت تدريجيـاً «طبقة» من المـوظفين والكتـاب، تولت أعبـاء ما حمله أسـلافهم غـير العرب في العهود المـاضية. وامتّـدت عملية التعـريب، لتصيب النقد المتـداول في دولة بني مروان، وهو الفارسي في العراق والأقاليم الشرقيـة، والبيزنـطي في الشام والأقـاليم الجنوبية والغربية، أي نقد الدولتين المسيطرتين على هذه المناطق قبيل الفتوح. وكـانت الدوافع التي حملت عبد الملك على تعريب النقد، هي نفسهـا التي كانت وراء تعـريب الإدارة، في وقت لم يعـد ثمة تسـويغ لاستمـرار التعامـل بنقـود أجنبيـة، لا تعبّـر عن شخصية الدولة ولا تحمل شعاراتها الخاصة بهـا. ومن ناحيـة أخرى، فـإن العملة التي استمدت قيمتها من الوزن الصافي، ذهباً أم فضةً، كانت في الواقع عرضـة للتلاعب، مما كان يفقدها الثقة التامة على الصعيد الاقتصادي.

وإذا اعتقـد المؤرخـون التقليـديـون، بـإن خـلاف عبـد الملك مـع الأمبـراطـور البيزنطي، أو مـا عُرف بقضيـة القراطيس المصـرية، حسب تعبـير البلاذري[5]، كـان الـدافع المبـاشر لإصدار نقـد مستقل وخـاص بالـدولة الأمـوية، فـإن ذلك، إن صحّ

(١) الجهشياري، الوزراء والكتّاب ص ٤٠.

(٢) ابن طباطبا، الفخري ص ١٢٢.

(٣) المقريزي، الخطط ج ١ ص ١٥٨.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٢٢.

(٥) تهديد الأمبراطور بنقش عبارات مسيئة للإسلام. فتوح البلدان ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

وقوعه، لا يعدو أن يكون أحد العوامل المساعدة لهذه الخطوة التي جاءت متأخرة في ذلك الحين، أي بعد نيف وسبعين عاماً من قيام الدولة الإسلامية. والواقع أن النقد، يشكّل أبرز مظاهر السيادة للدولة، وهو مرتبط بشخصيتها الكيانية والسياسية والاقتصادية، التي يفترض أن تكون مستقلة وغير تابعة لدولة أخرى، في أي من شؤونها الحياتية. ومن هذا المنظور جاء القرار بإنشاء «دار الضرب» أو «السكة»، لإصدار عملة خاصة تحمل الشعار الإسلامي واسم الخليفة المرواني[1]، متوازياً مع قرار تعريب الإدارة ومكملاً له، ومعبراً عن حاجة ملحة لتلك المرحلة التي ارتبط بها استقرار الدولة الأموية ونضجها خلال الربع الأخير من القرن الأول. على أن هذه العملية لم تكن متكاملة، حيث الجانب الإصلاحي ـ الاجتماعي كان غير واضح فيها، في وقت أخذت الصراعات الداخلية منحىً لم يكن بالضرورة سياسياً أو قبلياً، لا سيما في المناطق التي سادت فيها أكثريات غير عربية، وهو الجانب الذي سيتنّبه له عمر بن عبد العزيز، ولكن متأخراً عن أوانه الطبيعي، بينما البدائل المجدية كانت مرفوضة من النظام الذي غرق في العصبيات، أو مقصّرة عن الأحداث التي تطورت بسرعة مذهلة.

استئناف الحركة التوسعية في إفريقية

كانت هذه الحركة في آخر هموم عبد الملك الذي انصرف بكليته إلى معالجة المشاكل الداخلية معظم سنوات عهده. فإذا ما استثنينا الجبهة الأفريقية التي استأثرت بنصيب من الاهتمام لاعتبارات خاصة بها، فإن الجمود كان طابع السياسة التوسعية بصورة عامة في ذلك الوقت. فالجبهة الشمالية التي كان يُخشى أن يعمد البيزنطيون إلى تفجيرها، مستغّلين الأوضاع الداخلية الخطيرة في الدولة الأموية، هدأت إلى حين، تحت تأثير معاهدة الصلح التي جرى توقيعها في بدايات العهد[2]. كذلك فإن «المردة»، الذين لم يتورعوا عن إثارة المتاعب الحدودية بين الوقت والآخر، بتحريض

(١) فتوح البلدان ص ٢٤٢، ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٤١٦ ـ ٤١٧. أنستاس الكرملي، النقود العربية وعلم النميات ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) يروي ابن الأثير أن عبد الملك عقد معاهدة صلح مع البيزنطيين في أعقاب تهديدهم للشام، على أن يدفع لهم ألف دينار في الأسبوع. الكامل ج ٤ ص ٢٠٦.

من البيزنطيين، اضطر عبد الملك إلى شراء سكوتهم لقاء مبلغ من المال، تفادياً للحرب في هذه المنطقة[1]. غير أن ميزان العلاقات، أخذ في الرجحان لمصلحة الأمويين، خصوصاً بعد استعادة الولايات الشرقية، بما فيها العراق، وملء الفراغ العسكري في ثغر «الجزيرة»[2]، مما يعني عودة مصدر هام من مصادر بيت المال، كان يسيطر عليه ابن الزبير، أصبح يغذّي العمليات الحربية.

ولم يلبث التوتر أن عاد إلى آسيا الصغرى التي شكلت منطقة قلقة بصورة شبه دائمة بين الدولتين الأموية والبيزنطية، وذلك بعيد اعتلاء الأمبراطور جستنيان الثاني العرش، ونقض المعاهدة الآنفة الذكر. ولكن يبدو أن السلام عاد مجدداً إلى هذه المنطقة، في أعقاب مساومة تعهد جستنيان خلالها، بإبعاد المردة عن تخوم الدولة الأموية، مقابل إحياء المعاهدة القديمة شبه التقليدية بين الطرفين البيزنطي والأموي[3]، بعد اكتفاء الأول بسلام مشروط لجبهة الحدود، كان الأكثر إفادة منه بشكل عام، واضطرار الثاني إلى شراء هذا السلام بثمن باهظ أحياناً، وذلك حرصاً منه على الوحدة السياسية المتعثرة. ولكن الدولة الأموية تثبت قدرتها مرة أخرى، على التصدّي للخطر البيزنطي، عندما استعادت الحملات التقليدية (الصوائف) نشاطها المعهود؛ بعيد القضاء على حركة ابن الزبير في العراق والحجاز[4]، وكان أشدها خطورة، كما تروي المصادر البيزنطية، هزيمة الأمبراطور في آسيا الصغرى[5]، مما جعل أي تأثير على الوضع الداخلي الأموي، عبر هذه الجبهة يكاد يكون معدوماً، ودفع بالمبادرة إلى الخليفة الذي أصبح في وضع يسمح له باستئناف العمليات العسكرية في إفريقية، دون حساب لمراكز النفوذ البيزنطي فيها.

وهكذا فإن المجابهة بين الدولتين، اتخذت لها مسرحاً آخر غير آسيا الصغرى، حين خاض الأمويون حرب التصفية ضد القواعد البيزنطية على امتداد الساحل

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٣٠٥.

(٢) المصدر نفسه ج ٤ ص ٣٣٧ - ٣٤١.

(٣) أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ص ٩٩.

(٤) الطبري ج ٧ ص ٢٠٦ - ٢١٠.

(٥) لويس، القوى البحرية ص ٩٩.

الشمالي لأفريقية، وهي التي استمد منها البربر الدعم والتحريض، في تصدّيهم للقادة الأمويين. والواقع أن البيزنطيين حاولوا لوقت ما، توظيف البربر في عرقلة تقدم أعدائهم إلى هذه المنطقة، على غرار توظيفهم للمردة في آسيا الصغرى وبعض الفئات الأخرى. ذلك أن الدولة البيزنطية، كانت تفتقر إلى تغطية عسكرية مكثفة لجبهاتها الطويلة، مما ألجأها إلى استخدام حلفائها لتحقيق هذا الهدف، في الوقت الذي حشدت طاقتها الرئيسة داخل القسطنطينية، دفاعاً عنها ضد الخطر الأموي.

وهكذا اتخذت المواجهة بين الأمويين والبيزنطيين محورها الحقيقي في الشمال الأفريقي، على الرغم من النكسات الخطيرة التي اعترضت التقدم إلى هذه المنطقة، حيث الإرادة القوية ذللت الصعاب وقهرت التحديات. وكانت الجبهة الأفريقية قد أخذت تحتل حيّزاً كبيراً في سياسة الأمويين التوسعية، منذ حركة كسيلة التي كان للبيزنطيين دور بارز فيها إلى جانب البربر، على نحو بات هؤلاء يخشون هذا الحلف وما يشكله من تهديد لحدود دولتهم الغربية. ولعل أحد مؤشرات هذا القلق، قيام زهير بن قيس، من حاميته في برقة، مزّوداً بقوات شامية، وذلك في أشد الظروف حراجة(١) للانتقام من كسيلة أقوى شخصيات البربر، والذي اتخذ من القيروان مقراً له. وكان واضحاً أن مهمة القائدة الأموي، لم تكن هجومية لتحقيق تقدم في مناطق نفوذ البربر، بقدر ما كانت تتوخى الدفاع عن التخوم الغربية التي تعرضت للخطر في ظل هذه التحالف المضاد، مخططاً في الوقت نفسه للثأر من كسيلة الذي تم القضاء عليه بالقرب من القيروان. وما لبث زهير أن عاد أدراجه إلى برقه، دون أن يترك حامية في القيروان، ربما تحت تأثير الحذر من البربر، الذين أثبتوا حينذاك أنهم قوة عسكرية لا يستهان بها. ولكن الخطر كان مصدره البيزنطيون هذه المرة، حين فاجأوا زهير بحادث لم يكن في حسابه، وقضوا عليه في طريق العودة، مما أدى إلى انكفاء الأمويين مجدداً إلى الوراء وانتظار محاولات أخرى وظروف ملائمة(٣).

لم يكن مقتل زهير بن قيس زهزيمة حملته، مجرد حادث سطحي في تاريخ

---

(١) ٦٩ هـ/ ٦٨٨ م.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٠، ابن عذاري، البيان المغرب ج ١ ص ٢٢.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٢. إبراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ٩٥.

العلاقات العدائية بين الدولتين المتنافستين، فقد انعكست نتائجه على الاثنين معاً، ولكن بحدود مختلفة. فالدولة المروانية التي تجاوزت او كادت محنتها الداخلية، لم تكن تبغي من حملة زهير أكثر من إعادة الاعتبار لمواقع نفوذها السياسي في أفريقية وإثبات قدرتها على القيام بعمليات عسكرية في هذا السبيل، مما جعل هذه الحادثة تشكلّ صدمة لمشاريعها التوسيعية، وتضع مخاوفها من الخطر البيزنطي في هذه المنطقة موضع اليقين. وفي المقابل، فإن هذا الانتصار أتاح للبيزنطيين حرية أوفر للتحرك والاستفادة من الظروف المستجدة، وانصبت جهودهم حينذاك على تحسين مواقعهم العسكرية، من خلال اتجاهين متوازيين: تعزيز قواعدهم البحرية[1] وتدعيم وسائلها الدفاعية، وكذلك استمرار التحالف مع البربر وتحريضهم على القوات الأموية المتوغلة في بلادهم. وفي ضوء هذه المعطيات، فإن الدولة المروانية، وجدت نفسها معنية إلى حدٍ كبير بخطورة تلك التطورات في أفريقية، ومحاولة البيزنطيين تحويل الموقف العسكري لمصلحتهم، وبالتالي فهي تدأب على تقويم الوضع على هذه الجبهة، بما يتلاءم وسياستها التوسعية العامة، محاولة تصحيح الخلل في موازين القوى بين الطرفين ذلك الذي فرضته معركة «تهوذة».

وجاء اختيار قائد جديد مثل حسان بن النعمان الغساني، على أرس حملة كبيرة إلى أفريقية[2]، مؤشراً إلى أن دولة المروانيين قد انتهت أو كادت من متاعبها الداخلية. والغساني، هو أول قائد من خارج المدرسة العسكرية، التي زودّت هذه الجبهة بالقادة الكبار، ولكنه كان على درجة من المهارة التي اكتسبها من تجارب سابقة، حتى حظي بتقدير الخليفة وثقته[3]. وكانت المرونة من أبرز الصفات الظاهرة في شخصيته القيادية، في وقت اشتدّت الحاجة إلى هذا النوع من الرجال، ممن توفرت لديهم من الشجاعة والحماسة، وما يماثلها من الحكمة والخبرة السياسية. أما المهمة التي تولاها.

---

(١) العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٢٥٠.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٠. ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٣٤.

(٣) راجع التفويض الذي منحه عبد الملك لقائده حسان «إني قد أطلقت يديك في أموال مصر، فأعط من معك ومن ورد عليك، وأعط الناس واخرج إلى بلاد أفريقية على بركة الله وعونه» ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٣٤.

فلم تكن سهلة في ذلك الحين، إذ كان عليه أن يبدأ من القليل في أرض يسيطر عليها الشعور بالعداء والرفض حتى الحقد، للقادة الأمويين[١] الذين دفعوا بدورهم ثمناً باهظاً لمحاولاتهم الفاشلة. ومن هذا المنطلق، فإن الواقع كان يحتاج إلى تقويم جديد، وإلى دراسة أكثر دقة لخلفية الموقف العدائي الذي تحكم في علاقة البربر بالدولة الأموية.

غادر حسان الفسطاط[٢]، عبر الطريق المألوف إلى طرابلس فالقيروان، من دون أن يصطدم بأية مقاومة ذات شأن، حتى بلغ «قرطاجة»، القاعدة البيزنطية الشهيرة التي كانت كما يبدو الهدف المحوري للقائد المرواني، انطلاقاً من الدور البارز الذي تقوم به في تغذية مقاومة البربر من الداخل. فسقطت في يده بعد معركة عنيفة، اضطرت البيزنطيين إلى إخلائها، متكبدين خسائر جسيمة في الدفاع عنها[٣]، آخذاً بعضهم طريقه إلى جزيرة صقلية والآخر إلى إسبانية. ولم يكن القائد المرواني، بحاجة من الناحية العسكرية إلى هذه القاعدة التي قد تكون هدف البحرية البيزنطية لاحقاً، مما دفعه إلى اتخاذ قرار بتدميرها[٤] وتحويلها إلى إنقاض. وكان لهذا النصر الباهر أهميته الكبرى في دعم الموقف العسكري للمروانيين، وذلك بعد تدمير أقوى القواعد البيزنطية على الساحل الأفريقي[٥]، مما دفع حسان إلى محاولة استثمار انتصاره، في مجموعة من العمليات السريعة التي استهدفت المراكز الساحلية[٦] وانتهت إلى السيطرة على المنطقة، باستثناء جيوب قليلة تجمعت فيها فلول البيزنطيين[٧]. ولعل القائد المرواني، شعر حينذاك بتحرك ما على جبهة البربر الذين تحصنوا بمدينة «بونة»[٨]، فآثر

---

(١) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ٤٦.

(٢) سنة ٧٣ هـ. ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٠.

(٣) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٣٥.

(٤) المكان نفسه.

(٥) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦) مثل صطفورة وبنزرت. ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٣٧٠.

(٧) المكان نفسه.

(٨) المكان نفسه.

العـودة إلى القيروان قبـل استكمال خـطته، الـرامية الي السيـطرة التامـة على مـراكـز النفـوذ البيزنطي في الشمال.

ثورة البربر الثانية[1]

بعد مقتل كسيلة قائد الانتفاضة الأولى التي أودت بعقبـة بن نافـع وأصحابـه في تهوذة، لم يتوقف تيّار المقاومة لدى البربر ضـد التوسـع الأموي في أفـريقية. فـانفجرت ثورة الأوراس التي كانت «بترية» المـلامح، خـلافاً لسـابقتها التي تصدرها «البرانس»، حين قادنها امرأة غامضة عُرفت في المصادر العربيـة باسم «الكـاهنة»[2]. وهي تنحـدر من قبيلة «جراوة» التي دانت على ما يبدو بالعقيدة اليهودية[3]، الأكثر انتشاراً بين قبائل البـر، بينما انتشـرت المسيحية بـين قبائـل البرانس، لا سيما «أورْبـة» التي ينتمي إليهـا كسيلة. ولعل هذه المؤثرات لدينيـة، كانت محصّلة طبيعيـة لمتغيرات مختلفـة مرّت بهـا هذه البلاد، ولكن دون أن تتخذ مساحتها الواسعـة لدى قبـائل البـربر التي احتفـظت بموروثها الاجتمـاعي والديني عبـر التاريـخ، ودون أن تحدث كلتـا العقيدتـين، التأثـير الجـذري بينهـا، حيث بقيت الوثنيـة التي استمدت قيمهـا وعبـاداتهـا من الـظاهـرات الطبيعية، هي الأكثر استقطاباً بين هذه القبائل، البدوية أو المتحضرة[4].

لقـد استطاعت «الكـاهنة» في الـواقع مـلء الفراغ الـذي أحدثـه مقتل كسيلة، ونجحت في تحقيق التفاف واسع حول حركتها، من البربر ومن بقايا الجيوب البيزنطيـة في أفريقية، مما يفسر احتلالها للثغر الساحلي «باغايـة»[5] ـ إلى الغرب من بـونة ـ آخـر المعاقل الهامة التي سيطر عليها البيزنطيون. وقد بلغت هذه التعبئة الواسعة للبربر ـ ردّاً على المحاولة الجديدة التي يقوم بها القائد المرواني ـ من الخطورة ما جعـل هزيمـة الأخير

---

(١) ثمة ثورة ثـالثة، هي الثـورة الكبرى التي قـامت في نهاية عهـد هشام (١٢٢ ـ ١٢٥ هـ). راجـع أحداثها بالتفصيل في كتابنا: الدولة العربية في إسبانية.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٠. أما اسمها الأصلي ـ حسب ابن خلدون ـ فهو دهيا بنت نيفان. . ابن وصيلا بن جراو. العبر ج ٧ ص ١٧.

(٣) ابن خلدون، العبر، ج ٦ ص ١٧.

(٤) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ٩٨.

(٥) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٣٥.

أمراً محققاً، دون أن يبقى لديه سوى التراجع إلى برقة[1]، في ثالث عملية انسحاب للقوات الأموية منذ معركة تهوذة.

ولكن الهزيمة كانت أخف وقعاً من سابقاتها في أفريقية، في وقت لم تعد فيه الظروف الداخلية تشكل عائقاً أمام محاولات جدّية أخرى لحسم الوضع على هذه الجبهة التي تشكل قضية حيوية للحكم المرواني. وفي ضوء هذا الواقع، فإن معركة «نيني»[2]، أو «وادي العذارى»[3]، اعتُبرت مجرد نكسة محدودة النتائج، لم يفقد حينها القائد المهزوم ثقة الخليفة الذي انتدبه مرة أخرى على رأس المهمة الصعبة، وذلك بعد سنوات خمس من محاولته الأولى، ظلّت السيادة خلالها في أفريقية للكاهنة[4]. ويبدو أن الوقت كان الحليف الأجدى للقائد المرواني، بعد أن شهدت هذه الجبهة تطورات داخلية، أدّت إلى إضعاف نفوذ البربر والبيزنطيين في آن. فالكاهنة التي تبنّت ـ حسب المرويات ـ سياسة التدمير أو حرق الأرض[5]، كوسيلة تحول دون إستقرار العرب المسلمين الذين كان لهم توجّه حضري واضح في أفريقية، كان من دلالته بناء القيروان، يبدو أن سياستها هذه أدت إلى تضارب بين البربر والبيزنطيين الذين استمدوا قوتهم في هذه البلاد، من قواعدهم البحرية المنتشرة على الساحل الشمالي، مما أدّى إلى تباعد المصالح بين الطرفين[6] واهتزاز التحالف التقليدي بينهما، منذ بدء التوسع العربي الإسلامي في هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى، كانت ممارسات الكاهنة وجماعتها الجبليين أو الأوراسيين، على حد تعبير مؤرخ معاصر[7]، قد أوجدت نوعاً من الحساسية، إن لم نقل التنافر، في أوساط كبار الملّاكين من البرانس الذين ضاقوا بحكم هذه المرأة «البترية» وتاقوا إلى التخلص منه، بعد إخفاقها في تحقيق ما ينشدونه من

(١) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٣٦.

(٢) النهر الذي جرت المعركة على مقربة منه ابن الأثيرج ٤ ص ٣٧٠. أما ابن عبد الحكم فيسميه نهر البلاء، ربما دلالة على الهزيمة التي مني بها الأمويون في هذه المعركة. فتوح ص ٢٠٠.

(٣) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٣٦.

(٤) المكان نفسه.

(٥) المكتن نفسه.

(٦) العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٧) عبد الله العروي، تاريخ المغرب، محاولة في التركيب ص ٨٤.

الأمن والاستقرار.

وهكذا فإن عودة حسان إلى الجبهة الأفريقية[1]، اقترنت بمعطيات جديدة، كان من الواضح أنها غيّرت موازين القوى بين الأطراف المتحاربة، بعد أن أدى اختلالها إلى تأخير عملية التعريب فوق هذه الأرض، بالسهولة نفسها التي رافقتها في مناطق أخرى، انضوت سريعاً تحت لواء الدولة الإسلامية. وكانت محاولته هذه، أكثر من مجرد حملة عسكرية ذات هدف انتقامي محدّد، إذ وضعت لبنة التحول التاريخي في أفريقية، بعد قهر الأسباب التي كانت تحول دون تنفيذ ذلك بصورة جدية. فقد أدرك البربر عقم محاولاتهم في الدفاع عن الموروث القبلي الذي كشف عجزه أمام الأفكار الجديدة التي حملتها القوات المنتصرة، خصوصاً بعد الضربة التي نزلت بالحليف البيزنطي الذي حرّك فيهم غرائز المقاومة ضد العدو المشترك.

ولعل البربر ـ كتيار معارض للتوسع المرواني ـ افتقدوا أيضاً الاختيار، مع ظهور بوادر التحوّل بين صفوفهم في حرب الأوراس التي شارك فيها عدد منهم إلى جانب حسان لأول مرة في تاريخ البربر[2]، تلك الحرب التي انتهت بالقضاء على حركة الكاهنة دونما كثير من الجهد[3]. ولا شك أن هذه المعركة، كانت مفتاح السيطرة الأموية على أفريقية، حين دخلت هذه الجبهة آخر مراحلها الصعبة والطويلة. كما أنها أسفرت في الوقت نفسه، عن ضرب مراكز النفوذ البيزنطي وتصفية جيوبه، بما في ذلك قرطاجة التي خرجت من قبضة الأمويين في أعقاب هزيمتهم السابقة. وبعد انجاز هذه المهمة، اتخذ حسان قراراً هاماً كان له تأثيره الجذري، في الصراع على النفوذ في الجزء الغربي من البحر المتوسط، وهو إنشاء قاعدة حربية لا تكون بديلة لقرطاجة فقط، ولكن متفوقة عليها في موقعها الجغرافي. فظهرت تونس[4]، أول مركز بحري للأمويين في أفريقية، وذلك على مسافة قريبة إلى الجنوب الشرقي من القاعدة البيزنطية السابقة. وكان من أبرز نتائجها، في سياق الصراع على النفوذ في هذه البلاد، إنهيار مقاومة

---

(١) ٨١ هـ / ٧٠٠ م.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠١.

(٣) المكان نفسه، ابن عذاري، ج ١ ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) ابن عذاري، ج ١ ص ٣٩.

البربر، باستثناء جيوب محدودة انحصرت في المغرب الأقصى. ولكن ينبغي لنا الاعتراف، بأن هذا التغيير لم يكن خاضعاً للتفوق العسكري فقط، بعد دخول معطيات علائقية جديدة، أخذت ملامحها في الظهور منذ اختيار حسان بن النعمان قائداً على هذه الجبهة، حيث نجح إلى حدٍ كبير في استيعاب الظروف والعوامل المحيطة بالبربر، متوجهاً إلى عقولهم ومتفادياً ما استطاع استفزاز مشاعرهم التي كانت حتى حملته الثانية عدائية ضد الأمويين، مما يفسر التركيز لديه على مجابهة البيزنطيين، والعودة إلى القيروان في بداية مهمته دون التعرض لمواقع نفوذ البربر.

والواقع أن هذه السياسة أعطت ثمارها الإيجابية، بإخراج البربر من عزلتهم، وإزالة مشاعر الخوف والتشكيك في علاقتهم مع العرب المسلمين. وكانت أبرز مؤشرات هذه السياسة الجديدة، عدم المسّ بالشخصية القبلية لدى البربر، تلك التي تبلورت على وجه الخصوص في عهد خليفة حسّان وأشهر قادة أفريقية في العصر الأموي، موسى بن نصير[1].

وبعد القضاء على جيوب الثورة الثانية التي قادتها الكاهنة، وإزالة معالم النفوذ البيزنطي، بدا أن حساناً سيعطي وقتاً للحاضرة الأمويّة في أفريقية[2]، حيث كانت القيروان ما تزال متخذةً طابعها العسكري، منذ تأسيسها على يد عقبة بن نافع قبل نحو ربع قرن. ففي وقت قصير ظهرت القيروان بشخصيتها الجديدة، لتكون نواة الجذب العمراني والتحول الحضاري على يد العرب المسلمين في أفريقية. ولكن ثمة تغييرات إدارية أوقفت هذه الإجراءات، لمصلحة حركة التوسع الذي بدا أنها تحظى بتأييد الخلافة المروانية، وأسفرت عن تنحية حسان وتعيين موسى بن نصير مكانه[3]، حيث كان الأخير مقرّباً من وليّ العهد (عبد العزيز بن مروان) الذي كان بدوره على خلاف مع حسان، ، بسبب ما قيل عن استئثاره بالغنائم دونه[4]. لا سيما وأن ولاية

---

(١) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانيا ص ٥٢.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠١ .

(٣) يقول ابن عذاري، ولعله مصيب في رأيه، أن غزوات حسان لم تنضبط بتأريخ محقق ولا فتحه لمدينة قرطاجة وتونس، ولا قتله للكاهنة» البيان ج ١ ص ٣٩.

(٤) المكان نفسه.

أفريقية كانت تابعة من الناحية الإدارية لمصر التي كان واليها عبد العزيز في ذلك الوقت. وكان موسى الذي ينتمي إلى بكر بن وائل أو لخم اليمنية، حسب ابن عذاري[1]، مفطوراً على الحرب، متقناً لأساليبها البحرية والبرية، فضلاً عن شخصية ذكية وقوية تمتع بها، وتجربة لديه في السياسة طويلة، مما أدى إلى اختياره مستشاراً أثيراً لولي العهد، قبل أن يسعى الأخير إلى تعيينه والياً على أفريقية في تلك المرحلة التاريخية[2].

والواقع أن البداية الزمنية لمهمة القائد الجديد، رافقها بعض الالتباس في المرويّات، دون أن يملك الباحث سوى الترجيح بأن يكون تعيينه قد جرى في الفترة الأخيرة من ولاية عبد العزيز بن مروان الذي صادفت وفاته في السنة نفسها، بينما تنفيذ المهمة تمّ على الأرجح في وقت متأخر من عهد عبد الملك أو في مطلع عهد الوليد[3]. ولكن هذا الاضطراب الذي كان مردّه في الغالب إلى التغييرات السريعة التي شهدتها الفسطاط ودمشق، لم يؤد بالضرورة إلى تبديل ما في الإجراءات التي انتهت إلى تثبيت موسى في منصبه المرشح له، ومعه صلاحياته الواسعة ونفوذه غير العادي في أفريقية[4]. وفي الوقت نفسه برز معه أبناؤه الأربعة[5]، الذين فُطروا، شأن أبيهم على تربية عسكرية، مما أدى إلى انطباع المرحلة لسنوات لاحقة بسلوك هذه العائلة السياسي والاجتماعي.

ويبدو أن ثمة أفكاراً جديدة حملها ابن نصير، جعلته يبدأ حيث انتهى الآخرون، مما أعطى لدوره وهجاً لم يحط بأحد من أسلافه، بإدراكه نقاط الضعف في الموقع العسكري للأمويين ومحاولته التغلب عليها. وقد تمثل ذلك بوجه خاص، في تحقيق توازن جديد في غربي البحر المتوسط، على غرار ما حققه معاوية في شرقيه، متنبهاً إلى أهمية السلاح البحري في التصدّي لخطر البيزنطيين، إذ كان موسى، على

---

(١) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٣٩.

(٢) حسين مؤنس، فجر الأندلس، ص ٤٦. إبراهيم العدوي، موسى بن نصير ص ١٣ - ١٤.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٤.

(٤) المكان نفسه.

(٥) عبد الله، عبد العزيز، عبد الملك. مروان.

ما قيل، من قادة هذا السلاح في العهد السفياني[1]. وما لبثت تونس ـ القاعدة الجديدة ـ أن أصبحت مركزاً لصناعة السفن الحربية، وقد تمتعت بمنعة لم تصل إليها القاعدة البيزنطية (قرطاجة) الشهيرة، جسدّتها تلك القناة الطويلة التي جعلت أسطولها في مأمن من الهجوم المفاجىء، وأكسبتها موقعاً مثالياً في مواجهة البيزنطيين وتشكيل عمق دفاعي للحاضرة الأموية (القيروان) في أفريقية[2]. فمن هذه القاعدة، انطلقت سلسلة من العمليات الجريئة، إلى بعض جزر وشواطىء الحوض الغربي للبحر المتوسط[3]، وكانت على الرغم من أهدافها المحدودة، ذات نتائج هامة جداً على المدى القريب.

ولم تكن مهمة موسى خارج النطاق البحري على شيء من الصعوبة، فقد اهتم أولاً بتحصين القيروان عسكرياً، لتأخذ دورها الطبيعي في تغطية الامتداد التوسعي نحو المغرب الأقصى من ناحية، وامتلاك وسائل المقاومة الأكثر تطوراً، للدفاع عن نفسها عند الحاجة من ناحية أخرى. وما لبثت قواته أن تحركت في عدة خطوط واتجاهات، وذلك ضمن خطة منظمة ومتكاملة، بدءاً بالسيطرة على المغرب الأوسط ومطاردة فلول المتمردين من البربر ـ حيث برز عياض بن عقبة بن نافع ـ حتى إقليم السوس الأقصى في عمق إفريقية (المغرب)[4]، بقيادة مروان بن موسى الذي شارك معه عدد كبير من البربر[5]. وفي الوقت نفسه كان القائد العام (موسى) يتوغل في إقليم السوس الأدنى ويقترب من عاصمته طنجة[6] ذلك الثغر البحري الهام، الواقع على المدخل الغربي للمضيق الشهير بين البرين الأفريقي والأوروبي. وكانت طنجة خاضعة لسلطان شخصية غامضة، اتخذت من قرينتها «سبتة» مقراً لها، ممثلةً على ما يبدو بقايا النفوذ البيزنطي المتراجع. وهنا يأخذ التقارب بين العرب والبربر مداه من التلاحم، حين

---

(١) العدوي، موسى بن نصير ص ١٣.

(٢) الامامة والسياسة ج ٤ ص ٦٥. أ. لويس، القوى البحرية ص ١٠٢.

(٣) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٦٦. ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٤٠.

(٤) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٩٢.

(٥) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٢٠٤.

(٦) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٤. البلاذري، فتوح ص ٢٣٢. ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٤٣.

يختار موسى أحد كبار معاونيه وثقاته من هؤلاء، أعني به طارق بن زياد[١]، لإدارة طنجة خلفاً لابنه مروان، مقدّراً فيه الجهود التي بذلها في الحملات التأديبية ضد فلول البربر في المغرب الأقصى[٢].

العملية الكبرى

بعد استكمال السيطرة على إفريقية (المغرب)، توجهت الأنظار إلى الشمال، حيث تقع إسبانية أو شبه جزيرة ايبيرية، على الطرف الجنوبي الغربي من القارة الأوروبية، وتكاد تكون متصلة بالبّر الأفريقي، لولا ذلك «المجاز» الضيق الذي يفصل ما بينهما، خصوصاً بين سبته والجزيرة الخضراء. ولكن على الرغم من هذا الامتداد شبه الطبيعي لأسبانية، انطلاقاً من المغرب الأقصى، فإن ثمة تساؤلات تواجه الباحث إزاء هذه العملية التي انتهت إلى السيطرة على معظم هذه البلاد، إذا ما كانت مدفوعة بخطة معدة سابقاً في دمشق التي شجعت هذا النوع من الأعمال التوسعية في عهد الوليد بن عبد الملك؟ أم أنها مجرد فكرة خاصة من أمير القيروان (الاسم الغالب على موسى بن نصير) الذي تحدثت الروايات عن طموحه إلى المزيد من النفوذ والسلطان[٣]؟ أم أن ثمة دوافع اقتصادية تقدمت على كل الأسباب، جاذبةً انتباه موسى وجنوده إلى هذه البلاد التي لم تخلُ أخبارها من الإثارة، في وقت أصبح هؤلاء على أبوابها القريبة؟ أم أن أسطورة «فلورندا» Florinda تدخلت بشكل ما في بواعث هذه العملية، انطلاقاً من محاولة أبيها (يوليان)، الانتقام لشرفه الملّوث بواسطة الأمويين، من الملك القوطي روذريق Rodrigo[٤]، بعد أن أصبح هؤلاء أسياد المنطقة الأقوياء؟

---

(١) ينسب إلى قبيلة نفزة. ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٤.

(٣) الامامة والسياسية ج ٢ ص ٧٠ ـ ٧١.

(٤) تقول الرواية أن يوليان ـ حاكم سبتة ـ أرسل ابنته فلورندا إلى بلاط الملك القوطي في طليطلة، على عادة الأسر النبيلة، للتأدب بآداب البلاط بين وصيفات القصر، فرآها روذريق، وكانت تتمتع بحظ وافر من الجمال، فاعتدى عليها. أخبار مجموعة لمؤلف مجهول ص ٢٠. ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٥.

والواقع أن ثمة تساؤلات عديدة، قد لا يدخل بعضها في نطاق البحث العلمي الرصين، على غرار أسطورة فلورندا، أوردها المؤرخون[1] في مناقشتهم لدوافع عبور الأمويين المجاز إلى اسبانية. ولكن على الرغم من وجاهة بعض الأسباب التي أشرنا إليها في معرض التساؤل السابق، فإن هذه العملية غير منفصلة عن التكوين التاريخي لأسبانية قبيل ذلك، حيث شكّلت حتى أواخر القرن الرابع الميلادي، المقاطعة الغربية في دولة الرومان التي أخذت تفتقد محتواها الأمبراطوري، تحت ضغط الغزو الجرماني على ممتلكاتها، لا سيما الجزء الغربي منها. وكان على عاصمتها رومة، أن تدفع الثمن باهظاً أمام هذه الموجة العاتية، مساومةً على إسبانية التي تنازلت عنها للسقوط الغربيين(إحدى المجموعات الجرمانية)، قبل أن تضطر إلى الإستسلام النهائي في أواخر القرن الخامس الميلادي[2].

وكان الفندال[3] (وهم قبائل جرمانية أيضاً)، قد سبقوا القوط إلى إسبانية حيث بذل هؤلاء جهوداً مستميتة لدفعهم إلى البرّ الأفريقي[4]. غير أن أسياد البلاد الجدد، لم يكونوا في تقاليدهم ومعتقداتهم الجرمانية الطابع، أقل تناقضاً من الفندال مع طبيعة المجتمع الاسباني، اللاتيني الجذور والحضارة والعقيدة. وعلى الرغم من تخلّي القوط عن مذهبهم الأريوسي، واندماجهم في المذهب الاثناسيوسي (الكاثوليكي لاحقاً)، في الربع الأخير من القرن السادس الميلادي، فإن الانصهار الحضاري ظل واهياً بين الحكام القوط والسكان الأصليين.

ولعل هذا الاحتلال، في وجود شعب أكثر تحضراً من النظام الذي يخضع له، قد أدّى إلى تنافر لم يلتئم تماماً، خلال نيف وقرنين من الحكم القوطي لأسبانية[5]. فثمة أقلية حاكمة، يؤلفها تحالف مصلحي بين الكنيسة والاقطاع[6]، تمكنت من

(١) Goston Wiet, Grandeur de L'Islam P 50 - 51.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٥٨.

(٣) يُعتقد أن التسميه العربية (الأندلس) Vandalucia، مقتبسة من اسم هذه القبائل، ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ٦٠.

(٤) سعيد عاشور، أوروبا في العصور الوسطى ج ١ ص ٦٩ - ٧٠.

(٥) عبد الحميد العبادي، المجمل في تاريخ الأندلس ص ط؟ - ٣٣.

(٦) ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٢. بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ٦٣.

السيطرة على الملكيات الكبيرة والاستئثار بالمناصب الرفيعة المدنية والعسكرية. وفي المقابل كانت الغالبية من السكان ـ المندرجة ما بين التجار وصغار المزارعين والعبيد وأقنان الأرض، وكذلك اليهود ـ تعاني هذا التمايز وتحمل أعباء الضرائب العالية، التي أعفي منها النبلاء وكبار رجال الكنيسة، فضلاً عن الاضطهاد الديني والاجتماعي الذي بلغ ذروته في أواخر القرن السابع الميلادي[1].

بيد أن العلاقة العضوية بين النظام القوطي وبين الكنيسة والأقطاع، تعرضت لأشد أزماتها في مطلع القرن الثامن. وكان مصدرها البلاط الملكي نفسه، حين قام ويتيزا Witiza[2] (غيطشه)[3]، بحركته الاصلاحية الهادفة إلى التقليل من طغيان الحكم والتخفيف من عوامل التذمر وأسباب النقمة، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين الكنيسة والملك، الذي وصف بالتسامح و «حسن السيرة»[4]. ويبدو أن سياسة ويتيزا الاصلاحية، استعدت عليه بشكل خاص رجال الدين، إذ تآمر هؤلاء عليه بمساعدة قائد كبير في الجيش، وهو روذريق Rodrigo الذي طوّح به ـ أو بإبنه ـ حسب المرويات ـ وجلس مكانه على العرش[5]. ولم تكن هذه الحادثة، سوى بداية للأزمة السياسية التي أدت إلى انفجار الوضع في إسبانية، حيث قامت معارضة شديدة في وجه الملك الجديد، بقيادة ابني ويتيزا اللذين رفضا الاعتراف بالأمر الواقع[6]، وتوسلا مختلف الطرق للقضاء على روذريق، وقد نجحا في استقطاب عدد من فئات المجتمع الاسباني، في الوقت الذي توجهت فيه انظارهما نحو القوة النامية على الضفة الأخرى من المضيق، حيث أقاما علاقات ودية مع الأمويين، ربما بصورة مباشرة أو عبر يوليان حاكم سبته.

وهكذا فإن الصورة الداخلية المضطربة للحكم القوطي، ربما انطوت على مفتاح الدوافع التي حملت الأمويين على التفكير بعبور المضيق إلى إسبانية. ففي مقدمة

---

(١) إبراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص ٦٣.

(٢) مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي ص ٢٦١.

(٣) أورد ابن عذاري اسمه «وخشندش». البيان ج ٢ ص ٢. راجع ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٦٠.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٦٠.

(٥) المصدر نفسه ج ٤ ص ٥٦١. ابن عذاري، البيان ج ٢ ص ٣.

(٦) أخبار مجموعة ص ٨.

الطروحات الموضوعية، هنالك العامل المشجع، المرتبط بانهيار الوضع الداخلي في مملكة القوط، وهنالك العامل العسكري، حيث كان الأمويون، خلافاً لهؤلاء يختتمون بانتصاراتهم الأخيرة، أطول العمليات الحربية في التاريخ العربي الإسلامي، كان من نتائجها تطويع البربر وإدماجهم في القوة العربية المقاتلة، وتحجيم النفوذ البيزنطي في إفريقية، وانطلاقة الأمويين البحرية في غربي المتوسط. وهنالك أيضاً العامل الجغرافي الذي كان له تأثير كبير في تنفيذ العملية الكبرى، انطلاقاً من الواقع البيئي المشترك بين المغرب الأقصى وإسبانية، حيث بدت الأخيرة أكثر انفتاحاً على الجنوب، منها على الشمال الأوروبي الذي تتصل به عبر جدار البرينيه Pyrenaei، فضلاً عن العامل التاريخي الذي وحّد لقرون خالية ومتواصلة، ظروف كل من الإقليمين المتجاورين، على الصعد الحضارية والبشرية والسياسية.

وأخيراً لا بدّ من التنويه بالعامل السياسي الذي ربما كان أكثر العوامل اتصالاً بعملية الفتح الأموي لاسبانية، إذ كان التوجه نحو الدولة القوطية، من حتميات المرحلة التي أوجدها استكمال العمليات الحربية في أفريقية حتى السواحل الغربية والشمالية للمغرب الأقصى. فالتقت هذه المعطيات على الأرجح، مع شخصية ومغامرة لدى موسى بن نصير، قبل أن تستوعب ذلك كله، نزعة توسعية لدى الخليفة الوليد الذي لم يتردد في إشعال معظم الجبهات في ذلك الحين.

ومع المراحل الأولى لعملية الفتح الأموي والاستعداد لها، تظهر لنا شخصية يوليان، كحلقة اتصال بين القيروان وطنجة من جهة، وبين التيار المناوىء للملك القوطي في إسبانية من جهة ثانية. وفي معرض البحث عن انتماء محدد لهذه الشخصية الغامضة، ربما مال الاعتقاد بأنه يمثّل بقايا السيادة البيزنطية[1] التي اختلّت في هذه المنطقة البعيدة، بعد الضربات التي تلقّتها في الشام ومصر وأفريقية، مما جعل ليوليان - نتيجة لذلك - السيادة على الشريط الساحلي الممتد ما بين طنجة وسبته. وفي ضوء الواقع الجديد، أخذ يوليان - الذي كان على صلة جيدة كما يبدو بجماعة ويتيزا - يتودد للأمويين، بعد أن أصبحوا أسياد المنطقة، مقابل الابقاء على نفوذه أو شيء منه،

(١) ابن عذاري، البيان ج ٢ ص . حسين مؤنس، فجر الأندلس ص ٥٣ - ٥٤.

مما يفسّر عدم سقوط سبته - ثغريوليان - وتوقف المدّ الأموي عند طنجة إلى الغرب منها.

وكان أول اتصال علني ليوليان بالأمويين في هذا السبيل، قد جرى مع طارق ابن زياد، إذ ينسب إليه ابن عذاري القول للأخير: «أدعوكم إلى الأندلس وأكون دليلاً لكم»[١]، بعد أن عرض له خلافه مع روذريق، حسب الرواية نفسها[٢]. ويبدو أن طارقاً - والي طنجة - قد أطلع موسى الذي كان حينذاك في القيروان[٣] على هذا الأمر، وما يمكن أن يقوم به يوليان في خدمة الأهداف الأموية التوسعية. وسواء كان ذلك حقيقة أم مجرد اختلاق حملته إلينا المروّيات، فإن عملية خطيرة كتلك، ليس من السهولة أخذها بهذا المنطق، على أنها وليدة ظروف آنية وطارئة. ذلك أن التنافس العسكري، أو سباق التسلّح - إذا جاز التعبير - بين القوتين الأموية والبيزنطية، ومحاولة الأولى تحقيق التفوق البحري، لا يمكن فصله عن هذه العملية أو على الأقل عن مقدّماتها الأولى، حين جاءت متزامنة مع تصعيد التحرك العسكري للأمويين في حوض البحر المتوسط الغربي وهو الذي كان من أبرز أهدافه، الجزر القريبة من السواحل الجنوبية الغربية لأسبانية، في الوقت نفسه الذي نُوقشت فيه الفكرة جدياً في دمشق والقيروان وليس في طنجة فقط.

وادي لكة.. «إنها الحشر وليس الفتح»(*)

بعد اختمار الظروف التي هيأت للأمويين نجاحاً جديداً في سياستهم التوسعية، كان بعض مئات من الجنود يأخذون طريقهم عبر المضيق إلى جزيرة بالوماس- Palo Mus، في مهمة استطلاعية بقيادة طريف بن مالك المعافري[٤]، حيث ما زال اسمه مطبوعاً على ذلك المكان إلى اليوم (جزيرة طريف (Tarif) ولعله اجتمع إلى يوليان وبعض المعارضة القوطية، قبل قيامه بتنفيذ المهمة التي عُهدت إليه، حيث أصاب من

(١) البيان المغرب ج ٢ ص ٦.

(٢) المكان نفسه.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٥.

(*) القول المنسوب لموسى بن نصير، واصفاً للوليد بن عبد الملك هذه المعركة.

(٤) خرجت الحملة في رمضان من سنة إحدى وتسعين للهجرة. أخبار مجموعة ص ٦.

النجاح، ما جعل تقريره من العناصر المشجعة على تحرك الحملة الرئيسة وتوقيتها، بعد أقل من عام على مهمته.

وكان القائد الذي اختاره موسى، هو طارق بن زياد الذي سبق أن شارك في عمليات المغرب الأقصى وتولى بعدها إدارة طنجة والاتصالات بيوليان، إلى آخر هذه المهمات التي جعلته مقرباً من موسى وحائزاً على ثقته. ولقد اعتبر هذا الاختيار سابقة في الفتوح العربية الإسلامية، إلاّ أنه توافق ومفهوم أمير القيروان إزاء هذه المسألة، حيث عمد إلى استقطاب البربر واحتوائهم ضمن أهداف مشتركة مع العرب. وكان من ثمرات هذه السياسة الذكية، امتصاص النقمة والاستعداد من جانب البربر الذين أخذوا يدركون دورهم في المجتمع الجديد، وبالتالي يحرصون على توظيف طاقتهم القتالية في خدمة أهدافه العسكرية وراء المضيق، مما يفسر غلبة البربر في حملة طارق، غير أنه لم يشأ إعطاء الأخيرة سمة غير عربية، وذلك بإيجاد مجلس قيادي، كان معظم عناصره من العرب، فضلاً عن دور خطير، كان يشغله مغيث الرومي (مولى الوليد) الذي كان واسطة الاتصال بين قيادة الحملة وبين دمشق[١].

وبعد اكتمال الأعداد لهذه العملية، أقلع طارق بن زياد بحملته من ميناء سبته[٢]، على متن سفن أبحرت من قاعدة تونس على الأرجح، مضافاً إليها سفن أخرى قيل أن يوليان قدّمها للقائد الأموي، إسهاماً منه بتسهيل مهمته[٣]. ولكن يبدو أن أكثر مساعدات يوليان قيمة، ما زوّد به طارق من معلومات عن الوضع الداخلي في اسبانية، دون أن تكون مصادفة أن تتم هذه الحملة، في وقت كان الملك القوطي منصرفاً إلى قمع حركة تمرّد في الشمال[٤]، بينما عاصمته تعجّ بالمتآمرين على حكمه. ولعل طارقاً كان على مقربة من هذه الأجواء واتصال سريع بتطورات الوضع الداخلي في إسبانية، مما دفعه إلى التحرك بثقة ورباطة جأش إلى تلك المغامرة الكبيرة.

وما لبث أن نزل طارق، تحت أقدام الجبل الذي عُرف حتى اليوم باسمه (مضيق

---

(١) ابراهيم بيضمون، الدولة العربية في إسبانية ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) السنة الثانية والتسعون للهجرة. ابن عذاري، البيان ج ١ ص ٩٣.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٥.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٦٢.

جبل طارق Gibraltar) ، وقام بعمليات عسكرية ناجحة أسفرت عن احتلال قرطاجة Cartega والجزيرة الخضراء Algerica[1]. وقبل أن يصمم على الصعود شمالاً في العميق الاسباني، كان يتلقى دعماً جديداً من موسى الذي راقب باهتمام شديد أخبار الحملة من الساحل الأفريقي. هذا على الجانب الأموي، حيث البداية كانت مشجعة والمواقع العسكرية معزّزة. أما على الجانب القوطي، فإن روذريق على ما يبدو لم يعط الأخبار التي وردته عن توغلّ الأمويين في جنوبي مملكته ما تستحق من الاهتمام، واضعاً هذه العملية في نطاق لا يتجاوز الغارات الحدودية أو غزوات النهب، وبالتالي فإن تطويقها والقضاء عليها لن يأخذا ذلك الجهد الكبير. بيد أن الملك القوطي، سرعان ما اكتشف خطأ تصوراته، بعد أن وجد قوة منظمة ومتلاحمة تشق طريقها بهدوء وثقة إلى المدن الاسبانية. فعاد إلى عاصمته (طليطلة)، للقيام بتعبئة سريعة واستجماع مختلف الطاقات لدى أنصاره ومعارضيه على السواء. ومن هناك توجّه بقواته الثقيلة[2] جنوباً واتخذ معسكراً له حول بحيرة لاخاندا Lago de Jandal التي يقطعها نهر برباط عبر وادي لكّة الشهير. وعلى الضفة اليمنى لهذا النهر، جرت معركة طاحنة قضت على الجيش القوطي ومعه الملك الذي اختفى منه ذلك الحين، إلاّ في الأساطير الاسبانية التي تمسّكت بعودته ليقود حركة الانتقام ضد العرب المسلمين[3].

والواقع أن الانتصار الباهر الذي حققه الأمويون في «وادي لكّة»، كان حدثاً غير عادي في تاريخ إسبانية التي خضعت حينذاك لتغيير جذري، أصاب المجتمع بكافة طبقاته. فقد كانت هذه المعركة، الباب الكبير الذي دخل منه العرب المسلمون إلى هذه البلاد، وحيث أقاموا نحواً من ثمانية قرون من الزمن، كما كانت المدخل إلى عدة محاولات، استهدفت تغيير الخارطة السياسية في العالم الوسيط، بعد أن توغل الخطر الأموي إلى قلب القارة الأوروبية.

وكان ثمة ما جعل الأمور تتخذ حجمها الحقيقي، في أعقاب الهزيمة الكبرى التي

---

(١) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢٠٦. ابن عذاري، البيان ج ٢ ص ٨.

(٢) أخبار مجموعة ص ٨.

(٣) المصدر نفسه ص ٩. ابن عذاري، البيان ج ٢ ص ١٠.

لم يكن لها انعكاس متكافىء على المجتمع الممزق، الذي بدا متهيئاً أو كاد لهذا «المنقذ» الآتي من الجنوب ومعه قيمه وأفكاره الجديدة. فلم يعد من سبيل لتطويق ما حدث أو تعديل مسار حركة التاريخ، بعد انهيار المقاومة القوطية واختفاء روذريق، وانفتاح أبواب المدن الكبرى أمام القائد الأموي المظفر. وباستثناء معركة استجه[1]. Astigi التي خاضتها فلول الجيش القوطي المهزوم، في محاولة يائسة لعرقلة تقدّم الأمويين، فإن هؤلاء لم يصطدموا بأية مقاومة جدية، إذا تجاوزنا ما يمكن أن نسميه «حرب المدن» التي تمت بطريقة مبرمجة دون أن تؤثر على سير القوة الرئيسة، المتجهة نحو العاصمة. ولعل إحدى المفارقات التي تجلت حينذاك، أن الجالية اليهودية كانت في خدمة العمليات العسكرية للأمويين، يحدوها الى اتخاذ هذا الموقف ما عانته من اضطهاد ديني واجتماعي، فضلاً عن الضرر الشديد الندي لحق بأوضاعها الاقتصادية.

وهكذا سقطت قرطبة Gordoba الواقعة على نهر الوادي الكبير، ولحقت بها طليطلة على نهر تاجة Tago، تلك الحاضرة القوطية الشهيرة التي كرّست انهيار الملامح الأخيرة للنظام القديم. ومن هذه المدينة، طارد القائد الأموي بقايا الهاربين منها باتجاه الشمال الغربي إلى وادي الحجارة Guada la Jara، لينتهي إلى مدينة صغيرة (المائدة)، في المنطقة التي تقع فيها مجريط (مدريد) ـ العاصمة الحالية ـ قبل أن يعود إلى طليطلة بعد نيف وعام من بدء الحملة[2].

ومع عودة طارق، تنتهي بنجاح باهر المرحلة الأولى من العملية الكبرى التي استهدفت السيطرة على اسبانية. ذلك أن مرحلة ثانية ستقترن بأمير القيروان موسى بن نصير، الذي أقلع بدوره إلى الجزيرة الخضراء، بعد الأخبار المشجعة التي وصلته من قائدة المنتصر. ولعله أدرك خطورة الانتشار الواسع لقواته، في بلاد ما يزال معظمها مجهولاً أو يكاد، حين اتّجه إلى تعزيز موقعها المعنوي والعسكري، عبر وجوده معها على ساحة القتال. وسرعان ما التحق بطارق تحت تأثير واقع فرضته المرحلة المستجدة[3]، دون أن يحمل ذلك أية خلفية تنافسية إزاء قائده المقرّب والأثير، كما هو شائع في

(١) اخبار مجموعة ص ٩.

(٢) خريف ٩٣ هـ. المصدر نفسه ص ١٤.

(٣) Levi - provençal, Hist de l'espagne musluman. T. I. P. 24.

الرواية التاريخية[١]. فلو كان دافعه إلى تلك المبادرة خاضعاً للعلاقة الشخصية، لاختار الطريق السهل إلى تحقيق مآربه الخاصة ومحاسبة قائده الذي قد يكون تجاوز التعليمات والأوامر، حسب زعم الرواية[٢]. ذلك أن موسى قد اتخذ طريقاً لم تمر عليه أقدام عربية، عندما اتجه نحو الشمال الغربي إلى اشبيلية Svillia ، الهدف الرئيس في خطته، تلك المدينة العريقة والمحصّنة والواقعة أيضاً على نهر الوادي الكبير[٣]، مما جعل خضوعها أمراً غير سهل المنال. وبعد سقوطها[٤] الذي لم يكن على ما يبدو حاسماً، اتجه إلى ماردة Marida (على نهر وادي آنه) التي لحقت أيضاً بأشبيلية ولكن الأخيرة سرعان ما خرقت الاتفاق وتمردت على سلطتها الأموية. قبل ان يقضي عبد العزيز بن موسى على تمردها، متخذاً في الوقت نفسه مبادرات تنظيمية ، أخذت تتزامن مع التقدم العسكري، لاسيما في هذه المنطقة التي بدأ التعريب فيها على يد هذا القائد، الساعد الأيمن لأبيه في ذلك الوقت المبكر[٥] .

وفي هذه الأثناء كان طارق متتبعاً خطوات موسى بن نصير، حتى إذا شعر باقترابه من طليطلة خرج لاستقباله في طلبيرة[٦] Talvera التي شهدت على الأرجح اجتماعاً له صبغة عسكرية، وذلك لمناقشة تطورات المرحلة التالية للخطة التوسعية في شبه جزيرة ايبيرية. ذلك أن القائدين خرجا بعد قليل في حملة مشتركة، استهدفت سرقسطة Zaragoza في إقليم أراغوان Aragone، ثم افترقا بعد سقوطها، حيث سار موسى إلى طركونة على البحر المتوسط، ومن ثمّ إلى برشلونة التي قيل إنها سقطت على يده أو على يد ابنه عبد العزيز في وقت لاحق[٧]. ومعنى ذلك أن الزحف الأموي بلغ عتبة البرينية، الجبال الفاصلة بين إسبانية وفرنسة، في الوقت الذي حمل فيه مغيث

---

(١) أخبار مجموعة ص ١٥ . ابن عبد الحكم. فتوح ص ٢٠٧ . حسين مؤنس، فجر الأندلس ص ٨٤.

(٢) ابن عذاري، البيان ج ٢ ص ١٤ .

(٣) الحميري، الروض المعطار ص ١٨ .

(٤) شوال من سنة ٩٤ هـ. أخبار مجموعة ص ١٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٨ . Levi - Provençal, hist de l'éspagne Musluman T. I. P 25

(٦) تقع على بعد سبعين ميلاً من طليطلة. الحميري، الروض ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٧) Levi - Prove nçal, Ibid T 1 P 28.

الرومي أمراً من الوليد بإيقاف العمليات الحربية. ولكن، هل كان ذلك الأمر حقيقة، وبالتالي كان قرار الخليفة عقبة في وجه الحلم الكبير الذي راود بعض القادة الأمويين في إسبانية، في اختراق ذلك الحاجز والامتداد إلى عمق القارة الأوروبية؟ وفي الواقع لا نملك إجابة محدّدة على هذا التساؤل، وإن كان وضع الجبهة الاسبانية في تلك الأثناء، خاضعاً لتطورات البلاط المرواني الذي لم يشهد فقط غياب خليفة ومجيء آخر، وإنما شهد كذلك تبدّلاً في الاتجاه السياسي ـ القبلي، وحتى التوسعي الذي كانت له أولوية على جبهة أخرى في عهد سليمان بن عبد الملك.

أما بالنسبة لطارق فقد اجتاز وادي الأبرو Val De Lebro إلى ليون Leonو ومنها إلى أستورقة Astorga في أقصى الشمال الغربي، مطارداً في منطقة جبلية وعرة، بقايا القوط الذي التجأوا إلى كهوفها بقيادة رجل يعرف باسم «بلاي»(١) . وهنا تشير المرويّات إلى أن عدم استكمال هذه المهمة، نتيجة العوامل السالفة، قد شكّل ثغرة في تكوين هذه البلاد العربي الإسلامي، تهبّ منها العواصف والحركات المعادية. فقد ضالّ إقليم استورقة، الأرض الخصبة لنمو الشعور الوطني لدى الأسبان، بحيث لم يمض سوى القليل من الوقت، حتى كانت عملية التحرير أو الاسترداد Reconquista(٢) ـ حسب التعبير المتداول ـ تشق طريقها ربما بشيء من البطء نحو الجنوب.

وهكذا تمّ انجاز إحدى أهم العمليات العسكرية في التاريخ الأموي، نجح خلالها بنو مروان بقيادة موسى وطارق في اختراق القارة الأوروبية غرباً، بعد أن فشل بنو سفيان في هذه المهمة انطلاقاً من المشرق، حيث بدأت همومها الإسلامية تأخذ طابعها الجدّي منذ ذلك الحين(٣). وإذا كانت الانتصارات الباهرة تبتلع صانعيها في غالب الأحيان، فإن قادة هذه العملية خضعوا لهذه القاعدة، وانعكست عليهم مع آخرين أيضاً، خلفيات الصراع السياسي في عاصمة الخلافة الأموية. فالعودة المظفرة، على

---

(١) بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ٨٣.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المكان نفسه.

الرغم من الموكب العظيم، كان متربصاً بها سوء الحظ، إذ صادفت أو كادت وفاة الوليد بن عبد الملك ومجيء أخيه وولي عهده سليمان إلى الحكم. وكان الخليفة الجديد حاقداً، ربما لأسباب تتعلق بمحاولة إبعاده عن ولاية العهد، على سياسة سلفه القبلية، دون أن تنجو من ذلك القيادات البارزة والمنجزات التي ارتبطت بهم. ومن هذا المنظور، كان سليمان أكثر خضوعاً لمزاجه المتقلب وانفعالاً بعواطفه القبلية التي أودت بحياة شخصيات لامعة في التاريخ الأموي. أما بشأن قادة العملية التي انتهت إلى السيطرة على إسبانية أو الأندلس، التعبير الأكثر تداولاً منذ ذلك الحين، فكان نصيبهم أيضاً الملاحقة والاضطهاد، مما أدى إلى وفاة موسى فقيراً منسياً[١] وغياب طارق عن الذاكرة بعد عودته إلى دمشق، فضلاً عن افتقاد البلاط في الأخيرة لمغيث الرومي الذي عاش بدوره منفياً في الأندلس[٢]. وامتدت هذه السياسة إلى الأندلس، مستهدفة أول ولاتها الأمويين وأحد كبار المشاركين في السيطرة عليها، عبد العزيز بن موسى الذي وقع ضحية اغتيال غامض، ولكن دون أن يكون بعيداً عن هذه الموجة التي امتدت من دمشق إلى مناطق «الفتوح» الجديدة، تحت زعم التأثر بسلوك وتقاليد القوط، عبر زوجته أجيلون Egilona ابنة الملك روذريق[٣].

جبهات أخرى في العهد المرواني الأول

بلغ المدّ التوسعي الأموي ذروته في عهد الوليد بن عبد الملك، أحد أكثر الخلفاء المروانيين تشجيعاً لهذا الاتجاه، إذ كان لديه من الظروف الملائمة، ما دفعه إلى إعطاء هذه السياسة المحّل الأول من اهتمامه. ومن البديهي أن استقرار هذا العهد وخلوه من الاضطرابات الداخلية، قد أوجدا المناخ الجيد لتحقيق منجزات عسكرية

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٦٦.

(٢) دوزي، تاريخ مسلمي اسبانية ج ١ ص ١٣٤. Levi - Prove, nçal, op. cit. T I. P 29.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح ص ٢١٢

Levi - Provençal op. cit tI. P. 33.

ورد اسم أجيلون «أيله» عند ابن عذاري الذي ذكر أنها أرملة الملك القوطي. البيان المغرب ج ٢ ص ٢٣.

على عدة جبهات في وقت واحد. فكانت المرة الأولى في تاريخ الدولة الأموية، التي تتفرغ فيها القوة المقاتلة إلى مهمات غير داخلية، هي في الواقع من ثمرات العهد السابق، وما أسهم فيه عبد الملك من جهود مكثفة لتحقيق الاستقرار الذي نعم به الوليد.

وكان أبرز منجزات تلك السياسة بلا جدال، استكمال السيطرة على المغرب، والعملية الكبرى التي تعتبر امتداداً لها إلى إسبانية في القارة الأوروبية. على أن ثمة منجزات هامة أيضاً، تزامنت مع هذه العملية كان مسرحها في أواسط آسيا، حين اجتاز والي خراسان قتيبة بن مسلم الباهليَ نهري جيحون وسيحون، محققاً السيطرة الأموية على عدد من الحواضر والأقاليم، مثل بخاري وسمرقند وبيكند والشاش وفرغانة، ومتابعاً تقدمه إلى مواقع أخرى ما بقي الوليد في الخلافة[١]. وإلى الجنوب الغربي، كان قائد آخر من الاتجاه القبلي القيسي الذي ينتمي إليه قتيبة، وهو والي كرمان، محمد بن القاسم الثقفي، يقوم في الوقت نفسه بعمليات عسكرية مشابهة، وذلك في المناطق الواقعة إلى جنوب نهر السند، ليستولي على الديبل[٢] الواقعة على دلتا النهر، ويصعد منها شمالاً إلى راور التي سقطت «عنوة»[٣]، ثم إلى ملتان، إلى الجنوب من البنجاب[٤]. ولقد جاءت هذه العمليات الناجحة التي قام بها كل من الباهلي والثقفي، متكاملة مع بعضها إلى حدّ كبير، سواء من حيث التوقيت أو من حيث الوصول إلى أهداف توسعية في أواسط آسيا التي انتقلت إليها السيادة الأموية، شأن أفريقية والأندلس في الغرب.

والواقع أن العهد التالي، على الرغم من طموحه إلى تحقيق منجزات توسعية عظيمة، فإن سياسته الداخلية كان لها تأثير كبير على كبح هذه الموجة والحدّ من نتائجها الإيجابية، وكان مردودها أكثر سوءاً على الجبهات الشرقية، متأثرةً في الغالب بسياسات

---

(١) البلاذري، فتوح ص ٤٠ ـ ٤١. ابن الأثير الكامل ج ٤ ص ٥٢٨، ٥٤٢.

(٢) ابن الأثيرج ٤ ص ٥٣٧ (كراتشي حالياً).

(٣) البلاذري، فتوح ص ٤٢٦.

(٤) المكان نفسه. ابن الأثيرج ٤ ص ٥٣٧ ـ ٥٣٩. راجع أيضاً: R. Mantran, L'expansion Musulmane. P 133.

الحجاج بن يوسف الذي كان يعطي الأولوية للقيادات القيسية على حساب اليمنيين، بعد أن تعرض هؤلاء للأبعاد أو الاضطهاد في عهده، مما جعل سليمان، ذي الميول اليمنية وصديق الأزديين (آل المهلب)، يتربّص بجماعة الحجاج وقادته، ويقضي على قتيبة ومحمد بن القاسم حين أن آلت إليه الخلافة.

وكانت الجبهة الوحيدة في عهد الوليد التي لم تتجاوز العمليات الحربية فيها النطاق التقليدي المحدود، هي الجبهة الشمالية، بعد ابتعاد المقاتلين إلى مناطق أخرى في الشرق والغرب، مما أصابها الجمود وتراجعت إلى الوراء في اهتمامات الدولة التوسعية. ولم يكن هذا الموقف نابعاً من تغيير ما، في العلاقات العدائية بين الأمويين والبيزنطيين، فقد شكل هؤلاء دائماً مصدر الخطر الرئيس، ولكن معطيات الواقع العسكري لم تشجع على توسيع دائرة العمليات الحربية ضد الدولة البيزنطية. فثمة تجارب سابقة، وقف خلالها الأمويون على الصعوبات التي تحول دون سيطرتهم على القسطنطينية، ذلك الهدف الحيوي لخلفائهم، بدءاً بمعاوية الأول وانتهاء بسليمان بن عبد الملك. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة الأرض في آسيا الصغرى وهي خالية من السكان أو تكاد لإعتبارات جغرافية وأمنية، قد شكلت أحد العوائق في هذا السبيل، وربما نقطة الضعف في العمليات الأموية التي عانت عدم التغطية الكافية لخطوطها الخلفية في هذه المنطقة. وفي المقابل راهنت القسطنطينية على الوقت، الذي حالفها بصورة شبه دائمة، واعتمدت على جيوبها المتناثرة في آسيا الصغرى. حيث كانت تزوّدها بالمعلومات وبأخبار التحركات العسكرية المعادية في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك أيضاً، فإن الأمويين، كقوة بحرية، لم يبلغوا حينذاك، على الرغم من النمو المتصاعد لهذا السلاح، المستوى المتكافيء مع البيزنطيين، لا سيما في الأدوات الفاعلة في الحصار البحري.

وفي ظلّ هذا الواقع، اقتصرت العمليات في هذه الجبهة على حرب الحصون(1) - إذا جاز التعبير - في عهد الوليد، المندرجة في إطار النظام التقليدي المعروف

(1) سقطت في أيدي الأمويين مجموعة من هذه الحصون مثل: عمورية وسلوقية ومرعش وهرقلة ومصيصة وطرسوس. وكانت معظم الحملات التي استهدفتها بقيادة مسلمة بن عبد الملك والعباس ابن الوليد. ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٢٨، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٧٨.

بالصوائف والشواتي، المعروف منذ عهد سلفه. ولعل هذه العمليات الصغيرة، كانت مقدمة لعملية كبرى، جرى التخطيط لها في بلاط الخليفة، استهدفت الهجوم على القسطنطينية، إلّا أن موت الوليد حال دون تنفيذها في الوقت المناسب. ولكن ذلك يبقى في حدود الافتراض والاجتهاد، كون فكرة القضاء على الدولة البيزنطية، لم تعد موضع نقاش في ذلك الوقت، بعد الفشل الذي أصاب المحاولات الأموية في هذا السبيل.

بيد أن الفكرة استعادت بريقها مع خلافة سليمان بن عبد الملك الذي جاء بعد أخيه الوليد، وقد تجاذبته مجموعة من العقد، كان أبرزها الشعور بالعظمة والتفوق. ولعلها من منظور آخر، تأثرت بالاستقرار، فضلاً عن الترف الذي بلغ حدّاً لافتاً في ذلك العهد، بحيث تطابقت ونمو الاتجاه الأمبراطوري في الدولة الأموية. فقد أراد سليمان الاستئثار بالإنجاز الخطير، ذلك الذي أفشل أسلافه أو دفعهم إلى التهيّب، مكرّساً كل جهوده وطاقاته في خدمة هذا الهدف الذي بدا محور سياسته، يؤكد ذلك انتقاله وأركان حكمه إلى دابق(1) في شمالي الشام، ليكون قريباً من الأحداث، مراقباً تطوراتها الدقيقة. أما الحملة الكبرى فقد تابعت طريقها إلى آسيا الصغرى، بقيادة أخيه مسلمة الذي امتلك خبرة طويلة في الحرب الأموية البيزنطية(2). ويبدو أن الخليفة راهن بحدود معينة على اضطراب الوضع الداخلي في القسطنطينية، بعد أن قامت معارضة قوية للأمبراطور بزعامة حاكم عمورية «ليّو» الذي كان من أشد المناوئين له، واستطاع في ظلّ هذا الموقف، استدراج القيادة الأموية إلى الاعتقاد، بأنه سينضم إليها مقابل انقاذ مدينته من حكم الأمبراطور(3)، حيث رافق بالفعل مسلمة إلى القسطنطينية، ولكن ليخوض معركته الخاصة في الوصول إلى عرش الأمبراطورية. وما لبث أن حقق آماله وأصبح سيد الموقف في العاصمة البيزنطية، بعد دخوله إلى هذه الأخيرة مطيحاً سلفه. وكانت المناداة به امبراطوراً، في وقت كانت المدينة مهددة بالحصار الأموي(4)، تمثل الدور الانقاذي الذي ترتّب عليه القيام به، مزوّداً بمعلومات

(1) الطبري ج ٨ ص ١١٨.

(2) انطلقت في عام ٩٨ للهجرة. المصدر نفسه ج ٨ ص ١١٧.

(3) المصدر نفسه ج ٨ ص ١١٨.

(4) العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص ٢١٩.

هامة عن الحملة الأموية، مما ساعده على تأمين فرص أفضل للصمود والدفاع.

بيد أن مهمة الأمبراطور البيزنطي الجديد، لم تكن على جانب من السهولة، حيث كان عليه مواجهة حصار شديد، وقوة لم يسبق تجنيدها سواء على الصعيد البرّي أو البحري، وتنسيق بينهما تام لعزل القسطنطينية ودفعها إلى الاستسلام. فقد عاشت العاصمة البيزنطية شهوراً قاسية، ولكن دون أن يطرأ تغيير ما على الوضع العسكري الذي تراوح مكانه، ودون أن يتمكن القائد الأموي من اختراق الأسوار الحصينة، بما لديه من وسائل، أثبتت عدم جداوها مرة أخرى، مما دفعه إلى اتخاذ خطة بديلة، تعتمد على إطالة الحصار والتحالف مع الوقت. وهذا ما يفسره توقف العمليات الهجومية مع قدوم الشتاء، وإعداد بيوت خشبية لإقامة الجنود تحسّباً للبرد والصقيع[1]. ولكن القسطنطينية تحدّت كل أساليب الحصار بما فيها التجويع، بينما القوات الأموية التي طالت مهمتها حتى تجاوزت العام، لم تكن خالية من المشاكل، لا سيما التموينية التي أخذت تنعكس على حالة المقاتلين النفسية. بيد أن الضربة المفاجئة التي أصابت معنوياتهم، كانت في وفاة الخليفة عبر ظروف غير متوقعة، منطفئة معه الحماسة الخاصة التي رافقت الحملة الثانيه والإصرار على تنفيذ المهمة الصعبة. ولم يكن الخليفة الجديد (عمر بن عبد العزيز) توسعياً كأسلافه، فعمد إلى إيقاف الحصار واستدعاء مسلمة وقواته إلى دمشق، معلناً النهاية الفاشلة لمحاولة أخرى من محاولات الأمويين، الهادفة إلى تدمير الدولة البيزنطية، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى طوي ذلك الحلم والعزوف عن هذه الجبهة، تاركين المهمة لمن يأتي بعدهم.

---

(١) الطبري ج ٨ ص ١١٧.

العراق مركز المعارضة

عودة المركزية السياسية

إذا كان مروان بن الحكم قد أنقذ الخلافة الأموية من السقوط، فإن عبد الملك ابنه[1]، نهض بها من التشرذم إلى الوحدة، واكتسبت في عهده ملامحها الخاصة كدولة و«مؤسسة» بصورة ما. ولقد كان الطريق إلى السلطة الفعلية حينذاك طويلاً وشاقاً ومزروعاً بالألغام، حيث البيت الأموي ما زال منطوياً على بعض خلافاته وتُحاك فيه المؤامرات والدسائس[2]، والخلافة ما انفكّت بدورها خلافتين: إحداهما أموية في دمشق والثانية زبيرية في مكة، والجبهة الشمالية كذلك تخترقها الهجمات البيزنطية وتدفع معها الحدود إلى الوراء[3]. وفي خضّم هذه الأحداث الخطيرة جاء عبد الملك رجل الدولة القوي، ومعه الإرادة والعزم لترميم النظام الأموي المتصدع وبناء دولة جديدة متطورة.

ومن الواضح أن رجل بني مروان كان متأثراً إلى حد ما بسلفه معاوية، خصوصاً في معادلاته القبلية التي اتقنها جيداً، بإقامة توازن بين الإتجاهين القيسي واليمني، مع تعاطف نسبي نحو هذا الأخير. غير أن عبد الملك ربما كان أقل تأثراً بالنهج «المكيافيلي»

---

(١) تولى الخلافة عام ٦٥ هـ. تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ٣٢٩.

(٢) قتل مروان خنقاً أو بالسم، وتصفية عبد الملك لعمرو بن سعيد بن العاص المطالب بالخلافة. الإمامة والسياسية ج ٢ ص ١٥ ـ ١٦ ـ ٢٤ ـ ٢٥. الطبري، ج ٧ ص ٨٤ و١٨٧.

(٣) المسعودي، مروج ج ٣ ص ٩٨.

منه، ودونه استخداماً للغة الحوار، وإن كان من البديهي أن الاختلاف بينهما في الطابع والتكوين، يعود في الغالب إلى تأثير المرحلة السياسية ذات الوجهين المختلفين وإلى تباين التكوين الثقافي والاجتماعي لدى الاثنين. فطبيعة المرحلة التي زامنها عبد الملك، انعكست على شخصيته الحازمة وغير المترددة، وهي سمات كادت أن تشمل الجهاز السياسي والإداري، وحتى العسكري الذي تعاون معه، إذ كانت الجدية الصارمة أكثر الملامح بروزاً لذلك العهد.

كانت الجبهة الداخلية، الهاجس الرئيس لدى هذا الخليفة الذي أولاها المقام الأول من اهتمامه، وذلك عبر برنامج مرحلي ومنظم. ومن البديهي أن خلافة الحجاز كانت ما تزال العقبة الكأداء التي تحول دون إستعادة المركزية السياسية الشاملة لدولة الأمويين، مما جعل التخطيط لضربها في مقدمة القرارات التي اتخذها عبد الملك في ذلك الحين. وقد بدا الخليفة المرواني واثقاً من حسم الأمور بالشكل الإيجابي، من خلال جهازه العسكري القوي الذي احتفظ بتفوقه وشدة تماسكه بصورة مضطردة.

بيد أن الخليفة عندما اتخذ قراره بالقضاء على حركة ابن الزبير، لم يلجأ إلى مهاجمتها مباشرة في معقلها الحجازي. فقد وجد أن خطرها الحقيقي هو في العراق، حيث استسلم هذا الأقليم بكامله للسيادة الزبيرية، ممثلةً برجلها القوي مصعب الذي كان على عكس أخيه شخصية جذابّة، تتوافر فيها كل صفات الزعامة السياسية. ولذلك فإن إخماذ الثورة في العراق والقضاء على مصعب، يؤدي حكماً إلى إسقاط النظام بكامله، لأن عوامل الصمود في الحجاز تكون قد فقدت الكثير من فاعليتها وجدواها، بخسارة الجناح الحيوي للثورة. ومن ناحية أخرى فإن بقاء أحد جيوب الإنقلاب القيسي الفاشل المتعاطف مع ابن الزبير، في منطقة تكاد تكون حدودية بين العراق والشام، وذلك باعتصام زفر بن الحارث في قرقيسيا، كان مبعث قلق للخليفة من اتساع نفوذه، بعد ان أصبح الزعيم القيسي الأقوى منذ مقتل الضحّاك في مرج راهط.

وما لبث عبد الملك أن قاد بنفسه حملة العراق[1]، بعد أن أجهضت حملته الأولى

---

(١) ٧١ هـ / ٦٩١ م. الطبري ج ٧ ص ١٨٢

قبل بضع سنوات، تحت وطأة العصيان الذي قام به نائبه في الخلافة عمرو بن سعيد[1]. ومن الواضح أن الجبهة الداخلية كانت قد تجاوزت مفترق الخطر، بتصفية خلافات الأسرة الأموية وتضييق نطاقها، يُضَاف إلى ذلك أن جبهة الحدود الشمالية، كانت بدورها هادئة بفضل جهود مكثفة قام بها الخليفة، ولكنه كان هدوءاً مشروطاً بدفع ضريبة مالية للأمبراطور البيزنطي، وربما بتعديل سطحي على الحدود الشمالية لمصلحة الأخير[2]. لقد حسم هذا الخليفة إذن مختلف المشاكل التي كانت تحول دون تصدي الدولة جدّياً لحركة بن الزبير، وأصبح نظامه من القوة بحيث باتت المراهنة على إسقاطه في غاية الصعوبة. ولعل كثافة الجيش الذي سار به إلى العراق، كانت تجسيداً لهذه الحقيقة، إذ لم يستعد هذا الجيش حجمه العسكري القديم فقط، بل أصبح أكثر تطوراً في تفوقه العددي وفي أساليبه القتالية. فقد بلغ من ضخامته أن الحملة كانت تبدو متثاقلة بطيئة، مما استدعى تعيين قائد حازم على المؤخرة[3]. فكان أن وقع الاختيار على الحجاج بن يوسف الثقفي، ليقوم بأولى مهماته الناجحة التي كانت بداية تألقه السياسي، قبل أن يصبح اليد القوية في نظام عبد الملك.

وفي «قرقيسيا»، معقل زفر بن الحارث، تجنّب الطرفان الحرب بعد نجاح المفاوضات التي أسفرت عن معاهدة، لم تحمل في مضمونها أكثر من تجميد مرحلي للمشكلة بين الخليفة والزعيم القيسي. فقد التزم زفر بموقفه المبدئي من ابن الزبير بانتظار جلاء النتائج التي سينتهي إليها الصراع الأموي ـ الزبيري، وذلك من موقع الحياد المطلق، كما نصت شروط المعاهدة[4]، بينما اقتنع عبد الملك بهذا الحد الأدنى من العلاقة، متجنّباً استنزاف قواته في حرب جانبية، ومسيطراً بحكمته على عصبية جنوده اليمنية الذين تحركت فيهم غرائز القتال ضد أشد خصومهم في قرقيسيا. وفي المقابل أثبت الزعيم القيسي الخارج من حرب قبلية طاحنة، بعد نظره في

---

(1) الطبري ج ٧ ص ١٧٥ ـ ١٧٦ المسعودي، مروج ج ٣ ص ١٠٢.

(2) المسعودي، مروج ج ٣ ص ٩٨. بلييايف، العرب والإسلام والخلافة العربية ص ٢٧١. دكسن، الخلافة الأموية ص ٢٠٠.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد ج ٥ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(4) البلاذري ج ٥ ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥، ٣٥٠.

التحاور مع الخليفة وحمله على المهادنة، مع التزامه الذي لم يشأ التحوّل عنه حتى في الساعات الحرجة.

وفي الطريق إلى الكوفة، كانت لدى الخليفة على الأرجح الرغبة في متابعة الحوار الذي بدأه في قرقيسيا، وذلك في محاولة أخرى لحسم الأمور بالوسائل غير الدموية. فأجرى اتصالات مع القيادات الكوفية المتحالفة مع ابن الزبير، لحملها على تغيير موقفها في الوقت المناسب. وكان بين هؤلاء ابن الأشتر الذي فضح هذه المحاولة وهدد قواده، المتذبذبين في الولاء وحقرّ فيهم التحول السريع من موقع إلى آخر(١). ولكن عبد الملك رغم أنه لم يتوصل إلى وقف المجابهة العسكرية، فإنه نجح إلى حد كبير في تحجيمها، بحيث أن الأكثرية من العراقيين المتحالفين مع مصعب حددّت موقفها، إما بالإنضمام إلى الجيش الأموي وإما بالتحييد - على غرار الزعيم الكلابي - مجنّبة نفسها عواقب هذا الصراع الذي تبلور لمصلحة الخليفة، بينما ظلّ ابن الأشتر على رأس الذين التزموا بتحالفهم المصيري مع مصعب والإصرار على مقاومة الأمويين(٢).

كان القضاء على مصعب وحلفائه، البداية الكبرى لنهاية الإنقسام السياسي الذي عانته الدولة الأموية منذ سنوات عشر، بعد أن سارت عملية إسترجاع الخلافة الموحدة آخر أشواطها الصعبة. فلم يلبث الخليفة الظافر أن دخل قصر الامارة في الكوفة وأعلَن في خطابه تكريس نهجه في الحكم(٣) الذي صرّح عنه في دمشق بعد قتل قريبه عمرو بن سعيد، وهو التأكيد على ضرب المنشّقين على المركزية، حتى المنتمين إلى أسرته الأموية.

وبعد سقوط الحكم الزبيري في العراق، تقوقعت الثورة الحجازية بانتظار سقوطها المرتقب. فقد خسرت مقومات الاستمرار مادياً وعسكرياً، كما فقدت آخر

---

(١) الدينوري ص ٣١٢. راجع ما ورد في الأنساب للبلاذري على لسان ابن الأشتر: «كأنهم كالمومسة تريد كل يوم بعلاً وهم يريدون كل يوم أميراً» ج ٥ ص ٣٣٨.

(٢) جرت معركة غير متكافئة عند دير الجاثليق في مسكن. الدينوري ص ٣١٢ - ٣١٣. البلاذري ج ٥ ص ٣٣٧. المسعودي، مروج الذهب ج ٣ ص ١٠٧.

(٣) ابن الأثير ج ٤ ص ٣٢٩.

الفرص في منافسة النظام الأموي الذي استرد عافيته مع الخليفة القوي عبد الملك. ولم تعد المهمة معقدة في الحجاز، حيث قام الخليفة بتنفيذها عبر الحجاج، القائد الذي لمع في حملة العراق، متخذاً مدينة الطائف نقطة تجمع للمقاتلين قبل الهجوم على مكة(١). وقد يكون هدف الخليفة من إقامة هذا المعسكر، هو استدراج ابن الزبير إلى حرب استنزافية خارج المدينة المقدسة، خصوصاً وأنه حسب الروايات التاريخية، كان أشد المنتقدين للخليفة الأسبق يزيد، حين قصف قائده الحصين الكعبة(٢). على أن المقاييس غالباً ما تتبدل بين داخل الحكم وخارجه، وما كان مستنكراً قبل عدة سنوات، لا يعدم تسويغاً لدى الخليفة المرواني وقائده الحجاج. ذلك أن الحرب الاستنزافية التي شاء الأخير بواسطتها تحطيم قوة ابن الزبير، ما لبث أن دفع ثمنها الجيش الأموي بعد ستة أشهر من الحصار، قبل أن يقدم على اتخاذ القرار الحربي الذي تناوله المؤرخون بالاحتجاج منصبّاً بصورة خاصة على القائد الثقفي(٣). على أن ضغط الحصار الاقتصادي والاستنزافي الطويل، وقذائف المجانيق التي تهافتت على المدينة المقدسة من جبل أبي قبيس، كل ذلك أدى إلى سقوط ابن الزبير، الذي لم تخنه الشجاعة حتى في اللحظة الأخيرة من حياته، واضعاً النهاية الدموية لأخطر حركة عرفتها دولة الأمويين(٤).

لقد كانت أبرز عوامل الاستمرارية في ثورة ابن الزبير، هي الاستغلال لعواطف المعارضة الواسعة ضد الخلافة الأموية، ولكن هذه الحركة بقيت البديل الأقل سوءاً، دون أن يطرأ تعديل ما على مواقفها التي بدت في كثير من الأحيان مشابهة لمواقف النظام الذي ثارت عليه. ذلك أن الطموح إلى السلطة كان المحرّك الأقوى لصاحبها الذي وجد في نفسه تفوقاً على يزيد، كما وجد غياباً في الزعامة السياسية المعارضة، مما شجعّه على التحرك وإعلان خلافته من هذا المنطلق الخاص. فقد حظي بتأييد

---

(١) عام ٧٢ هـ /٦٩١ م. الدينوري ص ٣١٤ وما بعدها.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٣٥٠. ابن طباطبا، الفخري ص ١٠٣.

H. Périer, Vie dal - Hadjdjadj Ibn Yousof P. 39.

(٣) البلاذري، ج ٥ ص ٣٦٢. ابن الأثير ج ٤ ص ٣٥٠.

(٤) قتل عام ٧٣ هـ /٦٩٢ م. خليفة بن خياط ج ١ ص ٣٤٢.

الحجاز، الأقليم المنفي سياسياً والمهزوم عسكرياً (الحرّة) عبر محاولة ردّ الاعتبار إليه والعودة إلى مركزه القديم المتألق. ولم يكن العراق بؤرة المعارضة الثورية ضد النظام الأموي أقل تجاوباً من الحجاز في تأييد ابن الزبير، على الرغم من التفاوت بين البصرة المتحمسة والكوفة المتحفظة. وفي كل الأحوال كان العراق نقطة الثقل والدعامة الاقتصادية والعسكرية، لو أمكن الإفادة منه بصورة جديّة. ولكن زعيم الثورة تجاهل هذه المعطيات، وجاءت علاقته مع المعارضة السياسية في العراق تفضح مجدداً قصر نظره في رصد المناسبات الهامة. فهو يرفض الذهاب إلى دمشق بعد وفاة يزيد ويفقد الفرصة الكبرى في السيطرة على الحكم المركزي، كما يستنكف عن تعويضها عندما حانت له في العراق، لاتخاذه محور نشاطه الاستقطابي في معركته المصيرية ضد الأمويين. لقد آثر الاعتكاف في الحجاز، وهو يفتقد إلى كثير من الطاقات الاقتصادية والبشرية المتوفرة في العراق والشام، كما فاته أن التحول الذي أصابته الخلافة، بعد حركة الانتشار الواسعة في المشرق وأفريقية، قد انتزع تلقائياً الدور المركزي الذي تمتع به الحجاز في عهد الخلافة الراشدية، بعد أن أصبح غير قادر على استيعاب المتغيرات السريعة. ولعل أكثر النقاط ضعفاً في تاريخ الحركة الزبيرية، هي الفشل الذريع الذي منيت به على الصعيد الجماهيري. فلم تصل برغم سيطرتها حيناً على معظم أجزاء الدولة الأموية، إلى تحقيق حد من المستوى التعبوي المنظم، يمكّنها من أن تتحول إلى «إتجاه» سياسي، على غرار الاتجاهات الأخرى المعارضة كالشيعة والخوارج.

وأخيراً، فإن حركة ابن الزبير، بعجزها عن إقامة تلاحم مع الفئات الشعبية وتعثّرها في استقطاب المعارضة، أثبتت إنتماءها العضوي إلى «الأرستقراطية» التقليدية، التي كانت في نفس الوقت مسيطرةً على النظام الأموي، بعد أن ظلّ الممثل الرئيس لمصالح هذه الفئة التي تكتلّت بكل قواها حوله.

حركات الخوارج

بعد تصفية جذور الحركة الزبيرية، استعادت دولة عبد الملك آخر الفصول الحاسمة والمثيرة على طريق إستعادة المركزية السياسية. والواقع أن الحركات المعارضة، استنفدت قواها في صراعاتها الخاصة، وفوتّت فرصة التكتل والتحالف ضد النظام الأموي الذي أوشك على الانهيار. فالتوّابون، الفئة المتحمسة في الحركة الشيعية،

ساقوا أنفسهم إلى حرب إنتحارية لم تخلّف وراءها سوى التشنج والإنفعال، والمختار الثقفي الذي رفع شعارات الثأر ضد الأمويين ما لبث أن أسقطه الحكم الزبيري، مما زاد من حفيظة المعارضة الشيعية، ليجد الأخير نفسه في النهاية أمام التحدّي الكبير. وهكذا فإن تطاحن القوى السياسية في العراق، كان له مردود إيجابي على الخلافة الأموية المنتصرة، في الوقت الذي خرجت فيه هذه القوى، محطّمةً على الصعيد الزبيري، محجّمة على الصعيد الشيعي. أما القوة الثالثة التي بقيت خارج نطاق التطاحن الدموي المباشر فهي حركة الخوارج، «الإتجاه» الوحيد المعارض الذي سيقود المجابهة ضد الأمويين في تلك الفترة.

والخوارج، كما عرفنا، هم الفئة الإنفصالية التي أفرزتها حروب صفين وما انتهت إليه من «التحكيم». فقد حدّدوا آنذاك موقفهم الرافض من هذه المسألة، وتصرفوا كحركة ثورية لها طروحات خاصة في العقيدة والحرب والسياسة. وهي مفاهيم عاشت سلفاً واختمرت في رؤوس هذه الفئة، وليس مجرد موقف احتجاجي على رضوخ قائدهم (عليّ) للتحكيم. ومنذ الضربة التي أنزلها هذا الخليفة بالخوارج في «النهروان»، وهم يصعِّدون عملياتهم العسكرية انطلاقاً من «الأهواز»، المنطقة التي اتخذوها مقرهم شبه الدائم. ومع انتقال الخلافة إلى البيت الأموي، لم يكن الخوارج أقلّ عداءً للدولة الجديدة، فكان لديهم أسلوبهم الخاص في الهجوم، وهو أقرب إلى حرب العصابات الخاطفة، بما يعكسه من مداهمة وما يخلّفه من ترويع. وكانت البصرة المسرح المفضّل لغملياتهم العسكرية، وذلك لأسباب جغرافية كون هذه المدينة تقع على تخوم تجمعاتهم في الأهواز. ولعل أقدم عملياتهم تعود إلى بدايات العهد الأموي، مع «خروج» سهم بن غالب الهجيمي على والي البصرة حينذاك، عبدالله بن عامر. ولكن هذه العملية التي اقتصرت، حسب المصادر، على سبعين رجلاً، كانت محدودة وانتهت إلى الإخفاق السريع[1]. ويبدو أن عملياتهم توقفت أو كادت في عهد زياد بن أبيه الذي كان له موقفه المتطرف من الحركات السياسية والثورية، وكان من نتائجه، القبض على زعيم الحركة السالفة (الهجيمي) وقتله[2]. وعلى الرغم من إشارة بعض

(١) الطبري ج ٦ ص ٩٨. ابن الأثير، الكامل ج ٣ ص ٤١٧ ـ ٤١٨.

(٢) الطبري ج ٦ ص ١٢٩.

الروايات إلى مذابح تعرض لها هؤلاء الخوارج على يد زياد، إلا أن ذلك على ما يبدو يكتنفه الكثير من المبالغة[1]. فحتى ذلك الحين كانت تحركاتهم محصورة في نطاق ضيق، لا تتجاوز قطع الطرق والقيام بعمليات قتل جريئة تستهدف حتى الأطفال، بما لا يتنافى وطروحاتهم التي أخذت تتبلور تدريجياً نحو التطرف[2].

ولعل تحوّل الخوارج من نطاق حرب العصابات الضيقة إلى نطاق الثورة المسلحة، بدأ في عهد زعيمهم القوي مرداس بن أدية التميمي[3]. ويبدو أنه كان سجيناً في البصرة قبل خروجه مختلفاً مع واليها الجديد عبيد الله بن زياد أثر مقتل أخيه[4]، ومن ثم واعتصامه في الأهواز، حيث قضى على فرقة أرسلها الوالي في أثره[5]. ويبدو أن فرقة أخرى لاقت نفس المصير أو أن الرواية مكررة، أو أن التباساً حدث في اسم القائد المهزوم[6]. ومن المعتقد أن تلك الفترة التي اشتد فيها ضغط الخوارج على البصرة، كانت معاصرة لثورة الكوفة ومقتل الحسين، حيث كان إنتقال الوالي القوي ابن زياد إلى هذه الأخيرة لتصفية أحداثها، فرصة ملائمة أمام هؤلاء لممارسة نشاطهم بحرية أكثر وبأقل قدر من الملاحقة. ولكن معظم الروايات تتفق على أن تحرك الخوارج في العهد السفياني، بلغ ذروته في هذه الفترة حين كان ابن زياد والياً على البصرة، وهو المتخصص في قمع الحركات الثورية، بما يتفق ومزاجه في السلطة وانضباطيته المطلقة في المحافظة على النظام. فعلى الرغم من مشاكله الكوفية، لا ينفك عن مطاردة الخوارج في الأهواز، حيث تتوجت بالقضاء على مرداس وأصحابه في مجزرة جماعية[7].

والواقع أن ثمة غموضاً وربما تناقضاً، يحيط بالعلاقات الأموية ـ الخوارجية في

---

(١) يذكر الدينوري أن زياداً قتل بالظنة والتهمة تسعمائة رجل من الخوارج. الأخبار الطوال ص ٢٧٠.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق ص ٦٤.

(٣) يغلب عليه (أبو بلال بن أدية) الطبري ج ٦ ص ١٧٤.

(٤) عروة بن أدية الذي أعدم في البصرة سنة ٥٨ هـ. الطبري ج ٦ ص ١٧٥.

(٥) الطبري ج ٦ ص ١٧٥.

(٦) أسلم بن زرعة. المصدر نفسه ص ٢٧١.

(٧) المصدر نفسه ج ٦ ص ٢٧١: فلهوزن، الخوارج والشيعة ٦٦ ـ ٦٧.

ذلك الوقت. ولعل ذلك عائد إلى أن الخوارج كتنظيم سياسي وثوري، لم يكونوا قد بلغوا حدّاً من النضج والاستقرار، في وقت كانت قبضة السلطة المركزية شديدة القوة في البصرة على الخصوص، سواء في عهد زياد أو ابنه عبيد الله. ولا بد أن الصراع الداخلي الذي تبلور في انقسام الخوارج إلى عدة فرق[1]، مختلفة المنهج والرؤية والطرح، كان في جوهره إفرازاً لهذا التكوين الفكري و«الأيديولوجي» الذي ظهر في تلك الفترة وحدّد معالم العلاقة بينهم وبين السلطة. فالإنقسام قد لا يكون ظاهرة تمزق وإنحلال في موقع الخوارج، بقدر ما كان اختماراً لأفكار واطروحات لم تكن قد نضجت بعد. ولهذا فإن التحرك الثوري لهؤلاء لم يبلغ مداه من الخطر إلا في العهد المرواني، حين ساعدهم فراغ السلطة ما بين وفاة يزيد واحتدام الصراع المثلث بين الأمويين والزبيريين والشيعة، على إستكمال الأطر المحددة لتنظيمهم كإتجاه سياسي معارض.

وكان أول موقف سياسي منظّم يتخذه الخوارج، هو التحالف مع عبدالله بن الزبير، حين شارك نافع بن الأزرق، أحد أبرز زعمائهم ومؤسس فرقة «الأزارقة» المتطرفة المنسوبة إليه، في الدفاع عن مكة مع جماعته ضد القائد الأموي الحصين بن نمير السكوني[2]. غير أن هذا التحالف كان مرحلياً فقط، وسرعان ما وقع الانفصال بين الطرفين وأدى إلى عودة بعضهم إلى البصرة بقيادة ابن الأزرق[3]، والآخر إلى اليمامة مع نجدة بن عامر الحنفي زعيم الفرقة النجدية[4]. وكانت البصرة حينذاك قد شهدت تغييرات داخلية في أعقاب وفاة الخليفة يزيد، تتوجت بالإنقلاب الذي أطاح الوالي عبيد الله بن زياد. وكان لهذه الأحداث تأثير إيجابي على حرجة الخوارج لا سيما بعد غياب السلطة المركزية وما رافقها من تقوية نفوذهم في البصرة، مستقطبةً عدداً من العناصر الشابة[5] التي استهوتها الأفكار الخوارجية الجديدة.

---

(١) يحدّدها البغدادي بعشرين فرقة: المحكمة الأولى، الأزارقة، النجدات (النجدية) الصفرية، العجاردة، الخازمية، الشعيبية، الخلفية، المعلومية، المجهولية، الصلتية، الحمزية، الثعالبة، الأخنسية، الرشيدية، المكرمية، الشيبانية، الحفصية، الحارثية، الشبيبية، الفرق بين الفرق ص ٥٦ - ٨٩.

(٢) الطبري ج ٧ ص ٥٥.

(٣) المصدر نفسه ج ٧ ص ٥٦.

(٤) المصدر نفسه ج ٧ ص ٥٧. البغدادي، الفرق ص ٦٧ وما بعدها.

(٥) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٧١.

ويبدو أن الخوارج من الأزارقة، ساهموا بوسائلهم الإرهابية في «إنقلاب» البصرة، غير أنهم اكتفوا من نتائجه بإخراج جماعتهم من السجون ومغادرة المدينة مع أتباعهم إلى الأهواز. ذلك أن الجو السياسي العام في البصرة، وهو الجانب الآخر، لم يكن مشجّعاً على استلام الحكم في المدينة، حيث الأغلبية تناصبهم العداء والرفض[١]، بيد أنها ظلت هدف الخوارج الدائم، بدليل الإرتباك الذي سيطر عليها وجعلها نهباً للذعر. فحاولت إنشاء قوة ذاتية [٢] لصد الخطر الخوارجي ولكنها فشلت، مما دفعها إلى طلب المساعدة من عبدالله بن الزبير مقابل الاعتراف به[٣]. وكانت أولى ثمرات هذا التحالف مع خليفة الحجاز، هزيمة الأزارقة ومقتل قائدهم في معركة طاحنة جرت في إحدى قرى الأهواز[٤].

وورث عبدالله بن الماحوز زعامة الأزارقة، في الوقت الذي عهد فيه ابن الزبير إلى المهلب بن أبي صفرة الأزدي بولاية البصرة ومقاومة الخوارج[٥]. وتشير المصادر إلى أن هذا التدبير كان إستجابة لرغبة زعماء البصرة الذين وجدوا في المهلب الكفاءة القيادية العالية[٦]. ولقد تفرغ المهلب لتلك المهمة، مطارداً ابن الماحوز حتى قضى عليه وأبعد جماعته عن الأهواز[٧] (٦٦ هـ /٦٨٦ م)، فشلّت هذه الهزيمة طاقات الخوارج وحملتهم على تجميد نشاطهم، والاعتكاف على إعادة تنظيم أنفسهم واختيار خليفة لابن الماحوز. غير أن هؤلاء ما لبثوا أن استعادوا مبادرة التحرك بقيادة قطريّ بن الفجاءة الذي حمل اسم «أمير المؤمنين»[٨]، وهو من قبيلة تميم أيضاً على غرار أسلافه، وكان معاصراً لمصعب بن الزبير الذي أصبح حاكماً على العراق في ذلك الحين، ومن ثم معاصراً لعودة النفوذ الأموي إليه[٩]. على أن هموم السياسة الداخلية ، أعاقت على ما

---

(١) الأخبار الطوال ص ٢٧٠ .

(٢) الطبري ج ٧ ص ٢٢٥ .

(٣) المكان نفسه .

(٤) دولاب . المصدر نفسه . ج ٧ ص ٨٥ .

(٥) الأخبار الطوال ص ٢٧١ .

(٦) المكان نفسه .

(٧) الطبري ج ٧ ص ٨٦، ٨٨ - ٨٩ .

(٨) البغدادي، الفرق بين الفرق ص ٦٥ .

(٩) المكان نفسه .

يبدو عمليات التصدي للخوارج وقلّلت من شأنها إلى حد كبير، حتى أن المهلب استُدعي من الموصل بعد أن عينّه مصعب قائداً لهذه المنطقة الحساسة، للإفادة من كفاءته العسكرية في مواجهة الأمويين (١). ولكن المهلب لم يتوصل في مهمته إلى أكثر من صّد الخوارج عن البصرة والدخول معهم في مفاوضات طويلة، امتدت إلى ما بعد القضاء على الحكم الزبيري في العراق(٢).

وكان عبد الملك بعد انتصاره على مصعب، مستوعباً أهمية الخطر الوحيد الذي ما زال يهدّد استقرار العراق المتمثل بثورة الخوارج. ولعل استثناء المهلب قائد جبهة الأهواز من العقاب الأموي ـ الذي أصاب بشكل أو بآخر مختلف الشخصيات المتعاونة مع النظام الزبيري ـ له علاقة بالمدى الذي وصل إليه خطر الخوارج في ذلك الوقت. وسنجد أن التغييرات الإدارية التي أجراها عبد الملك في ولاية العراق، جاءت بدورها تؤكد هذه الحقيقة. فلم يلبث بعد وفاة أخيه بشر بن مروان ـ أول حاكم مرواني على الكوفة(٣) ـ أن بادر إلى توحيد العراق في ولاية واحدة، على أن يكون قائده المخلص والقوي الحجاج بن يوسف حاكماً عليها(٤).

وكانت ثورة الخوارج ومعها تدهور الموقف الأموي في الأهواز، المؤشر الذي أعطى للحجاج شخصيته القاسية والصدامية لدى العراقيين. فقد استطاع بخطابه الشهير ولهجة التهديد العنيفة التي غلبت عليه، تعبئة المقاتلين وحملهم على الإلتحاق بالمهلب(٥). ولكن الوضع على جبهة الأهواز بدا متعثراً برغم كثافة المقاتلين، واضطر قائدها إلى استهلاك أكثر من ثلاثة أعوام متواصلة في ملاحقة الأزارقة دون نتائج حاسمة. ولعل التنافر الذي ساد علاقات الكوفيين والبصريين في جيش المهلب، كان له تأثيره على بطء العمليات العسكرية وتثاقلها. كذلك فإن الحساسية بين القائد العام البصري الأصل وبين قائد الكوفيين عبد الرحمن بن مخنف، واستنكاف هذا الأخير

---

(١) ابن الأثير ج ٤ ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٢) الأخبار الطوال ص ٢٧٥.

(٣) ابن الأثير ج ٤ ص ٣٤٣.

(٤) عام ٧٥ هـ / ٦٩٤ م.

(٥) الطبري ج ٧ ص ٢١٣. المسعودي، مروج الذهب ج ٣ ص ١٢٧ ـ ١٢٩.

Périer, Vie dal - Hadjadj Ibn Yousof P. 65 - 70.

أحياناً عن الالتزام بأوامر المهلب، قضى على انسجام الجيش وجرّه إلى هزيمة دفع ثمنها الكوفيون وقائدهم بصورة خاصة[1].

بيد أن الأزارقة لم يكونوا أقل تفككاً وانقساماً في الرأي من الأمويين، وهي ظاهرة ما انفكت تلازم الخوارج في معظم مراحل تاريخهم السياسي. فالتناقض في المواقف، حول مسائل معقدة لم تنضج في فكر الكثيرين منهم، كان بدون ثمة شك وراء هذا التمزق والصراع حتى ضمن المجموعة الواحدة. ذلك أن فئة من الأزارقة انشقت بقيادة عبد ربه الكبير واتخذت من كرمان قاعدة لها[2]، بينما ابتعد قطريّ بجماعته إلى الشمال واستقر في طبرستان[3]. وكان ذلك مؤشراً لحسم الحرب على جبهة الأهواز، دون أن يجد المهلب صعوبة في مطاردة ابن عبد ربه إلى كرمان والقضاء عليه، حيث كانت آخر مهماته في حرب الأزارقة قبل العودة إلى البصرة[4]. أما قطريّ فقد انتهى بدوره على يد قائد كوفي[5] أرسله الحجاج إلى طبرستان، واضعاً بذلك حدّاً لأخطر ثورات الخوارج في العراق التي استمرت حتى العام ٧٧ للهجرة.

ولكن ثورة الخوارج لم تتوقف بالقضاء على الأزارقة، فقد استمرت متفجّرةً يحمل لواءها الصفرية[6]، وهي فرقة أقل تطرّفاً في مواقفها العقائدية والسلوكية. فالمحاورة التي جرت عشية تحركها، بين إثنين من زعمائها (صالح بن مسرح وشبيب بن يزيد) تؤكد هذا الإنتماء إلى خط معتدل نسبياً بالمقارنة مع الأزارقة[7]. وثورة الصفرية لم تكن لها صلة بثورة الأهواز، حيث انفجرت في وقت متأخر وفي بقعة جغرافية مختلفة. فقد كانت الكوفة هدف الخوارج الصفريين، إنطلاقاً من قواعدهم في الموصل

---

(١) ابن الأثير: ج ٤ ص ٣٦٦ - ٣٨٨.

(٢) المصدر نفسه ج ٤ ص ٤٣٩.

(٣) الطبري ج ٧ ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٤) ابن الأثير ج ٤ ص ٤٩.

(٥) جعفر بن عبد الرحمن بن مخنف، ابن القائد الذي قتل في حملة المهلب السابقة. الطبري ج ٧ ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٦) جماعة زياد بن الأصفر مؤسس هذه الفرقة. البغدادي، الفرق بين الفرق ص ٧. وقد قامت ثورتهم في العام ٧٦ هـ / ٦٩٥ م.

(٧) الطبري ج ٧ ص ٢١٩ - ٢٢٠. البغدادي، الفرق بين الفرق ص ٧.

والجزيرة، وكان أول من تصدى لهم، حاكم المنطقة الأموي محمد بن مروان. غير أنه فشل في إخماد ثورتهم، واضطرت إحدى فرقه إلى التراجع مهزومة[1]، مما أبقى المعركة بعض الحين سجالاً بين الطرفين. ولكن تعزيزاً لا يلبث أن يطرأ على الموقف العسكري للحاكم المرواني، إذ يهاجم الخوارج الصفرية بإثنتين من الفرق الكبيرة، فلم يجد صالح ابن مسرح زعيمهم، سوى مغادرة الجزيرة[2] والعزوف عن هذه المعركة بعد شعوره باختلال الموازين العسكرية لمصلحة الأمويين، والتحّول بإتجاه الكوفة ليصبح مع جماعته هدفاً سهلاً للحجاج الذي أرسل إليهم فرقة أوقعت بهم الهزيمة وقضت على قائدهم [3].

ولكن هذه المحنة لم تؤثر في الصفريين الذين اختاروا شبيب بن يزيد قائداً لهم بعد صالح بن مسرح، فكان أن أصاب نجاحاً لم يحققه سلفه، وذلك بسيطرته على «المدائن» وقيامه بعمليات إنتقامية أحدثت ترويعاً في المنطقة ودفعت الناس إلى الإحتماء بالكوفة[4]. ولقد داهمت هذه العملية المثيرة الحجاج، في وقت كانت معظم قواته ما تزال في حملة المهلب مطاردةً الأزارقة. فحاول الاعتماد على قواته الذاتية بما استطاع سبيلاً إلى ذلك، ولكنه فشل عدة مرات وانكفأت هذه مهزومة متراجعة[5]. وبلغت المفاجأة حدّاً بدخول الصفريين إلى الكوفة وإرتقاء قائدهم قصر الامارة معلناً الحكم باسمه، بينما الحجاج غادرها في وقت سابق بعد المحاولات الجريئة التي استدفتها[6]. وكان لا بد من تدّخل الخلافة بقواتها الشامية[7] لإنقاذ الموقف، رغم أن القائد الصفري لم يكن لديه سوى مجموعة متواضعة من المقاتلين، استطاع أن يحقق بهم هذه الانتصارات المذهلة. ومن الواضح أن سرعة المداهمة والهجمات الصاعقة، كانت أبرز

(١) ابن الأثير ج ٤ ص ٣٩٥.
(٢) المكان نفسه.
(٣) الطبري ج ٧ ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ ابن الأثير، ج ٤ ص ٣٩٦.
(٤) الطبري ج ٧ ص ٢٢٥.
(٥) ابن الأثير ج ٤ ص ٤٠٥.
(٦) المصدر نفسه ج ٤ ص ١٩٧ ـ ١٩٩.
(٧) الدينوري ص ٢٨٠.
(٨) ابن الأثير ج ٤ ص ٤٠٧.

ملامح ثورة الصفريين في المنطقة العراقية، يُضاف إليها أساليب الترويع والقتل الجماعي، على غرار ما جرى في مسجد الكوفة، وغير ذلك مما ساهم في نجاح هذه العمليات العسكرية الجريئة.

غير أن الثورة الصفرية التي وصلت إلى هذا الحد من النجاح، لم تكن مؤهلة عبر طاقاتها المتواضعة تلك إلى المضي أبعد من ذلك في مجابهتها المسلحة في العراق، دون أن يكون في متناولها حينذاك، ما يتعدى هذه الانتصارات المرحلية التي استنزفت قوات النظام الأموي. وهكذا فلم يكد يطرأ تعديل على موقع الحجاج العسكري بوصول الفرق الشامية[1]، حتى غادر شبيبٌ مع جماعته الكوفة، بعد فشل قواته في صّد الهجوم الأموي، لأول مرة منذ إعلان ثورته على الحجاج. ومن هناك اتجه إلى الأهواز، طامحاً إلى اتخاذها بؤرة ثورية على غرار الأزارقة، ولكن جنود القائد الأموي قضوا على جماعته في معركة عند نهر «دجيل»، بينما توفي هو غرقاً حسب الرواية التاريخية[2].

لقد كان القضاء على ثورة الصفرية، منعطفاً هاماً في تاريخ الخوارج السياسي، وهي بدون شك ذروة التحرك الثوري الذي امتد في الأهواز والجزيرة، وبلغ مداه في اجتياح الكوفة، عاصمة الولاية الشرقية للنظام الأموي. ولعل الصفّريين كانوا أشد إثارة، بوسائلهم المبتكرة من الأزارقة وبقية الفرق الخوارجية العديدة. بيد أن الجانب اللافت في حركتهم هو بدون ريب، القيادة الفذّة التي كانت وراء هذا النوع غير المألوف من الحرب الخفيفة. فقد جابه شبيب بن يزيد بالقليل من أتباعه المخلصين، أقوى الركائز الأموية المتمثلة بالحجّاج، وبثّ جواً من الإرهاب ارتجفت له قلوب الناس والمقاتلين الذين دفعوا الثمن الأكبر من الهزائم العديدة التي مّنوا بها. أما الواقع الذي لا ينبغي تجاهله، هو أن القائد الصفري لم يكن وحيداً في عملياته العديدة الناجحة، وذلك بفضل التحالفات المحلية التي أمنّت لحركته مناخاً إيجابياً، عبر توفير سبل التموين ومدّها بالمعلومات العسكرية الدقيقة. ولا بد أن يكون في مقدمة الحلفاء، الفئات المناهضة للحاكم الأموي التي أدانت سياسته الاقتصادية واستهوتها

(١) كانت بقيادة سفيان بن الأبرد الكلبي. مروج الذهب ج ٣ ص ١٣٩. ابن الأثير ج ٤ ص ٤٢٥.

(٢) اليعقوبي ج ٢ ص ٢٧٥، ابن الأثير ج ٤ ص ٤٣١ - ٤٣٣.

شخصية القائد الصفري وأفكاره المتطورة التي اقترنت بالتنفيذ، لمصلحة هذه الفئات التي كانت في معظمها غير عربية[1].

وإذا كانت ثورة الخوارج الصفرية، قد بلغت هذا المدى من الخطر تحت قيادة شبيب بن يزيد، فإن تأثيرها ما لبث أن تلاشى في المشرق، واقتصر نشاط هذه الفرقة السياسي على ممارسات طفيفة في منطقة الأهواز لم تكن ذات بال. والواقع أن المرحلة التالية من تاريخ الخوارج الثوري، كانت مرحلة إنكفاء وتراجع بشكل عام، دامت نحو ربع قرن من الزمن[2]، دون أن تتوصل حركتهم بعد ذلك إلى إستعادة حجمها الذي احتلته في أيام عبد الملك بن مروان. فقد انطفأ وهج الثورة الخوارجية في المشرق وخصوصاً في العراق، بعد الملاحقة العنيفة التي استهدفتهم على يد الولاة الأمويين. غير أن فئة من الخوارج[3] لن تعدم فرصاً أفضل للتحرك وللتبشير بأفكارها السياسية والاجتماعية، فاتجهت بثقلها إلى المغرب، حيث الأرض الواسعة والجماهير العريضة المتشنجة من تعسف الولاة القيسيين، لا سيما في المراحل الأخيرة من الدولة الأموية.

ومن المؤكد أن الخوارج، وهم أخطر أحزاب المعارضة وأكثرها جرأة في تحدي النظام الأموي، قد ساهموا بدور كبير في إضعاف هذا النظام واستنزاف طاقاته. فمن التصدّي المباشر في المشرق من خلال «حرب العصابات» المبتكرة، إلى دورهم التبشيري والتحريضي في المغرب، وما أسفر عن ذلك من ثورة البربر الكبرى، كان الخوارج دائماً الإتجاه السياسي المتطرف ضد الأمويين والمناهض لهم بكل ما تعنيه هذه الكلمة كما تركت أفكارهم الجريئة بصماتها الواضحة على المسار النضالي والثوري الذي استهدف هذا النظام وطوّح به. وقد لا يكون بعيداً عن التصور بأن ثورة الخوارج في الأهواز، كانت مقدمة في الشكل والمضمون للثورة العباسية في خراسان، وذلك من حيث استقطاب هذه الأخيرة التيار المعادي للأمويين، والمتستر في العمق من ثورات الخوارج العديدة.

---

(١) ولهوزن، الخوارج والشيعة ١٢٦ ـ ١٢٧. دكسن، الخلافة الأموية ٢٩٨.

(٢) من أشهر حركات الخوارج التي قامت بعد عبد الملك: ثورة الصفرية بقيادة شوذب (بسطام) في عهد عمر بن عبد العزيز. وكانت قد جرت مناظرة بين الخليفة وبين هذا الثائر، قبل القضاء على حركته على يد مسلمة بن عبد الملك. الطبري ج ٨ ص ١٣١ ـ ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) الصفرية والأباضية.

ومن البديهي أن خوارج المشرق لم يصلوا في إطار الطموح إلى السلطة والمطالبة بالتغيير، إلى أكثر من تعبئة النفوس ضد الأمويين، لا سيما العناصر غير العربية التي عانت القهر والحرمان، وهي في معظمها جماهير الثورة التي استقطبها العباسيون واستثمروها لمصلحتهم فيما بعد. وما عدا ذلك فإن حركة الخوارج كنهج وممارسة، كانت محدودة التأثير والنتائج. ولعل نقطة ضعفها الكبرى، ذلك التناقض الواضح بين الفكرة المتطورة وبين الأسلوب الإرهابي العقيم. ففي الوقت الذي طرحت فيه مطلبها الشهير، وهو محاربة الاستئثار القرشي بالخلافة وجعلها أكثر تعميماً، مع توفر شروط معينة تؤهل حاملها للحكم، جنحت هذه الحركة إلى العنف والممارسة غير «الديمقراطية» في مواقفها من خصومها والمختلفين معها في الرأي. وهذا ما صبغ حركة الخوارج بالتطرف والغموض، وغير ذلك مما لا زمها وطبعها بتلك السمات غير الواقعية منذ بداياتها الأولى.

ثورات «الأرستقراطيين» في العراق

لقد تشعب التيار الثوري في العراق خلال العصر الأموي، وذلك من حيث الإنتماء «الأيديُولوجي» والسياسي إلى إتجاهات ثلاثة: **الأول** هو الإتجاه الشيعي الذي حدد موقفه العلني من الخلافة الأموية منذ ثورة الكوفة المجهضة، التي انتهت إلى مقتل الحسين في كربلاء. فكانت هذه الحادثة المؤشر البارز في تحوّل «الحزب» الشيعي، من العمل السري إلى المعارضة المسلحة. ولقد تبلور هذا الإتجاه في حركة التوّابين التي كادت أن تقترب بنتائجها كحركة شبه إنتحارية، من المأساة التي ثارت من أجلها، فضلاً عن كونها المقدِّمة غير المباشرة للإنقلاب الشيعي الذي تولى السلطة في الكوفة بزعامة المختار بن أبي عبيد الثقفي. وكان هذا الإتجاه في الواقع الممثل الطليعي للمعارضة السياسية في العراق، بما لديه من قدرة استقطابية، ليس فقط من خلال قياداته التي تمتعت بنوع من المكانة الخاصة والمؤثرة على الصعيد الشعبي، ولكن من خلال اطروحاته ذات المحتوى الاجتماعي، والحاملة هموم الفئات المناهضة للحكم الأموي. غير أن الإتجاه الشيعي كان يعاني نقصاً في البناء التنظيمي، كمحصل من حيث المبدأ لغياب الزعامات التاريخية القادرة على توحيد مواقفه التي كانت في الغالب مضطربة وغير منسجمة. ولعل هذه الثغرة كانت أشّد ما أصاب التحرك الثوري لهذا

«الإتجاه»، مصطدمة بالفشل جميع محاولاته الهادفة إلى استلام الحكم، كما كانت المثالية السياسية، المصدر نفسه لهذا الفشل في السابق.

أما الإتجاه الثاني في المعارضة المسلحة، فكان يمثّله الخوارج بفصائلهم المختلفة، لا سيما الأزارقة والصفرية. غير أن هؤلاء انفردوا برؤية خاصة في النضال الثوري، إنطلاقاً من ريادتهم في استخدام ما يعرف بحرب العصابات في التاريخ الحديث، وهو أسلوب وفّر لحركتهم بعض الاستمرارية، برغم الإفتقار إلى القاعدة الجماهيرية الواسعة. ولكن ذلك كان نقطة الضعف والقوة معاً، لأن حركة الخوارج ظلّت في أذهان الناس مطبوعة بالتطرف والعنف. فهم حتى في انتصاراتهم العسكرية على الأمويين، لم يتعدوا هذا المفهوم، بعد أن ظلوا مجرد عصابات مختفية في الجبال، على عكس الحركات الأخرى المتعايشة بحدود ما مع النظام.

ويبقى الإتجاه الثالث في المعارضة الثورية في العراق، الذي كانت تحرّكه دوافع مختلفة، ربما شخصية أو إصلاحية من داخل النظام. غير أن هذا الإتجاه أو بعضه لم يعدم أية وسيلة للتحالف مع بقية القوى السياسية، بما فيها الشيعة، فضلاً عن القوى الأخرى التي لم يكن موقفها من النظام قد تبلور بعد، وهي تمثل عملياً الأغلبية البشرية الساحقة، المعروفة بـ «الموالي»، حسب التعبير الأموي المتداول الذي قُصد به العناصر غير العربية في ذلك الحين. وإذا كانت التركيبة العضوية للخوارج في جوهرها عربية الإنتماء، حيث تصدّر بنو تميم في الغالب قيادات هذه الحركة، وإذا كان الشيعة كذلك قد نجحوا عبر طروحاتهم الإصلاحية في تحريك موقف الموالي، فإن هذا الإتجاه قد راهن كما يبدو على هذه القوة البشرية الضخمة واستثمار عواطفها المتشنجة من السلطة المحلية، وصولاً إلى تحقيق أهدافه الخاصة. ولكن القول بأن التحرك الثوري لهذا الإتجاه، كان مطبوعاً في الشكل والمضمون بطابع الموالي، فهو نوع من المجازفة والتسرع في الحكم. ذلك أن بعض المؤرخين وخصوصاً المستشرقين منهم، يجعل العلاقة عضوية بين هذا التحرك وبين الواقع الاجتماعي للموالي، إلى الحد الذي يرى فيه بعضهم أنه تحرك خاص بهم. وبرأي هؤلاء أن ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، أعظم الثورات العراقية، هي امتداد لحركة المختار من المنطلق ذاته، بأن

كلتاهما محاولة من الموالي لتحسين أوضاعهم الحياتية على نحو يتكافأ مع العرب(١).

والواقع أن كلاً من الحركتين، كانت لها أبعادها التي قد تتناقض بصورة أو أكثر بين الواحدة والأخرى. فحركة المختار بظروفها ومنطلقاتها كانت شيعية الطابع، مع نزعة سلطوية لدى قائدها الطموح، وهي من خلال هذا الموقع كان لا بد أن تتحالف بصورة عضوية مع الموالي الذين وجدوا فيها فرصتهم الأولى في المساواة، دون أن يكون لهم أي دور محسوس في توجيه الحركة أو التأثير في مسارها. أما حركة عبد الرحمن، فقد اختلفت عن الأولى في ظروفها الجغرافية، حيث انطلقت من منطقة فارسية، وكانت أكثر التصاقاً بجماهير الموالي ومشكلاتها، مما أكسبها ذلك التقويم في الكتابات الاستشراقية. غير أن هذ الثورة التي تزعمّها أحد أكثر المتحمسين لأرستقراطيتهم العربية العريقة، وهو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي، والتي كانت في أساس تركيبها من مقاتلي البصرة والكوفة، كانت عربية الطابع، تحركها دوافع سياسية وشخصية واجتماعية، فضلاً عن أنها في تركيبها العضوي كحملة عسكرية نظامية في بدايتها، اقتصرت المشاركة فيها على مقاتلين من المدينتين العراقيتين بطريقة متكافئة(٢). وكان العرب حتى ذلك الحين، الفئة الوحيدة المقاتلة، مما يفترض بداهة أن تكون مشاركة الموالي في هذه الثورة، وهي في الأساس حملة عسكرية، مشاركةً ثانوية خصوصاً على المستوى القيادي.

إن هذه المقدمة عن الحركات السياسية «الأرستقراطية» المعاصرة للحجاج بن يوسف والي المشرق الأموي حينذاك، لا تهدف إلى أكثر من توضيح تلك المسألة، بإعطاء الموالي دوراً لم يكونوا قد بلغوه بعد. فحتى ذلك الحين كان هؤلاء في بدايات تحوّلهم الجذري إلى الحياة العربية الإسلامية، كما أن التحامهم في إطار المجتمع الأموي، كانت ما تزال تحول دون اكتماله، السياسة الاقتصادية العامة للدولة(٣).

---

(١) Van Vloten, Recherche sur la Domination Arabe, Le chiitsme et les croyances Messiani ques sous le Khalifat des omayy des. PP 16 - 17.

ولهوزن، الدولة العربية ص ٢٣٥.

(٢) الطبري ج ٨ ص ٤.

(٣) Van Vloten, Ibid, P 8.

ومن هنا فإن أي تحرك مستقل للموالي، أو أي تأثير عملي لهم في مسار المعارضة الثورية للنظام الأموي، يعتبر نوعاً من الإسقاط والمبالغة والتصور غير الدقيق للواقع.

غير أن الموالي كقوة جماهيرية، كانوا دائماً في حسابات الحركات الثورية في تلك الفترة، وذلك إنطلاقاً من العلاقة المتدهورة بينهم وبين السلطة الأموية، تلك التي تتوجت بقوانين الحجاج الصارمة وممارساته القمعية ضدهم. ومن المعروف أن حركة المختار كانت بداية الطريق أمام الموالي للمساهمة بدورهم التاريخي في التيار الثوري في العراق، فقد رأى بعد نجاح «إنقلابه» في الكوفة، أنهم القوة الصامتة والفاعلة، فاتجه إلى الاعتماد عليهم لتوفير تغطية جماهيرية لحركته، بعد أن فشل أو كاد في سد هذه الثغرة تماماً في قاعدته الشيعية. وكان الموالي على الأرجح يمثلون عنصر التفوق في حركة المختار، على حساب الحكم الزبيري المتعاطف مع القوى «الأرستقراطية» التي كانت من أشد خصوم المختار ضراوة، بسبب تحالفه مع الموالي المستهدف عملياً مصالحهم وامتيازاتهم.

وفي عهد الحجاج أقوى، الشخصيات الأموية في العراق بعد زياد بن أبيه، كان الموالي الفئة الأكثر سحقاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فهذا الرجل الذي تصفه الروايات بأنه صلف وجبار مع نزعة دموية ظاهرة، كان أيضاً بحكم قيسيته، شديد التمسك بهذا الإنتماء، دون أن تتوقف عصبيته المتطرفة عند الموالي، تلك التي بلغت ذروتها في أعقاب القضاء على حركة ابن الأشعث، ولكن نالت هذه العصبية أيضاً من الخصوم التقليديين من «الإتجاه» اليمني، عندما صب غضبه على بني الأشعث وفي وقت لاحق على بني المهلب الأزديين[1]. أما علاقته بالموالي فقد خضعت لمعطيات ومقاييس معينة، كان قد وضعها الحاكم الأموي سلفاً لسياسته العراقية، أو كما أوجزها فان فلوتن Van Vloten تهدف إلى «إبقاء المدن العراقية ـ مركز معارضة الموالي ـ على وضعها السابق، أي معاقلاً للجيوش العربية، بينما الموالي الذين منّوا النفس في لحظة أمل بالمساواة التامة مع إخوانهم في الدين، أجبروا على العودة إلى أراضيهم وعلى دفع الجزية كما في السابق»[2]. ذلك أن الفترة الزمنية المعاصرة لحكم الحجاج، تجسدت

(١) المسعودي، مروج الذهب ج ٣ ص ١٣٤ ـ ١٣٥. ابن الأثير، ج ٤ ص ٥٠٢.

(٢) La Domination Arabe P 16 راجع أيضاً: إبراهيم بيضون، الدولة الأموية والمعارضة ص ٨٥ ـ ٨٦.

فيها معالم تحوّل محسوس في أفكار الموالي، بخروجهم من دائرة التبعية المطلقة كشعب مغلوب، إلى دائرة أوسع، حيث اختمرت لديهم عوامل الانصهار والذوبان في المجتمع العربي الإسلامي. وسواء كانت الدوافع لهذا التحوّل عقائدية صرفة، أن اقتصادية للتخلص من أعباء الجزية والخراج، فإن الموالي كانوا من أكثر الشعوب غير العربية إلتحاماً بهذا المجتمع وتقبّلاً لقوانينه. فهل يتحمل الحجاج وزر هذا التصدي لتلك النقلة الخطيرة التي لم يوفّر لها الأجواء الملائمة فقط، بل تحداها أو وقف في طريقها؟ ومهما كان الجواب على هذا التساؤل فإن الحجاج ومن ورائه النظام الأموي، ساهم عن معرفة مبيتة أو عن إدراك خاطىء، في تجميد عملية التلاحم العضوي المهيئة لتلك النقلة التاريخية. ويبدو أن المسألة كانت غير خاضعة للاختيار في الحسابات الأموية، أو كما قال «باكويوفسكي» المؤرخ الروسي: «أنها مسألة موت أو حياة، إما الحجاج وقبضته الحديدية، أو العراق الثائر الذى يقضي على الأمويين وحكمهم»[1].

حركة عبدالله بن جارود

كانت أول مجابهة مسلحة بين الموالي والنظام الأموي، في بدايات ولاية الحجاج في العراق، وذلك عبر مشاركتهم في انتفاضة عبدالله بن جارود العبدي في البصرة[2]. ولقد جمع بين الطرفين ـ الموالي وابن جارود ـ قاسم مشترك هو النقمة على سياسة الحجاج الاقتصادية، في وقت كان الحجاج، يتابع حملته التعبوية ضد الخوارج في البصرة، على غرار ما فعل في الكوفة. ويبدو أن حرصه على اختصار النفقات المعروفة بالعطاء هو الذي دفعه إلى إنقاصها، ربما تحت ضغط الحملات العسكرية إلى المشرق، مما أدى إلى إغضاب زعماء البصرة وإثارة جدل بينه وبين عبدالله بن جارود الذي شعر بالإهانة مع أصحابه. وما لبث أن أخذ هؤلاء يجتمعون سراً للقيام بإنقلاب ضد الوالي الأموي، كما حدث سابقاً مع عبيد الله بن زياد في أعقاب وفاة الخليفة يزيد بن معاوية[3]. وصادف حينذاك أن جماعات من الموالي[3] كانت قد لجأت حديثاً إلى

(١) ي. أ. بليايف، العرب والإسلام والخلافة العربية ص ٢٣٢.

(٢) حدثت في العام ٧٥ هـ. الطبري ج ٧ ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد ج ٣ ص ٣٢٩.

البصرة، هاربة من السياسة القمعية للحجاج، فانضمت إلى ابن جارود في انتفاضته التي استكملت خيوطها بالهجوم على معسكر الحجاج ونهبه(1). ولكن الحجاج قضى عليها بسهولة وجعل من قسوة العقاب لأصحابها، أمثولةً للذين يتمردون على قراراته(2).

وكانت هذه الحادثة أول مجابهة دموية بين الحجاج وبين العراقيين بمن فيهم الموالي، مقرناً الأول بالفعل والتنفيذ ما التزم به في خطبته الشهيرة بالكوفة(3). غير أن الانتفاضة على ما تميزت به من إرتجال ونطاق محلي، كانت مؤشراً لسلسلة من الثورات وحركات التمرد، بعضها كانت له دوافع انتفاضة البصرة، والآخر انطلق من معطيات أعمق، وحظي بالتفاف جماهيري أكثر إتساعا. وقد تكون المقارنة جائزة بين عهدين متشابهين في مختلف ظروفهما السياسية والاقتصادية، أو بالأحرى بين إثنين من كبار الولاة الأمويين في العراق، وهما زياد بن أبيه والحجاج بن يوسف، فالأول جاء إلى السلطة في أجواء أكثر تشنّجاً من تلك التي رافقت الآخر، فكان رائد النهج التقليدي للسياسة الأموية في العراق القائم على العنف، إذ كان من أبرز المتأثرين به الحجّاج نفسه، غير أن الأول أكثر مرونةً واتقاناً في معادلاته، وكذلك أكثر براعة في المحافظة على التوازنات السياسية والقبلية والأقليمية.

ومن ناحية أخرى، فإن زياداً كان يحمل وراء رصيداً من الكفاءة ومن التجربة أكسبه شهرة خاصة منذ العهد الراشدي(4)، قبل أن يستجيب لإصرار معاوية الذي وجد فيه رجل المرحلة القوي، والقادر على تطويع المعارضة السياسية في العراق. أما الحجّاج، ممثل المروانيين والثقفي الإنتماء أيضاً، فكان على عكس ذلك يستمد قوته من الخليفة الذي اكتشف فيه طاقات تناسب تلك الظروف، وارتفع بفضله إلى المستوى الذي بلغه في النهاية كحاكم للمشرق الأموي. ومعنى ذلك أن الحجّاج كان يتوكأ في نفوذه على الخليفة، وهذا بدوره لم يتردد إذا اقتضى الأمر في التخلي عنه، كما حدث أثناء

(1) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٣٨٢.
(2) الطبري ج ٧ ص ٢١٤ - ٢١٥.
(3) المسعودي، مروج ج ٣ ص ١٢٧ - ١٢٨.
(4) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢١٩.

المفاوضات مع ابن الأشعث وأصحابه. فالتقويم المناسب إذن في إطار المقارنة بين الرجلين، هو أن الأول حقق أهداف السلطة الأموية، بفرض النظام وكبح المعارضة، دون أن يثير أجواء الاستقرار التي اقترنت بعهده، أما الثاني فقد استعدى جميع الفئات بما فيها «الأرستقراطية»، التي ثارت عليه بزعامة ابن جارود[1]، متحوّلاً بأسلوبه الصدامي إلى أداة إثارة وتشجيع على التمرد والعصيان.

حركة المطرّف بن المغيرة

هذا المّد الثوري الذي اكتسح العراق مع أجواء مشجعة جديدة، تابع انتشاره متحدّياً القبضة الحديدية الضاغطة فوق مختلف الاتجاهات فيه. فمن انتفاضة «الأرستقراطية» المتحالفة مع الموالي في البصرة، إلى انتفاضة الزنج في منطقة الفرات الأوفر حظاً ونجاحاً من الأولى[2]، كان التيار الثوري ما يزال ينمو ويتصاعد. ولم تنج الإدارة الأموية من تأثرها بهذه الموجة، عندما أعلن والي «المدائن» المطرف بن المغيرة ثورته على الحجّاج، تعبيراً عن موقفه الرافض لسياسته العراقية. ولعل عنصر الإثارة في هذه الحركة، أن يكون على رأسها أحد كبار العاملين في الإدارة الأموية في العراق، والعائد في إنتمائه إلى بيت عريق في الموالاة، حيث كان أبوه المغيرة بن شعبة، من أبرز الشخصيات السياسية التي اعتمد عليها معاوية في المهمات الصعبة. فقد ثار المطرف على الحجّاج، ليس من موقع الحرمان أو الاضطهاد، ولكن من موقع السلطة، بعد أن رفض السير بتبعية مطلقة وراء مواقف «رئيسه» غير المسوّغة في كثير من الأحيان.

وكان الطرح الذي حاور به الخوارج الصفرية بزعامة شبيب بن يزيد، يعبِّر عن مدى التناقض في المبدأ والرؤية بينه وبين السلطة. فهو لم ينطلق من خلفية عدائية خاصة ضد الحجاج، بل تحرك بدوافع مجذّرة تناولت الموقف العام من السياسة

---

(١) راجع الحوار الذي جرى بين الحجاج وابن جارود حول العطاء. ابن الأثير، ج ٤ ص ٣٨١.

(٢) قامت بهذه الحركة مجموعة من العبيد ومن تحالف معهم من المسحوقين، وذلك بزعامة رجل غامض يعرف باسم (رباح) وأخبارها غير واضحة في الروايات، وإن كانت دوافعها على الأرجح اجتماعية، واقتصادية. ابن الأثير ج ٤ ص ٣٨٨. دكسن، الخلافة الأموية ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

الأموية، الممثلة بخليفتها عبد الملك والجهاز الحاكم في العراق[1].

ويبدو أن الثورة الصفرية والهجوم على المدائن مركز المطرّف، كانا من الدوافع المباشرة لإعلان تمرد الأخير بدوره على السلطة الأموية. فقد شجعته تلك التطورات على اتخاذ المبادرة بإقامة حوار، ومن ثم نوع من التنسيق مع الخوارج الصفرية. وكان يعتقد أن ثمة قاسماً مشتركاً ربما جمع بينهما، وهو رفض الاستئثار والتسلط والإنحراف[2]. غير أن مشكلة السلطة كانت نقطة الاختلاف المبدئية، إذ أفسدت محاولات التفاهم على موقف موحد بين الطرفين. فبينما رأى المطرّف أن العودة إلى النهج الذي ساد في مطلع الخلافة الراشدية، هي المخرج الوحيد لهذه المشكلة، تمسك شبيب وجماعته بطرح الخوارج المعروف بشأن السلطة، لأن هذا الرأي يعني استمرارها قرشية تستأثر بها فئة خاصة من المسلمين، وهو منطق مرفوض لدى الخوارج. فلم يجد المطرّف بدّاً من العمل منفرداً، بعد أن كشفت أجهزة الحجاج حقيقة مواقعه من الحكم الأموي، معتمداً على حفنة من أصحابه المتأثرين بأفكاره الإصلاحية، وكان من بينهم أخوه حمزة بن المغيرة والي همذان الذي أمدّه بما احتاج إليه من الأسلحة والأموال. غير أنه سرعان ما تخلّى عنه خشية غضب الحجاج، بعد أن وقف على صعوبة مهمته والعقبات التي تعترض نجاحها[3].

وهكذا لم يجد الوالي الأموي في العراق، أية صعوبة في إخماد حركة المطرّف وتصفية ذيولها بالسرعة القصوى. فهي لم تملك من مقومات التنظيم والإعداد العسكري، ما يحقق لها التحوّل الضروري من حركة محلية أو عصيان مسلح، إلى ثورة شاملة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واضحة. وعلى الرغم من الذهنية المتفتحة لقائدها

(١) نسب للمطرف قوله في معرض الحوار مع شبيب الخارجي أثناء حصار الأخير للمدائن بعد أن سئل عن الغاية التي يبتغيها من حركته: «ما دعوتم إلاّ إلى الحق وما نقمتم إلا جوراً ظاهراً. أنا لكم متابع فبايعوني على ما أدعوكم إليه ليجتمع أمري وأمركم... أدعوكم إلى أن نقاتل هؤلاء الظلمة على أحداثهم وندعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيه وأن يكون هذا الأمر شورى بين المسلمين، يؤمّرون من يرتضون على مثل هذه الحال التي تركها عمر بن الخطاب». ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج ٤ ص ٤٣٤.

(٢) المكان نفسه.

(٣) الطبري ج ٧ ص ٢٦٥.

المطرّف ونزعته الجدية إلى الإصلاح، إلا أنها كانت حركة محدودة النتائج إلى حد كبير. ولكن الجانب المثير فيها، أنها أول تحرك للمعارضة في إطار الحكم الأموي، تجاوز الدوافع الشخصية والذاتية، إلى محاولة التعرض لقضايا رصينة ومصيرية في ذلك الوقت. فكانت صرخة جريئة من داخل النظام الذي تجاهل وبصورة شبه دائمة، مصالح الأكثرية في هذا الأقليم، حيث قامت حركة المطرّف وفي أعقابها ذلك المسلسل الطويل من الحركات الثورية، ليصبح العراق حينذاك وكأنه البركان الموقوت الذي لا ينفك يقذف بالثورة وراء الأخرى، متحدّياً قبضة الأمويين الشديدة في شخصية الحجّاج، وشتى أساليب الملاحقة والعقاب الفردي والجماعي التي اشتهر بها الأخير.

حركة ابن الأشعث: قائد «أرستقراطي» لثورة شعبية:

لقد كانت حركة المطرّف بن المغيرة ربما في جانب منها أو أكثر، مقدّمة لأخطر ثورات العراق حينذاك، تلك التي تزعّمها عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، وذلك على امتداد ثلاثة أعوام تقريباً من المجابهة الدموية المستمرة (٨١ هـ - ٨٤ هـ). فقد اتفق ابن الأشعث مع سلفه بأن كلاهما من بيت عريق الإنتماء للنظام الأموي، وكلاهما شغل مناصب ومهمات ذات شأن في إدارة الحجاج. وعدا ذلك، فالاختلاف، بل التناقض واضح جداً في مسار كل منهما وفي رؤيته الى الأمور. فبينما تمرد الأول طوعاً، تحركه الثورة على الظلم والإنحراف على حد قوله(١)، كان الآخر مكرهاً بفعل ظروف مختلفة على اتخاذ هذا الموقع، دون أن ينسى ما انطبع عليه من تربية إنتهازية وذهنية «أرستقراطية». فعبد الرحمن هو سليل القبيلة الشهيرة كندة التي كان زعيمها الأشعث ابن قيس قد ارتّد في مطلع خلافة أبي بكر، ثم تراجع عن ذلك بعد هزيمته على يد عكرمة بن أبي جهل. وفي «المدينة» أصبح الأشعث تدريجياً أحد البارزين من رجالات السياسة فيها، غير أنه اكتسب شهرته بنوع خاص من خلال دوره المشبوه في حروب صفين. فقد كان من كبار المؤيدين لعليّ على غرار الأكثرية من القبائل اليمنية المتعاطفة مع الخليفة، إلا أنه ساهم جدّياً بتنفيذ دعوة «التحكيم» التي طرحها الجانب الأموي. ومع انتقال الخلافة إلى معاوية كان الأشعث وأبناؤه من أركان النظام الجديد في

(١) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٤٣٤.

العراق، لا سيما محمد بن الأشعث، أحد أبـرز المجموعـة التي اعتمد عليهـا الأمويـون والمعـروفة بـ «الأشـراف»، كما كـان اليد اليمنى لعبيـد الله بن زيـاد في إجهـاض ثـورة الكوفة المفترض أن يقودها الحسين بن علي[١]. أما عبد الرحمن نفسه قائـد الثورة، فلم يكن غـير صورة مكررة لسابقيـه، ولعله كان أكثر مفاخرة بنسبه العريق وتشبثاً بسلوكه «الأرستقراطي»[٢].

ومن البديهي أن رجلاً له هذه الصفـات، من النادر أن يختـار موقعـاً لنفسه غـير المـوالاة والتبعية، كـونه المـوقع المنـاسب لإشباع ميـوله الشخصيـة والسلطويـة، غـير المتعارضة ومصالح النظام أو سياسته. ومن هذا المنظور قد يتبـادر إلى الذهن بـأن خطأً أصاب المعادلة القائمة، مما سيؤدي ربما إلى تفسّخ الركائـز البنيويـة لهذا النـظام، ولكن الـواقع كـان مخالفـاً لهذا التصـور، فما زالت لـدى السلطة الأمويـة، مركـزيتها القـوية وأدواتها المتفوقة، لتصفية الحركات الثورية، سواء كان مصدرها الأحزاب المعارضـة أن المنشقون على النظام بدوافعهم المختلفة.

وهـذه الثورة في تكـوينها التنـظيمي، لم تكن في البدء سـوى الحملة العسكـريـة الضخمة التي أرسلها الحجاج، لتأديب أحد ملوك الترك (رتبيـل)[٣] في المنطقة المحاذية لولاية سجستان الشرقية، مما يعني أن قائد الحملة نفسه قد تحول إلى قائد للثورة. وقـد لا يكـون ذلك مثيـراً للاستغـراب، لأن أحداثـاً مشابهـة في التاريـخ غالبـاً ما استُغلت لتحقيق عمليات من هذا النوع، تتنازعها الرغبة في التغيير عبـر دوافع متعـددة. ولكن المثـير في الأمر أن تتحـول هذه الحملة إلى ثـورة شعبية، وأن يكـون عبد الـرحمن، بغير إرادة منـه، قائـدها المـرغم على المـطالبة بتغيـير نظام هـو الأقرب إليـه والأحرص عـلى استمراره.

وكـان الحجّاج بعـد القضاء عـلى خطر الخـوارج في العراق، يعمـل على تحجيم المعارضة السياسية، وتـطويق ما يمكن أن يسـاعد عـلى نمو التيـار الثوري، تفـادياً لأي

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال ص ٢٣٩.

(٢) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٣٤، الدينوري ص ٣١٧.

(٣) **الطبري ج ٨ ص ٤.**

فشل في مهمته الصعبة. ولعل حملاته العسكرية إلى ما وراء سجستان هي محصلة هذه السياسة التي يجد فيها الباحث ارتباطاً بالوضع الداخلي في العراق يتعدى بكثير أسبابها الخارجية. والحجاج نفسه لا ينفي هذا الدافع، عبر المحاولة الهادفة إلى تشتيت المعارضة وبعثرة عناصرها في مهمات مفتعلة. وأي سبب آخر قد لا يجد محلاً له في سياق التعبئة العسكرية العريضة التي بادر الحجاج إليها مباشرة بعد تصفية ثورة الخوارج. ومن ناحية ثانية، إستناداً إلى الروايات، أن «رتبيل» ملك الترك المستَهدف، كان على وفاق مع النظام الأموي والتزام بالشروط، التي نصّت عليها معاهدة سابقة بين الطرفين[1].

وكان قد سبق لعبيد الله بن أبي بكرة، الوالي السابق لسجستان، أن قام بحملة إلى كابل أو كابلستان (بلاد رتبيل)[2]، حيث أصيب جيشه العراقي بنكبة جسيمة، بعد أن استدرجه الملك التركي إلى شعاب ومضائق تلك البلاد ذات الطبيعة الجبلية القاسية[3]. وعكست نتائج هذه الحملة الفاشلة، موجة من الاستياء في العراق على الصعيدين الرسمي والشعبي. فالحجاج من جانبه صُدم بالمعاهدة المهينة التي حُمل قائده على الموافقة عليها، إنقاذاً لجيشه المحاصر، والعراقيون من جانب آخر استفزتهم الخسائر البشرية المرتفعة، حيث كان المقاتلون في معظمهم من البصرة والكوفة[4].

ولكن الحجّاج، وقد كانت لديه مجموعة جاهزة من الجنود، ما لبث أن قذف بها إلى سجستان، بقيادة واليها الجديد عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث. وهنا تتناقض الروايات حول الدافع الذي جعل من هذا الأخير بطل المهمة العسيرة، دون أن يستطيع الباحث في ضوئها، ترجيح فرضية على أخرى إلا بشيء من الصعوبة. فهل كان اختيار عبد الرحمن نوعاً من التكريم لرجل - عدا المكانة التي احتلتها أسرته في

---

(١) روى أبو مخنف عن رتبيل أنه كان مصالحاً وقد كانت العرب قبل ذلك تأخذ منه خراجاً. الطبري ج ٧ ص ٢٨٢.

(٢) (٧٩ هـ /٦٩٨ م). المكان نفسه.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المكان نفسه.

النظام الأموي ـ كانت بينه وبين الحجاج علاقات مصاهرة ومودة حيناً[1] وجفاء وحقد حيناً آخر[2]؟ أم أن اختياره كان جزءاً من الحملة العامة التي شغل بها الحجاج في ذلك الوقت، الهادفة إلى التخلص من العناصر المعارضة وإبعاد ذوي الطموح السياسي عن العراق، تفادياً لخطرهم في مهمات أقرب إلى النفي أو الإبعاد؟ ولعل الافتراض الثاني صالح للنقاش، وذلك اعتماداً على عدة مؤشرات[3]، منها العلاقة الشخصية التي يرجّح أنها كانت غير ودية بين الرجلين، ثم السرعة غير المتوقعة التي تمّ فيها إعداد الجيش وإرساله مع القائد الجديد، وكذلك التشنج الذي تحكم في تصرفات الحجاج إزاء اقتراح قائده في وقت لاحق، بتجميد الوضع في (كابل) لضرورات عسكرية، بعد أن رفض الوالي الأموي مناقشة أي قرار لا يقترن بالحرب ومتابعة التقدم، كما نصّت عليه المهمة[4].

وما لبث عبد الرحمن أن سار إلى مهامه كوالٍ لـ سجستان، على أن يتابع ما بدأه سلفه في كابل[5]. فنفَّذ طائعاً أوامر الحجاج، وهاجم بجيشه الكبير معاقل «رتبيل»، برغم التودد الذي أظهره الأخير، ربما بدافع الخوف أو محافظة على سلامة الحدود والجوار[6]. وكان «ملك» الترك على الأرجح، يتحاشى الصدام مع الأمويين، مؤثراً الحلول السلمية[7]، إلا أن عبد الرحمن لم يكن لديه خيار إزاء المهمة الثقيلة التي حمل أعباءها بغير حماسة. وبقدر ما كانت البداية مشجعة وناجحة، كانت ملامح الخطر تزداد في الاقتراب والوضوح، بعد أن أدرك القائد الأموي أنه أمام عملية استدراج أخرى، يقوم بتنفيذها «رتبيل»، للقضاء على حملته الكبيرة. ولقد بنى اعتقاده على تجربة سلفه من ناحية، وعلى التراجع المشبوه الذي قام به الملك التركي في عمق بلاده

(١) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٣٤.

(٢) الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٣١٧، الطبري ج ٨ ص ٤.

(٣) راجع قول الحجاج المنسوب إليه: «ما نظرت قط إلى هذا (ابن الأشعث)، إلا اشتهيت أن أضرب عنقه». الدينوري ص ٣١٧.

(٤) الطبري ج ٨ ص ٨.

(٥) ٥٨٠/٦٩٩ م.

(٦) الطبري ج ٨ ص ٤.

(٧) المصدر نفسه ج ٨ ص ٤.

الجبلية من ناحية أخرى. وكان قائد الحملة مصيباً في مخاوفه من خطة عدوه التي باتت معروفة، ولكنه وجد نفسه في مأزق الاختيار بين الاستمرار في التقدم وراء فلول الترك، أو التوقف والإكتفاء بانتصاراته الجزئية المحدودة. وكانت لكل من الخيارين محاذيره وخطورته، فالأول يعني المغامرة بحملته وهي على درجة من الكثافة، بعد تعزيزها بقوات إضافية، مما يتعذر عليه التحرك بالسرعة المطلوبة، ويكون بالتالي هدفاً سهلاً للفتك به في تلك الممرات الضيقة. أما الثاني، وهو لا يخلو من الحذر أيضاً، معناه طرح العلاقة بين قائد الحملة وبين الحجاج على بساط المناقشة، بما يتمخض عن ذلك من نتائج ليست عملياً في مصلحة الأول.

وقبل الاستطراد في مناقشة الموقف العسكري في بلاد الترك، ينبغي التوقف قليلاً عند الوضع الداخلي لهذه الجبهة، وأعني هنا بصورة خاصة، تركيبة الجيش الذي يقوده عبد الرحمن. فهو حسب الروايات التاريخية، قد ضم أربعين ألفاً من العراقيين، جرى اختيارهم مناصفة من البصرة والكوفة[1]. أي أن زعامات المعارضة والقبائل و«القراء» وبقية القوى المؤثرة في العراق، كانت مشاركة في هذه الحملة وهي معنية بدورها في تقرير الموقف الذي سينتهي إليه القائد العام الذي كان نتيجة لذلك غير قادر على اتخاذ قراره بمعزل عن القيادات الأخرى.

وبعد مداولات انتهى عبد الرحمن إلى قرار وسطي وافق عليه الجميع، وهو الإكتفاء بما حققته الحملة من مكاسب عسكرية واقتصادية والتراجع إلى «بست»[2]، واتخاذها معسكراً مؤقتاً قبل معاودة التحرك. وكتب إلى الحجاج باقتراحاته التي اعتقد أنها قد ترضيه، وهي تجميد الحرب لفترة زمنية محددة لا تتجاوز العام، كي يتاح للجنود معرفة هذه البلاد والتأقلم مع طبيعتها الجبلية، ومن ثم التوصّل إلى إمتلاك أساليب القتال الخفيفة، المتكافئة مع تلك التي برع فيها المقاتلون الترك. ولكن الحجاج، وكان يدرك بشعوره الحذر ما قد يسفر عنه من نتائج، تجمّع جيش كبير في قاعدة عسكرية من دون قتال، خصوصاً إذا كانت عناصره من المعارضة ومُكرهة على

---

(١) الطبري، ج ٨ ص ٤.

(٢) إحدى مدن سجستان، وكانت قاعدة عسكرية لشن الحملات ضد الأمراء المستقلين في الشرق R. Hartmann . دائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ٦٢٥ - ٦٢٦.

الاشتراك في هذه الحرب. جاء رده كما توقعه الجميع، هو الرفض وتجديد الأوامر بالزحف وراء قوات الترك، ومعه تهديد بالعزل لقائد الحملة إذا خالف ذلك[1].

وكان الموقف في «بست» على جانب كبير من التشنج، ولم يكن المقاتلون وقادتهم ينتظرون سوى المحرّك للإنفجار والثورة. فقد بلغ الحقد على سياسة الحجاج وممارساته الفوقية حداً بعيداً، لا سيما إصراره على متابعة الحرب، دون أن يرى هؤلاء في ذلك سوى مؤامرة جديدة ضدهم للحؤول دون عودتهم إلى العراق. ولا يستطيع الباحث أن يجد هنا تسويغاً موضوعياً، لتشبّث الحجاج بقراره العسكري يتجاوز هذا التصوّر. ذلك أن العنف الذي انطبع عليه الأخير منذ أول مهمة تولاها في حياته السياسية، كان يفسد عليه الكثير من الحلول ويجرّه إلى مآزق، كادت أن تقضي عليه في بعض الأحيان. فقد ظل يعتقد أن أقصر الطرق إلى تطويع المعارضة، هو إشغال الناس بهذا النوع من الحملات، وإلهائها عن مقارعة النظام والمطالبة بشروط أفضل لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. كانت تلك نقطة الضعف في شخصية الحجاج، وهي المبالغة في اللجوء إلى العنف، وفي تجاهل الحقوق المشروعة لفئات عديدة كان يستخف بقوتها إلى حد كبير.

لقد كان جواب الحجاج، المؤشر الذي قلب المقاييس، وعكس لاتجاهات في «بست»، حيث جاءت المبادرة الأولى المضادة، في الدعوة إلى «مؤتمر» عام لمناقشة موقف الحجاج. فألقى عبد الرحمن خطاباً مؤثراً، لا يخلو من عبارات تحريضية انعكس عليها ذلك التجريح بشخصيته من جانب الحجاج الذي اتهمه بالتخاذل وضعف الرأي[2]. ولقد حركت كلماته عواطف الجنود نحو الإتجاه الذي أصبح الخيار الوحيد للقادة والمقاتلين في الوقت نفسه، مظهراً ما لديه من ذكاء بإعطاء القرار للمؤتمر، حسب رواية أبي مخنف: «إنما أنا رجل منكم أمضي إذا مضيتم وآبي إذا أبيتم»[3]. فيأتي الرد

(١) «أمضِ لما أمرتك به من الوغول في أرضهم وإلا فإن إسحاق بن محمد أخاك أمير الناس» الطبري ج ٨ ص ٨.

(٢) المصدر نفسه ج ٨ ص ٨.

(٣) المكان نفسه.

السريع والفوري: «لا بل نأبى على عدو الله ولا نسمع له ولا نطيع»[1]. هذه الإستجابة العفوية كانت تخفي وراءها كوامن الغضب المخزونة لدى المقاتلين الذين اتخذوا حينذاك موقعهم الطبيعي، كثوّار وليس كجنود نظاميين تحت أمرة الحجاج.

وهكذا تحوّل الجيش الذي أعدّه الوالي الأموي من صفوة المقاتلين في الكوفة والبصرة، ليمضي في مهمة غامضة، إلى ثورة تستهدفه مباشرة وترفع السلاح في وجهه. وعبر الطريق إلى العراق، كانت عوامل إضافية مشجّعة تدعم هذه الخطوة وتوسع دائرتها، وذلك من خلال التعاطف المحسوس الذي لقيته من المدن والقرى العديدة. وكان هذا دافعاً إلى بلورة قضايا ما زالت حتى ذلك الوقت خارج إطار المناقشة، وفي مقدمتها الموقف من الحكم الأموي عامة، إذ كان من الصعوبة تجزئته، إنطلاقاً مما يمثّله الحجاج كواحدٍ من أركانه، ولذلك جاءت صيغة «البيان» معبرة في هذا الشأن، لا سيما في الدعوة إلى «خلع أئمة الضلال وجهاد المحلّين»[2].

ولقد دأب قائد الثورة أثناء ذلك ما استطاع على اجتذاب الأنصار لضمان مجابهته مع الحجاج، لا سيما الأتصال بوالي خراسان، القائد الشهير المهلب بن أبي صفرة. غير أن هذا القائد لم يشأ زج نفسه في هذه المغامرة، وهو البعيد بطبيعته عن الحركات الإنفصالية والثورية التي قاومها طويلاً في حملاته السابقة ضد الخوارج. فالمهلب كان ميّالاً كعسكري محترف إلى الانضباط والموالاة، ويرى موقعه إلى جانب السلطة وليس ضدها، حسب النهج الذي سار عليه، سواء تحت مظلة الحكم الأموي أم الزبيرّي أم أي حكم آخر. ومن هذه الرؤية الخاصة، اكتفى المهلب بإسداء النصيحة لعبد الرحمن بالتراجع عن عزمه، وتحذيره من مخاطر مسيرته إلى العراق، في الوقت الذي أرسل إلى سيده في الكوفة تقريراً شاملاً عن تحركات الثورة، تضمن معلومات هامة اكتسبها من خبرته الطويلة في الحرب[3].

وفي تلك الأثناء كان الحجاج يترصد أخبار الثورة، دون أن يفقد ثقته الكبيرة

---

(١) الطبري ج ٨ ص ٨.

(٢) المصدر نفسه ج ٨ ص ١٠.

(٣) المكان نفسه.

بنفسه ومقدرته الكبيرة على إحباطها. فغادر الكوفة إلى البصـرة، ومنها إلى «تستر»[1]، المكان الذي اتخذه معسكراً لقواته. وهناك تلقّى الحجاج أولى هـزائمه منـذ بروزه عـلى مسرح الأحداث في خلافة عبد الملك، اضطر بعدها للإنسحاب إلى «الزاوية» (بالقرب من البصرة). ولقد كانت هذه النتائج تعني الكثير في حسابات الثوار، الذين وجدوا في انتصارهم على «الرجل الحديدي» الـذي زرع الخوف في قلوبهم زمناً الباب الـواسع إلى النجاح وتحقيق النصر. وكانت أولى ثمرات هذه المعـركة، دخـول عبد الـرحمن إلى البصرة التي أعلنت موقفها المتعاطف مع الثورة، والتي بلغت ذروة مراحل التصعيـد في مسيرتها الظافرة. ولكن الانتصار أعقبته انتكاسة غير متوقعة، أدت إلى إسترداد الحجاج للبصـرة، متصـديـاً بشجـاعـة خـارقـة للثـوار، عـلى الـرغـم من المتـاعب العسكـريـة والتمـوينية[2]. وكـان نجاحـه في تفادي استمـرار التدهـور في مـواقعـه، منـطلقـاً من عنصـرين إثنين: **الأول**، تـطويق أزمـة التمـوين والتخفيف من آثـارهـا السلبيـة عـلى قواته[3]. **والآخر**، الدور الفعّال الذي قامت به الفرقة الشامية بقيادة سفيان بن الأبرد الكلبي[4]، القائد الأموي الذي استُدعي إثر إستفحال ثورة الخوارج الصفريـة، وكان له التأثير الكبير في القضاء عليها.

ولكن خسارة البصرة في موقعة «الزاوية»، لم تكن على درجة من الخطورة، إذ أن تـأثيرهـا على مسـار الثورة كـان سطحيـاً، ولم ينل من انـدفاعهـا أو من خـططهـا التي استمرت في التنفيذ دونما عائق. وكانت الكوفة في الواقع، المدينة الأكثر جدارة لاتخاذها دورها المطلوب، فهي كمركز استقطابي للمعارضـة ومناهضـة الحكم الأموي، احتلّت أهميـة في هذا المجـال دون منـافس، وهو دور اكتسبتـه عبـر مـوروث من النضـال السياسي والصراع الدموي ضد الأمويـين. وما لبثت أن تكتّلت بكـل فئاتهـا وراء عبد الرحمن ومنحته تـأييدهـا المطلق، خصـوصاً وأن قـائد الثـورة هو كـوفي المولـد والمنشأ،

(١) تقع في أقليم خوزستان إلى الشرق من نهر دجيل. **J. H. Kramers** دائرة المعارف الإسلامية ج ٥ ص ٢٤١.

(٢) الطبري ج ٨ ص ١١.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المصدر نفسه ج ٨ ص ١٢.

وبالتالي فإن قوته السياسية إنما هي في الكوفة، حيث تسود القبائل اليمنية ومنها فضلاً عن كندة القبيلة الشهيرة (همدان) التي كانت سبّاقة إلى الإعتراف به[1]. بالإضافة إلى ذلك فإن «الحركة» الشيعية وهي أقوى الاتجاهات السياسية في الكوفة، كان من السهولة المراهنة على مواقفها الإيجابية في مثل هذه الظروف، فهي تحمل استمرارية الثورة في الوجدان، وتعيش التعبئة كالإنفجار الموقوت. ومن خلال هذه المعطيات، تجاوبت الكوفة بكل طاقاتها لتكون مركز الثورة على الحكم الأموي، ذلك القاسم المشترك الذي وحّد بين مختلف فئاتها وبين قائدها عبد الرحمن.

وفي ذلك الوقت كان الخليفة في دمشق، على اتصال وثيق بالأحداث المقلقة التي وفدت عليه من العراق، فأبدى مخاوفه من تدهور الأوضاع إلى درجة تفتقد فيها الدولة المروانية زمام الأمور مرة أخرى، خصوصاً بعد فشل الحجاج في استعادة الكوفة[2]. وبادر عبد الملك إلى دعوة مستشاريه وأعوانه لدراسة الموقف في العراق، والإنتهاء إلى حلول موضوعية تساهم في تخفيف حدّة التحامل على السياسة الأموية، إذ كان الحجاج بأسلوبه القمعي أحد مظاهرها المتطرفة. ولقد أسفر الاجتماع عن اقتراحات عملية جسّدت في الحقيقة المستوى الجدّي الذي نُوقشت فيه الأحداث العراقية، مما جعلها أشبه بعملية انتقاد ذاتي لسياسة الحكم الأموي واعتراف بالسلبيات والأخطاء[3]. ذلك أن وفداً من محمد بن مروان (أخي الخليفة) وعبدالله (ابنه) توجه إلى دير الجماجم (معسكر الثوار)، ومعه المقترحات التالية: عزل الحجاج عن العراق إذا كان ذلك مطلب العراقيين، واستبداله بمحمد بن مروان والمساواة في العطاء بين أهل الشام وأهل العراق، أي بتعديل نصيب العراقيين في العطاء وزيادته إلى مستوى الشاميين وتعيين عبد الرحمن، قائد الثورة على أية ولاية يختارها باستثناء العراق، فتكون له طيلة حياته[4].

ومن الواضح أن الخليفة كان إيجابياً وواقعياً في حلوله التي بعث بها إلى الثوار،

---

(١) الطبري ج ٨ ص ١٤.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٤٦٩.

(٣) الطبري ج ٨ ص ١٥.

(٤) ابن الأثيرج ٤ ص ٤٧.

حتى أنـه تخلى عن واليـه المقرّب الحجـاج الذي وقـع عليه عبء المسؤوليـة في اجتمـاع دمشق. ولم تكن هذه ظاهـرة تغيير في سيـاسة الخليفـة القوي، بقـدر ما كـانت محاولـة لتطويق الإنفجار الكبـير في العراق والحـدّ من خطره. غـير أن مقترحـات عبد الملك لم تلق التجاوب لدى الطرفين المتنافسين، فقـد استقبلها الحجـاج بفتور وبشعـور بالمـرارة والإستياء، لتخلّي الخلافة عنه في وقت لم يفلت زمام الأمر نهائياً من يـده، بينها رفضهـا الثوار لاعتقادهم أن ميزان المعركة لا زال يميل نحوهم، بينها كان عـلى رأس المتشددين «القراء» أو الفقهاء في المصطلح الآخر للكلمـة(١)، تلك الفئة الـطليعية في الثـورة التي شكلت عبر هذا الموقع نقطة الثقل في توجيه القرار الحاسم، وكان الوحيد الذي انحنى لعروض الخليفة وتعاطف معها، هو قائد الثورة نفسه. وهنا أخذت الصورة المتناقضة، تنقشـع عند أول تجـربة بـين الثورة كمبـادىء وأهداف وجمـاهير معبـأة، وبين قـائدهـا «الأرستقراطي» بنزعته السلطوية المتوارثة. فقد كان لقـاء عبد الـرحمن مع ثـواره، مجرد صدفة ألزمته بهـا ظروف مـرحلية خـاصة، ولهـذا فإن أي رادع لم يحـل دون تخلّيه عن إلتزاماته، مهما عظمت، إذا ما تغيرت هذه الـظروف. وفي كل الأحـوال فإن طمـوحه كـان إلى جانب السلطة وليس الثـورة عليها كـما أشرنـا، ولـم تكن دوافعه الأسـاسية، سوى الشعور بـالإهانـة، والأهم من ذلك هـو افتقاد المنصب والخـوف على نفســه من عقـاب الحجاج، وهـا هي الفرصـة تعيد نفسهـا، فتأتيـه الولايـة ومعهـا قهر الخصم اللدود.

---

(١) من الشائع المتداول، أن القرّاء هم حفظة القرآن ومفسّروه ـ أو بمعنى آخر الفئـة المثقفة في الكـوفة والبصرة في ذلك الحين، ولكن ثمة رأياً جديداً لمؤرخ معاصر، يميل إلى تفسير هذه الكلمة (القراء)، بأنها تمثل «أهل القرى» الذين تكاثروا في المصرين العراقيين أو على تخومهما، إبان حركة الفتوح وفي أعقابها، بحيث يبدو غير منطقي برأيه بلوغ عدد «قراء» القرآن، ذلك الحدّ الذي كانوا عليه في ثورة ابن الأشعث. محمد عبد الحيّ شعبان. صدر الإسلام والدولة الإسلامية ص ٦٢ وربما انطوى هذا الرأي على شيء من الصواب، ولكنه ما يزال بحاجة إلى نقاش، كونه غير مستند على حقائق واضحة في النصوص، مما يجعله يكتسب طابعاً تحليلياً أكثر منه واقعياً، خصوصاً وأن هذه العبارة (القـراء) وردت منذ وقت مبكر حاملة «مضمونها القرآني، وذلك من خـلال القول المنسـوب لمعاذ بن جبـل عشية اليرموك مخاطباً هؤلاء بقوله: يا قرّاء القرآن ومستحفظي الكتاب وأنصار الهدى وأولياء الحق». الأزدي، فتوح ص ٢٠٨.

ولكن عبد الرحمن الذي التزم بميثاق الثورة وبايعته جماهيرها وقياداتها، لم يكن صاحب القرار النهائي. فالموقف حدّده الثوار بما لا يقبل المناقشة، وهو الرفض المطلق لاقتراحات الخليفة والاستمرار في القتال، في وقت كانت ظروفه ما تزال تبعث على الأمل بالنصر، بينما كان الحجّاج الذي توقف في «دير قرة»[١]، مبتهجاً بفشل المفاوضات وعودة الخليفة إلى تبنيّ سياسته العراقية. وهكذا انتصرت إرادة الحرب والمجابهة العسكرية، وهي إرادة الثورة، بجماهيرها وقياداتها «وقرائها»، التي وحّد بينها، وعبر مختلف مصالحها، الموقف العدائي من الحجاج، الأداة القمعية الأكثر تطرفاً في تاريخ العلاقات بينها وبين النظام الأموي.

وكادت القوى أن تكون متكافئة برغم التعزيزات الأموية المتواصلة، مما أطال أمد القتال دون تسجيل رجحان ملحوظ لأي من الطرفين[٢]. ولكن الثوّار أظهروا بعض التفوق الفردي والمحدود في بداية الإشتباكات، منحصراً تأثيره في التهيئة النفسية للحرب. وتتوّجت هذه العمليات الخفيفة بمعركة ضارية[٣] في «دير الجماجم»[٤] ـ معسكر الثوار ـ، انتهت بانتصار الحجاج وقواته النظامية المتلاحمة، وهزيمة عبد الرحمن وفراره مع فلول ثورته إلى المشرق. وقد أعقبت ذلك عملية مطاردة للقائد المهزوم بلغت نهايتها المسلحة في معركة «مسكن» [٥]، لم يجد معها بدّاً من اللجوء إلى بلاط «رتبيل» ربما تنفيذاً لاتفاق سابق بين الرجلين[٦].

كانت «دير الجماجم»، معركة النهاية ضد أعظم ثورة شعبية في تاريخ العراق الأموي. وعلى الرغم من أنها لم تكن الأخيرة في تصفية جذورها التي ما تزال قابلة للنمو في أطراف سجستان، إلا أنها كانت معركة المصير التي أنقذ الحجاج بها نفسه من الاحتجاب ونظامه من السقوط. ففي أعقاب الانتصار الكبير، انصرفت جهود الوالي

(١) بإزاء دير الجماجم على مقربة من الكوفة. معجم البلدان ج ٢ ص ٥٢٦.
(٢) المسعودي، مروج الذهب ج ٣ ص ١٣٣.
(٣) وقعت هذه المعركة في العام ٨٢ أو ٨٣ هـ. الطبري ج ٨ ص ١٤.
(٤) بظاهر الكوفة. معجم البلدان ج ٢ ص ٥٠٤.
(٥) الطبري ج ٨ ص ٢٦.
(٦) المصدر نفسه ج ٨ ص ٢٨.

الأموي في إتجاهين: الأول، عسكري وهو مطاردة بقايا الثورة في سجستان والقبض على قائدها بأي ثمن، والآخر، داخلي حيث شهدت الكوفة محاكمات مثيرة أودت بالكثيرين من الثوار الذين وقعوا في قبضة السلطة بعد «دير الجماجم»، بينما تحوّل قصر الامارة إلى مسرح دموي استهدف بشكل خاص، الأسماء البارزة في المعارضة العراقية التي أراد الحجاج استئصالها والقضاء على أي أمل لها في التحرك(١).

وبالفعل، فإن القوى المناهضة للأمويين في العراق تلقّت ضربة عنيفة، لم تعد معها قادرة على إستعادة الحد الأدنى من مواقعها السياسية، في الوقت الذي اشتدت فيه قبضة الحجاج في ملاحقة أعداء النظام، حتى أولئك الذين في موضع الاشتباه. ولم يعد الوالي الأموي أميناً على وجوده وسط هذه البحيرة من الكراهية، فلجأ مباشرة بعد الإنتهاء من تصفية جيوب الثورة، إلى إستبدال العاصمة التقليدية للولاية، بإتخاذ مركز آخر له في واسط(٢) (الاسم الذي اختاره لعاصمته الوسطية الجديدة في العراق)، تجسّدت فيه ملامح الشخصية الجديدة سياسياً وعسكرياً لهذا الأقليم. ولكن «واسط» على ما يبدو لم تنجح في منافسة الكوفة، فبقيت مجرد قاعدة للجنود الشاميين، حيث أصبح لوجودهم ضرورة ملحة من أجل حماية النفوذ الأموي في العراق، منذ أن تهدّد عملياً أثناء هجوم الخوارج الصفرية على الكوفة.

ولكن ثمة شعوراً بعدم الارتياح، كان ما يزال يخالج والي العراق ببقاء عبد الرحمن خارج دائرة العقاب الذي طال رفاقه في الثورة. وكان الحجّاج توّاقاً لبذل المزيد من الثمن، من أجل الحصول على رأس خصمه الهارب، واستحضاره بين يديه، ليلقى جزاءه المحتوم. كما أن بقاءه في بلاط «رتبيل» حيث يجد العطف والترحاب، من شأنه أن يستثير مخاوف الحجاج من متاعب مستقبلية، قد يؤدي إليها هذا التعاطف، وذلك في منطقة تعجّ بالعناصر المضطهدة والحاقدة على الوالي الأموي بصورة خاصة. وهنا يضطر الحجاج إلى إعفاء عدوه التقليدي «رتبيل» من ضريبة سبع سنوات(٣)،

---

(١) Voir: Beydoun, I, la Révolte d'ibn Al - Ach - Ath, PP 160 — 170.

(٢) سميت بذلك لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة، أو لأن موضعاً كان يعرف بهذا الاسم فبنيت على أنقاضه. معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٧.

(٣) الطبري، ج ٨ ص ٤٠.

مقابل تسليمه قائد الثورة المنفي في بلاطه. ولم يجد ملك الترك بدّاً من الرضوخ، لأمر لم يعد من الحكمة المضي في تحمّل أوزاره. ومن المثير حقاً أن يبلغ التناقض هذا الحدّ في العلاقة بين الحجاج ورتبيل، على نحوٍ قضى على أية معادلة مفترضة يمكن استنتاجها في هذا الشأن. فبينما كان الحجاج متشدداً حتى الإصرار في إعلان الحرب على رتبيل، متلمساً ذريعة الإمتناع عن دفع الجزية وهو أمر غير مؤكد(١)، مما أدى إلى دفع حملتين في مهمة غامضة وخطرة، يتناسى الحجاج هنا عداوته لرتبيل، ويتجاهل جدية المعركة التي افتعلها ضده، وما أعقب ذلك من تعبئة عسكرية في العراق تحت شعار القضاء عليه، دون أن يعنيه من هذه الصورة حينذاك، سوى إرضاء رتبيل لحمله على تسليم قائد الثورة الملتجىء لديه.

وكان لا بدّ من الافتراق بين عبد الرحمن ورتبيل، بعد أن آثر الأخير مصالحه، في الإعفاء من الضرائب وفي تجنّب الحرب. فقام بتسليم صاحبه إلى قوات الحجاج، ومعه آخر فصول الثورة الكبرى التي لم يزل وجود قائدها في المنفى يبعث القلق لدى الوالي الأموي. غير أن عبد الرحمن، كان يمتلك لحظة الاختيار الأخيرة، فلم يشأ لعملية المساومة التي كان بطلها، أن تأخذ المجرى الذي يشتهيه الحجاج، ولكنه فضّل اختصار الفصل النهائي من حياته، وذلك بإلقاء نفسه من مكان مرتفع في غفلة عن الحرس، على نحو ما ترجحه أكثر الروايات التاريخية(٢).

وهكذا فشلت محاولة أخرى من محاولات المعارضة العراقية، التي ناضلت طويلاً من أجل التغيير وإطاحة الحكم الأموي. وخرج الحجاج، الهدف المباشر في هذا التحرك الثوري، سالماً من أخطر مواجهة مسلحة في تاريخه السياسي. غير أن خروجه جاء متوكئاً على النظام، لا يملك معه القدرة على الاستمرار، دون تغطية عسكرية دائمة من الجيش المركزي في الشام، مما سيفقد الكثير من القضايا الحيوية توازنها في دولة الأمويين على المدى المستقبلي القريب والبعيد.

---

(١) الطبري ج ٧ ص ٢٨٢.

(٢) ٨٥ هـ / ٧٠٤ م يعرف المكان الذي انتحر فيه عبد الرحمن بن الأشعث باسم (الرخّج)، وقد دفن هناك بينما حمل رأسه إلى الحجاج، حيث يقول أحد الشعراء:

هيهات موضع جثة من رأسها ... رأس بمصر وجثة بالرّخج

الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٤٣. الطبري ج ٨ ص ٤١.

والواقع أن ثورة العراق الكبرى التي قادها عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، كانت وراءها عدة خلفيات متنوعة الملامح، بحيث أن عوامل ثلاثة أسهمت في قيامها وتطورها الذي آلت إليه:

١ - إن الموالي، الفئة المضطهدة في المجتمع العراقي وجدت متنفسها الطبيعي في الثورة، للتعبير عن واقعه الاجتماعي المسحوق، بعد أن تهيأت لذلك عبر مشاركات طفيفة في إنقلاب المختار وانتفاضة ابن جارود.

٢ - الحساسية التي خلّفتها السياسة الأموية في العراق إزاء التيارات المعارضة، حيث افتقدت خلافة دمشق مضمونها الواعد على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وتحولت إلى نظام أسروي قبلي، يتوسل العنف كأفضل الأساليب لحماية نفسه من السقوط. وهذا الموقف أخذ يتجاوز «الحركة الشيعية»، ليصبح موقف الأغلبية الساحقة من المجتمع العراقي وملحقاته الشرقية.

٣ - إن تجييش العراقيين في حملات غامضة ولا تخلو من الخطورة في بلاد «كابلستان» البعيدة، في وقت كانت الحاميات الشامية في العراق محصورة المهمات في حماية الوالي ونظامه، كان من الأسباب المباشرة التي فجرّت الوضع في حملة عبد الرحمن، ومن ثم تحوّلها إلى ثورة مسلحة. وهذا ما يفسر إستعجال الثوار في طرح موقفهم من الحكم الأموي وليس من الحجاج فقط.

لقد تضافرت هذه الأسباب بشكل مباشر والتقت مع طموحات قائد متحدّر من بيت «أرستقراطي»، على مجابهة أقوى ركائز النظام الأموي. فكانت ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، ثورة العراق بكل ما تعنيه هذه العبارة، من حيث المشاركة الواسعة والإستجابة العظيمة، على نحو لم تشهده المحاولات الثورية السابقة. ولا بدّ كي نعي بصورة أكثر وضوحاً خلفيات هذه الثورة الحقيقية، من التوغّل قليلاً في ماضي المجتمع العراقي قبل الإسلام. ذلك أن هذه المنطقة الغنية تراثاً وحضارة، اتخذت منذ وقت مبكر موقعاً جاذباً للأفكار الجديدة والحركات الثورية والإصلاحية. فقديماً عاشت في العراق عناصر عربية تأثرت برغم تبعيتها السياسية للفرس، بالثقافتين الأغريقية والبيزنطية، فضلاً عن العقيدة المسيحية. وأقامت قبلها وإلى جوارها، عناصر أخرى سواء من الفرس، وهم أغلبية السكان في المنطقة، أو من الجاليات الأخرى من يهود

ونصارى من أصحاب المذاهب النسطوري، لا سيما هؤلاء الذين كان لهم دور كبير في مجرى التعايش الحضاري، المختمر في تلك الأرض منذ مئات السنين.

وكان أن ساهم هذا التمازج بين مختلف الأفكار، من شرقية متأثرة بعقائد ومذاهب الفرس (مجوسية ومانوية ومزدكية)، إلى غربية تستمد بريقها من الحضارات الأغريقية والرومانية والبيزنطية - المسيحية، وما رافقها من عادات وتقاليد وآداب وفنون، كل ذلك أدّى إلى نوع من الانصهار الثقافي، أوجد في النهاية مناخاً مميزاً، من حيث الحد الأدنى للحرية الفردية، أو من حيث الغليان الفكري الذي أصبح مع الوقت أبرز سمات المنطقة. ومع إنطلاق حَركة التغيير في شبه الجزيرة العربية، كان العراق أول الأقاليم المجاورة اتصالاً بالإسلام، بعد أن امتدت إليه بواكير الفتوح مع المثنى بن حارثة الشيباني. وما لبث أن تصدّر الأحداث في الدولة الجديدة، بقيام انتفاضة الكوفة، أول احتجاج علني استهدف الخليفة الراشدي الثالث عثمان. ومنذ ذلك الحين لم يفقد هذا الأقليم المبادرة، سواء كان مركز الحكم مع إنتقال العاصمة إلى الكوفة، أم كان محور المعارضة بعد تحوّل الخلافة إلى الأسرة الأموية في دمشق. ولا يمكن أن نتجاهل هنا الدور الذي قامت به حركتا الشيعة والخوارج في بلورة مفاهيم المعارضة السياسية في العراق، تلك التي انتقلت بثقلها لاحقاً إلى الموالي. وإذا كان الخوارج قد فشلوا لأسباب باتت معروفة في التغلغل بين الفرس، فإن الشيعة نجحوا إلى حد كبير في اجتذابهم، حين لاقت اطروحاتهم الاجتماعية التعاطف العفوي والإستجابة العريضة في أوساطهم.

وهكذا فإن الشخصية الخاصة قبل الإسلام وبعده كانت وراء تلك النزعة الثورية التي جعلت من العراق الأموي بؤرة للعنف والاضطرابات المتواصلة، دونما تقدير تام أحياناً، لخلفيات التحرك وأسبابه الموضوعية. ولعل العباسيين كانوا أكثر إستيعاباً لهذه الحقيقة، فجعلوا من العراق مقر ثورتهم الأولى قبل إنتقالها إلى خراسان، ثم اتخذوه مركز دولتهم الجديدة بعد القضاء على خلافة بني أمية.

وباختصار فإن ثورة العراق التي تزعمها عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، لم تكن غير تحالف مرحلي بين شخصية «أرستقراطية» ذات مصالح محددة ومرتبطة عضوياً

بالفئة الاجتماعية التي تحدر منها والمنتمية بدورها سياسياً للتيار القبلي الذي تقوده الأسرة الأموية الحاكمة، وبين جماهير الثورة التي وحّد بينها ذلك الشعور «الوطني» بمعنىً ما وصهرها موروث المشاكل المزمنة، قبل تلاحمها في إطار هدف حيوي وجامع. كذلك فإن الثورة من خلال قائدها، التقت بدون تنسيق، مع قضية مصيرية عاشت في ضمير العراقيين، مما أدى إلى فشل إحداها وبقاء الأخرى في انتظار ثورات لاحقة(١).

وتبقى بضعة استنتاجات لا بد من الإحاطة بها في نطاق التعليق على هذه الثورة، وهي تسير في الإتجاهات التالية:

١ - لقد استقطبت الثورة كما عرفنا طاقات هائلة من القواعد والقيادات الشعبية، التي احتلّ بعضها موقعاً جذرياً في المجتمع العراقي في ذلك الوقت. ولذلك فإن انتصار الحجاج في «دير الجماجم»، أوجد فرصة فريدة أمام الأمويين، لسحق الحركات الثورية الخطيرة على مدى نصف قرن من الزمن. أي أن إحدى النتائج الأولية لهزيمة الثوار، هي تدمير العنصر القيادي في المعارضة العراقية، المؤهل للقيام بحركات مستقبلية قريبة في العراق.

٢ - من النتائج الفورية التي أفرزتها هذه الثورة على صعيد النظام الأموي في العراق، تمثّلت بإنشاء الحجاج مدينة «واسط» كمقر لإدارته بعد استنكافه عن البقاء في الكوفة. وكان الدافع إلى إنشائها، عسكرياً في المقام الأول، حيث شاءها الحجاج قاعدة خاصة بالقوات الشامية في العراق، الجاهزة للتدخل في الوقت المناسب. ذلك أن الحاكم الأموي بعد هذه الأحداث المتتابعة، فقد قدرة السيطرة على العراق بدون تغطية عسكرية من الشام، وهو المؤشر السلبي الذي حدّ كثيراً من كبرياء الحجّاج وحجّم تأثيره لدى الخلافة.

٣ - التحوّل الجذري في أفكار ومواقف الموالي، إذ أن هذه الثورة زادتهم التصاقاً بمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى فإن الشعور العدائي ضد الأمويين، تصاعد مع ازدياد عمليات الاضطهاد التي مارسها الحجاج ضدهم بعد

---

(١) I. Beydoun, Elements d' Analyse de l' irrédentisme Iraqien sous les Omayyades PP. 174 - 176.

فشل الثورة. كما كان لهذه السياسة القمعية، مردود سلبي لم يخلُ من الخطورة، حيث دفعت بالعراق إلى بداية تفريغه من سكانه الموالي فضلاً عن العرب، وذلك بهجرة أعداد كبيرة منهم إلى المناطق الشرقية البعيدة، ليصبح تجمّعهم في تلك الجهات أحد أبرز مصادر الخطر ضد الدولة الأموية.

٤ ـ الانعكاس السلبي لسياسة الحجّاج الداخلية عامة، وثورة عبد الرحمن خاصة على الاقتصاد العراقي. ومن المعروف أن العمران، إنما هو محصّل حتمي للاستقرار السياسي الذي كان ذلك أبعد ما يكون عن العراق بوجه عام في السنوات العشرين التي سيطر خلالها الحجاج على مقدّرات هذا الأقليم. فلقد انحسرت مشاركة الموالي في الانتاج الزراعي والصناعات اليدوية، بعد أن كانت لهم الأسبقية في هذا المجال، وبلغ الإنهيار الاقتصادي حدّاً، جعل حكم العراق بعد الحجاج على شيء من الصعوبة. فقد شغل الوالي الأموي نفسه بتطويع المعارضة ومجابهة الحركات الثورية، متجاهلاً في المقابل الأسباب التي كانت عملياً مادة هذا الاضطراب السياسي.

٥ ـ إن الهوة الكبيرة التي أخذت تتبلور أثر القضاء على هذه الثورة، بين الموالي وبين الحكم الأموي، زادت في ترويج الأفكار الإصلاحية التي تبنّتها ودعت إليها زمناً الحركة الشيعية، ومع الوقت أصبحت من طروحات الموالي خصوصاً بعد فشل الأمويين في تثبيت الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق، حيث تطور ذلك إلى قيام الموالي بدورهم البارز في الثورة العباسية.

المحاولة اليائسة

إن تاريخ العراق السياسي، كأحد المحاور الاستقطابية الأولى التي ناوأت الحكم الأموي، يكاد يكون المدخل الضروري لدراسة هذا العصر وتبيان ملامحه الخاصة. فقد بدأ هذا النظام كدولة موحدة من العراق، ولكنها كانت بداية الغالب والمغلوب التي لم تلبث أن أصبحت نهج السياسة الأموية بجميع مراحلها المتلاحقة. ولعل النهاية ستأخذ طريقها أيضاً من هذا الاقليم، كنتيجة لذلك الصراع الطويل بين العراق والشام، وما ينطوي عليه من تنافر في الأهداف والمصالح والمستوى الاجتماعي. فالتحرك المتواصل عبر الاتجاهات السياسية المختلفة ممثلة بالشيعة والخوارج، فضلاً عن بعض حركات «الأرستقراطيين» التي كانت لها دوافعها الخاصة، ولكنها عملياً كانت قادرة على شحن الجماهير وتفجيرها بصرف النظر عن التباين المصلحي بين الطرفين، كل ذلك جعل من العراق البؤرة الثورية الخطيرة التي أنهكت نظام الأمويين واستنزفت طاقاته في معركة جانبية ولكنها مستمرة.

وفي بدايات القرن الثاني للهجرة، كان على المعارضة السياسية في العراق، أن تأخذ مساراً جديداً، أكثر بلورة في نضالها التقليدي ضد السلطة الأموية. غير أن التغيير قد تناول الأطر العامة للمعارضة، دون أن يستهدف المضامين المبدئية، إلّا في جوانب محددة، أكثر ما أصابت الاتجاه الاسلامي، وذلك مع ازدياد تأثير الفئات المسحوقة في المجرى العام للتحرك الثوري. فالموالي الذين عاشوا في إطار التبعية المطلقة للأقلية الحاكمة في العراق، أخذوا يتحررون تلقائياً من هذا الموقع المهزوم،

حين أصبحوا جزءاً من المجتمع العربي الإسلامي، على الرغم من المحاولات المضادة التي بذلها بعض المتطرفين في الإدارة الأموية، للحد من نتائج هذا الانقلاب الذي هدد مباشرة معادلات النظام التقليدية.

وكان مؤشر التناقض بين السلطة الأموية، التي رفضت عملياً الاعتراف بمبدأ المساواة في العراق وبين الموالي، القوة الفاعلة في المعارضة السياسية، هو انتقال التيار الثوري قيادةً وجماهيراً إلى الفئات غير العربية. ففي المشرق، أخذ الموالي يتحركون بحثاً عن شخصيتهم المفقودة في إطار ما عرف بتيار «الشعوبية» التي ظهرت في أواخر العصر الأموي[1]، متلّمسين طريقهم إلى الثورة في الدعوة العباسية. وفي المغرب أخذ البربر وهم أكثر حداثة بتراثهم الإسلامي، يتحسّسون بدورهم طريق التغيير، خصوصاً وأن هجرة الخوارج بأفكارهم المعروفة إلى هذه المنطقة، قد تركت بصماتها الواضحة على أفكار البربر وموقفهم من السلطة التي مثلها متطرفو الحزب القيسي من الولاة الأمويين[2].

وهكذا حدث تحول ملموس في حركات المعارضة التي ناهضت الحكم الأموي، وذلك باتخاذها اتجاهات غير عربية، بعد انتقال ثقلها الجماهيري إلى الموالي في المشرق والبربر في المغرب. وهذا ما أدى إلى اكتساب التيار الثوري بُعداً اجتماعياً في الصميم، خلافاً للحركات الثورية السابقة، حين كانت مضامينها الراجحة سياسة أو فكروية. وكان ذلك نتيجة حتمية لانتقال المبادرة في هذا المجال إلى الفئات المسحوقة، التي استغلت الاختلال في قاعدة المساواة، للمطالبة بحقوقها في المجتمع، متوسلة لذلك مختلف الطرق بما فيها الثورة.

ولعل التساؤل يفرض نفسه، لمعرفة مدى الجدية في موقف الخلافة الأموية إزاء هذا «الانقلاب» الخطير في هيكلية المعارضة الذي تبلور في الثلث الأخير من تاريخها؟ ذلك أن أي خليفة أموي لم يكن لديه التصور الواقعي لمشاكل دولته، التي أخذت

---

(١) زاهية قدورة، الشعوبية ص ٤٥.

(٢) امتازت هذه الفترة بتعاقب عدد من الولاة القيسيين على حكم المغرب، الذين ساهموا بتعصبهم في انفجار ثورة البربر الكبرى، المعاصرة للخليفة هشام بن عبد الملك. ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب ٢٩٣ ـ ٢٩٤. ابن عذاري، البيان المغرب ج ١ ص ٥٢.

تستفحل مع تزايد مساحتها وارتفاع أعداد سكانها. فقد ظلّت المعادلة الأولى التي استخدمها معاوية ـ المعتمدة على التوازن النسبي بين القبائل، والمتجاهلة أوضاع الشعوب غير العربية ـ هي السائدة لدى خلفائه حتى الكبار منهم أمثال عبد الملك والوليد. ولا شك أن طبيعة النظام الأموي الذي قام أساساً في ظروف غير عادية، كانت وراء الأسباب التي جعلت من الخلفاء يتخذون تلك الشخصية الصدامية، محافظةً على هذا النظام المهدد دائماً بالسقوط. ولذلك نستطيع القول أن جهود الخلفاء الأمويين كانت منصبة في اتجاهين: الأول هو التصدّي للتيارات السياسية المناوئة وإحباط المحاولات الثورية، والآخر هو تشجيع الاتجاه التوسعي الذي تحوّل إلى هدف في ذاته، وليس مدخلاً إلى علاقة متكافئة، تأخذ في الاعتبار مصالح مختلف الأطراف بمن فيها الشعوب «المغلوبة».

وكان عمر بن عبد العزيز، أول خليفة في الأسرة الأموية، يشذ على القاعدة التقليدية، ويعطي هذه المشكلة نصيبها من الاهتمام ومن الجدّية. فهو يختلف عن أقرانه في الأسرة الحاكمة، حتى في حياته الخاصة التي وصفت بالبساطة والابتعاد عن المظاهر الملكية(١). وقد يبدو من أسباب ذلك أن الخلافة سعت إليه، وكان للصدفة ربما الدور الرئيس في اختياره. فثمة ظروف غير عادية تدخلت في هذا الأمر، أهمها موت الخليفة سليمان في «دابق»، وهو يتابع أخبار حملته إلى القسطنطينية، تلك التي كان أحد قادتها ابنهُ داود(٢)، وهو على الأرجح وليّ عهده. فكان أن استغل هذا الفراغ أحد الفقهاء المقرّبين منه وهو رجاء بن حيوة الذي توصل إلى اقناعه بتعيين عمر ابن عبد العزيز خليفة له. وجاء القرار صدمة لأبناء عبد الملك، وفي طليعتهم هشام الذي رفض في البدء الاعتراف بالأمر الواقه، ولم يبايع إلّا مرغماً(٣) الخليفة الجديد. وهذا الموقف يكشف ذهنية الأسرة المروانية، التي وجدت في هذا الاختيار أمراً غير مألوف في الأعراف السائدة، ونهجاً لا يتطابق والمقاييس المفروضة للخليفة المرشح.

(١) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٣٨ ـ ٣٩. ابن طباطبا، الفخري، ص ٢٩).

(٢) الطبري، ج ٨ ص ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٨ ص ١٣٠، عبد العزيز سيد الأهل، الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز. ص ٩٤ ـ ٩٥.

ومن البديهي أن الموقف المرواني لم يناقش حق الأفضلية في خلافة عمر بن عبد العزيز، بقدر ما كان اعتراضاً على ما يمثله من اتجاه إصلاحي، لا بد أن تكون الأسرة بامتيازاتها الواسعة، المتضررة الأولى من قوانينه الصارمة. والخليفة عمر من هذا المنطلق ليس جديداً على السياسة، فقد كان أبوه عبد العزيز بن مروان، والياً على مصر ومرشحاً للخلافة بعد عبد الملك، فضلاً عن دوره الكبير في توجيه «الفتوحات» الإفريقية. وكانت وفاته في حياة أخيه، قد حسمت الجدل الذي أثاره هذا الأخير بصدد ولاية العهد، واختيار ابنه الوليد مكانه. وقد يكون عبد الملك، أحسّ بالمرارة أو كاد إزاء هذا الموقف، مما دعاه إلى الاهتمام بابن أخيه عُمر وإصهاره من ابنته[2]. ولكن حياة القصر على فخامتها في عهد هذا الخليفة، لم تؤثر في شخصية عُمر الذي كان منصرفاً عنها إلى قضايا جدّية، جذبت اهتمامه منذ يفاعته الأولى. ذلك أن ثقافته القرآنية التي أخذها عن مجموعة من كبار فقهاء «المدينة»[3] تركت أثرها البارز على مجرى حياته في ذلك الوقت، إلا أنه لم يبلغ في سلوكه الاجتماعي مرحلة من الصوفية، كما تحاول إظهاره معظم الكتابات القديمة والحديثة[4]، مما يترك انطباعاً في لدى المتتبع لأخباره، أنه كان ثائراً على أسرته الأموية أكثر منه خليفة وممثلاً للنظام.

ولعل المبالغة في هذا التقويم كانت من صنع المعارضة التي وجدت متنفساً لها في عهده، سواء من حيث رفع القيود السياسية وتوقيف الإجراءات التعسفية المختلفة، أو من حيث الإصلاحات المتعددة الوجوه التي أفادت منها على الأخص، الفئات المضطهدة والمسحوقة في المجتمع الأموي. ويكاد يصل الأمر ببعض المؤرخين، إلى التشكيك أصلاً بوجود اتجاهات إصلاحية لهذا الرجل في مطلع حياته، يمكن

---

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج ٤ ص ٢٤٧.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ٢٢٩.

(٣) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٢٥. عبد العزيز سيد الأهل، الخليفة الزاهد عمر ابن عبد العزيز ص ٣٢.

(٤) ابن طباطبا، الفخري ص ١٢٩. عماد الدين خليل، ملامح الانقلاب الإسلامي ص ٣١.

الاعتماد عليها في بناء تصوّر خاص حول ما يمكن أن نسميه «ثورة من داخل النظام». ومن هؤلاء «بليابيف» الذي يتبنّى فكرة متناقضة تماماً مع الانطباع التقليدي الذي أظهر عمر بن عبد العزيز مترافقاً وتلك الشخصية الزاهدة والمتقشفة[1]. وهو يعتمد في تصوّره على رأي المؤرخ «بارتولد» الذي يعتقد بدوره أن خلافاً واضحاً بين جدّية هذا الرجل ومثاليته في الخلافة، وبين ترفه وإشباع هواياته قبل ذلك[2]. ويبدو أن رواية المؤرخ العربي القديم «ابن عبد الحكم» قد أوحت بهذا الاعتقاد، إذ تشير إلى تأنقه في المظهر والى ميل الى الترف واشباع الرغبات[3].

ولا ريب أن عمر بن عبد العزيز الذي جاء إلى الخلافة ومعه تراث من التجربة ورصيد من التقدير في الأوساط الدينية والعلمية على الخصوص، ومن ثم علاقة وثيقة بـ «المدينة» التي كانت من المراكز الثقافية الهامة، اكتسب من خلال ذلك كله، موقعاً خاصاً ومكانة مميزة في البيت الأموي. ولعل الخلافة، كما رأينا جاءته عن طريق الفقهاء الذين استهوتهم شخصيته الرصينة، وليس عبر التأييد المرواني الذي كان شبه مفقود في باديء الأمر. وكان رجاء بن حيوة المقرّب من سليمان بن عبد الملك، القوة الأساسية وراء وصول عمر إلى الخلافة، إذ كانت لديه أدوات التنفيذ لهذا الهدف، انطلاقاً من موقعه كقائد لجند الأردن في ذلك الحين[4].

وكانت أول تجربة إدارية ناجحة لعمر بن عبد العزيز ومنسجمة مع أفكاره الإصلاحية، عندما عُيِّنَ والياً على «المدينة» في خلافة الوليد بن عبد الملك. فقد ظهرت حينذاك بواكير سياسته الاقتصادية المتشددة[5] وحرص على أن تكون ولايته، مركزاً

---

(١) أ. بليابيف، العرب والإسلام والخلافة العربية ص ٢٤٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) يروي ابن عبد الحكم في هذا السبيل: «وكان مع ذلك يعصف ريحه ويرخي شعره وهو مع ذلك لا يغمص عليه بطن ولا فرج ولا حكم». سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٢٥.

(٤) شعبان، صدر الإسلام ص ١٤٧.

(٥) الطبري ج ٨ ص ٦١ ـ ٦٦.

مثالياً للتعايش المتكافىء بين مختلف الفئات في إطار القوانين الإسلامية، متأثـراً إلى حد كبـير بشخصية عمـر بن الخطاب ونهجـه في الحكم. ومـا لبثت «المـدينـة» أن أصبحت خلال وقت قصير، مجتمعاً مفتوحفا يلتجيء إليه المضطهدون والملاحقون، خصـوصفا من قبضة الحجاج في العراق، واجدين فيها الاستقرار الذي افتقدوه. ولكن ذلـك كان سبباً في توتير العلاقة مع «الأرستقراطية» المروانية التي بدأت تتضايق من ممارسات هـذا الوالي، ورأت فيها «خرقاً» على التقاليد وانقلاباً على النهـج المتوارث. وجـاء الحجاج، الوالي الأثير لدى الخلافة، يحتج بـدوره لدى الـوليد ويـطالب بعزلـه[1]، فترك منصبـه ليعتكف في داره بالمدينة، مبتعداً عن أجواء السياسة في الشام، حتى استـدعائـه وبيعته بالخلافة بعد موت سلفه[2].

لقد عاش عمـر بن عبد العـزيز تجـربة الحكم، في وقت بلغت فيـه العلاقـة بين الأسرة الحاكمة وبين الفئات الشعبية العريضة، حدّاً كبيراً من التوتر. وأدرك عن وعي جسامة الخطر الذي يتربص بالنـظام الأموي، مـع استمرار الأقليـة الحاكمـة معزولة عن الأغلبية المتذمرة، الفاقدة أحياناً أبسط قواعـد الاستقرار والحيـاة الكريمـة. فكـانت أثقل همـه بعـد أن أصبحت في يـده السلطة العليـا، الإحـاطـة بهـذه المشكلة ومعالجة أسبـاب النقمـة مـا استـطاع سبيـلاً إلى ذلـك. ومن البـديهي، أن محـاولتـه الإصلاحية كانت «ثورة من أجـل النظام وليس عليـه، مستهدفـة تقويم المسـار الذي انحرف به أسلافه الخلفاء عن قصد أو غير قصد.

وكان القرار الأول الذي اتخذه الخليـفة الخليفة، بـانسحاب مسلمـة بن عبد الملك، قائد الحملة العسكرية عن أسوار القسطنطينية[3]، المدخل إلى معرفة موقفه من قضية الفتوح، وسياسة الخلفـاء الأمويـين التقليديـة منها. ففي عهـده انكفأت الحـركة التوسعية وأصاب الجمود، إلا قليلاً[4] جبهات الحـدود المختلفة. ولم تكن دوافـع ذلك

---

(١) الطبري ج ٨ ص ٩٠.

(٢) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٤٤.

(٣) الطبري ج ٨ ص ١٣. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٣٧.

(٤) حملة السمح بن مالك الخولاني إلى فرنسا. إبراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية ص ١٤٦ - ١٤٧.

زهداً في هذا الاتجاه، بقدر ما كانت تصحيحاً لا بدّ منه، لحماية هذه المكاسب والدفاع عنها من الأخطار الداخلية والخارجية. فهو يحذّر عامله على خراسان(1) من المضي بعيداً في غزواته وراء نهر جيحون بقوله: «فلا تغزُ بالمسلمين فحسبهم الذي قد فتح الله عليهم»(2). فهذه العبارة تجسّد واقعية الخليفة في نظرته إلى الفتوح، وهي مبنية على قناعات ثابتة بضرورة التوقف عند حدّ في هذه السياسة التي فقدت محتواها المبدئي عبر ذلك الامتداد الأفقي الذي استنفد طاقات الدولة وجعل من علاقاتها مع بعض الشعوب المغلوبة موضع اتهام(3).

وكانت ضريبة الأرض أو ما يعرف بالخراج، أحد الموارد الرئيسة لبيت المال في العصر الأموي، فقد اعتاد أسلافه فرض هذه الضريبة حتى في الحالات غير المشروعة، أي بعد تحوّل أصحابها إلى الإسلام(4). وكان ذلك من الأسباب التي أبطأت عملية التلاحم في المجتمع الأموي، بعد فتور العامل المشجع لدى الموالي للانضمام إلى العقيدة الإسلامية. ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسة الاقتصادية كان لها تأثير سلبي على الأنتاج الزراعي الذي أصابه الاهمال بدوره، نتيجة الصدمة التي مني بها أصحاب الأملاك من الموالي (المسلمين) في إرغامهم على دفع الخراج، دون أن ننسى تأثير الاضطرابات السياسية خصوصاً في مناطق الخصب، كالسواد في العراق، مسهمة كذلك في تحجيم العائدات المالية والعينية التي كان مصدرها الأرض، مما جرّ الدولة إلى البحث عن مختلف المنابع لتغطية حاجتها إلى المال.

لقد تناول هذا الخليفة في إصلاحاته مختلف جوانب المجتمع الأموي، معيداً النظر في النهج والأسلوب اللذين تحكما في سياسة أسلافه الخلفاء. فجاء عهده ثورة على الذهنية الأموية بكل ما تعنيه هذه الكلمة، سواء في انفتاحه على المعارضة

(1) عبد الرحمن بن نعم. الطبري ج ٨ ص ١٣٩.
(2) المكان نفسه.
(3) المصدر نفسه ج ٨ ص ١٣٣ ـ ١٣٤. اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.
(4) الطبري ج ٨ ص ١٣٤. ضياء الدين الريس، الخراج في الدولة الإسلامية ص ٢٢٨.

بالتخفيف من عدائها التقليدي للأمويين، كالشيعة ـ في تجنيب استفزازهم بعد إيقاف التعريض بالزعماء العلويين[1] ـ أو الخوارج في أخذهم بالحوار والدعوة إلى حقن الدماء[2]، أو التسامح الديني مع أصحاب العقائد غير الإسلامية، لا سيما النصارى (أهل الذمة) الذين تعزّز موقعهم الاجتماعي في عهده بشكل محسوس[3]. وكذلك في محاولته الرائدة لإيجاد طبقة إدارية متطورة، متأثرة بأفكاره الإصلاحية، بينما كان العقاب ملاحقاً الذين يشذّون من الولاة، ويسيئون استخدام السلطة وتطبيق القوانين[4].

على أن مشكلة الأراضي المفتوحة كانت في طليعة المشاكل التي عالجها عمر بن عبد العزيز بحكمة وواقعية، مستوحياً أهميتها من اختلال التوازن بين الاتساع العظيم للدولة الأموية وبين طاقاتها الإدارية والعسكرية المحدودة. فجعل في مقدمة الأولويات، الاهتمام بالإنسان قبل الأرض، كونه القوة القادرة على الاحتفاظ بها والدفاع عنها، وليست الحاميات الأموية هي المؤهلة، بحكم منطق الغلبة، لتحقيق هذا الهدف. ولقد كان القاسم المشترك لجميع أطراف المحاولة الإصلاحية الرائدة، الوصول إلى تهيئة الأجواء المناسبة أمام انتشار الإسلام وتثبيته بين شعوب البلاد المفتوحة، وإقامة مجتمع محرر من العقد الاجتماعية والحساسيات القومية والقبلية. ففي هذا المجتمع وحده تنبت الحلول الجذرية لمشاكل النظام الأموي، وتبتعد أشباح الحظر التي تغذّت من هذا الاختلال المتوارث في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وهكذا كانت خلافة عمر بن عبد العزيز، أحد أهم المنعطفات في التاريخ الأموي، لما تمثله من محاولة رائدة في استيعاب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الفتوحات والعلاقة المتدهورة بين النظام وخصومه. ولكنها محاولة، برغم أهميتها، لم يتح لها الوقت الكافي لإعطاء نتائجها على المدى البعيد.

---

(١) ابن طباطبا، الفخري ص ١٢٩.

(٢) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٨٣، ٨٤، ٨٩، ٩٠، ٩١.

(٣) المصدر نفسه ص ٦٨.

(٤) الطبري ج ٨ ص ١٣٢ ـ ١٣٣. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٥.

فكـانت تجربـة مرحليـة، عاشت مـع خلافة صاحبهـا القصيرة وانتهت معـه بعد نيف وعامين من الجود المتواصلة. فقد جاء إلى الحكم في ظروف، كانت الدولة الأمـوية قـد بلغت معها أبعد مـراحل الانتشـار والتوسـع. ومن هنا اتخـذت هذه المبـادرة، توقيتهـا الضروري ودورها التاريخي، في وقت اشتدت الحاجة إلى إصلاح جذري، يتناول أولاً ذهنية الحكم ونظرته إلى القضايا المصيرية الخطيرة. ولا شك أن ملامح هذه المحاولـة، إنما هي في جوهرها أموية، استهدفت عملياً انقاذ النظام وحمايته من الأخطار الداخليـة والخارجية المتربصة به. ومن الخطأ أساساً مناقشة الانجازات التي قام بها خارج إطار الأسرة الأموية التي كان أحد رجالاتها الكبار في الحكم.

ولكن نقطة الخلاف على الصعيد الأمـوي تجسّدت في التبـاين بين خـطين يفترق كـلاهما عن الآخـر: أحدهمـا إسلامي إصـلاحي، تـأثّـر إلى حـدّ كبـير بنهـج الخلفـاء الـراشدين، وهـو الخط الذي تبنـاه عمر بن عبـد العـزيـز، والثـاني دنيـوي سيـاسي، اقتصـرت اهتمامـاته عـلى رعايـة مصالـح «الأرستقراطيـة» القبلية، وتـدعيم امتيازاتهـا المتـوارثة، وهـو الاتجاه المتمثـل بالبيت المـرواني الـذي لم يشأ التعـاطف مـع «الثـورة الإصـلاحية» التي تـزعمها هـذا الخليفة، والهـادفـة من حيث المبـدأ إلى التقليـل من امتيـازات الأسرة الحـاكمة، انسجـاماً مـع نظريـة المساواة والغـاء الفوارق الاجتمـاعية والاقتصادية[1]. وجاء موته المبكر وهو لم يتجاوز الأربعين بعد، ربما نتيجة لهذا التصادم المبدئي بين هذين الاتجاهين[2].

ولقد جيء بعده بعده بيزيد بن عبد الملك[3] الذي كانت خـلافته عـلى ما يبـدو نوعاً من المساومة بين الاتجاه المؤيد لعمر بن عبد العزيز، وبين الاتجاه المرواني الـرافض انتقال السلطة من بني عبد الملك الكـثر. وثمة من يعتقـد بأن الاتجـاه الأول راهن على

---

(١) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز ٤٦.

(٢) اليعقوبي ج ٢ ص ٣٨. ويذكر الحصني، أن بني أمية تخوفوا من «أن تكون عاقبة سيرة الرجل خروج الأمر عنهم، ولم يأمنـوا أن يعهد بـه إلى من يرتضي دينـه وأمانتـه من أهل البيت، وتبـين لهم ذلك بالقرائن والأمانات وما كان يبديه عمر بن عبد العزيز حب أهل البيت» منتخبات التواريخ لدمشق ص ١٥.

(٣) ١٠١ هـ ٧١٩ م.

الوقت الذي خانه بوفاة عمر المبكرة والغامضة، قبل استبعاد وليّ العهد (يزيد)، المدعوم من الاتجاه الثاني[1] الذي كانت لديه الإرادة المسبقة في العودة إلى الخط التقليدي الأموي، خصوصاً وأن عمر بن عبد العزيز لم يشأ لثورته الإصلاحية أن تكون على حساب النظام الوراثي في أسرته، بل كانت في مصلحته أولاً وأخيراً. ولكن الخليفة الجديد عاد كنهج سياسي إلى الوراء، بخطوات ربما تجاوزت السرعة التي أرادتها المشيئة الأموية. وجاء حكمه يمثّل انقلاباً مضاداً للمتطرفين من «الأرستقراطية» القبلية، استهدف القضاء على انجازات العهد السابق بكل تفاصيلها. والواقع أن يزيد الثاني، مثّل العقلية الأكثر تحجّراً في البيت الأموي، لا سيما أنه أول خليفة يُظهر تعاطفه العلني مع الخط القيسي، المعروف بعصبيته الشديدة، وذلك خلافاً لأسلافه المتعاطفين بشيء من التفاوت مع الخط اليمني المنفتح بصورة نسبية. وكان ارتباطه بعلاقة مصاهرة مع الأسرة الثقفية التي ينتمي إليها الحجّاج، الزعيم القيسي الشهير، إضافة إلى الخلفية القبلية المتجذرة فيه، قد جعل من الخلافة طرفاً مكشوفاً في الصراع التقليدي بين الاتجاهين القيسي واليمني. ومن ناحية أخرى، فإن شخصية هذا الخليفة كما أبرزتها كتابات المؤرخين، هي شخصية عبثية منصرفة بكل طاقتها إلى مجالس الغناء والجواري[2]، أكثر من ارتباطها بمشاكل الناس وقضايا الدولة وبقية الاهتمامات الجدّية. وقد تحمّل هذه الصورة بعض المبالغة، أو أن هذه الكتابات التي تناولت بصورة خاصة، الفترة المتأخرة من العصر الأموي، كانت تهدف إلى التركيز على مساوىء الخلفاء الأمويين وتضخيم أخطائهم، وذلك لإضفاء نوع من التسويغ على الدعوة العباسية، التي أريد لها أن تكون ثورة على الظلم والانحراف.

ولكن يزيد الثاني كان على الأرجح أسير عصبيته القبلية، وهو ما أظهرته الأحداث البارزة في عهده، لا سيما أن مجيئه بعد خليفة إصلاحي متنوّر قد أضفى عليه تلك الصورة القاتمة التي ظهر من خلالها وكأنه متجرد من الكفاءة التي تؤهله لهذا

(١) شعبان، صدر الإسلام ص ١٥٢.

(٢) يرتبط اسم هذا االخليفة في الكتابات التاريخية بجاريتين هما: حبّابة وسلامة القسّ، خاصة الأولى التي قيل أن موته كان حزناً عليها لشدة تعلقه بها. الطبري ج ٨ ص ١٧٩. ابن طباطبا، الفخري ص ١٣١.

المنصب الكبير. ذلك أن أعماله خارج الإطار الخاص، اقترنت بالتعصب الشديد للاتجاه القيسي، ذلك الذي كان من محصلاته حركة يزيد بن المهلب أحد كبار زعماء اليمانية. وتعود الأسباب الأولى لهذه الحركة التي حدثت في مطلع القرن الثاني الهجري[1]، إلى ذلك الخلاف القديم[2] بين الحجاج والي العراق الأسبق، وبين يزيد ابن المهلب حاكم خراسان في ذلك الحين (٨٢ هـ / ٧٠٢)[3]، مما جرّ إلى عزل هذا الأخير لأسباب غير واضحة. ولعل الخلافات القبلية كانت وراء تدهور العلاقة بين الرجلين، إذ كان كلاهما زعيما بارزاً في قومه. ويبدو أن الحجاج اصطدم حينذاك بموقف عبد الملك المتعاطف مع الأسرة المهلبية، قبل أن ينجح في انتزاع موافقته وهو في آخر أيامه على عزل يزيد ومن ثم القبض عليه في وقت لاحق. فبقي في سجن الحجاج حتى سنة ٩٠ هـ، عندما هرب إلى الشام والتجأ لدى وليّ العهد حينذاك سليمان بن عبد الملك، بسبب صداقة قديمة جمعت بين الرجلين، خصوصاً وإن سليمان كانت له ميول يمينية واضحة[4]. واستطاع وليّ العهد بفضل نفوذه، إنقاذ صديقه من ملاحقة الحجاج، حتى إذا تولى الخلافة أعاد إليه الاعتبار، بتعيينه والياً على العراق والمشرق، وهو المنصب الذي احتله طويلاً الحجّاج. وكان مفترضاً أن يكون لإبن المهلب دوره البارز مع أسرته في النظام الأموي، لولا غياب سليمان المبكر، مما أعاده مجدداً إلى دائرة الملاحقة، لا سيما وأن عمر بن عبد العزيز لم يكن يستسيغ كثيراً هذا النوع من الرجال ذوي النزعة «الأرستقراطية» البارزة. فعاد مجدّداً إلى السجن بتهمة إخفاء أموال، لم يقم بتسليمها إلى الخلافة منذ العهد السابق[5].

وهكذا حُكم على يزيد بن المهلب، أن يظلّ طريد السلطة وسجينها من عهد إلى آخر. ولكن الكارثة كانت تتربص به على يد يزيد بن عبد الملك، انطلاقاً من كراهيته لليمنيين، إذ كان مجيئه إلى الحكم كافياً لارهاب ابن المهلب، الخصم الشديد للقيسية

---

(١) ١٠٢ هـ / ٧٢٠ م.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٥٠٢ - ٥٠٦.

(٣) المصدر نفسه ج ٤ ص ٤٧٥.

(٤) المصدر نفسه ج ٤ ص ٥٤٦ - ٥٤٧.

(٥) الطبري ج ٨ ص ١٣٢ - ١٣٣.

وجماعة الحجاج على الخصوص، بعد أن أشبعهم تنكيلاً أثناء ولايته على العراق. فأدرك أنها النهاية القريبة، ولم يجد لنفسه سبيلاً غير الهرب(١). بيد أن الزعيم اليمني، لم يشأ الاستكانة طويلاً وهي مطلب في النهاية غير يسير، بل توجّه إلى البصرة التي ارتبط بعلاقة تاريخية بها، منذ أيام والده المهلب بن أبي صفرة، قاهرة الخوارج ودافع خطرهم عنها، مما أعطى الأسرة المهلبية مكانة خاصة في المدينة. فعمل على تفجير الوضع في العراق معتمداً على أنصاره في البصرة، رافضاً دعوة أخيه(٢) إلى خراسان، الأرض الصالحة، حسب رأيه، لمقارعة النظام الأموي. فآثر أن يكون العراق محور تحركه العسكري، معتمداً ربما على انهيار سمعة الخلافة الأموية في هذا الاقليم، المزدحم بشتى «الاتجاهات» والتكتلات المعارضة.

وكان سقوط البصرة وإخراج واليها الأموي، ومحاورة الخليفة له بشأن العفو تجنّباً للانفجار المسلح، عاملاً مشجعاً للمضي في حركته، خصوصاً بعد التعاطف الذي لقيته في الكوفة من عدد من زعماء «الشيعة» وبعض «الأرستقراطية» القبلية(٣). ولقد اظهرت الأجواء المحيطة بهذه الحركة ونوعية التأييد الذي حظيت به، وكأنها ثورة انتقامية ضد تراث الحجاج الذي بُعث مجدداً في هذا العهد. فكان الموقف العدائي من الوالي الأسبق، هو القاسم المشترك بين يزيد بن المهلب وأنصاره العراقيين(٤) بصورة عامة.

غير أن هذه الحركة لم تكن سوى تدبير ارتجالي كان قائدها مضطراً إلى اتخاذه، خوفاً من العقاب المتربص به على يد الخليفة، في وقت لم يجمع بين الإثنين سوى الحقد والتعصب القبلي. ولذلك لم يكن لها من مقومات التنظيم ما يؤمن لها الوقوف في وجه

---

(١) الطبري ج ٨ ص ١٤٢.

(٢) حبيب بن المهلب. المصدر نفسه ج ٨ ص ١٠.

(٣) كان أبرز الذين انضموا إلى ابن المهلب النعمان بن إبراهيم الأشتر وقد كان الأخير من كبار زعماء الشيعة في الكوفة ومن «الأرستقراطية»، اسحاق بن محمد بن الأشعث. الطبري ج ٨ ص ١٥٢.

(٤) لقد أورد الطبري شعار الحركة بأنه بيعة «على كتاب الله وسنّة نبيه وعلى أن لا تطأ الجنود بلادنا ولا بيضتنا ولا يعاد علينا سيرة الفاسق الحجّاج. فمن بايعنا على ذلك قبلناه ومن أبى جاهدناه». ج ٨ ص ١٥٢. ثابت الراوي، العراق في العصر الأموي ص ٢١٦ - ٢١٧.

القوات الأموية التي ما زالت تحتفظ بمواقعها الثابتة في العراق. فتمّ تصفيتها بغير صعوبة على يد مسلمة بن عبد الملك دون أن يخيِّب هذا القائد الأموي الشهير آمال الخليفة الانتقامية، فارتكب مجزرة دموية ليست أقل جرأة من مجازر الحجاج المعروفة، تلك التي كان يلجأ إليها غالباً في أعقاب انتصاراته(١). ويبدو أن مسلمة تطلع إلى إرضاء أخيه الضعيف، ليتاح له من خلال طموحه في السيطرة على العراق، مركز الثقل في الخلافة، أن يكون رجل هذا العهد القوي. وبالفعل جاءت المكافأة كما اشتهاها مسلمة، عندما واتته الفرصة كي ينتقل للمرة الأولى من عمله التقليدي في الجيش، إلى الميدان السياسي كوالٍ على العراق والمشرق. ولكن الخليفة الذي كان مرتهناً لتحالفاته القبلية، وهي مصدر قوته في الأساس، ما لبث أن استبدل مسلمة، بوالٍ آخر وُصف بأنه من تلامذة الحجاج ومعاونيه الكبار، هو عمر بن هبيرة الفزاري(٢).

كانت حركة يزيد بن المهلب الارتجالية، أحد أهم الأحداث الداخلية في هذا العهد، وإذا استثنينا ما قام به الخوارج من تحرك محدود بقيادة شوذب(٣)، فإن خلافة يزيد بن عبد الملك كانت خالية من أي نشاط توسعي أو إصلاحي يمكن التوقف عنده. فالتصارع القبلي الذي كان الخليفة أحد الأطراف فيه، يعتبر الطابع المميَّز لهذا العهد. وقد لا يكون بعيداً عن الواقع في رأي بعض المؤرخين، أن النهاية المأساوية للنظام الأموي، أخذت تنسج خيوطها على يد هذا الخليفة، إذ تبلورت حينذاك معالم ما يسمى بالتيار «الشعوبي»، وذلك في أعقاب ارتفاع موجة التذمر لدى الفئات غير العربية التي عانت ارهاب الولاة وثقل الضرائب.

---

(١) الطبري ج ٨ ص ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه ج ٨ ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٣) المصدر نفسه ج ٨ ص ١٤٢ - ١٤٣.

آخر الملك

بعد وفاة يزيد الثاني[1] بدت الدولة الأموية متعثرة الخطى، سائرة نحو مصيرها القلق. فالسنوات الأربع التي قضاها هذا الخليفة على رأس الدولة، كانت كافية لاختصار رحلة السقوط. ولكن الأسرة المروانية كانت ما تزال تملك القدرة على مزيد من التحدي، عندما قدّمت خليفة آخر، استطاع إيقاف التدهور وكبح الانفجار المتربص بها، هو هشام بن عبد الملك، رابع الأخوة من أبناء الخليفة الأسبق الذين تعاقبوا على الحكم. فعمل هشام بجدّية لانقاذ دولته من الحرب الأهلية، ومجابهة التيار الانفصالي الذي أخذ ينمو بشكل خاص في الولايات البعيدة. ولعل هذه المرحلة الأخيرة من دولة الأمويين، تكاد تكون انعكاساً لشخصية هذا الخليفة القوي الذي أسهم بشكل أو بآخر من خلال هذا الموقع، في عرقلة مشاريع الدعوة العباسية التي كانت قد بدأت كحركة سرّية في عهد سليمان بن عبد الملك[2]، مما جعل العباسيين بعد نجاح ثورتهم التي أطاحت الخلافة الأموية، موتورين بشكل خاص من هذا الخليفة، من دون إنقاص في تقويم شخصيته الكبيرة التي أعجب بها أبو جعفر المنصور، دون أن يتردّد في وصفه بأنه «رجل بني أمية»[3].

ومن أولى المبادرات الإصلاحية التي قام بها هشام بن عبد الملك، هي محاولة

---

(١) ١٠٥ هـ / ٧٢٤ م.

(٢) فاروق عمر، طبيعة الدعوة العباسية ص ١١١ ـ ١١٤.

(٣) عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية ج ٢ ص ٢٨١.

إعداد التوازن بين التيارات القبلية في الدولة، إذ كان خلافاً لسلفه يتعاطف نسبياً مع الخط اليمني على غرار معظم الخلفاء الأمويين، الذين وجدوا في القبائل اليمنية دعامتهم السياسية الأولى. بيد أنه كان يميل إلى الاعتدال، دون أن يثير بموقفه هذا حفيظة القبائل القيسية أو يضعها في الجبهة المضادة للخليفة، حيث كانت إدارته مزيجاً من الاتجاهين بصورة عامة. ففي خراسان أخطر الولايات الأموية، لاستقطابها معظم العناصر المتطرفة والمناوئة للدولة، عيَّن عدداً من الزعماء القيسيين[1]، بينما استعان في المغرب ببعض اليمنيين من الأسرة الكلبية، بعد فشل ولاة الحزب القيسي في تهدئة الوضع المضطرب. واختار للعراق أحد المقربين منه وهو خالد بن عبد الله القسري، الذي يتحدّر من قبيلة يمنية (بجيلة)، ولكنها محايدة نسبياً وغير متورطة في الصراعات السياسية[2].

العراق في عهد هشام

لقد تابعت السياسة الأموية خطّها التقليدي في العراق، من خلال الأدوات البشرية المختارة، والمعّدة لمهماتها الدقيقة تحت ضغط الأحداث والمتغيرات السياسية المتلاحقة. غير أن ثلاثةً من كبار الولاة الأمويين، لم يكن مرورهم عابراً في هذا الإقليم ولكنهم كانوا جزءاً بارزاً من تاريخه، انطبعت عليه بصماتهم دون أن تنل منها القرون الطويلة. ولقد حظي اثنان منهم (زياد والحجاج) بنصيب غير قليل من الجدل والاهتمام، واختلف بشأنهما التقويم التاريخي، أما الثالث (خالد بن عبد الله القسري)، فكانت له رؤيته المنفردة في الحكم، وتميّز عن سلفيه بأنه كان خارج إطار المدرسة الثقفية المعروفة، سياسة وأسلوباً وذهنية. وإذا كان لكل خليفة قوي ممثّله القوي أيضاً في العراق، فلا بدّ أن هشام بن عبد الملك اختار بدوره «القسري» أحد قلائل اليمنيين الذين عبروا إلى السلطة في العراق، بعد أن كانت في معظم مراحلها قيسية الملامح.

ولو أردنا ملاحقة أخبار القسري خارج دائرة الولاية، لوجدنا اسمه يتكرر في

---

(١) الطبري، ج ٨ ص ٢٠٤ - ٢٥٧.

(٢) المصدر نفسه ج ٨ ص ١٨٨.

سجلات الإدارة الأموية منذ خلافة الوليد بن عبد الملك. ويبدو أن الأحداث السياسية في العراق حملته إلى هذا الاقليم، كما حملت غيره من رجالات الدولة الأموية. فعاش عن كثب تجربة الحجاج، وأدرك على ما يبدو الضعف والفشل في سياسة الوالي الثقفي. وكان أول امتحان لكفاءته الإدارية، عندما نصح الحجّاج الخليفة بتعيينه والياً على الحجاز، إثر إستبعاد عمر بن عبد العزيز، المتّهم حينذاك بمحاباة العراقيين، الفارّين إلى الحجاز من قبضة الوالي الأموي[1].

وفي مطلع عهد سليمان بن عبد الملك، بقي خالد لوقت قصير في منصبه، قبل أن يدفع ثمن علاقته بالحجاج في نطاق المحنة التي عصفت بجماعة هذا الأخير، أثناء الحملة الضارية على العهد السابق، إذ عزل من منصبه، ولكن دون أن يتعرض لأي نوع من الملاحقة أو الاضطهاد. وهنا يكمن مؤشر الاعتدال في سلوك هذا الرجل، الذي حظي - في أصعب الظروف - برضى الأصدقاء وتفادي غضب الخصوم. فكانت هذه الصفة عاملاً رئيساً من عوامل نجاحه، وبلوغه أرقى درجات الطموح في وقت لاحق. وفي خلال السنوات العشر التالية، تقوقع خالد في بيته معتزلاً السياسة أو مرغماً على اعتزالها، حتى إذا جاء هشام بن عبد الملك إلى الخلافة، أعيد إليه الاعتبار، بتعيينه والياً على المشرق بما فيه العراق. وكان هذا المنصب من أخطر المناصب وأكثرها حساسية، خصوصاً في تلك الفترة التي شهدت بدايات التحرك السرّي للحركة العباسية، متخذة هذه المنطقة، الأرض الخصبة لدعاتها وأنصارها.

تسلم خالد منصبه من سلفه الوالي القيسي عمر بن هبيرة، ومعه صلاحيات واسعة[2]، متخذاً من «واسط» عاصمة الحجاج[3] مقر إدارته. بعد أن آثر الابتعاد عن تيارات الكوفة وأجوائها المشحونة بالعداء للسلطة الأموية. وكان على الوالي الجديد، أن يبدأ صفحة جديدة في العلاقات بين العراق والخلافة الأموية، بعيداً عن العقد القبلية الاقليمية.

---

(١) الطبري ج ٨ ص ٦٧.

(٢) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٣١٦.

(٣) ابن الأثير الكامل ج ٥ ص ٢٢٣.

وإذا ما تساءلنا عن مواقف الفئات السياسية في العراق من تعيين القسري، فلا بد أن القيسيين كانوا أكثر الفئات تشنجاً وأسرعهم إلى التعبير عن المعارضة الشديدة، خصوصاً وأنه ورث السلطة من زعيم قيسي كبير (عمر بن هبيرة)[1]. فاعتبر هؤلاء تعيينه بمثابة تحدٍ مباشر لهم، في وقت كان هشام يظهر تعاطفه النسبي مع الاتجاه اليمني. أما الفئات السياسية الأخرى، فكانت تراقب عن كثب، وتتثاقل ربما لأول مرة في إعلان موقفها الصريح، بعد أن وجدت طرازاً غير مألوف من الولاة في شخصية «القسري» المرنة والإيجابية. فسقطت المجابهة الأولى لغير مصلحة المعارضة التي اكتشفت ما وراء هذا الرجل الهادىء من صلابة، وقدرة على استعمال القبضة الحديدية إذا ما دعت الحاجة. ذلك أن «القسري» جاء إلى العراق، يحمل وقاراً فرضته السنون، ويتسلح بكفاءة عالية وتجربة طويلة في الحكم، فكانت أبرز أعماله التي حقق من خلالها نجاحاً خاصاً، هي تحرير النفوس من الخوف، وتقريب المسافة بين السلطة الأموية الحاكمة وبين جمهور المعارضة العراقية، وهو ما كان ثمرة أسلوب حواري امتاز به، وكان من أوضح ملامح عهده الذي يصح أن نسميه «عهد القسري» في العراق.

والواقع أن ثمة تحوّلاً شهده العراق الأموي بصورة ما في ذلك الحين، في وقت كان على السلطة المروانية أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية والاجتماعية، التي أثبتت فشلها الذريع في العهود السابقة، على الرغم من بعض المحاولات الجدّية لتجنب الكارثة أو تطويقها، سواء تلك التي اتخذت اتجاهاً تنظيمياً مع عبد الملك، أو اتجاهاً إصلاحياً أكثر جذرية مع عمر بن عبد العزيز. ويبدو أن القسري الذي خلف عمر في وقت سابق في ولاية الحجاز، كان متأثراً بنهج سلفه، الذي ظهرت بعض ملامحه في العراق بعد تولي القسري له، مراعياً من خلال ذلك التكوين البشري والعمراني لهذا الاقليم الهام الذي كانت له فرادة ما، بالمقارنة مع الأقاليم الأموية الأخرى. ولعل أحد وجوه التأثر بهذا النهج، تمثله مسألة الضرائب، ولكن في ظلّ مراعاة لمصلحة العليا للدولة، التي كانت تعتمد في تغطية نفقاتها على هذا المورد مما

(١) الطبري ج ٨ ص ١٨٠.

جعل الجباية تتم أحياناً بطرق غير عادلة، إن لم نقل غير مشروعة[1]، لا سيما في الأقاليم الشرقية من الدولة.

وكان تراجع الانتاج الزراعي والحرفي، نتيجة الاضطراب السياسي شبه الدائم في هذه المنطقة، قد انعكس سلبياً، ليس على الوضع الاجتماعي فقط، ولكن على مداخيل بيت المال التي أصبحت منطلق تقويم النجاح والفشل في مهمة هذا الوالي أو ذاك. ومن هنا تكتسب أهميتها تجربة القسري الذي انصبت جهوده على الزراعة عبر استصلاح الأرض وتحسين أساليبها ونظمها وتشجيع العاملين فيها[2]، وغير ذلك من عوامل الاستقرار التي توفرت لهذه الولاية في عهده وصرفتها عن ضروب الجدل ومقارعة السلطة. وإذا كان الحجاج قد اعتمد في عهده على إشغال الناس بحملات عسكرية لم يكن ما يسوّغها أحياناً، وذلك من أجل امتصاص المعارضة، فإن القسري، بجهوده الإيجابية، حقق هذا الهدف، مضافاً إليه علاقة ودية ومصلحية مع الاتجاهات السياسية والقبلية المختلفة.

لقد نجح إذن في كسر التقليد السائد في العلاقات الأموية ـ العراقية، وذلك عبر المسيرة الطويلة التي قضاها في الحكم، معاصراً الجزء الأكبر من خلافة هشام. فكانت هذه الرؤية الجديدة من أهم العوامل التي ساعدته على تنفيذ برنامجه الإصلاحي، متوفراً لديه المتّسع من الوقت لقطف حصيلة جهوده الدؤوبة، على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية. ولعل هذه الفرصة كانت تخون معظم الولاة الأمويين في العراق الذين غالباً ما تقاذفت بهم المتغيرات وفقدوا مناصبهم تحت ضغط الأحداث وحركات التمرد التي كان لبعضهم طرف ما أو ضلوع فيها.

ومن الواضح أن سياسة الحوار التي طبقها القسري خلال عهده الطويل، والجسور التي أقامها مع الاتجاهات السياسية المتباينة، هي العنوان الرئيس لذلك العهد. وإذا كانت علاقته بالخوارج ـ تلك الفئة الرافضة ـ لم تتجاوز الإطار التقليدي المعروف للسياسة الأموية إزاء هؤلاء وموقفهم المتطرف منها، فإن موقفه من المعارضة

---

(١) ثابت الراوي، العراق في العصر الأموي ص ٧٥ ـ ٧٧.

(٢) البلاذري، فتوح ص ٢٨٩.

الشيعية في الكوفة، كان موضع نقاش وتأمل. فهذه الحركة الأخيرة التي التقت مع الخوارج في الموقف العدائي من الحكم الأموي، كانت أكثر الاتجاهات السياسية في العراق مقدرة على الاستقطاب وتحريك العواطف الشعبية، وذلك في ضوء فلسفتها الخاصة في الحكم (١).

ومن الأهمية الاعتراف، بأن الكوفة التي استوعبت مختلف الاتجاهات السياسية في ذلك الحين، نعمت لأول مرة في تاريخها الأموي بأجواء التسامح وتحررت من قيود الملاحقة، مما أوجد مناخاً طيباً للعلاقات العامة بين السلطة وبين بقية الأطراف فيها. وإذا ما انتقلنا إلى وضع الفئات غير الإسلامية في العراق، سنجد وجهاً آخر إيجابياً لهذه السياسة، إذ نعمت هذه الفئات بظروف جيدة، شجعتها على الانتاج والعطاء. غير أن هذه السياسة وجدت من تعرض لها عبر تقويم خاطىء من المؤرخين التقليديين الذين افترضوا أن وراءها، خلفية معينة لدى القسري المولود من أم تدين بالنصرانية، وأشاروا على أنه بدافع من التكريم لوالدته، أقام لها كنيسة على مقربة من مسجد الكوفة(٢)، حيث كان ذلك من أسباب تألب السلطة عليه في وقت لاحق.

ولقد أصابت هذه السياسة الجديدة من هم في أقصى المعارضة، فنجحت في كبح مواقفها العدائية المتطرفة من السلطة، رغم أن القسري تابع التقليد الأموي السائد في التهجّم على زعماء البيت العلوي في الخطب والمناسبات الرسمية، مما يدفع إلى التساؤل إذا كان هذا الإجراء نابعاً من قناعة ذاتية أم أنه كان يلجأ إلى تغطية مواقفه، بالتزام الموقف الرسمي المفروض عليه؟. ذلك أن سياسته العلوية أغرقته لاحقاً في خضم الاتهامات، ووضعته موضع الشك لدى خصومه، دون أن يتورع خليفته يوسف بن عمر الثقفي عن التهديد بكشف علاقاته مع العلويين والمساعدات المالية التي قدّمها إلى زعمائهم(٣).

وإذا ما حاولنا البحث عن جوانب الحقيقة في هذا التعاطف المزعوم، نجد أن

---

(١) ابراهيم بيضون، التوّابون ص ١٠٦.

(٢) الطبري ج ٨ ص ٢٤٦، نبيه عاقل، تاريخ خلفاء بني أمية ص ٣٠٩.

(٣) اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٣ ابن الأثير، الكامل ج ٥ ص ٢٠٩ ـ ٢٢٠.

الموضوع يتحول إلى قضية لدى الوالي الثقفي الذي كان اكثر ما يعنيه تشويه تلك الثقة التي منحها هشام لسلفه[١]. ومن البديهي أن تلويح الثقفي لخالد بقضية حساسة هي الخلافة، قد أصاب منه الهدف المطلوب، لما كانت تثيره من تشنج لدى الأمويين، خصوصاً عندما يتعلق الأمر ببني هاشم منافسيهم التقليديين. وهذا التشنج انعكس على موقف الخليفة السلبي بعيد ذلك من الزعيم العلوي زيد، رافضاً إعطاءه الفرصة للدفاع عن نفسه[٢].

لقد جاء يوسف بن عمر إلى ولاية العراق، بعد نجاح القيسيين وحلفائهم في توتير العلاقة بين الخليفة وعامله القسري[٣]. فاستجاب هشام متردداً تحت تأثير الحملة المفتعلة التي ازدادت تصعيداً مع انتقال ابن عمر إلى مركزه في «الحيرة»[٤]. وكان هذا التحوّل للإدارة الأموية في العراق إلى عاصمة المناذرة القديمة، ربما بداية افتراق بين العراقيين وبين المكاسب الاقتصادية والسياسية التي حققها الوالي السابق، كما كان مؤشراً لعودة النظام الأموي إلى خطه التقليدي المعروف. ذلك أن الوالي الجديد الذي حمل ذهنية قريبة «الحجاج»، آثر الابتعاد عن «واسط» أو الكوفة (الحاضرتان القديمتان)، حيث التأييد للقسري في الأولى وللعلويين في الثانية، ودأب على ضرب الانجازات التي حققها سلفه، والتي اعتبرت أحد المنعطفات البارزة في تاريخ العراق الأموي.

إن علاقة «القسري»، بزعماء البيت الهاشمي، كانت منسجمة إلى حد كبير مع تفكيره ونهجه السياسي العام. فقد تطلع إلى تحقيق حد نسبي من التفاهم بين السلطة الأموية وبين المعارضة العراقية، عبر عملية احتواء لهذه الأخيرة، تصبّ عملياً في اتجاه المصلحة العامة للدولة. ومن هنا كان القسري شاذاً بين أقرانه من الولاة، في محاولته الرائدة لاقرار السلام في العراق، ودفعه إلى مرحلة جديدة، كان من أبرز سماتها التعايش والانفتاح والاستقرار السياسي والاقتصادي.

---

(١) الطبري ج ٨ ص ١٨٠.

(٢) الأصفهاني، مقاتل الطالبيين ص ٩٠ - ٩١.

(٣) ابن الأثير ج ٥ ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٤) المصدر نفسه ج ٥ ص ٢٢٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٧٩.

وبعد عزله، ظلت سياسته العلوية، الجانب البارز في عهده الطويل[1]، لما أثارته من جدل في الحياة السياسية الأموية بصورة عامة. فالحملة «القيسية» التي استهدفته كانت في منتهى الشراسة وفي غاية الاتقان. وتشابكت التهم من حوله، مطوّقة عهده بما فيه الإيجابيات، لتلقي عليه ستاراً كثيفاً من الضباب ومن التساؤلات، من تهمة التواطؤ مع الزعماء العلويين وإغداق الأموال عليهم، إلى محاباة الفئات غير الإسلامية وتكثيفها في جهازه الإداري، مظهرةً القسري لخصومه، وكأنه اخترق التقاليد التاريخية، بتحرّره من رواسب التعصب القبلي والإقليمي.

وهكذا كان على القسري أن يسدّد حسابات أفكاره المتقدمة، حين عزل من منصبه تحت ضغط الحملات المتصاعدة والمركّزة، في غياب الدعم الخلافي الرادع. وكان خصمه الوالي الجديد (يوسف بن عمر الثقفي) يتطلع إلى دور غير عادي في العراق، متلمّساً خطي قريبه الحجّاج ومعجباً بأسلوبه الصدامي المعروف. ولعل أكثر ما يستلفت الانتباه في التجانس النوعي بين الثقفيين، تلك المبادرة الهجومية المشتركة بين خطبة الحجاج الشهيرة في الكوفة، وبين خطبة ابن عمر المنسوبة له عند قدومه إلى الحيرة، إذ شابهت الأولى في المزاج النفسي العام وحتى في المفردات اللغوية المختارة، كقوله مثلاً: «يا أهل العراق، لأقتلن منافقيكم بالسيف وجناتكم بالعذاب»[2].

لقد كشفت هذه السياسة الجديدة، أبعاد المخطط المحبوك والهادف إلى تصفية المواقع التي استمد منها القسري قوته السياسية والمعنوية. فأُرسل إلى السجن، بتهمة الاختلاس والاثراء الفاحش على حساب منصبه[3]، في الوقت الذي كانت قبضة الوالي الجديد، تشتد فوق المعارضة الشيعية في محاولة لاستدراجها إلى مجابهة أخرى، وذلك عبر توريط زيد بن علي بن الحسين، أحد زعمائها البارزين، في مأزق مع السلطة ومن ثم دفعه إلى الثورة، اذ كان زيد أكثر العلويين تأهيلاً في ذلك الوقت،

---

(١) (١٠٦ - ١٢٠ هـ / ٧٢٤ - ٧٣٨ م). الطبري ج ٨ ص ١٨٢ - ١٥٣.
(٢) المصدر نفسه. ج ٨ ص ٢٥٨.
(٣) اليعقوبي ج ٢ ص ٣٢٣.

للقيام بدور ما على الساحة العراقية. فبينما كان القسري يتنقل تحت وطأة التعذيب في السجن بين واسط والحيرة[1]، كان الزعيم العلوي يدفع ضريبة علاقته الودية مع الوالي السابق، ويُلاحق بتهمة التواطؤ معه في إخفاء مبلغ كبير من المال، زعم ابن عمر أن سلفه قد أودعه لدى زيد في وقت سابق[2].

وهكذا، لم تكن التهمة مستهدفة القسري وحده، بل كان لها هدف أبعد من مجرد محاكمة سلوكية لوالٍ معزول. ذلك أن زيداً صاحب الشخصية القوية، كان يثير بجرأته وطموحه حفيظة النظام الأموي وهواجسه التقليدية[3]. فهو أول زعيم علوي يمارس تحرّكاً سياسياً شبه علني، خارج الدائرة المفروضة على أسرته منذ النكبة التي حلت بها في كربلاء. وهذا القلق الأموي، لا يلبث أن يتجلى في انفعال الخليفة هشام من زيد، ورفضه التحاور معه بشأن التهمة المذكورة، وإصراره بشيء من الإهانة على أن يكون والي العراق الثقفي، هو المرجع المباشر لهذه القضية[4].

ولم يكن أمام زيد سوى الامتثال لأوامر الخليفة والتوجّه إلى الحيرة، حيث كان يعرف سلفاً ما ينتظره لدى الوالي القيسي المتشنج، ويدرك ما يخططه له في ذلك الوقت. فالعلاقات بين الثقفيين والعلويين كان لها سجل حافل في ذكراته، تزدحم فيه الكوارث والتصفيات. ولم تلبث مخاوفه أن تحققت بعد استدعاء يوسف بن عمر لطرفيّ التهمة (زيد وخالد)، في محاولة لانتزاع الاعتراف منهما تحت التهديد والتلويح بالعقاب. ولكن أحداً من الرجلين لم يحقق له هذه الرغبة، بعد أن رفضا التهمة بجرأة وإصرار، ليعود القسري إلى سجنه ويقبض على زيد وقتاً ما، قبل أن الإفراج عنه بأمر من الخليفة [5]، حيث وجد ثورة تنتظر قيادته، وتلقي عنده الاستجابة والتسويغ.

---

(١) الطبري ج ٨ ص ٢٦١.

(٢) ابن الأثير ج ٥ ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٣) راجع قول هشام لزيد: «لقد بلغني أنك تؤهل نفسك للخلافة، وأنت ابن أمه» اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ٣٢٥.

(٤) ابن الأثير ج ٥ ص ٢٣٢.

(٥) اليعقوبي ج ٢ ص ٣٢٦.

وقد لا تجد صعوبة في تقويم الأحداث التي كانت مسرحها مدينة الكوفة بعيد ذلك. فالتهمة التي حققت للوالي الثقفي ابن عمر ذريعة الملاحقة لخصومه السياسيين في العراق، وجدت من اكتشف سذاجتها حتى في أوساط الخلافة التي ترددت في الانسجام أحياناً مع قرارات واليها المغرضة. أما القضية في جوهرها، فلم تكن غير وسيلة لتحقيق هدف سياسي، يجري توظيفه في خدمة المصالح المستقبلية لوالي العراق. وأذا رجعنا إلى متابعة الشريط المتزامن مع الموقف الذي اتخذه ابن عمر من القسري، لوجدنا أنه يتمحور حول نقطة أساسية، وهي التشكيك بالولاء الأموي لسلفه، والتركيز على صلاته الودية مع العلويين.

ويبقى موقف القسري غامضاً يحتاج إلى معطيات، تتجاوز الحملة الهادفة، إلى حقائق ليست مطروحة من هذا المنطلق. ذلك أن والي العراق السابق الذي حظي بتقدير أحد أقوى الخلفاء الأمويين، ورافقه جانباً من ولايته المديدة، لم يكن موضع شك في انتمائه الفكري أو السياسي، أو ارتياب في سلوكه العام. ولم تكن تهمة التواطؤ والضلوع مع العلويين، سوى تغطية لهدف أبعد وأكثر خطورة من التهمة الساذجة الملصقة به، مما دفع الخلافة إلى التضحية بواليها القوي والمخلص، وصولاً إلى أهداف تعتبرها مصيرية وحاسمة.

لقد خسر العلويون زعيماً آخر، ذهب ضحية المسألة التي أثارها يوسف بن عمر بُعيد تعيينه على العراق، كما خسرت (بجيلة) ـ القبيلة اليمنية ـ قائداً متنوراً كان من أقدر موظفي الإدارة المروانية وألمعهم ذكاء وأبعدهم نظرا. أما الأول فقد خرج من سجن الثقفي، ومعه كبرياؤه المهان ورغبته في الانتقام، فإذا الكوفة متعطشة بدورها للثورة، في وقت غاب عنها مركز الحكم وظل السلطة الثقيل، حيث كان في قلب أحداثها يعدّ نفسه منذ زمن لعمل ما على أرضها. غير أن الفكرة لم تكن ناضجة، فوقع زيد في التجربة نفسها التي عصفت بأسرته في ظروف مشابهة، مع بعض الاختلاف في التفاصيل، وذلك قبل أكثر من نصف قرن من الزمن(١).

---

(١) أحبطت ثورة الكوفيين وقتل زعيمها زيد سنة ١٢٢ هـ / ٧٣٠ م. راجع أخبار هذه الثورة في: الطبري ج ـ ص ٢٧١ ـ ٢٧٩ راجع أيضاً ناجي حسن، ثورة زيد بن علي. المقرّم، زيد الشهيد.

أمـا القسري، شـريك زيـد في التهمة التي حـوّلهـا يـوسف بن عمـر إلى قضيـة سياسية، استنزف من خلالها مواقع الرجلين، فقد أفرج عنـه بعيد القضـاء على حـركة الكوفة التي تزعمّها زيد. وعلى الرغم من أن الخليفة كان وراء ذلك القرار، إلا أنه رفض فتح ملف القضية مع صديقه القديم، الذي أقام حيناً في «القرية»[1] في محاولـة لتبرئـة نفسه أمام الخليفة ولكن دون طائل. فقد ظل شبح والي العراق الثقفي يلاحقـه، حتى بعد انتقاله إلى دمشق، ويطارده بالاتهامات والشكوك. ولم يعد هشام كثير الحرص على علاقته بالقسري، بقدر حرصه على التجاوب مع رغبات واليه المتصلب في العـراق، إذ كان على ما يبدو بحاجة إلى هذا النوع من الولاة، لا سيما بعد تدهور الموقف السيـاسي على أكثر جبهات الدولة الأموية.

وفي دمشق، تنقّل القسري ما بين داره والسجن، منكفئاً وراء جدران الصمت، حتى أواخر عهد هشام الذي بقي حافظاً، برغم كل الظروف بعض التقدير لواليـه السابق. ولكن وفاته[2] انعكست سريعاً على مصير القسري، مفقدةً إياه الغطاء الأخير الذي صدّ عنه شبح التصفيـة. ذلك أن الخليفـة الجديـد[3]، القيسي المتطرف والأكـثر انسجـاماً مـع أفكـار الثقفي والي العـراق، منـح الأخـير حـريـة التحـرك في مـلاحقـة القسري. فقبض عليه وأعاد محاكمته بالتهمة ذاتها، قبل إعدامه في الحيرة مـع عدد من جماعته[4].

وأخيراً لا جدال في أن القضاء على إصلاحات القسري على يد أحد المنتمين إلى المدرسة التقليدية (الأرستقـراطية)، وهـو يوسف بن عمـر الثقفي، قد مثّـل انكفاء إلى الوراء وعودة حتمية بالعراق إلى المجابهة المباشرة مع النظام الأموي. ولم يعـد خافيـاً ما ينتظر هذا الأخير، وقد أخذت أركانه حينذاك في الاهتزاز، ليصبح بعـد بضع سنـوات أمام السقوط المرتقب. ولعل المؤرخ الألمـاني يوليـوس ولهوزن Julius Welhausen قـد أصاب هذه الحقيقة بعبارته التاليـة: «كان سقـوط خالـد بن عبد الله القسـري، فاتحـة

(١) قرية على مقربة من الرصافة (مصيف هشام) الواقعة غربي الرقّة.

(٢) توفي هشام في الرصافة في ربيع الأول سنة ١٢٥ هـ. تاريخ خليفة بن خياط ج ٢ ص ٥٣٣.

(٣) الوليد بن يزيد من عبد الملك. الطبري ج ! ص ١٧ ـ ٢٢.

(٤) تاريخ خليفة بن خياط ج ٢ ص ٥٤٦.

الفترة الأخيرة المحمّلة بالكوارث، والتي انتهت بسقوط الدولة الأموية»[1].

(١) ولهوزن، الدولة العربية وسقوطها ص ٤٥٠.

خراسان تسقط الدولة الأموية

خضعت خراسان [1] لسيطرة العرب المسلمين في ثلاثينات القرن الأول الهجري[2]، وذلك إنطلاقاً من قاعدة البصرة التي كان لها الدور الأساسي في فتحها[3]، ممثلة في الغالب بالأكثرية القبلية المنتمية إلى عرب الشمال (قيس، تميم، ربيعة). وهكذا فإن حركة الاستيطان الأولى في خراسان، كانت في بداياتها قيسية[4] الملامح، إذ كانت طليعة هجراتها على المستوى الجماعي، قد حدثت في منتصف القرن الأول، عندما قام زياد بن أبيه - والى العراق والمشرق - بإبعاد بعض القيسيين من البصرة والكوفة، فيما يشبه النفي إلى خراسان، في محاولة لتشتيت القوى السياسية المعارضة للحكم الأموي، وذلك تحت شعار القضاء على إحدى حركات التمرد هناك[5].

---

(١) وردت في معجم البلدان لياقوت أنها «بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق... وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها، إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو وهي كانت قصبتها، وبلخ وطالقان ونسا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون جيجون». ج ٢ ص ٣٥٠.

(٢) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٦٦ - ١٦٧. البلاذري، فتوح البلدان ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٣) يبدو أن ثمة محاولة قامت من هذه المدينة الى خراسان بقيادة أحد زعماء الأولى الكبار وهو الأحنف ابن قيس، ولكن أخبارها غير واضحة تماماً، خاصة الوقت الذي تمّت فيه، حيث لم يكن العرب قد سيطروا تماماً على الجهات الواقعة إلى الغرب منها. راجع معجم البلدان ج ٢ ص ٣٥١ - ٣٥٢.

(٤) البلاذري، فتوح ص ٣٩٩، ولهوزن، الدولة العربية ص ٣٩٥ شعبان، صدر الإسلام ص ١٩٨.

(٥) أورد البلاذري، أن زياداً ولى «الربيع بن زياد الحارثي سنة إحدى وخمسين خراسان وحوّل معه من أهل المصرين (الكوفة والبصرة) زهاء خمسين ألفاً بعيالاتهم» فتوح ص ٤٠٠.

غير أن هذا التواجد العربي الإسلامي في خراسان، لم يترك تأثيره الجذري على تركيبة المنطقة السكانية، بعد أن ظلّت العناصر الخراسانية في موقع التفوق العددي المطلق. على أن الهجرة القيسية لم تكن التشكيلة القبلية الوحيدة في خراسان، فقد أعقبتها تشكيلات جديدة من العرب الجنوبيين، خصوصاً في السنوات الأخيرة من القرن الأول، عندما ارتبط الأقليم الخراساني بالأسرة المهلبية، المتحدرة من الأزد اليمنية. فكان المهلب بن أبي صفرة (والي خراسان سنة ٧٩ ـ ٨٢ هـ)، ومن ثم ابنه يزيد (دامت ولايته نيفاً وعامين)[1] قد انتهجا سياسة تدعيم الوجود العربي اليمني في المشرق الإسلامي، أمام الوجود القيسي المكثف. فتوافدت حينذاك هجرات واسعة ومتكررة من العرب اليمنيين إلى خراسان، خصوصاً من قبائل الأزد وهمدان وكندة[2].

ولقد انتقلت مع هذه الهجرات رواسب العصبية والتناقضات القديمة بين هذه القبائل، متأثرة على الخصوص بصراعاتها في العراق، مركز الولاية الشرقية في خلافة بني أمية، حتى أن (ولهوزن) يجدها ـ أي خراسان ـ نسخة أخرى عن شبه الجزيرة العربية[3]، نتيجة هذا الوضع القبلي المعقد والمتشابك. بيد أن خلفية هذا التكوين السكاني في خراسان، لم تكن قيسية ـ يمنية بصورة عامة ـ بل كان الموقف القبلي مُخترقاً في الغالب، كالتحالف الذي كان قائماً بين الأزد اليمنية وربيعة القيسية، ضد تحالف قيس وتميم من العرب الشماليين، ومن ثم تكتل الحلف الأخير ضد ربيعة بقيادة زعيم قيس عبدالله بن خازم السلمي[4]. وما لبث الانقسام أن دب في حلف القبائل الشمالية القيسية، حين قام ابن خازم بإنقلابه وقضى على حركة مضادة قامت بها تميم[5]، متسلماً زمام الحكم بعض الوقت في مرو ـ عاصمة خراسان ـ بموافقة الخليفة وقتذاك عبد الملك بن مروان[6].

---

(١) خليفة بن خياط ج ١ ص ٣٨٦.

(٢) ولهوزن، الدولة العربية ص ٣٨١.

(٣) تاريخ الدولة العربية ص ٣٩٤.

(٤) الطبري ج ٧ ص ٤٥، ٩١.

(٥) الطبري ج ٧ ص ٩١.

(٦) خليفة بن خياط ج ١ ص ٣٨٦. الطبري ج ٧ ص ١٩٦.

وكانت هذه الأحداث متزامنة، مع حركة ابن الزبير التي كان المشرق الإسلامي بما فيه خراسان تابعاً لها من الناحية الجغرافية على الأقل، وذلك منذ أن أحكم مصعب قبضته على العراق في أعقاب القضاء على حركة المختار الثقفي. غير أن النفوذ الزبيري لم يكن قوياً في خراسان، حيث أدى الصراع مع الأمويين فضلاً عن سد الفراغ السلطوي، إلى تشجيع حركات التمرد القبلي فيها. ولذلك جاء اعتراف عبد الملك الأكراهي بابن خازم ـ ومقايضته على هذه الولاية حسب رواية الطبري «أن لك خراسان سبع سنين على أن تبايع لي»[1] ـ جزءاً من الخطّة التي استهدفت مصعب وإحكام الطوق عليه في العراق. ولكن هذا الحلف لم يدم طويلاً، إذ قتل ابن خازم في العام نفسه (٧٢ هـ /٦٩١ م) الذي قتل فيه مصعب، وذلك على يد رجل من تميم[2].

وإذا كان العرب الخراسانيون قد تأثروا دائماً بأجواء الصراع السياسي في العراق، فإنهم تأثروا كذلك وبصورة أعمق بالإنقسامات داخل السلطة الأموية وتذبذب مواقفها مع تغيّر المواقف بين خليفة وآخر. فكان ولاتها في خراسان، مرآة لسياسة الخلفاء الأمويين والوجه الحقيقي لهم، ربما بصورة أكثر تعبيراً من الولايات الأموية الأخرى. فهم يمنيون إذا كانت ميول الخليفة يمنية، وقيسيون إذا كان الأخير كذلك. ولعل أشهر الولاة الأمويين في خراسان، الذين تركوا بصماتهم القبلية في المشرق، المهلب ابن أبي صفرة، من الأزد اليمنية، وقتيبة بن مسلم من باهلة القيسية. فلم يتورع كلاهما عن التورط مباشرة أم غير مباشرة في المسألة العصبية، على الرغم مما أصاباه من مكانة عالية، وما امتازا به من الدهاء، وهي صفة السياسي المحنك في ذلك الحين[3]. بيد أن ولاية المهلب على خراسان، كانت أكثر تأثيراً في التركيب القبلي، الذي أصبح للأزديين فيه الشأن القوي، لا سيا بعد تحالف هؤلاء مع بكر وربيعة ضد التكتل المضري بجناحيه البارزين (تميم وقيس)[4]. وكان لهذا التفوق الأزدي تأثير هام

---

(١) الطبري ج ٧ ص ١٩٦.

(٢) المكان نفسه.

(٣) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ٢٨٥. الطبري ج ٧ ص ٢٨٠. ولهوزن، الدولة العربية ص ٤٠٨.

(٤) ولهوزن ص ٤٠٨.

في التطورات الخراسانية خلال السنوات الأخيرة من الحكم الأموي، إلا أن هؤلاء لم يثبتوا في الموقع نفسه الذي رسم حدوده المهلب، بعد أن جنحوا إلى المعارضة المتطرفة في مطالع القرن الثاني الهجري.

وتجلّت حينذاك ظاهرة لافتة، وهي ارتفاع نسبة العرب، بعد استمرار التدفق القبلي على خراسان التي توفرت لها كافة عناصر الاستقطاب في ذلك الحين، بدءاً بخصوبة الأرض والثراء وانتهاءً بالحصانة الجغرافية، حيث شجع بعدها عن مركز الخلافة، معارضي الأخيرة على الهجرة إليها، بحثاً عن الأمان لدى قبائلها القوية وذات النفوذ الكبير في أقليم المشرق. ولكن الظاهرة الأهم حينذاك، كانت في التعايش بين العرب والفرس، إذ كان هؤلاء ما يزالون في موقع التفوق العددي، على الرغم من كثافة التحرك القبلي إلى هذه المنطقة. وكانت بوادر هذا التعايش، قد ظهرت في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز الذي كانت له سياسة إصلاحية واضحة في هذه المسألة. وعلى الرغم من حساسيات العلاقة أو بعضها التي تجلت بين العرب والموالي الفرس في العراق، تلك التي بلغت ذروتها في ثمانينات القرن الأول، فإن ثمة نهجاً آخر شهدته هذه الولاية، عندما فرض التعايش العربي ـ الخراساني نفسه، ليصبح نواة تيار إسلامي متجانس في المصالح (اشتغال بعض العرب في الزراعة ـ حرفة الموالي ـ نتيجة للاستقرار وركود العمليات العسكرية)، وفي العقيدة (مع تحوّل الكثيرين من الفرس إلى الإسلام، وهو ما لم يحدث بالحماسة ذاتها على الأقل في العراق).

ومن هذا المنظور، فإن العلاقة الاجتماعية بين العرب والفرس، تصبح أقل تعقيداً في خراسان من علاقة العرب ببعضهم الذين أوغلوا في الإنقسام، كلما ظهرت بوادر التقارب والتعايش مع الفرس أو غيرهم في هذه البلاد. ولعل دلالة هذه الظاهرة، أنها جعلت المجتمع الخراساني يمثل إتجاهين مختلفين في التركيب والطرح والمفهوم: **الأول**، هو الإتجاه القبلي الذي انطلق من أرضية الصراع الشمالي ـ الجنوبي أو القيسي ـ اليمني، ذلك الصراع الذي أحسن استغلاله في وقت لاحق أبو مسلم الخراساني في الإجهاز على الدولة الأموية. **والثاني**، هو الإتجاه الإسلامي الذي يمثل

العرب كما الفرس، متجاوزاً حدود القبيلة العربية وقضية المـوالي الفارسيـة، وداعياً إلى قيام دولة إسلامية عادلة ومتوازنة.

الحارث بن سريج، مجسّد الإتجاه الإسلامي

شهد الربع الأول من القرن الثاني الهجري، انعطافاً بارزاً في العلاقة بين الأسرة الأموية الحاكمة والقوى المتحالفة معها، وبين المعارضة السياسية التي اتخذت منذ مطلع هذا القرن طابعاً اجتماعياً ظاهراً، بعد أن غلب الصراع السياسي على الحقبة السابقة، سواءً تمثّل بالمعارضة الشيعية أو الخوارجية أو الحجازية (حركتا ابن الزبير المدينة). وإذا كانت السياسة المالية قد فجرت الوضع في الجناح الغربي من الدولة ـ بقيام ثورة البربـر الكبـرى (١٢٢ ـ ١٢٥ هـ) التي كانت مفتـاح ذلـك التحّـول في العـلاقـة مـع الحكم المركزي، تلك التي أصبحت مضطربة حيناً، متقطعـة في أغلب الأحيان ـ فـإن الجناح الشرقي من هذه الدولة، كان أكثر جذرية في تحركّه ونضجاً في طروحاته التي اختمـرت أخيراً في إطار تيار إسلامي عام، منسجم مع التغيير الذي طـرأ على بنيـة هذه المنـطقة الاجتماعية. فقد كان من مؤشرات الخلل الذي أصاب مؤسسة الخـلافة ومـا رافقه من تحجيم دورها المتكامل ـ بعد طغيان الجانب الدنيوي فيهـا على الجـانب الديني ـ ذلـك الفـرز السياسي والاجتمـاعي بين فئتـين متناقضتـين في الرؤيـة والمصلحة، الأولى ممثلةً بالسلطة (الولاة والدهاقين)، والثانية ممثلة بـ «الحركة الشعبية» بعناصرها المختلفة، من العرب والفرس والترك على السواء.

وهكذا كان الاختلاف واضحاً، بين «الحركة الشعبية» في المغرب وبين مثيلتها في خراسان، فالأولى كانت أسيرة أقليميتها وتأثّرها بالفكر الخوارجي المتـطرف والمهزوم في المشرق، مما أدّى إلى ذلك النطاق من العزلة الذي أحاط بهـا، ومن ثم فشلها في اتخـاذ صفة تمثيلية عامة، على غرار الحركة الأخرى المتزامنة معها التي لم تمسّ الصيغة القائمـة للنـظام السياسي شبـه الأمبراطـوري، وفي الوقت نفسـه كـانت مـدخـلاً إلى التشـرذم والتمـزق السياسي، حيث كـان المغـرب الإسـلامي رائـد تلك النمـاذج الاستقـلاليـة المبكرة التي قامت في أعقاب ثورة البربر الآنفة الذكر.

ومن الواضح أن التصدي للتجربة الرائدة ـ أي الخلافة ـ وهي في مراحل نموها وبدايات استقرارها، قد انعكس بصورة خاصة على العلاقة بين العرب الحاكمين، وبين شعوب البلدان التي خضعت لهم، وبالتالي فقد أسهم في ضعضعة الإطار الإحتوائي لهذه المؤسسة، وهو أبرز مفاهيمها السياسية التي تبلورت في العهد الراشدي الأول. فلم يكن ثمة تمايز آنذاك بين العقيدة وأصحابها الأوائل الذين حملوها إلى مناطق النفوذ الفارسي والبيزنطي، كما لم يكن ثمة استلاب لها أو تأقلم أو تدجين، على الرغم من شيوع النمط الأمبراطوري في ذلك الزمن. فسقط هذا النظام أمام صيغة الخلافة المبتكرة، تلك الأداة التنفيذية والنموذجية للدعوة التي كان العرب مؤهلين حينذاك لقيادتها والقيام بهذا الدور التاريخي، عبر مجموعة متضافرة من العوامل النفسية والجغرافية والاقتصادية. ولم يكن ثمة ما يحول أيضاً دون إنتقال هذا الدور أو بعضه إلى شعب آخر، ليست له تلك الريادة ولا ذلك الرصيد الحضاري المتكافىء معه. فقد كانت العقيدة الإسلامية، الإطار الجامع الذي يستوعب مختلف الشعوب، دون تناقض بين عالمية الدعوة وبين الشخصية القومية والحضارية لكل منها، بحيث «تصبح القوميات المتعددة التي يدين أصحابها بالإسلام، أشبه ما تكون بالجزر وسط محيط من التضامن الأخوي الذي تحكمه العقيدة الإسلامية السمحة، مما ينفي التناقض العدائي بين القومية وبين العقيدة المليّة في الإسلام» كما عبّر عن ذلك مؤرخ معاصر[1].

ومن البديهي أن حركة التوسع أو الفتوح، قد أسهمت بدون مجال للتردد في إحياء النزعة الأمبراطورية، مع اختلال نظام الخلافة الذي وضع موضع التنفيذ لبنة الولاء للدولة ـ المؤسسة. وقد جاءت الانتصارات العسكرية نتيجة ذلك الانسجام والتعاطي المتكافيء مع الدولة، خلافاً للفتوح الأموية التي خضعت لاعتبارات متفاوتة، سواء ارتبطت بسياسات خاصة للخلفاء والولاة، أو إشباع رغبات الجند أو امتصاص النقمة الشعبية، بافتعال حملات عسكرية قد لا يكون ما يسوّغها في كثير من الأحيان[2].

(1) محمد عمارة، مسلمون ثوار ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(2) سيف بن عمر، الفتنة الأولى ووقعة الجمل ص ٥٣.

كذلك ارتبطت الفتوحات بقضية أخرى ليست أقل تعقيداً، وهي العلاقة مع الشعوب التي خضعت للدولة الإسلامية. إذ كانت محورها سياسة الضرائب، وهي من أبرز عوامل التفجير للأزمات بين هذه الشعوب والولاة الأمويين. فقد انهارت كل الضوابط والأطر التنظيمية، وفي طليعتها كبح الإثراء غير المشروع ومراقبة المداخيل (المقاسمة)(١). وبذلك أصبح الخروج على قواعد الجباية عرفاً مألوفاً، لا تتورع الدولة عن توجيهه والاعتراف به، كواقع أو كضرورة للمحافظة على مصادرها المالية. وكان يحدث أن تحاول التصدي أحياناً لهذه المشكلة، إلا أن محاولاتها اتخذت إتجاهاً توفيقياً في معظمها، وكانت تنتهي لمصلحة العرب الحاكمين الذين تقع عليهم مسؤولية اضطراب معادلة المساواة وفشلها.

بيد أنه على الرغم من اختلال العلاقة بين العرب وشعوب البلدان المفتوحة في ذلك الوقت، فإنها لم تصل إلى المستوى الذي تصوره مستشرقو القرن التاسع عشر، وفي طليعتهم فون كريمر VON KREMER وغولدزيهر GOLDZIHER وفان فلوتن VAN VLOTEN (٢) الذين بالغوا كثيراً في تجسيم الخلل في علاقة الأمويين بالموالي، وانحدار هؤلاء، حسب تعبيرهم إلى مستوى الرقيق(٣). وهذا التصور مرفوض من عدة جوانب شديدة الوضوح، وفي أولها أن كلمة «مولى» التي أطلقت على المسلم غير العربي، خصوصاً من سكان الولايات الشرقية، لم يكن باعثها الإحتقار أو الاسترفاق، كما يوحي بذلك التفسير اللغوي للكلمة، بل كان لها مدلول الالتحاق بالقبيلة والموالاة لها والإلتزام بمواقفها في السلم والحرب(٤)، وذلك لاعتبارات أمنية واجتماعية، تفرضها بيئة تقوم عملياً على التوازن القبلي. كذلك فإن الرقيق بأشكاله الأوروبية التي ألفها المستشرقون في عهود الأقطاع، لم تعرفه المجتمعات الشرقية، حتى في «جمهورية مكة» التجارية قبل الإسلام(٥). ومن المعروف أن الرّق تحجّم كثيراً في ظلّ المجتمع

---

(١) النظام الذي طبّقه الخليفة عمر بن الخطاب Van Vloten, la Domination Arabe P 10 .

(٢) Goldziher, le Dogne et la loi de L' Islam P 123, Van Vloten, Ibid PP 14 - 14.

(٣) Van Vloten Ibid PP 13 - 14.

(٤) ابن خلدون، المقدمة ص ٩٦.

(٥) Lammens, la Mecque à la veille de L' hégire PP 164 - 165.

العربي الإسلامي الذي نحا خطوات جريئة في تحرير الإنسان، مهما اختلفت مشاربه وظروفه الاجتماعية. وخلافاً للمجتمع الكسروي الذي عانت منه الفئات المسحوقة حتى الاسترقاق، فإن المجتمع العربي الإسلامي، كانت له المقدرة والاستعداد لإستيعابها، موفراً لها ـ حتى في عهود سيطرة «الثقفيين» على العراق والمشرق، حيث الأغلبية من الموالي ـ الحد الأدنى من الحرية الشخصية والدينية.

وكانت السلطة الأموية التي دانت في قيامها لتحالفات ومساومات سياسية وقبلية وارتهنت لها إلى حدٍ ما، غير قادرة على تحقيق مجتمع متجانس ومتوازن، مما أدى إلى إتساع الهوة مع خصومها وإلى افتراق عنهم في المصالح والأهداف. وكان ثمة دور بانتظار الموالي، ما لبثوا أن تحسّسوا بداياته، في وقت كانت فيه حركة المعارضة تتنبه أيضاً إلى القوة الجماهيرية التي يمثلون. فتحولوا في مطلع العهد المرواني، من أكثرية صامتة إلى قوة ضاغطة، تؤثر جذرياً في مسار التيار الثوري الذي عصف أخيراً بالدولة الأموية [1].

ولكن رياح الثورة لا تستقر في دائرة المعارضة والحركة الشعبية فقط، بل تسللت إلى معاقل النظام نفسه. فتلقاها بعض أركانه، ممن رفضوا المضي بعيداً في ركاب الإنحراف أو السكوت عليه، وكذلك من الإصلاحيين بالفطرة والمنشأ، حيث السلطة، وهم في ذروتها، لم تؤثر في إيمانهم أو تمسّ قناعاتهم، بل زادتهم قوة وصلابة. ومن نماذج التحرك الأول، إنتفاضة المطرّف بن المغيرة الجريئة، باكورة الحركات التصحيحية من موقع السلطة[2]. والمطرف يلتقي مع الخوارج في الثورة على الحكم الأموي، وفي النظرة إلى المرحلة المبكرة من العهد الراشدي، كنموذج مثالي للمجتمع العادل، ولكنه اختلف معهم على «قرشية» الخلافة، ذلك العرف الذي رفضه الخوارج منذ إعلان حركتهم في صفّين. أما النموذج الثاني، فتمثله محاولة الخليفة عمر بن عبد العزيز، الهادفة إلى تحقيق «ثورة فوقية»، تعيد الأشياء إلى أحجامها وتلغي كافة أنواع

---

(١) إبراهيم بيضون، الدولة الأموية والمعارضة ص ١٩.

(٢) ابن الأثير، الكامل ج ٤ ص ٢١١.

الاستغلال والاضطهاد لشعوب البلدان المفتوحة.

كانت منطلقات المحاولة التي قام بها هذا الخليفة داخلية بحتة، حيث كانت أزمة النظام الأموي وعلاقاته مع الفئات غير العربية، جوهر المشكلة أو المعضلة التي تطلبت حلولاً موضوعية وسريعة. ومن ناحية أخرى، فقد عملت على توجيه العرب، الطاقة المقاتلة والمتفرغة للشؤون العسكرية، إلى مجالات إنتاجية في ذلك المجتمع. ولعل ما هو أكثر أهمية، إحتواء الدولة للجند وليس العكس، إذ كان هؤلاء يتعاملون مع تلك الفئات من خلال نزعة فوقية وشعور المنتصر نحو المهزوم. ومن هذا المنظور، كان فشل معظم العسكريين، عندما آلت إليهم مهمات إدارية، في تحقيق الحدّ الأدنى من العلاقة المتوازنة بين الدولة وبين الشعوب التي خضعت لها، وهناك أمثلة عديدة، كان مسرحها منطقة ما وراء النهر على وجه الخصوص[1].

على أن القرار العملي الذي توّج هذه المحاولة، هو الموقف من «إسلام» هذه الفئات، والذي كان موضع طعن العهود الأموية السابقة، لما يعكسه من تأثير على مصادر الدولة المالية. فغالباً ما لجأ بعض الولاة الذين تمتعوا بشيء من الاستقلالية - تحت تأثير العامل الجغرافي المساعد - إلى «تعهد» الضرائب والتزامها أمام الخلافة، بحيث تتحول مهمة الوالي إلى عملية تجارية، يجتهد بأن تكون رابحة ما استطاع سبيلاً إلى ذلك.

أما المعضلة الأساسية في النظام الأموي، فكانت مشكلة الأراضي المفتوحة التي كانت مصدر الخلل الدائم، وانعدام التوازن بين محدودية القدرات الإدارية وحتى العسكرية، وبين الإتساع العظيم لهذه الدولة ومعها الطاقة السكانية الهائلة التي تعيش على هامش الانتاج فيها. وكان التوجه إليها واستيعابها كقوة فاعلة ومنتجة، أحد أبرز ملامح هذه المحاولة الإصلاحية، إذ كانت هذه القوة مؤهلةً، دون الحاميات العربية لضمان الاستقرار الفعلي والدائم في مناطق الفتوح.

---

(١) راجع عصيان سمرقند. الطبري ج ٨ ص ١٩٦ - ١٩٦. وكذلك قمع المسلمين الجدد في بخاري. فان فلوتن، السيطرة العربية. ترجمة إبراهيم بيضون ص ٩٧ - ٩٨.

غير أن هذه التجربة ـ على الرغم من الشمولية والاستيعاب لمعظم مشكلات الفتوح، وكذلك جدّيتها في إنقاذ النظام الأموي من أزمته المستعصية ـ فشلت في تثبيت أقدامها، بعد اصطدامها بالنظام نفسه، حين اختار أركانه النمط «الأمبراطوري» ورفضوا مرة أخرى النمط «الخلافي» الذي سقط مع قيام الدولة الأموية. وإذا تخطينا المسافة الزمنية القصيرة التي رافقت هذه المحاولة، وهي بدون ريب غير كافية لإرساء قواعدها على أسس ثابتة ومستقبلية، فإننا نراها، وقد افتقدت العنصر التطوري كون الحركة في جوهرها سلفية، متأثرة بكل تفصيلاتها بالتجربة الرائدة التي قام بها الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب، دون مراعاة التفاوت في الظروف والمراحل التي بلغتها الدولة بين عصر وآخر.

ولكن الفكر الإصلاحي «السلطوي»، لم يتوقف مع غياب عمر بن عبد العزيز، فقد ظهرت محاولات أخرى، كانت من الجرأة ومن التأثر بالحركة الفاشلة، وفي طليعتها حركة الوالي الأموي في خراسان، الأشرس بن عبدالله السلمي[١] إذ كانت واضحة الاتصال بسياسة الخليفة المتنّور، وهي دعوة في الصميم إلى إنتشار الإسلام وراء النهر، وبصورة خاصة في سمرقند. ولكن حاكم هذه الأخيرة (غوزك)، المتحالف مع السلطة الأموية، والأداة المنفّذة لها في إستيفاء الضرائب من جماعته الأتراك، كان يقف حائلاً، شأن أقرانه، دون تسهيل النجاح لمحاولة كهذه، عندما أخطر الوالي لأموي بـ «إنكسار الخراج»[٢]. فقد أوحى (غوزك) إلى الأشرس، أن الترك لم يعتنقوا الإسلام إلا تخلّصاً من الجزية، مما حمله على تجميد محاولته وصرف النظر عن الحملة التبشيرية التي كان في صددها، بعدما وجد نفسه في مأزق الاختيار الصعب، بين رغبته في الإصلاح وبين استعداء الخلافة على سياسته المالية، مكتفياً بالمقولة المنسوبة إليه: «إن في الخراج قوةً للمسلمين»[٣].

---

(١) تولى الأشرس إدارة خراسان سنة ١٠٩ هـ. الطبري ج ٨ ص ١٩٥.
(٢) الطبري ج ٨ ص ١٩٦.
(٣) المكان نفسه.

ومن المثير أن ترتد هذه المحاولة عليه، وتكون مدخلاً إلى اضـطرابات طـويلة في خراسان والمنـاطق الواقعـة وراء نهر جيحون. فقـد ظهرت حينـذاك حركـة مناوئـة من مسحـوقي مدينـة بخـاري ومتـوسـطي الحـالي فيهـا، ضـد الـوالي الأمـوي وسيـاستـه الضرائبية. ولم يكن ممثل[1] الوالي والمكلّف بتنفيذ برنامجه الذي أشرنـا إليه، بعيـداً عن التعـاطف معها وعن تحـريكها بصـورة أو بأخـرى. ثم تطور الأمـر إلى ثـورة شـاملة، امتدت إلى عدة مدن، بعد فشل وسائل الاحتجاج السلميـة، متجاوزة بـذلك الإطـار الاجتماعي لحركة هدفها التحرر من أعباء الجزية، إلى ثورة ذات ملامح سياسية تعمل على إنشاء جبهة موحدة وراء نهر جيحون، ومن ثمّ إسقاط النظام الأموي في المنطقـة. وعلى الرغم من أن الأشرس نجح بصعوبة بالغة في إخماد هذه الثورة وهي في بدايتهـا، إلا أنه دفع الثمن بـاهظاً بـافتقاده منصبـه بعيد ذلـك[2]، كما دفعت الـدولة الأمـوية، بسيـاستها الاقتصـادية العقيمـة، نصيبها الكبـير من نتائـج تلك الانتفاضـة التي كانت المدخل الجذّي إلى متغيرات مستقبلية حاسمة في المنطقة.

وما لبثت الحركة الإصلاحية أن اتخذت منحىً جديداً وطليعياً في السنوات التالية على يد الحارث بن سريج التميمي الأصل والقائد البارز في حروب التـرك وراء النهر، لا سيما الحملة القمعية الأخيرة التي استهدفت بخارى وحلفاءهـا[3]. فكان ذلـك سبباً مباشراً لإعلان ثورته وتحديد موقفه من السلطة التي كان من أركانها وكبار قـادتها، بعـد معايشة طـويلة لأبرز مشكـلاتها وإدراك محسـوس للثغرات التي تهب منهـا رياح النقمـة والتمرد. والحارث فضـلاً عن ذلك، حمـل معه تـراثه النضـالي، المتجسدة فيـه المعانـاة والنزعة الثورية منذ وقت مبكر. فهو يلتقي حيناً مع الخوارج، إلاّ أنه يجد في أفكـارهم تطرفاً لم يألفه، ويجد بعده في نفسه ميلاً نحو المرجئة، إذ نُسبت إليه مناظرات[4] حول آرائها، أظهرته على درجـة عاليـة من التفقه. ولعـل هذه المؤثـرات جعلت من الحارث

(١) أبو الصيداء صالح بن طريف. الطبري ج ٨ ص ١٩٦.

(٢) المصدر نفسه ج ٨ ص ٢٠٥.

(٣) الطبري ج ٨ ص ١٩٨.

(٤) المصدر نفسه ج ٨ ص ٢٢٣. ولـهوزن، الدولة العربية ص ٤٤١.

شخصية تميل إلى الاعتدال أكثر من التطرف، مما انعكس على سلوكه بصورة جلية في ثورته الرائدة. ومن المفيد الإشارة، إلى أن الفكر «الإرجائي» الذي تأثر به الحارث في خراسان، انعكست عليه الظروف السياسية والاجتماعية في هذا الأقليم الذي كان مصدر الاضطراب الدائم، وذلك خلافاً للأقاليم الأخرى، حيث عاشت المرجئة ونحت منهجاً توفيقياً إزاء القضايا الجدلية المطروحة في ذلك الوقت(1). أما في خراسان، فقد تحولت المرجئة مع الحارث، المتأثر بالطرح الخوارجي الداعي إلى «مقاومة السلطان الجائر»، إلى دعوة صريحة للثورة المسلحة، ضد السياسة القمعية التي انتهجها الولاة الأمويون في هذا الأقليم.

وهكذا كانت منطلقات الثورة الإصلاحية التي تزعمها الحارث بن سريج، في أسبابها المباشرة، ثورة على الاضطهاد والظلم ودعوة إلى مجتمع يحكمه العدل وتعمّه المساواة، دون أن تمسّ الإطار العام للنظام السياسي. ومن هنا كانت خطورة هذه الحركة التي أقلقت الخلافة الأموية، بعد أن رأت فيها إتجاهاً واقعياً، لا يقارن بغيرها من الحركات الثورية التي عاش بعضها مرتهناً لمثاليته والآخر لتطرفه، فإذا بحركة الحارث تخاطب حتى أولئك المحافظين، المتمسكين بشرعية الدولة، أية دولة!.

ولن نحاول الدخول في تفاصيل الأحداث المشحونة التي رافقت هذه الثورة، خلال نيف واثني عشر عاماً (١١٦ ـ ١٢٨ هـ)(2). فما يهمنا هو التوقف عند ظاهرتين

---

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق ص ٥٥.

(٢) كانت ثورة الحارث في مضمونها، ثورة على الاضطهاد، مجسدة أبرز شعاراتها في تحقيق المساواة الاجتماعية والعودة إلى «الكتاب والسنة والبيعة للرضى». ولقد تحالف قائدها في العام ١١٨ هـ مع خاقان الترك، أثر تحولات عسكرية لم تكن في مصلحته واضطراره للتراجع إلى طخارستان (وراء النهر). وفي أثناء ولاية عاصم بن عبدالله على خراسان، جرت مفاوضات بينه وبين الأخير، بغية الوصول إلى اتفاق بين الطرفين. ولكن تغيير الوالي ومجيء أسد بن عبدالله القسري في قوات جديدة، كان وراء التطورات التي انتهت الى تحالف الثورة مع الترك. وعلى الرغم من تدعيم موقعه العسكري في وقت لاحق وهزيمته للوالي الأموي الذي خلف أسد بن عبدالله (نصر بن سيار) وطرده من (مرو)، فإن هذه الثورة انتهت إلى الفشل، وذلك بعد موت قائدها، في وقت كانت الدولة الأموية على وشك النهاية أيضاً. راجع الطبري ج ٨ ص ٢١٩. إبراهيم بيضون، الدولة الأموية والمعارضة ص ٢٥ ـ ٢٨.

اثنتين لعلهما أبرز سماتها: **الأولى**، أنها بدأت عربية القيادة والجماهير، قبل أن تتوسع كحركة إصلاحية شاملة وتستقطب مختلف المضطهدين من العرب والترك والفرس، حين كانت المطالبة بإنصافهم ورفع الظلم عنهم، المحرّك المباشر للثورة، **والثانية**، أنها كانت «ديموقراطية» النزعة، حريصةً على المشاركة الجماعية ومعالجة القضايا المطروحة مع السلطة، ومن ثمّ الحوار معها، كلما سنحت ظروف الاتصال بين الطرفين[1].

وعلى الرغم من فشل الولاة الأمويين حيناً، في القضاء على ثورة الحارث التي عاشت في وجدان الفقراء والمسحوقين وراء نهر جيحون، إلا أنها في الوقت نفسه لم تتجاوز إلى دائرة أوسع من الاستقطاب الشعبي، وإلى تكتّل عربي أكثر فاعلية، حيث كان ذلك من أبرز نقاط الضعف فيها، وأدى بالتالي إلى إتهامها بالفئوية القبلية، وبأنها مجرد تجمع مضري بقيادة الحارث التميمي النسب. ولكن هذه الثورة ظلت الرائدة في التيار الإصلاحي الذي ارتبط بالقيادات الأموية، قبل انعطافه إلى المطالبة بحقوق الفئات المسحوقة وإعطاء شعار المساواة مضمونه الحقيقي في الفكر والممارسة.

وإذا كان الزعماء القبليون المتصارعون، من الأزديين والقيسيين، قد مثّلوا حينذاك الإتجاه العربي ـ القبلي[2]، فإن ثورة الحارث بن سريج، مثّلت بدون شك، الإتجاه الإسلامي الذي امتد بجذوره في عمق الأرض الخراسانية، وانصهرت فيه العصبيات والشعوبيات، مستهدفاً تحقيق وجوده السياسي وأفكاره الإصلاحية عن طريق الثورة. ومن هذا المنظور، سيكون لحركة الحارث، على الرغم من فشلها في تحقيق السلطة العادلة، إسهام كبير في بلورة هذا الإتجاه الذي وقع عليه عبء التغيير بعد بضعة أعوام، حث اتخذ مسرحه المركزي في خراسان، تلك الأرضية المتشعبة بالفكر الإصلاحي المتطور الذي زرع الحارث أول بذوره المثمرة.

وهكذا فإن الثورة العباسية التي كانت المستفيدة الكبرى من الصراعات القبلية

---

(١) الطبري ج ٨ ص ٢٢١.

(٢) راجع عهد الاضطراب القبلي في خراسان والصراع الضاري بين القيسيين واليمنيين، الذي بلغ ذروته في السنوات الأخيرة من عمر الدولة الأموية. فاروق عمر، طبيعة الدعوة العباسية ص ١٦٢ - ١٦٤.

في هذه البؤرة الفريدة، كانت مرتكزة في المقام الأول إلى الإتجاه الإسلامي الصاعد الذي تجاوز المسألة العصبية برمتها. ومن هذا المنطلق يسقط المنطق الإنتمائي للنقباء[1]، زعماء الحركة العباسية ومنظّريها ـ عرباً كانوا أم فرساً ـ الذين استلهموا تجربة الحارث، ويصبح خارج دائرة النقاش أو الاهتمام. فإذا كانت أكثرية هؤلاء من العرب، فإن جنود ثورتها ومادتها العسكرية كانت في غالبيتها الساحقة من الفرس. وفي مقدمة ما يعنيه ذلك، هو إختفاء الحساسيات القومية بين الطرفين، وإندراجهم معاً في البوتقة الخراسانية، دون أن يكون ثمة منتصر فارسي أو مهزوم عربي أو بالعكس، بل كان هنالك منتصر وحيد هو الإسلام والقيم الجديدة، التي رهصت بها الدعوة، في مراحلها التكوينية الأولى، وذلك قبل أن تسقط شعاراتها في الفراغ وتصبح البديل الأسوأ للنظام الذي ثارت عليه، بعيد إنتقالها من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة.

---

(١) كان عددهم اثني عشر نقيباً من مرو عاصمة خراسان وهم: أبو عبد الحميد فحطبة بن شبيب الطائي من بني نبهان، أبو النجم عمران بن إسماعيل مولى آل أبي معيط، أبو محمد سليمان بن كثير الخزاعي، أبو نصر مالك بن الهيثم الخزاعي، أبو منصور طلحة بن زريق مولى طلحة الطلحات، أبو الحكم عيسى بن أعين مولى بريدة خصيب الأسلمي، أبو حمزة عمرو بن أعين، جعل مكان العلاء بن الحريث، أبو داود حالد بن إبراهيم الربعي، أبو علي شبل بن طهمان مولى بني أسد، ويقال مولى الأزد، أبو عُينية موسى بن كعب التميمي من بني امرىء القيس بن زيد مناة، أبو جعفر لاهز بن قريظ التميمي من بني امرىء القيس، أبو سهل بن مجاشع من بني امريء القيس جُعل مكان بُكير بن العباس حين عمي بكير. أخبار الدولة العباسية لمؤلف مجهول. تحقيق عبد العزيز الدوري، عبد الجبار المطلبي ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

خَاتِـمَة

تحاول هذه الدراسة، ملامسة الاتجاهات السياسية في الدولة الإسلامية بعيد وفاة الرسول، إذ كانت بداياتها الخجولة في «السقيفة» مع ظهور أول إتجاه بزعامة «الأنصار». فقد شعر هؤلاء بأن مشاركتهم الفاعلة في «دولة الرسول»، قد لا تكون كذلك في «دولة الخلافة» التي حظيت أو كادت بالإجماع القرشي، لمصلحة المسلمين الروّاد من «المهاجرين». على أن «الأنصار» لم يحققوا، لأسباب عديدة، إتجاهاً سياسياً مستقلاً، على الرغم من وضوح موقفهم المناهض عملياً للسلطة التي أخذت تميل لمصلحة الأسرة الأموية منذ تولي عثمان الخلافة، وبلوغ هذا الموقف ذروته من العداء في ثورة «المدينة» على خلافة يزيد (الحرّة). فقد أثبت المهاجرون أنهم القوة المعنوية والمادية المتفوقة في الدولة الصاعدة، دون إغفال ما كان لموقعهم «التجاري» القديم، المرتبط بالنفوذ والزعامة في الحجاز، فضلاً عن موقعهم «الإسلامي» الريادي، من تأثير على المعادلة المستجدة والقدرة على إمساكها بإحكام شديد.

وكان من البديهي أن يتعاطف «الأنصار» مع الإتجاه غير المنتصر في السقيفة الذي تزعمه عليّ بصورة طبيعية، فهو على الرغم من إنتمائه لمجموعة «المهاجرين» التي حسمت «قرشية» الخلافة، فقد بدا واضحاً أن ثمة إتجاهاً يقوده ويلتزم بالدفاع عنه، وهو الإتجاه الإسلامي الذي كان من أبرز تطلعاته، استمرار الصيغة ـ النموذج التي حققها الرسول في «المدينة» والمحافظة على موروثها السياسي والاجتماعي، المتجسّد في «المؤاخاة» والمساواة والعدالة، وشتى القيم التي ظهرت في السنوات العشر الأولى من القرن.

لقد شدت المعاناة المشتركة «الأنصار» إلى عليّ، إنطلاقاً من هذا الموقع وعبر هذا الإلتزام، مشكّلين معاً النواة «الشعبية» للإتجاه الإسلامي الذي أخذ ينتشر مع تطور الدولة واتساعها، وما انطوى عليه ذلك من مشاكل وتناقضات، لم يكن التصدّي لها على جانب من السهولة. وإذا كان الإتجاه الذي كسب معركة الخلافة في السقيفة، قد حقق ذلك من خلال مبادرته السريعة، واختراقه «الوسطي» للإتجاهات والكتل الأخرى، فإن ذلك لم يعد قائماً بعد نحو سنوات قليلة فقط، بعد أن أسقط هذه المعادلة عنصران إثنان: **الأول**، غياب الروّاد[1] الذين عكسوا وهجهم على هذا الإتجاه وكانوا مصدر قوته، إن لم نقل مصدر وجوده، والآخر إعادة الإتجاه القبلي المهزوم، تكوين نفسه مجدداً وبروزه قوياً في أعقاب اغتيال عمر بن الخطاب واختيار خليفة له، مما أدّى إلى ذلك الفرز السياسي الواضح الذي كان عمر ونهجه الموازن من ضحاياه الكبار.

وهكذا فإن الإتجاه القبلي، تظاهر بالهزيمة دون الاعتراف فعلياً بها، خصوصاً وأن سقوط مكة (٨ هـ) تمّ بصورة غير قهرية، وفي ظلّ شيء من إعادة الاعتبار للبيت الأموي وحلفائه الذين قادوا حرب التصدّي لدعوة الإسلام ودولته. ولعل السنوات العشر الأولى من قيام خلافة الراشدين، كانت فترة ترقّب لزعماء هذا الإتجاه، إذ سقطت رموزهم فقط (أبو سفيان، أبو جهل، عتبة بن ربيعة)، في الوقت الذي أتيح للجيل الثاني منهم، الدخول مبكراً إلى قلب الأحداث وشغل أدوار هامة، على المستوى العسكري (يزيد بن أبي سفيان) أو الإداري (معاوية). وليس ثمة شك أن ارتباط معاوية بالولاية الشامية واتخاذه موقفاً شبه مستقل فيها، حتى في أوج المركزية الراشدية، قد عزّز من موقعه السياسي وأعطاه حجماً خاصاً في الإدارة الراشدية. فما لبثت الشام أن تحوّلت إلى معقل عسكري وشهدت بدايات تكوين الأسطول العربي الإسلامي، وذلك تحت مظلة التصدي للخطر البيزنطي المستهدف هذه الولاية، الذي تبينّ أنه لم يكن الهاجس الحقيقي للقائمين عليها، بعد أن كشفت التطورات ما يطمح إليه والي الشام من هذه القوة العسكرية الصاعدة.

---

(١) أبو بكر، عمر، أبو عبيدة بن الجراح، معاذ بن جبل. . . .

ولم يكن عثمان، وهو من جيل الأوائل في الإسلام، يمثّل مطلقاً الإتجاه القبلي الذي دأب على استعادة نفوذه واتخاذ دور قيادي في المتغيرات الجديدة. أما الممثل الحقيقي، فلم يكن في دائرة الضوء تماماً، وإنما كان يعمل بهدوء وحذر، مخططاً لما بعد مرحلة الخليفة الشيخ، ومستفيداً ما أمكن من تلك الظروف غير الطبيعية. وهكذا كان لدى معاوية الموقع السياسي (زعامة الإتجاه القبلي) والمادة المقاتلة (قبائل الشام) والتعبئة النفسية (مقتل عثمان)، فضلاً عن المسوغ «الشرعي» (ولاية الدم) الخ... من أجل تفجير أزمة سياسية في مستوى الخلافة، دون التورّع عن استخدام مختلف الوسائل لتحقيق أهدافه.

وكان مقتل عثمان في أعقاب انتفاضة مسلحة، المنعطف الأكثر خطورة، فقد بدأت ملامحه في اغتيال عمر بن الخطاب الذي جاء اغتيالاً في الوقت نفسه لمشروعه السياسي المتكامل. فقد كان من نتائجه البارزة تهميش الحجاز، بعد أن فقد دوره المؤثر مع انتشار العرب المسلمين في إطار حركة الفتوح. ومعنى ذلك أن الصراع على الحكم، قد انتقل إلى الأمصار (الجمل وصفين)، حيث خاض عليّ الحرب بالقبائل العراقية، بينما خاضها معاوية بالقبائل الشامية.

ومن المفارقات اللافتة، أن يكون العراق، وتحديداً الكوفة ـ على الرغم من انتصار الأمويين السياسي وإعلانهم الخلافة في الشام ـ البداية والنهاية معاً للدولة الأموية عبر فرعيها السفياني والمرواني معاً، فقد بدأت الأولى (السفيانية) مع صلح الحسن وانتهت في أعقاب كربلاء، بينما تكرّست الثانية (المروانية) عملياً، بعد القضاء على مصعب بن الزبير، وانتهت بقرار إسقاطها الذي أعلنه أبو سلمة الخلّال من مسجد الكوفة. ولعل أبرز ما تنطوي عليه هذه المفارقة، هو أن المعارضة الدؤوبة التي قادتها الحركة الشيعية في هذه المدينة، كانت الهاجس اليومي للخلفاء الأمويين، الذين لم يجدوا سوى القوة سبيلاً للدفاع عن نظامهم، المستمد «شرعيته» من السيف، ولم يجدوا غيره سبيلاً للمحافظة عليه. وكان من الطبيعي أن يتلقى العراق، أقسى الضربات في هذه المواجهة الطويلة والحادة بين الأمويين والمعارضة، سواءً كانت شيعية أم زبيرية أم خوارجية.

وإذا ما انتقلنا إلى « الفتوح» الأموية، سنجد أمامنا ـ على الرغم من الانبهار ببعض من منجزاتها (الأندلس على سبيل المثال) ـ أعمالاً توسعية، أكثر ما توخت السيطرة والفخامة وشتى المظاهر «الأمبراطورية»، وكل ما رافق هذا الامتداد الأفقي للفتوحات الأموية، المصحوبة بضمور الدور الإسلامي إلى حدٍّ كبير.

وكان الخليفة الوحيد الذي تصدى لهذه المسألة الهامة، هو عمر بن عبد العزيز الذي وعى جسامة الأخطار المهدِّدة للنظام الأموي. فكانت محاولته الإصلاحية، بمثابة إنذار من الداخل لتقويم المسيرة المتعثرة. فمن الوقوف بجرأة في وجه السياسة التوسعية، إلى معالجة مشكلة الأرض ورفع الضرائب غير المشروعة، كان عمر بن عبد العزيز، يدفع بالنظام إلى مفترق جديد، في ظل مفهوم آخر للسلطة، أكثر تأثّراً بالمفهوم الراشدي، على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكن هذه المحاولة التي كانت ثورة من داخل النظام، بغية تقويم مساره وتعزيز مواقعه، لم تلق الترحيب لدى البيت الأموي الذي يبدو أنه رفضها وحال دون بلوغها الهدف المرتقب. فلعلها ليست مصادفة أن يغيب صاحبها فجأة، وفي ظلّ ظروف لم تكن خالية من الأرتياب، وليست مصادفة كذلك أن يأتي إلى الخلافة نقيض للسلف، فكراً ونهجاً وسلوكاً، وهو يزيد بن عبد الملك الذي شهد عهده بداية ظهور مراكز نفوذ فعلية ـ سواء على الصعيد العائلي (مسلمة بن عبد الملك) أو القبلي (بنو ثقيف في العراق) ـ أخذت تستقوي على الخلافة وتزيد في عزلتها الشعبية التي بلغت حدّاً كبيراً خارج النطاق الشامي. ذلك أن توقف الحركة التوسعية، دون إشغال الجنود والقبائل المعارضة بمشاريع إنتاجية، في الوقت الذي ساءت أحوالها الاقتصادية إلى حّدٍ كبير، أدّى إلى إنفجار الوضع السياسي على مختلف الجبهات، خلال ربع القرن الأخير من تاريخ هذه الدولة.

ولعل ما هو جدير بالانتباه، أن الحركات الثورية التي شهدتها تلك الفترة غلب عليها الطابع الاجتماعي، واتخذت الفئات غير العربية (الموالي والبربر) دوراً بارزاً فيها، في الوقت الذي تصاعدت فيه عزلة النظام الأموي وامتدت شرارة الثورة إلى الشام نفسها، بعد تمّرد القبائل اليمنية على الخليفة الأخير، متظافرة ـ أي الشام ـ على

إسقاطه مع الجيب الكبير المتفجر في خراسان.

لقد نجح الخلفاء الأمويون في ضرب العراق ـ بؤرة المعارضة الأولى ـ ولكن دون النجاح في إنهاء دوره السياسي الذي بلغ امتداده الفكري والثوري حتى خراسان في المشرق. فالشعور العدائي ضد الموالي، وازدياد عمليات القمع التي تجلّت في عهد الحجّاج، دون أن تتوقف في عهد خليفته الثقفي الآخر (يوسف بن عمر)، كل ذلك أدّى إلى تفريغ العراق من الجزء الأكبر من سكانه الموالي الذين هربوا من الاضطهاد إلى المناطق الشرقية البعيدة. وكانت خراسان، إنطلاقاً من تكوينها السكاني والجغرافي، مؤهلةً للقيام بدورها التاريخي، الذي لم يولد فجأة أو يتمّ بالمصادفة، ولكن نواته كانت في تلك الحركة الإصلاحية الفذّة التي قادها الحارث بن سريج التميمي، والتي كانت رائدة، ليس فقط في طرحها الثوري المتطور، ولكن في التشكيل النموذجي لقاعدتها الشعبية التي ضمّت العرب والفرس والترك، في ظّل شعار المساواة، ذلك الموروث الذي استلهمه روّاد الحركة العباسية الأوائل.

المصادر والمراجع

مصادر :

القرآن الكريم

ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي ت ٦٣٠ هـ.
ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة (٤ ج) القاهرة ١٢٨٥ هـ .
ـ الكامل في التاريخ (١٣ ج)، دار صادر، بيروت ١٩٧٩ .
ابن اسحاق، محمد بن المطلبي . ت ١٥١ هـ.
ـ كتاب السيرة والمغازي . تحقيق سهيل زكار. دار الفكر بيروت ١٩٧٨ .
ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد. ت ٣١٩ هـ.
ـ كتاب الفتوح. مخطوطة اسطنبول رقم ٢٩٥٦ .
ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي ت ٨٧٤ هـ.
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٦ ج). وزارة الثقافة. القاهرة د. ت.
ابن الجوزي، ت ٥٩٧ هـ.
ـ تاريخ عمر بن الخطاب. تحقيق حسن الهادي حسين. طبعة القاهرةد. ت.
ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب الهاشمي البغدادي. ت ٢٤٥ هـ.
ـ كتاب المحبَّر . تصحيح ايلزه ليختن شتيتر. دار الآفاق الجديدة. بيروت. د. ت.
ابن حمدون ، محمّد بن الحسن بن محمد بن علي. ت ٥٦٢ هـ.

ـ التذكرة الحمدونية. تحقيق إحسان عباس. معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨٣.
ابن حوقل، أبو القاسم محمد النصيبي ت ٣٧٦ هـ.
ـ كتاب صورة الأرض. طبعة بيروت ١٩٦٣.
ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون المغربي، ت ٨٠٨ هـ.
ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (٧ ج) دار الكتاب اللبناني ١٩٧٩.
ابن خياط، خليفة بن خياط العصفري ت ٢٤٠ هـ.
ـ تاريخ خليفة بن خياط (٢ ج). تحقيق سهيل زكّار. دمشق ١٩٦٨.
ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ت ٧٩٥ هـ.
ـ الاستخراج في أحكام الخراج. تحقيق عبد الله الصديق. بيروت د. ت.
ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد البصري الزهري. ت ٢٣٠ هـ.
ـ الطبقات الكبرى (٩ ج). دار صادر. بيروت د. ت.
ـ غزوات الرسول وسراياه. تقديم أحمد عبد الغفور عطار. دار بيروت ١٩٨١.
ابن سيد الناس، فتح الدين أبو الفتح ابن سيد الناس الشافعي الأشبيلي ت ٦٧١ هـ.
ـ عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير مكتبة البابي الحلبي ـ القاهرة.
ابن طباطبا، محمد بن علي المعروف بابن الطقطقي، ت ٧٠٩ هـ.
ـ الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية. بيروت ١٩٦٦.
ابن طولون، شمس الدين محمد. ت ١٠٤٦ هـ.
ـ قيد الشريد من أخبار يزيد. مخطوطة جامعة الدول العربية رقم ٧٥٨.
ابن عبد البر، أبو عمر يوسف ٤٦٣هـ.
ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق علي البجاوي. مطبعة نهضة مصر. د. ت.
ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله القرشي ت ٢١٤ هـ.
ـ سيرة عمر بن عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٧.
ـ فتوح مصر وأخبارها ـ ليدن ١٩٢٠.
ابن عبد ربه، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، ت ٣٢٨ هـ.

- العقد الفريد (٨ ج) تحقيق محمد سعيد العريان. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة ١٩٥٣.
- ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي. ت. في مطلع القرن الثامن الهجري.
- المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (٤ ج) تحقيق ومراجعة: ج. س كولان - ليفي بروفنسال، دار الثقافة. بيروت. د. ت.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله عبد الله الشافعي. ت ٥٧١ هـ.
- تاريخ مدينة دمشق (٧ ج) تحقيق شكري فيصل مع آخرين. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. د. ت.
ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. ت ٢٧٦ هـ.
- الإمامة والسياسة (يُنسب له) (٢ . ج) المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة. د. ت.
ابن كثير، أبو الفداء الحافظ. ت ٧٧٤.
- البداية والنهاية (١٣ ج). مكتبة المعارف. بيروت ١٩٦٦.
ابن الكلبي، هشام بن محمد ت ٢٠٤ هـ.
- جمهرة النسب. تحقيق عبد الستار فراج، الكويت ١٩٨٣.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأفريقي المصري ت ٧١١ هـ.
- لسان العرب (١٥ج). دار صادر، بيروت، د. ت.
أبو عبيد، القاسم بن سلام، ت ٢٢٣ هـ.
- كتاب الأموال. تحقيق محمد خليل هراس. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٦٢.
أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. ت. ١٨٢ هـ.
- كتاب الخراج. المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٩٦ هـ.
الأزدي، محمد بن عبد الله الأزدي البصري ت نحو ١٦٥ هـ.
- تاريخ فتوح الشام. تحقيق عبد المنعم عامر. القاهرة. د. ت.
الأصفهاني، علي بن الحسن أبو الفرج. ت ٣٥٦ هـ.
- مقاتل الطالبيين. النجف ١٣٨٥ هـ.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. ت ٤٢٩ هـ.
ـ الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة. بيروت ١٩٨٠.
البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي ت ٢٧٩ هـ.
ـ أنساب الأشراف. تحقيق إحسان عباس. بيروت ١٩٧٩.
ـ أنساب الأشراف تحقيق محمد باقر الحمودي، مؤسسة الأعلمي، بيروت ١٩٧٤.
ـ أنساب الأشراف. تحقيق محمد حميد الله. دار المعارف بمصر ١٩٥٩.
ـ فتوح البلدان، تحقيق محمد رضوان. المكتبة التجارية الكبرى، د. ت.
الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس ت ٣٣٠ هـ.
ـ كتاب الوزراء والكتاب. تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الشلبي. القاهرة ١٩٣٨.
الحميري، محمد بن عبد المنعم، ت في النصف الثاني من القرن التاسع.
ـ كتاب الروض المعطار في خبر الأخطار. تحقيق إحسان عباس. مؤسسة ناصر للثقافة. بيروت ١٩٧٥.
الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داوود ت ٢٨١ هـ.
ـ الأخبار الطوال. تحقيق عبد المنعم عامر. القاهرة ١٩٦٠.
الزبير بن بكار، ابو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله. ت ٢٥٦ هـ.
ـ الأخبار الموفقيات. تحقيق سامي العاني. مكتبة العاني بغداد د. ت.
ـ سيف بن عمر، الضبي الأسدي .. ت ٢٠٠ ه.
ـ الفتنة ووقعة الجمل. جمع وتصنيف أحمد راتب عرموش. دار النفائس. بيروت ١٩٧٢.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. ت ٩١١ هـ.
ـ تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة ١٩٦٩.
ـ كتاب الاتقان في علوم القرآن. القاهرة ١٩٤١.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠ هـ.
ـ تاريخ الأمم والملوك (١٣ج). مكتبة خياط بيروت د. ت.
الغلابي، محمد بن زكريا بن دينار البصري ت ٢٩٨ هـ.

ـ وقعة الجمل، تحقيق محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف. بغداد ١٩٧٠ .
الفاسي، أبو الطيب تقي الدين محمد بن أحمد المكّي ت ٨٣٢ هـ.
ـ شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام. تحقيق لجنة من كبار العلماء والأدباء. مكتبة النهضة الحديثة. مكة.
القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. ت ٨٢١ هـ.
ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا (١٤ ج) المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٩ .
الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. ت ٤٥٠ هـ.
ـ الأحكام السلطانية والولايات الدينية. المطبعة المحمودية القاهرة د. ت.
ـ قوانين الوزارة وسياسة الملك. تحقيق رضوان السيد، دار الطليعة. بيروت ١٩٧٩ .
المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ .
ـ الكامل في اللغة والأدب (٢ ج). مكتبة المعارف، بيروت. د. ت.
المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسن ت ٣٤٦ هـ.
ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر (٤ ج). تحقيق يوسف أسعد داغر. دار الأندلس بيروت ١٩٧٣ .
المنقري، نصر بن مزاحم ت ٢١٢ هـ.
ـ وقعة صفين. تحقيق عبد السلام هارون. طبعة إيران ١٣٨٢ هـ.
المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. ت ٨٤٥ هـ.
ـ النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم. القاهرة ١٩٣٧ .
ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. بولاق ١٢٧٠ هـ.

مؤلف مجهول

ـ أخبار الدولة العباسية. تحقيق عبد العزيز الدوري، بيروت ١٩٧٠ .
الواقدي، محمد بن عمر بن واقد. ت ٢٠٧ هـ.
ـ كتاب المغازي، تحقيق مارسون جونس (٣ ج). عالم الكتب، بيروت. د ت.
ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله الرومي. ت ٦٢٦ هـ.
ـ معجم البلدان (٥ ج) دار صادر بيروت ١٩٥٧ .
اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب ت ٢٨٤ هـ.

ـ تاريخ اليعقوبي (٢ ج). دار صادر بيروت ١٩٦٠ .

مراجع عربية :

الأمين، حسن:

ـ دائرة المعارف الإسلامية الشيعية. بيروت . ١٩٧١ .

بخيت، عبد الحميد:

ـ عصر الراشدين. مكتبة الأنجلو ـ المصرية ١٩٦٩ .

بيضون، إبراهيم:

ـ التوّابون. دار التعارف ١٩٧٨ .

ـ الحجاز والدولة الإسلامية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٨٣ .

ـ الدولة الأموية والمعارضة، مدخل إلى كتاب السيطرة العربية للمستشرق الهولندي فان فلوتن، دار الحداثة ١٩٨٠ .

ـ الدولة العربية في إسبانية، دار النهضة العربية. بيروت ١٩٧٨ .

حسن، ناجي:

ـ ثورة زيد بن علي. مكتبة النهضة ـ بغداد. د. ت.

حسين، طه:

ـ عليّ وبنوه. القاهرة ١٩٥٣ .

الحصني، محمد أديب آل تقي الدين

ـ كتاب منتخبات التواريخ لدمشق. دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٧٩ .

الخربوطلي، علي حسني:

ـ تاريخ العراق في العصر الأموي. القاهرة ١٩٥٩ .

خالد، خالد محمد

ـ أبناء الرسول في كربلاء القاهرة ١٩٦٨ .

خليل، عماد الدين

ـ ملامح الانقلاب الاسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز. الدار العلمية. بيروت ١٩٧١ .

دكسن، عبد الأمير
- الخلافة الأموية. دار النهضة العربية. بيروت ١٩٧٩.
الراوي، ثابت
- العراق في العصر الأموي. مطبعة الإرشاد. بغداد ١٩٧٠.
رستم، أسد
- الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وعلاقتهم بالعرب. بيروت ١٩٥٦.
الرفاعي، أحمد فريد
- عصر المأمون. مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٢٧.
الريّس، ضياء الدين
- الخراج في الدولة الإسلامية حتى منتصف القرن الثاني الهجري. مكتبة نهضة مصر ١٩٧٧.
- عبد الملك بن مروان، موحد الدولة العربية. سلسلة أعلام العرب. القاهرة ١٩٦٢.
سالم، عبد العزيز
- تاريخ الدولة العربية. دار النهضة العربية ١٩٧١.
سرور، محمد جمال الدين
- الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة. دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٦٦.
سيد الأهل، عبد العزيز:
- الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٦٩.
صالح، أحمد عباس
- اليمن واليسار في الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات. بيروت ١٩٨٠.
شعبان، محمد عبد الحي
- تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية. الأهلية للنشر. بيروت ١٩٨٣.
صبحي، أحمد
- نظرية الامامة عند الشيعة الأثني عشرية، دار المعارف - القاهرة.

عاقل، نبيه

ـ تاريخ خلفاء بني أمية، دمشق ١٩٧٢ .

عاشور ، سعيد عبد الفتاح

ـ أوروبا في العصور الوسطى . القاهرة ١٩٦٤ .

عبادي، عبد الحميد

ـ المجمل في تاريخ الأندلس . القاهرة ١٩٦٤ .

عبادي، أحمد مختار

ـ في التاريخ العباسي والأندلسي . القاهرة ١٩٧١ .

عبادي، (أحمد مختار) ـ سالم (عبد العزيز) :

ـ تاريخ البحرية الإسلامية . منشورات جامعة بيروت العربية ١٩٧٢ .

العدوي، إبراهيم

ـ الأمويون والبيزنطيون . الدار القومية، القاهرة .

العزيز ، حسين قاسم

ـ البابكية أو انتفاضة الشعب الأذربيجاني ضد الخلافة العباسية . دار الفارابي . بيروت .

عمارة، محمد

ـ مسلمون ثوار . المؤسسة العربية ـ بيروت .

عمر ، فاروق

ـ طبيعة الدعوة العباسية . دار الارشاد ـ بيروت ١٩٧٠ .

فرج، محمد

ـ الفتح العربي للعراق وفارس . دار الفكر العربي . القاهرة ١٩٦٩ .

فيصل، شكري

ـ حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول . دار العلم للملايين . بيروت ١٩٥٢ .

قدورة، زاهية

ـ الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر الأول . دار الكتاب اللبناني ١٩٧٢ .

ماجد، عبد المنعم
- التاريخ السياسي للدولة العربية. القاهرة ١٩٦٠.
لواساني، أحمد
- الأشكانيون. مُسْتَلَة من دائرة المعارف للبستاني. بيروت ١٩٨٢.
مؤنس، حسين
- فجر الأندلس. القاهرة ١٩٥٩.
- فتح العرب للمغرب. القاهرة ١٩٤٧.
- المقرم، عبد الرزاق.
- زيد الشهيد. النجف ١٣٧٢ هـ.

مراجع مترجمة

بلييايف:
- العرب والإسلام والخلافة العربية.
- ترجمة أنيس فريحة - مراجعة محمود زايد. الدار العالمية بيروت ١٩٧٣
بيبز، نورمان
- الأمبراطورية البيزنطية، تاريخها وحضارتها وعلاقتها بالإسلام ترجمة حسين مؤنس - محمود زايد. القاهرة ١٩٥٧.
باركر، أرنست
- الحروب الصليبية. ترجمة. السيد الباز العريني. دار النهضة العربية بيروت ١٩٦٧.
بتلر:
- فتح العرب لمصر ترجمة محمد فريد أبو حديد. القاهرة ١٩٦٦.
حسيني، مولوي
- الإدارة العربية ترجمة إبراهيم العدوي. مراجعة عبد العزيز عبد الحق. القاهرة د. ت.
دوزي. رينهارت
تاريخ مسلمي إسبانيا. ترجمة حسن حبشي. القاهرة ١٩٦٣.

سيديو: ب. أ

- تاريخ العرب العام. ترجمة عادل زعيتر الطبعة الثانية ١٩٥٦.

علي، أمير:

- مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي. ترجمة رياض رأفت، القاهرة ١٩٣٨.

ولهوزن، يوليوس

- الدولة العربية وسقوطها. ترجمة عبد الهادي أبو ريدة. مراجعة حسين مؤنس، القاهرة ١٩٦٨.

- الخوارج والشيعة ترجمة عبد الرحمن بدوي. مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٨.

كاهن، كلود

- تاريخ العرب والشعوب الإسلامية. ترجمة بدر الدين القاسم. دار الحقيقة. بيروت ١٩٧٢.

لاندو، روم

- الإسلام والعرب، ترجمة منير بعلبكي، دار العلم للملايين. بيروت ١٩٦٢.

لويس، أرشيبالد

- القوىالبحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد عيسى. مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال. مكتبة الأنجلو - المصرية ١٩٦٠.

لويس، برنارد

- أصول الإسماعيلية. ترجمة خليل أحمد الرجب، جاسم الرجب القاهرة ١٩٤٧.

نولدكه

- أمراء غسان. ترجمة أنيس فريحة - قسطنطين زريق. بيروت ١٩٣٩.

وات، مونتغمري

- الفكر السياسي في الإسلام. ترجمة صبحي حديدي دار الحداثة ١٩٨١.

ويد جيري

- المذاهب الكبرى في التاريخ. ترجمة ذوقان قرقوط. دار القلم. بيروت ١٩٧٢.

مراجع أجنبية :

Beydoun:

- La rèvolte d'ibon Al - Ach' ath. Element d'analyse de l'irredentisme ira· quien sous les omayyades. Grénoble. 1971 - M. S..

Cheira A:

- La lutte en Arabes et Byzantins · Alexandrie 1947.

Coufani, E

- Al - Riddah and the conquest of Arabia. University of taronto Press. 1972.

Caetani:

- Studi di storia orientale. Milano 1911.

Dozy, R:

- Histoire de Musulman d'Espagne. Lyde 1932.

Donner, F. M:

— The Bakr B. Wa'il and polities in north eastern. Arabia on the Eve of Islam. Studia. islamica, fase t 39 P. Paris. S. D.

Gabrielli, F:

— Les Arabes. Paris 1963.

Goldziher. I:

- Le dogme et la loi de l'slam . Traduction de Felix Arin, Paris 1920.

Kister, M. J:

- Studies in janhi liyya, and Early islam E. d. Variorum. London. 1980.

Lambard. M:

- L'islam dans sa premiére grandeur. Paris 1971.

Lammens H:

- L'Arabie Occidentale avant l'Hégire. Beyrouth 1928.

- Etudes sur le règne du califa omayyde Ma'awiya ler, Beyrouth 1908.

- Etudes sur le siècle des omayyades. imp. cath. Beyrouth 1930.

— Etudes sur le califat de Yazid 1er. imp. cath. Bey. 1921.

— La rèpublique marchande de la mècque vers l'an 600 de notre ère. Bulletin de l'institut Egyptien. Tome IV, Alexandrie, 1910.

— La Syrie, Précis historique. Bey. 1921.

Levi - Proven ç al:

- Histoire de l'espagne musulman. Paris 1950.

O'leary. D:

- Arabia Before Muhammad. London 1927.

Perier, J:

- Vie d'al - Hadjdjadj ibn Yousof. Paris 1904.

Roux J. P:

- L'islam au proche orient - Paris 1960.

Sanhoury, A:

- Le Califat. Paris. 1926.

Van Vloten. G:

- Recherches, sur la domination arabe, le Chiitisme et les croyances messianiques sous le Khalifat des Omayyades, Amestęrdam, 1894.

Vasiliev:

- Byzance et les Arabes, Paris 1953.

Velsey, J:

- Al - Ansar, in ersten huhrhendert des Islam. Archiv, ari ontalni, 1973.

١ ـ الأعلام

(أ)

- ب -

- خ -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

- ي -

٢ ـ الأماكن

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

-م-

- ي -

محتويَات الكِتَاب

كتب صدرت للمؤلف

- تـاريخ العرب السياسي من فجر الاسلام حتى سقوط بغداد بالاشتراك مع د. سهيل زكار ١٩٧٤ .

- التوابون ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ .

- الدولة العربية في اسبانية ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ .

- الدولة الأموية والمعارضة ، مدخل الى كتاب السيطرة العربية للمستشـرق الهولندي (فان فلوتن) مع ترجمة له ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ .

- الحجاز والدولة الاسلامية، دراسة في اشكالية العلاقة مـع السلطة المركـزية في القرن الاول الهجري ١٩٨٣ .

- من دولة عمر الى دولة عبد الملك ، دراسة في تكوّن الاتجاهات السياسية الاولى ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ .

- اتجـاهات المعـارضة في الكـوفة ، دراسـة في التكـوين الاجتمـاعي والسيـاسي ١٩٨٦ .

- من الحاضرة الى الدولة في الاسلام الاول ١٩٨٦ .

- الامراء الأمويون الشعراء في الأندلس، دراسة في أدب السلطة ١٩٨٧ .

- مؤتمر الجابية ـ دراسة في نشوء خلافة بني مروان . ١٩٨٨ .

- الأنصار والرسول ، إشكاليات الهجرة والمعـارضة في الـدولة الاسـلامية الاولى ١٩٨٩ .

مساهمات في كتب :

- صفحات من تاريخ جبل عامل . دراسات تاريخية ١٩٧٩ .

- أوراق الندوة الثانية للمؤتمر الرابع لتاريخ بلاد الشام . عمان ١٩٨٧ .

- أوراق الندوة الثالثة للمؤتمر ، عمان ١٩٨٩ .

- بحوث في تاريخ بلاد الشام . الجامعة الأردنية ، عمان ١٩٩٠ .

- أمين الريحاني . دراسات أدبية . بيروت ١٩٨٨ .

- الأمير شكيب أرسلان وتحديات عصر النهضة . دراسات تاريخية وفكرية ، ١٩٨٨ .

- حجارة الضؤ . بيروت ١٩٨٨ .

- يوم صيدا الثقافي . صيدا ١٩٩٠ .

- الثقافة والتغيير . بيروت ١٩٩٩٠ .

هذا الكتاب

لقد كانت نقطة البداية من « السقيفة » ، حيث شكّل « الانصار » بمعنى ما اول الاتجاهات في الاسلام ، ولذلك كان من الصعب على « المهاجرين » الذين سارعوا الى اغلاق ملف السلطة، تحقيق ذلك من دون الاندراج في ظل اتجاه توفيقي ، ليس بين الجذرية والقبلية ، ولكن بينهم وبين الأنصار. وما لبث هذا الاتجاه ان تحوّل الى نهج سياسي، من أبرز عناصره التوازن الذي جسّده الخليفة عمر بن الخطاب، وما أدى اليه من استمرار الحجاز في هذه الدائرة الوسطية برغم الخلل الذي احدثته حركة الفتوح لمصلحة المراكز المستجدة في الأمصار، والذي سيقود الى عرقلة المشروع ـ النموذج ودحره بعيد ذلك امام مشروع توفيقي وعلى مساحة قبلية، مما شكّل مادة التفجير الدائم في دولة الأمويين وانتهى بها الى السقوط .

هذا الكتاب يتعرض إذن لمسائل توقف عندها عدد من المؤرخين، لاسيما المستشرق الألماني « ولهوزن » في كتابه القيّم « الدولة العربية وسقوطها » ، ولكن مع إختلاف في النظرة التحليلية، يراعي خصوصية المرحلة في الاسلام الأول . ولعله من هذا المنظور يمثل محاولة جديدة ، أو مجرد قراءة جديدة في النصوص التاريخية ، في ضؤ ما تفرضه تلك الخصوصية ومعطيات اخرى، قد يكون المؤرخ العربي اكثر استيعاباً لها ، فضلاً عن المسافة الزمنية بين المحاولتين، وما واكبها من تطور في علم التاريخ ومنهج البحث وطرائقه المختلفة .

